الصراع الإجتماعى والسياسى
فى عصر مبارك

الجزء الخامس

بقلم

د . عبدالعظيم رمضان

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

الصراع الاجتماعي والسياسي
في عصر مبارك

الإخراج الفنى والتنفيذ

صبرى عبدالواحد

تقديم

يسعدنى أن أقدم للقارىء الكريم هذا الجزء الخامس من «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك»، الذى يضم مقالاتى السياسية والاجتماعية، ومعاركى مع القوى الرجعية فى مجتمعنا التى تقف عقبة فى طريق تقدم هذا البلد.

وأقصد بالقوى الرجعية فى بلدنا اليمين الدينى بجناحيه: العلنى، ممثلا فى الأحزاب السياسية الذى تتاجر بالدين، والسرى ممثلا فى جماعات الإرهاب، وفى هذه المقالات أتتبع دورها التخريبى فى حياتنا السياسية الذى تمارسه تحت مظلة الديمقراطية المتهرئة، وأرصد ابتعادها عن الخط الوطنى الأصيل فى سعيها الكاذب للعمل تحت مظلة الإسلام.

كما أقصد بالقوى الرجعية أيضا اليسار المصرى المتجمد فى القوالب القديمة لعصر الحرب الباردة، والذى يريد فرض إفرازات ذلك العصر على عصرنا الحاضر الذى يعد انقلابا على العصر السابق. وهذه القوى اليسارية تتمثل فى: الناصريين الذين مازالوا يخاطبون الجماهير بلغة عصر عبدالناصر ، رغم أن هذه اللغة انقرضت منذ هزيمة يونية ١٩٦٧. كما تتمثل هذه القوى اليسارية أيضا فى اليسار المصرى فى حزب التجمع الذى مازال يقاوم بعناد

زحف العصر الجديد حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى واختفاء دوره الإيجابى القديم فى مساعدة شعوب العالم الثالث، وانطلاقه - من ثم - من أرضية تتجاهل الواقع.

ومن هنا فلعل القارىء يلاحظ أن ادخالى اليسار فى زمرة القوى الرجعية هو اعتراف منى بما طرأ على المصطلحات الأيديولوجية فى عالمنا المعاصر السريع التغير من انقلابات. وربما كان من دلائل ذلك إطلاق النظام السياسى فى روسيا وصف اليمين على القوى الشيوعية المعارضة للانفتاح على الغرب!

وسوف يقرأ القارىء الكريم هذه المعارك مع اليمين الدينى اليسارى فى الفصلين الأوليين من هذا الكتاب، وهما: فصل «الإسلام السياسى والارهاب»، وفصل «الناصريون والافتراء على التاريخ». ويضم الفصل الأول مقالى «الإرهاب بين المواجهة والاختراق»، الذى تعرضت فيه لـ «عسكرة» القاهرة، ونزول التليفزيون المصرى إلى المعركة بمسلسل «العائلة» و«عمر بن عبد العزيز»، واعترافات الارهابى عادل عبد الباقى، ثم دور الأزهر السلبى المتمثل فى مقاومة سلسلة كتب المواجهة والتنوير.

كذلك يضم هذا الفصل مقالى: «محاكم التفتيش فى الزمن الردىء»، الذى تناول الحملة الشعواء التى تشنها القوى الرجعية على وزارة التربية والتعليم بزعم إحداثها تغييرات فى المقررات الدراسية ضد الدين! كما يضم أيضا مقالىْ الأول والثانى بعنوان: «كوميديا فهمى هويدى السوداء»! وهى الكوميديا التى تولى فيها فهمى هويدى الدفاع عن مقدم استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب، وهو الاستجواب الذى حفل بمغالطات واسفاف ضد مسيرة التنوير، وقد اعتبر فهمى هويدى مجموعة المفكرين الذين تصدوا لذلك الإرهاب الثقافى فى مجلس الشعب مجموعة من الكفرة والملحدين.

أما الفصل الثانى «الناصريون والإفتراء على التاريخ»، فهو يضم مقالى: «ظهور الناصرية الجديدة فى مصر، هل هو صدى للنازية الجديدة فى ألمانيا؟! - وهو الذى أثار ثائرة جريدة «العربى» الناطقة باسم الناصريين، فشنت علىَّ حملة حدث فيها تجاوز شديد فى أدب الحوار، مما اضطرنى إلى الرد عليْها بمقال: «المعلم جعلص الجزار وأدب الحوار» ! كذلك ضم هذا الفصل مجموعة المقالات التى كتبتها ردا على الدراسة التى نشرتها جريدة «العربى» بمناسبة اتفاق غزة - أريحا، والتى احتوتْ على مغالطات جسيمة فى التحليل وتطاول على تاريخ مصر. وتضم هذه المجموعة من المقالات ثلاثة مقالات هى: «جريدة العربى والتطاول على تاريخ مصر»، و«أكذوبة تمثيلية حرب أكتوبر»، و«الافتراء على التاريخ ليس فى حاجة لذكاء».

كذلك ضم هذا الفصل مقالى الذى رددت فيه على مقال كتبه خالد عبد الناصر فى جريدة العربى، رأيت أنه يحتوى على مغالطات لا يجب السكوت عليها، فكان مقالى: مغالطات خالد عبد الناصر» . كما أتبعته بمقالى: «الناصريون بين الأوجاقات الإسرائيلية والأوجاقات الأمريكية» الذى هاجمت فيه تناقضات مواقفهم من الديموقراطية بين عصر عبد الناصر وعصر مبارك، وتجاهلهم المتغيرات التى طرأت على الساحة الدولية والعربية وتأثيرها على تسليح الجيش المصرى والجيوش العربية.

كذلك ضم هذا الفصل مقالاتى عن الصناع الحقيقيين للنكسة، وردى على الناصريين الذين يصرون على أن هذه النكسة تقع على عاتق عصر مبارك! وتتكون هذه المقالات من: «على من تقع مسئولية أوضاعنا الراهنة؟»، و«اليسار والعزف على ألحان قديمة»، و«الناصريون بين الزعيم عبد الناصر والزعيم ضياء الدين داود» و«عندما يرقص صناع النكسة على طبول باروخ»، و«عندما يفسر الناصريون تاريخ مصر»!

كذلك ضم هذا الفصل سلسلة مقالاتى فى الرد على الدكتور جلال أمين، الذى اعتبر تفسيرى للتاريخ تفسيرا اسرائيليا! وقد رددت عليه بمقالى: «عندما يفسر الناصريون تاريخ مصر». كما كتبت مقالى: «لو كان اليسار المصرى يحكم مصر؟»، ردا على هجوم جريدة الأهالى علىّ لما أدنت به اللغة المضللة التى تستخدمها المعارضة اليسارية فى مخاطبة الجماهير المصرية. وقد تابعت معركتى مع الدكتور جلال أمين فى ثلاثة مقالات هى: «لغز الدكتور سعدون أمين»، و«لغز الدكتور سعدون أمين مرة أخرى»، و«بين سياسة الغوانى وسياسة الزعماء السياسيين».

أما الفصل الثالث من مجموعة هذه المقالات، فهو بعنوان: مصر والعرب»، وقد ضم مقالى: « أكذوبة الأمن القومى العربى»، الذى أثار ثائرة المعسكر القومى، وسارعوا إلى كتابة المقالات الاعتراضية فى جريدة الأهرام، تجاوزت العشر مقالات، وقدرددت عليهم بمقالى: «أكذوبة الأمن القومى العربى مرة أخرى»، و«الإخراج العراقى للعبة «عسكر وحرامية».

كذلك ضم هذا الفصل ثلاثة مقالات استعرضت فيها كتاب محسن محمد عن «مصر والسودان: الانفصال»، وهى بعناوين: «مصر والسودان : الانفصال، قراءة فى كتاب جديد»، و«الصراع على السودان بين تاج المهدى وتاج فاروق» ، و«عندما تخلت الثورة عن شعار وحدة وادى النيل».

أما الفصل الرابع، فقد تعرضت فيه للوفد والتاريخ، وضم مقالى عن «مصطفى النحاس وأخطاء المؤرخين»، وسلسلة مقالاتى فى الرد على مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد، وهى: «مذكرات خالد محمد خالد وحقائق التاريخ»، و«النقراشى والنحاس والزعامة المقدسة»، وحقائق انشقاق النقراشى وأحمد ماهر من الوفد»، و«هل كان مصطفى النحاس دكتاتوراً؟» «والقمصان الزرقاء

بين النقراشى والنحاس»، و«محاولة اغتيال مصطفى النحاس»، و«الطبقة العاملة بين الوفد والقصر»، و«السفير البريطانى ينتقد سياسة الوفد العمالية»، وحقيقة المواجهة بين الدكتور أحمد ماهر ومصطفى النحاس»، و«الدكتور أحمد ماهر يتهم سياسة الوفد العمالية بالبلشفية». كما ضم هذا الفصل مقالى: «الوفد فى حوار بين اليمين واليسار»، الذى عرضت فيه كتاب الدكتور عمرو عبدالسميع: «حوارات حول المستقبل ».

أما الفصل الخامس ، فهو بعنوان : «التاريخ والمجتمع» ، وقد ضم بعض مقالاتى التاريخية . فقد ضم مقالى : «الاسكندرية عبر العصور» ، و «الاسكندرية بين الأوربيين والوطنيين» ، و «خواطر مؤرخ فى أسبانيا». كما ضم أيضا مقالى : «المصير» ، الذى نقدت فيه رؤية المؤرخ الأمريكى بول كيندى لحركة التاريخ ، وأخيراً ضم مقالى : «من الجانى فى حوادث كفر الدوار؟» الذى هاجمت فيه الرؤية التى تبرىء ثورة يوليو من مسئولية إعدام هذين النقابيين.

أما الفصل السادس ، فقد تناول مقالاتى عن الجامعة المصرية ، وقد ضم مقالى «الحركة الوطنية وميلاد الجامعة المصرية » ، الذى نشر منذ عشر سنوات . ثم مقالى «الجامعة والدببة» ، الذى دافعت فيه عن التعديلات الهامة الذى أدخلها وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين على قانون الجامعات ، وهاجمته القوى الرجعية الحزبية والجامعية.

أما الفصل السابع والأخير ، فيتحدث عن هموم المجتمع المصرى ، وقد ضم مقالى : «مؤتمر المرأة المصرية والنفخ فى الرماد»، الذى أثار ضجة فى معسكر اليمين الدينى لأنى هاجمت فيه الحجاب إذا كان مجرد مظهر لا يتفق مع الجوهر . وضم أيضا مقالى : «ملاحظات على زوبعة مؤتمر حماية الأقليات»، الذى تعرضت فيه للمؤتمر الذى نظمه مركز ابن خلدون لمناقشة قضية

الأقليـات ، وأدرج الأقبـاط المصـريين فى هذه الأقليـات . كـذلك ضم مقالى : «معركة حول القيم فى مؤتمر رجـال الأعمال بـالاسكندرية» ، ومقـالى عن «هموم القاهرة وهموم الأمن» . ومقـاليّ الذين هاجمت فـيـهـمـا الإدارة المصـرية تحت عنوان : «هل نحن فى مـجـتـمـع مـتـحـضـر؟» ، و «عـقـدة الخـواجـة والإدارة المصـرية»» ثم سلسلة مقالاتى عن انهيار المبانى والفسـاد الإدارى الذى يختبئ وراء هذا الانهيـار . كذلك ضم أيضـا مقـالى : «الجرىء والجـمـيلة ومـباهج الإدارة المصرية» ! الذى هاجمت فيـه عرض المسلسلات الهابطة . وأخيرا مقالى : «السيـاحـة بين نوتردام والأهرام» الذى تناولت فيه قضية السياحة بين أوربا ومصر .

وأملى أن يصادف هذا الجـزء الخـامس ما صـادفـتـه الأجزاء السابقة من اهتمام القراء.

والله الموفق.

الهرم فى أول يناير ١٩٩٥

د. عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

الاسلام السياسى والارهاب

الإرهاب بين المواجهة والاختراق!

اكتوبر فى ٣ / ٤ / ١٩٩٤

أعتقد أن كارثة الإرهاب التى دهمت مصر فى السنوات الأخيرة، لم تكن كلها شرا مطلقا، وإنما أفرزت إيجابيات لم تكن مصر تستطيع الحصول عليها بدون أن تمر بهذه التجربة الأليمة! وربما كان على رأس هذه الإيجابيات ما يتعلق بالأمن فى الشارع المصرى.

وحتى أوضح هذه النقطة فإن الأمن فى الشارع المصرى قبل ظهور الإرهاب كان شبه منعدم، إن لم يكن منعدما بالفعل! فقد كانت رؤية رجل أمن فى الطريق العام من الحالات النادرة، وكان وصول الأمن إلى موقع أى حادث يحتاج إلى بضع ساعات.. هذا إذا وصل بالفعل! وكثيرا ما وقعت اعتداءات على فتياتنا فى الطريق دون أن يجدن مغيثا إلا من أهل المروءة والشهامة الذين كان بعضهم يدفع

حياته ثمنا لهذه المروءة والشهامة، كما أن السرقات كانت تقع تحت الاستغاثات دون أن تجد مغيثا من أمن!

وفى تلك الظروف وقعت حادثة فتاة الجامعة! ومزق بلطجى جثة فتاة فى شارع مسرة بشبرا دون أن تجد مغيثا من أمن! وكانت حديقة الأزبكية قبل الهجمة الحضارية لمحافظ القاهرة السيد عمر عبد الآخر وكرا للصوص والقتلة وأصحاب المخدرات، دون أن تجد رجل أمن يقف فى وجه الفساد!

وفى تلك الظروف أيضا قتل الشهيد فرج فودة دون أن يتحرك رجل أمن واحد، لسبب بسيط هو أنه لم يكن هناك رجال أمن فى الشارع الذى قتل فيه، بل فى الحى كله! وقد طارد سائق شجاع بسيارته القتلة وحيدا، ثم تعرض هو نفسه للمطاردة من القاتل لبعض الوقت حتى استطاع الاختباء فى شقة أحد السكان الشجعان، وكل ذلك دون أن تظهر فى الشارع أو فى الحى كله سيارة شرطة واحدة! ذلك أن القاهرة كلها لم تكن فى ذلك الحين توجد بها سيارة شرطة واحدة مجهزة لمواجهة حوادث الإرهاب كما يوجد بها الآن. لقد كانت القاهرة عزلاء، أو أشبه بمدينة مفتوحة لجماعات الإرهاب تمرح فيها كما تشاء !

وبعد ذلك جرت «عسكرة» القاهرة وتلتها مدن القطر! ولأول مرة منذ العصر العثمانى أخذ الناس يشعرون بأنهم يعيشون فى مدن تنتمى للعصر الحديث، وأخذ رجال الأمن بدورهم يحصلون على التدريب الكافى لمواجهة هذه الاعتداءات سواء من جماعات الإرهاب أو من غيرهم، وانتقلت مصر بذلك إلى عصر جديد فى مجال الأمن كان مستحيلا الانتقال اليه على هذا النحو بدون أن تتعرض مصر لأزمة الإرهاب!

وفى الوقت نفسه خرج الشعب المصرى من سلبيته التقليدية التى ورثها من القرون الماضية، والتى كانت تجعله لا يكترث بشئ مما يحدث أمامه. وهى السلبية التى دعت جريدة الوفد منذ أعوام قليلة إلى تكليف أحد محرريها بالتظاهر بحمل جثة ملوثة بالدماء ويخترق بها شوارع

القاهرة، أمام الجمهور المصرى ورجال المرور ورجال الأمن، فلم يسترع هذا المنظر البشع نظر واحد منهم! ولم يستوقفه أحد، كأنه يحمل ذبيحة من الحيوانات وليست من البشر!

هذه السلبية هى التى اعتمد عليها الإرهابيون فى ترك شحن الانفجارات فى الطرق وفى الأركان وعمل الأرصاد، وغير ذلك مما كانت نتيجته فادحة فى الأرواح والأموال، وقد انتهت هذه السلبية الآن، وخرج الجمهور المصرى من حالة اللامبالاة التى عاش فيها طول تاريخه، وأخذ ينتبه إلى مايدور حوله مما يمكن أن يلحق به وبأسرته الموت والخراب.

تلك هى الإيجابية الأولى لمحنة الإرهاب التى مرت بمصر، ونعنى بها «عسكرة» مصر ويقظة الشعب المصري.

أما الإيجابية الثانية فهى التى تمثلت فى خروج جهاز التليفزيون والإذاعة المصرى من سلبيته إزاء حوادث الإرهاب التى جرت، والنزول بثقله إلى جانب الشعب المصرى فى معركته ضد الإرهاب. فلعلنا جميعا نذكر أن التليفزيون المصرى لم يهتم بحادث اغتيال الشهيد فرج فودة إلا بعد يومين من الحادث! وذلك عندما اندلعت المظاهرات أثناء جنازته تندد بالإرهاب والاغتيال!

ثم أخذت حوادث الإرهاب تحظى بعناية التليفزيون المصرى، وتخرج عدسة التليفزيون من ماسبيرو إلى كل بقعة فى مصر ترتكب فيها جريمة من جرائم الإرهاب، ثم انتقل من ذلك إلى عرض المسلسلات التى تعالج قضية الإرهاب بتعمق، وقد بدأ ذلك بمسلسل«ليالى الحلمية» فى العام الماضى، ثم بمسلسل «العائلة» الرائع فى شهر رمضان من هذا العام، وبعض المسلسلات الأخرى.

كانت أهمية مسلسل «العائلة» أنه كان أول معالجة فنية جادة لظاهرة الإرهاب، تستند إلى صحيح الدين، فى مناقشة فكر الإرهاب، وتتغلغل

إلى جذوره، وتكشف حياة جماعاته وتعقيداتها وتناقضاتها. وقد أثبت فيها وحيد حامد قدرة علمية وفكرية وفنية على معالجة قضية من هذا النوع المعقد التى مازالت آراء العلماء والمفكرين والكتاب تختلف حول أصولها وجذورها. لقد استطاع أن يذلل كل هذه الصعوبات والتعقيدات فى حوار بسيط يفهمه كل مشاهد فى جميع أنحاء مصر مهما اختلفت وتباينت ثقافته ومعرفته، وأهم من ذلك كله أنه حوار لم يغلب عليه الوعظ والإرشاد والخطابة رغم مباشرته، وإنما غلب عليه العقل والمنطق.

وقد زاد من فاعلية هذا الحوار أنه دار على لسان عملاق من عمالقة الفن فى مصر، وهو الأستاذ محمود مرسى، وعدد من كبار وأهم الفنانين والفنانات، وعلى رأسهم عبد المنعم مدبولى وأحمد راتب وخيرية أحمد، وأثبتت فيه الفنانة ليلى علوى أنها وصلت إلى قمة من الأداء سوف يحفظها لها تاريخ الفن فى مصر. وكل ذلك بتحريك ذكى ومخلص وأمين من عملاق من عمالقة الإخراج فى مصر وهو إسماعيل عبد الحافظ.

هذا المسلسل يمثل نقطة تحول فى تاريخ التليفزيون المصرى، وبداية مواجهة حاسمة مع الإرهاب كنا ننتظرها طويلا، وجاءت متأخرة، ومن هنا سر الهجوم الذى شنته الدوائر الدينية عليه عندما تعرض لعذاب القبر.

وعذاب القبر قضية يشغل المسلمون أنفسهم بها وحدهم فى هذا العالم، الذى يشغل نفسه بالصعود إلي القمر واختراق الفضاء واكتشاف مجاهل الكون الذى أمرنا الله تعالى باستكشافه، وهذا العذاب هو المحور الرئيسى الذى يدور حوله وعاظ مصر منذ فقد المسلمون قدرتهم على الفتح والتوسع فى شمال أفريقيا والبحر المتوسط وساحل البحر المتوسط الجنوبى وشبه الجزيرة الأيبيرية وانتقلوا إلى وسط آسيا! لقد نسى المسلمون جوهر الدين الإسلامى الذى يقوم على بناء المراقبة الداخلية لله تعالى فى قلب كل مسلم، وانصرفوا إلى التحذير من عذاب القبر الذى سوف يلقاه كل مسلم لكل سبب إلا غياب المراقبة الداخلية لله تعالى فى قلبه.

فعندما أراد المسلسل إبراز هذه المفارقة، تعرض لهجمة شرسة تزعم تشكيكه فى الدين والإسلام، وتحاول أن تنزع عنه جوهره الناصح الذى يستند فيه الى الدين الصحيح! وكادت هذه الهجمة أن تقلب المائدة على المسلسل لولا يقظة الوزير الأمين صفوت الشريف التى وجدت الحل الذى يلقم المتنمرين حجراً ويخمد شرارة الفتنة التى كانوا يريدون أن يوقدوها لصالح الإرهاب.

وقد اجتذب هذا المسلسل مسلسلين آخرين إلى التعرض لقضية الإرهاب فى آخر لحظة، وهما مسلسل «أرابيسك» و «هالة والدراويش»، ولكن التعرض كان هامشيا ومفتعلا وعلى هامش القصة الأساسية، وقد نسيا أن جماعات الإرهاب لم تعد مؤخرا ترتدى الجلاليب البيضاء وتطلق لحاها، وانما أصبح أفرادها يرتدون البنطلونات الجينز والقمصان المشجرة عند ارتكاب عملياتها الارهابية، أى على العكس مما كانت تفعل فى عملياتها الأولى التى عبر عنها مسلسل «العائلة».

ومما يدخل فى قضية مواجهة الإرهاب المسلسل الرائع «عمر بن عبد العزيز» الذى يعتبر نقطة تحول فى تاريخ المسلسلات الدينية. فلأول مرة منذ ظهور هذه المسلسلات يخرج المشاهدون من حالة الملل التى تصيبهم لما يشاهدون من خشب مسندة تتحرك فى المسلسل ببطء وتخطب فى حين يدير كل منهم ظهره للآخر، فيجلسون مبهورين أمام الشاشة الصغيرة يشاهدون روعة تمثيل عبد الرحمن أبو زهرة ونور الشريف وعمر الحريرى وأشرف عبد الغفور ورشوان توفيق وعبير جلال الشرقاوى وسوسن بدر وغيرهم ممن أضفوا حياة وحيوية لم يكن أحد يتوقعها فى مسلسل دينى.

وفوق كل ذلك النص الذى كتبه عبد السلام أمين للمسلسل فيما يشبه الإعجاز، لما رجع إليه من نصوص هامة جدا لا تتوافر إلا لكبار المؤرخين المتخصصين فى التاريخ الإسلامى، وهو مما يجعل مسلسل عمر بن عبد العزيز جديرا بالعرض فى الجامعات وعلى طلبة التاريخ الإسلامى.

إن أهمية مسلسل عمر بن عبد العزيز أنه يرد على المتاجرين بفكرة الحكومة الإسلامية الذين يصورونها على أنها كانت حكومة دينية. فلم يأت عمر بن عبد العزيز بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربعة عشر قرنا من الزمان، وإنما أتى بعد ٩٩ عاما فقط من الهجرة، أى قبل أن يكتمل قرن واحد!

ومع ذلك فقد شاهدنا وقوفه فى وجه الممارسات الدنيوية البحتة لمن سبقه من الخلفاء الذين مارسوا الحكم ممارسة بعيدة عن أوامر الدين الإسلامى الحنيف ونواهيه، ولم يكن حكمهم عدلا وأمانا وسلاما وإنما كان حكمهم مليئا بالافتئات والظلم، وكان بلاطهم بلاط ملوك يحفل بالدسائس والمؤامرات، حتى إنه لم يجمع المؤرخون على عدالة حكم واتفاقه مع الدين الإسلامى إلا حكم خمسة خلفاء فقط!

هم: الخلفاء الراشدون الأربعة والخليفة الخامس الذى جاء بعدهم بسبعة خلفاء وهو عمر بن عبد العزيز.

هذا المسلسل التاريخى المجيد عن عمر بن عبد العزيز يأتى فى وقته تماما أثناء المعركة ضد الإرهاب وضد المتاجرين بالدين الذين يزعمون أنهم يريدون إقامة حكومة إسلامية على مستوى حكومة الخلفاء الراشدين وحكومة عمر بن عبد العزيز، دون أن يمتلكوا واحدًا على مليون من الصفات التى ترشحهم لهذا الحكم.

وهذا ما كشفه لقاء التليفزيون مع الإرهابى السابق عادل عبد الباقى يومى ٢٧ و ٢٨ مارس ١٩٩٤ الذى يمثل نقلة هائلة على سلم مواجهة الإرهاب من جانب التليفزيون المصرى، ونقطة تحول كبيرة تضاف إلى مسلسل العائلة، وتحسب بكل تقدير لوزير الإعلام السيد صفوت الشريف. فلم يفعل هذا اللقاء شيئا أكثر من أنه رسم للجماهير المصرية صورة لحياة هذه الجماعات التى ترشح نفسها لحكم مصر وخلافة حكومة عمر بن عبد العزيز فى العالم الإسلامى.

وقد كانت صورة بليغة رواها عادل عبد الباقى بكل المرارة، وهو يقسم هذه الجماعات إلى فريقين: فريق يستحل الأموال، وفريق آخر يستحل الأعراض، وكل ذلك تحت رداء الدين الإسلامى الحنيف. وهذه روايته هو وليست روايتنا، فهو يتحمل مسئوليتها أمام رب العالمين يوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وما يهمنا فى حديث عادل عبد الباقى هو إدانته البالغة لدور المشايخ السلبى فى مواجهة الفكر الإرهابى الانقلابى. فلم يقابل شيخا على مستوى الحوار معه فيما قرأه من كتب السلف وبنى عليه فكره فى التكفير. وظل على هذا النحو سبعة عشر عاما كاملة!إن هذه الإدانة من جانب عادل عبد الباقى تدين الأزهر بالضرورة الذى يخرج الدعاة، والذى يقع على عاتقه ـ بحكم وظيفته ـ توجيه هذه الجماعات فكريا ودينيا. وعلى الاقل فإن هذه الإدانة تبرز حقيقة أن هؤلاء المشايخ قد فقدوا ثقة الجماهير بهم لمعالجاتهم العقيم لشئون الدين فى خطبهم ووعظهم. ومن ثم أسلموا الجماهير المصرية المسلمة للمتطرفين فكريا يسحرونهم بخطبهم التى يبثون فيها فكرهم الذى يفسر الإسلام حسبما يشتهون.

لقد دعت هذه السلبية من جانب الأزهر ومشايخه عددا من المفكرين إلى التصدى بكتبهم لفكر الإرهاب، ومحاولة تنوير الجماهير المصرية بالفكر السليم، وبدلا من أن يشجع الأزهر هؤلاء المفكرين؛ ويصحح لهم ما قد يقعون فيه من أخطاء ويجادلهم بالتى هى أحسن، نراه قد وقف من هؤلاء المفكرين موقف الإدانة والشجب والهجوم! وذهب فى ذلك إلى حد اعتبار كتبهم أخطر من كتب التفكير الإرهابى! بل أحل دم الشهيد فرج فودة!

ولعل القصة التالية تفسر لنا كيف أن هذا الموقف السلبى للأزهر من فكر الإرهاب قد وصل إلى حد مقاومة الفكر النقيض له بأشرس من مقاومته للفكر الإرهابى! وبمعنى آخر أنه فى الوقت الذى وقف فيه الأزهر موقفا سلبيا من فكر الإرهاب فإنه وقف موقفا ايجابيا من الفكر المقاوم لفكر الإرهاب!

فقد وصل مؤخرا إلى هيئة الكتاب من مجمع البحوث الإسلامية ـ الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة، هذا الكتاب الغريب الذى نضعه تحت أنظار المسئولين والجمهور!

وهو على النحو التالى :

«قامت الهيئة المصرية العامة للكتاب بطبع عدة كتب تحت سلسلة المواجهة أو التنوير، ومنها كتاب: «مواجهة الفكر المتطرف فى الإسلام جـ ١ و جـ ٢ تأليف د. حامد حسان، ود. محمد عبد العظيم على، وعبد الفتاح يحيى كامل «وبفحص الكتاب المذكور تبين أنه كتاب خطير يحمل فكرا فاسدا ضالا مضلا، وأن المؤلفين تستروا خلف ستار الرد على جماعة التكفير والهجرة ليروجوا لفكرهم الباطنى الباطل وتجريح علماء الأمة. وواضح أن منهجهم الفاسد لا يصلح للرد على فكر جماعة التكفير أو غيرها، فالفكر الشاذ لا يصلح للرد على فكر شاذ، وإن الله لا يمحو السيئ بالسيئ ولكنه يمحو السيئ بالحسن.

«لذا ترى الإدارة حجب الكتاب سالف الذكر عن النشر والتداول، ومرفق طيه صورة من صور الغلاف وصورة من تقرير الفحص».

هذا هو نص كتاب الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة بالأزهر. ويلاحظ فيه الآتى: أنه خلو من صورة تقرير الفحص، وغير موجه لرئيس الهيئة، وإنما هو موجة باسم «السيد» وأمامها شرطة طويلة!

ثالثا، أن الكتاب موضع المصادرة لم يصدر من هيئة الكتاب أصلا، وإنما أصدره المؤلفون عام ١٩٨٠ برقم ايداع فى دار الكتب رقم ٣٤٥٠ لسنة ١٩٨٠!

رابعا، أنه اعتمد على أقوال المتهم الأول فى قضية التكفير والهجرة بعد الحصول على إذن بذلك من السيد اللواء حسن صادق رئيس المحكمة العسكرية العليا فى ١٥/ ١/ ١٩٧٨ بخطاب يقول فيه الدكتور حامد حسان: «نحيط سيادتكم علما بأننا فى سبيل تأليف كتاب يتناول الرد على أفكار جماعة التكفير والهجرة. برجاء التكرم ـ وقد صدر الحكم

فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا - باعطائنا صورة منسوخة على الآلة الكاتبة من أفكار هذه الجماعة، من واقع أقوال المتهم الأول بمحضر الجلسة لأهمية هذه الأقوال عند تناولها بالرد».

وقد قام المؤلفون بالرد على فكر التكفير والهجرة فى ثمانية فصول تناولت فكر الجماعة فى تكفير المسلمين، وفى الهجرة، وفى تحريم طلب العلم، وفى تحريم الصلاة فى المساجد وإسقاط فريضة الجمعة، وفى تحريم الالتحاق بالجيش، وفى الزواج، وتشكيك الجماعة فى ثبوت القرآن وعصمة الرسل، وادعاء الجماعة بإمامة زعيمها وخلافته للمسلمين.. إلى جانب أبواب أخرى.

فأى شئ أغضب الأزهر فى هذه الردود ودعاه إلى المطالبة بمصادرة الكتاب وحجبه عن النشر والتداول؟ والسؤال الأكبر من ذلك: ماذا قدم الأزهر من ردود على هذا الفكر يراها أكثر صحة وسلامة من ردود المفكرين الذين ألفوا الكتاب؟

إننا لاننوى فى هذا المقال أن نعرض كل ما قدمه هؤلاء المؤلفون من ردود استحقت غضب الأزهر، ولكن نكتفى - مؤقتا أن ننقل من الصفحة ٦٧ من الجزء الأول هذه الفقرة:

«إننا نبغى أن نلقى الضوء على مزيد من مكامن الخطر فى دعوة التكفير والهجرة، التى تمتد بالهدم والتخريب إلى الأسرة الواحدة لتفرق بين المسلم وزوجته، بل أكثر من ذلك تبيح للزوجة المنضمة اليهم معاشرة رجل من جماعتهم وهى لاتزال شرعا على ذمة زوجها. ولا يخفى على أى مسلم أن تلك المعاشرة لا يمكن إلا أن تكون جريمة زنى كما تثبت ذلك آيات القرآن المتعلقة بأحكام النكاح التى فصلتها كتب الفقه»

فأين الفكر الفاسد فى هذه الفقرة؟ هل هو فكر التكفير والهجرة أو فكر المؤلفين؟ ان الذين تابعوا لقاء التليفزيون المصرى مع الإرهابى السابق عادل عبد الباقى يعرفون أنه أكد هذا الكلام، وقد وصفه بنفسه

بأنه «دعارة تحت النقاب» فماذا أغضب الأزهر فى كتاب «مواجهة الفكر المتطرف فى الإسلام» حتى دعاه إلى المطالبة بمصادرته وحجبه عن النشر والتداول؟

أيها السادة، لقد وصل الاختراق إلى هيئات كثيرة! وبات الأمر فى حاجة إلى دق جرس انذار عال حتى لا يواجه شعبنا بكارثة حقيقية تهدد مسيرته الحضارية على طريق الاستنارة. وعلى المخلصين من الوطنيين المصريين الحذر من إخضاع أمور فكرنا وتفسير ديننا والبت فى أمور دنيانا إلى عقليات متعصبة متعسفة تعود بمسيرتنا الحضارية إلى الوراء عدة قرون!

محاكم التفتيش فى الزمن الردئ

ربما كان أسوأ ما أصيبت به بلدنا فى هذا الزمن الردئ ظهور جماعات تحتكر لنفسها فهم الدين والتعمق فيه والدفاع عنه فى وجه من تعتبرهم كفرة ملحدين أو مارقين من الدين! وهؤلاء يقومون بالدور نفسه الذى كانت تقوم به محاكم التفتيش بكل تاريخها الأسود، فهم ينقبون فى كل شئ، ويبحثون تحت كل حجر، ويؤولون كل ما يكتب وما يقرأ وفق مفاهيمهم، ويوجهون الاتهامات، ويصدرون الأحكام دون حيثيات، ودون تحقيقات، وينتهكون - بذلك - آداب الإسلام وتعاليمه التى يزعمون الدفاع عنها، وعلى رأسها ما أوصى به المولى الكريم وأمر به المؤمنين فى قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين».

الوفد فى ١٧ / ٥ / ١٩٩٣

ومن ذلك الحملة الشعواء التى تشنها محاكم التفتيش الحالية على وزير التربية والتعليم تزعم حذفه من مقرر التاريخ الإسلامى المعارك التى خاضها الرسول صلى الله عليه وسلم ضد اليهود، وتنسب هذا الحذف إلى ٢٩ أستاذا ومستشارا أمريكيا بينهم اثنان من اليهود بتمويل من المعونة الامريكية !

وكانت نقطة الانطلاق فى هذه الحملة دراسة مبتسرة وغير دقيقة عن تطوير مناهج التعليم، نشرتها جريدة الأهرام فى الفترة من ١٨ إلى ٢٤ مارس ١٩٩٣، أشعلت نار الفتنة، إذ تلقفها زعماء محاكم التفتيش بدون ترو أو تدقيق، واعتمدوا عليها فى نصب محاكمة إدانة للدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، فى وقت أختير بعناية، وهو وقت انهيال رصاص الإرهاب على وزير الإعلام وعلى المؤسسات الاقتصادية والسياحية، لصرف النظر عن هذا الرصاص، أو تزويده بالمبررات الضرورية !

فقد زعمت الدراسة أن مناهج التاريخ الإسلامى قد تقلصت حتى أصبح مجموع ما يدرسه الطالب طوال سنوات تعليمه - من الابتدائية حتى تخرجه إلى الجامعة - هو ٤٠ صفحة فقط مقررة على الصف الثانى. وقد ثبت كذب هذا الكلام، فقد تبين أن التاريخ الإسلامى يدرس فى ٢٩٥ صفحة موزعة على الصف الرابع الإبتدائى والصف الثانى الإعدادى والصف الثانى الثانوى، وكل ذلك فى كتاب طبعة ١٩٩٤/٩٣! أى أن صاحبة الدراسة نسيت ٢٢٥ صفحة من مقررات التاريخ الإسلامى لتثبت أن المقررات اختصرت إلى ٤٠ صفحة فقط ! فهل هذا معقول؟

وفى الوقت نفسه نسيت صاحبة الدراسة أن مقررات التاريخ الإسلامى تدرس على ثلاث مراحل هى الابتدائى والإعدادى والثانوى، لتثبت أن هذه المقررات أصبحت قاصرة على مرحلة واحدة فقط هى المرحلة الإعدادية ! فهل هذا معقول؟

وفى الوقت نفسه، ولاثبات اتجاه الدولة إلى الاهتمام بالتاريخ الفرعونى على حساب التاريخ الإسلامى، عنيت صاحبة الدراسة باثبات

أن الدولة تقوم بتدريس التاريخ الفرعونى فى مراحل التعليم الثلاث : الابتدائى والإعدادى والثانوى، مقابل تدريس التاريخ الإسلامى فى مرحلة واحدة فقط وسنة واحدة فقط في المرحلة الإعدادية، بينما هى تعلم أن التاريخ الإسلامى يدرس فى المراحل الثلاث، وأن نصيبه من الصفحات ٢٩٥ صفحة مقابل ٢٢٥ صفحة للتاريخ الفرعونى، وليس ٤٠ صفحة كما زعمت.

كذلك اهتمت صاحبة الدراسة بابراز الغاء أثر الحضارة العربية والإسلامية فى الحضارة الغربية فى كتاب التربية الوطنية المقرر على الصف الثانى الثانوى، وإفراد ضعف المساحة للتأثير الأوروبى على المجتمع المصرى، ونسيت أن كتاب التاريخ المقرر على نفس الصف الثانى قد تناول هذا الموضوع بالتفصيل، وعنوان الكتاب: «كتاب الحضارة الإسلامية»، وأن الإلغاء فى كتاب التربية الوطنية إنما كان لعدم التكرار.

والأمر الذى يثير الاهتمام ويؤكد ما كتبناه فى مقدمة هذا الكلام عن «توقيت» اثارة هذه القضية، هو ما أوردته الباحثة عن حذف غزوات الرسول وانتصاراته على اليهود من المقرر الجديد، رغم أن هذه الغزوات لم ترد من قبل فى كتب الدراسات الاجتماعية المعدة لصفوف الدراسة بالتعليم الأساسى منذ طبعة ١٩٨٥، ولكن هذه القضية لم تثر الا فى سنة ١٩٩٣! - أى فى الوقت الذى كان رصاص الإرهاب يدوى فى مصر!

والأكثر من ذلك مدعاة للشبهة أنه على الرغم من أن كتب التربية الدينية الإسلامية الجديدة قد راجعها كل من فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى وفضيلة الشيخ محمد الغزالى. الا أن الدارسة نسبت هذه المراجعة إلى مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية الذى أنشئ بأموال المعونة الأمريكية، والى ٢٩ أستاذا ومستشارا أمريكيا يعملون بالمركز يعملون بمركز تطوير التعليم فى واشنطن!

والغريب فى هذه القضية أن هذا المركز موجود منذ عام ١٩٩٠ ولكن الكلام عنه وعن تزويره للمناهج التعليمية لم يظهر الا فى الوقت الذى كان رصاص الإرهاب يضرب السياحة والاقتصاد المصرى فى عام ١٩٩٣!

والأغرب من ذلك إلقاء الشبهات على المعونة الأمريكيةالتى صرفت فى إنشاء هذا المركز! مع ماهو معروف من أن المعونة الأمريكية تغطى مراكز علمية لا حصر لها فى مصر، وتطلبها كافة الجامعات والمراكز العلمية! ومع ماهو معروف من أن التعاون العلمى بين علماء مصر وعلماء أمريكا يمتد على مساحات واسعة، وتبادل الإشراف معروف، والبعثات إلى أمريكا معروفة ومطلوبة. ولكن الشبهات على حين غرة أصبحت تنصب على هذا المركز!

ولو كانت هذه الشبهات يلقيها كتاب شيوعيون يعادون الولايات المتحدة ومعوناتها ومساعداتها لكان الأمر مفهوما، ولكن الأمر غيرالمفهوم أن الذين يلقون بهذه الشبهات أقلام لها تاريخ طويل فى التعامل مع الأمريكان إما بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر عن طريق العمل فى دول عربية تعتمد على الولايات المتحدة فى أمنها وحمايتها - أى أن الذين يلقون بهذه الشبهات كتاب يمينيون ذوو تاريخ راسخ فى التعامل مع الأمريكيين ضد اليسار فى مصر ولضرب اليسار فى مصر، ولكنهم - فجأة - تحولوا إلى حماة للدين الإسلامى من الأمريكان، وينسون أن الأمريكان أشد منهم تحمسا لحماية الدين الإسلامى، فهو السد المنيع ضد انتشار المذهب الشيوعى، كما أنهم أكثر صداقة منهم برموز الدين الإسلامى، بدليل احتضانهم الشيخ عمر عبدالرحمن وحوارييه، واعطائه المساحات اللازمة من شاشات التليفزيون وصفحات الصحف الأمريكية.

فمتى يحترم هؤلاء الكتاب عقول قرائهم؟

كوميديا فهمى هويدى السوداء!

«الفصل الأول»

أكتوبر فى ١ / ٥ / ١٩٩٤

الأستاذ فهمى هويدى كاتب إسلامى كبير حارت فيه البرية! فبعض كتاباته تسلكه فى سلك المعتدلين، والبعض الآخر يسلكه فى سلك المتطرفين! وهو على هذا النحو ظاهرة فريدة! فمن المعقول أن يعرف الكاتب بهوية فكرية معينة، ولكن من غير المعقول أن يتردد بين هويتين، ويجر القراء معه فى حيرة بين هويتين!

وحتى أكون واضحا فى هذا الكلام، فإن الكاتب ذا الهوية الفكرية الواحدة يكون واضحا ومحددا فى كل ما يناقشه من فكر أو رأى، وفى كل ما يختلف معه من مواقف، وبالتالى فهو لا يلف ولا يدور ولا يناور ولا يفتعل معارك لا أساس لها، ولا ينسب لمن يخالفهم فى الرأى آراء لم يطرحوها تدينهم ثم يقوم بتنفيذ هذه الآراء لإظهار قوة حجته وضعف حجتهم!

إن الكاتب الذى يفعل ذلك يجبر القارئ على الاعتقاد بأنه يظهر غير ما يعلن، وبأنه يخفى تحت السطور ما يحرص على عدم ابدائه فوق السطور! وبأنه لا ينتمى - بالتالى - إلى هوية فكرية واحدة وإنما إلى هويتين: إحداهما ظاهرة والأخرى باطنة.

وحتى لا يبدو للقارئ أننى أبنى هذا الرأى على كتابة عابرة للسيد فهمى هويدى، فلابد أن أستدعى إلى ذهن القارئ المعركة القريبة العهد التى دارت حول استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب، عندما شاهدت الجماهير المصرية على شاشة التليفزيون المصرى تلك المحاولة الفجة لضرب مسيرة التنوير فى بلدنا تحت دعاوى الغيرة على الأخلاق والدين، لبضع عبارات رأى صاحب الاستجواب أنها تخدش حياءه فى بعض مطبوعات هيئة الكتاب، أو لوحة فنية عارية لحواء من اللوحات المعروضة فى متاحف العالم اعتبرها صاحب الاستجواب صورة فاضحة على غرار الصور الجنسية التى تنشر فى المجلات الفاضحة!

لقد ثار المثقفون فى ذلك الحين على الاسفاف الذى تبدى أثناء الاستجواب، والذى لا يليق بمناقشة تدور فى مجلس الشعب - وليس على مبدأ الاستجواب - ووقعوا على بيان احتجاج على ما حدث فى مجلس الشعب مما اعتبروه ارهابا يستهدف مسيرة التنوير.

على أن السيد فهمى تصدى لذلك بمقال فى جريدة الأهرام يوم ١٨/١/١٩٩٤، لم يناقش فيه آراء وحجج أصحاب الاحتجاج من كتاب التنوير ومفكريه - وهو الأمر المتوقع من كاتب ذى هوية فكرية واحدة، وانما قفز إلى تهمة خطيرة افترى بها على أكبر كتاب مصر ومفكريها من دعاة التنوير، فنسب إليهم أنهم، هم الذين احتشدوا فى مظاهرة تأييد للكاتب البريطانى سلمان رشدى حين سب النبى وأهله والملائكة والدين والدنيا»! وأنهم أنفسهم «الذين احتفوا بتجريح النبى وخلفائه وصحابته فى كتب صادرة فى مصر واعتبروها من قبيل الاستنارة..» إلى آخره!

وبذلك نقل قضية تصدى هؤلاء المفكرين للارهاب الثقافى فى مجلس الشعب، إلى قضية أخرى مختلفة تماما، وهى قضية تصدى مجموعة من الكفرة والملحدين، الذين احتفوا بتجريح النبى وخلفائه وصحابته وأيدوا سلمان رشدى فى سب النبى وأهله والدين والدنيا، للاستجواب الذى جرى فى مجلس الشعب للحفاظ على الدين والأخلاق!

هذا النوع من الكتابة الذى يقلب الحق باطلا والباطل حقا، والذى يفترى بمقولات وتصرفات لا أساس لها من الصحة على أصحاب الرأى المخالف، هو - كما ذكرت ما يصور الكاتب فى شكل كاتب ذى هويتين فكريتين:إحداهما ظاهرة، والأخرى باطنة.

وهذا الموقف هو نفس الموقف الذى وقفه السيد فهمى هويدى من اعترافات عادل عبد الباقى، الارهابى التائب! ففى مواجة التأثير الهائل للاعترافات التى أذيعت فى التليفزيون المصرى على الجماهير المصرية، كان فهمى هويدى حريصا على مواجهة هذا التأثير بمقال فى جريدة «الأهرام» يوم ٥ أبريل تحت عنوان: «مراجعات على شهادة الموسم»! أبرز فيه أنه لا يجب على الجماهير تعميم اعترافات عادل عبد الباقى على جميع جماعات الارهاب، لأن الغالبية العظمى منها بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب من كل ما نسبه إليها عادل عبد الباقى، وانما اعترافات الارهابى التائب تقتصر على مجموعة «محدودة الحجم والانتشار»!

وقد كان نص كلام فهمى هويدى فى هذا الصدد أن «جماعة التوقف والتبين» التى انتسب إليها عادل عبد الباقى هى مجرد «حلقة فى سلسلة التجمعات التى ظهرت من عباءة فكر التكفير، الذى يدمغ الأفراد والمجتمع والسلطة بالكفر، وقد حملت أسماء متعددة فى مقدمتها جماعة المسلمين التى عرفت باسم «التكفير والهجرة»، و «الشوقيين» و «الناجون من النار»، إضافة إلى «التوقف والتبين». «هذه المجموعات الأربع - كما يقول فهمى هويدى - «هى أبرز تجليات الشذوذ الفكرى فى الساحة الإسلامية بمصر، وهى محدودة الحجم والانتشار، وقاعدتها هم بسطاء الناس

الذين يمكن أن يعد شخص مثل عادل عبد الباقى «مرجعا» يقودهم فكريا وتنظيميا».

وعلى هذا النحو ـ وبذكاء شديد ـ قلص فهمى هويدى تأثير اعترافات عادل عبد الباقى، وحصرها فى مجموعة صغيرة من بسطاء الناس محدودة الحجم والانتشار، وأخرج منها بقية الجماعات التى تمثل الغالبية العظمى!

وقد نسى فهمى هويدى أن بسطاء الناس ليس منهم طالب كلية العلوم الذى تحدث عنه عادل عبد الباقى، والذى ترك دراسته ليبيع الجوارب فى الشوارع، والطبيب المتخصص فى الجراحة الذى ترك مهنته لكى يتاجر فى الساعات! كما أن بسطاء الناس لا يسرقون الدراجات والموتوسيكلات ولا يقطعون الطرق، ممن أشار إليهم عادل عبد الباقى.

والمهم أن هذا الأسلوب الذى اتبعه فهمى هويدى فى مناقشته لشهادة الموسم ـ أو «مراجعاته على شهادات الموسم» ـ حسب تعبيره والقائم على تقليص أهمية اعترافات عادل عبد الباقى بعد أن أثارت اهتماما عارما عند الجماهير المصرية، كان هو نفس الأسلوب الذى اتبعه عند تعرضه للمسلسلات التليفزيونية التى هاجمت الإرهاب فى شهر رمضان، لتقليص الاهتمام الكبير الذى استقبلت به من الرأى العام المصرى إلى أدنى حد.

فقد عمد إلى مغالطة كبيرة ولعب لعبة خطرة عندما صور اشتباك هذه المسلسلات مع الإرهاب على أنه اشتباك مع الاسلام نفسه!

ففى مقاله بجريدة «الأهرام» يوم ٢٩ مارس ١٩٩٤، أبدى تعجبه وغضبه لعبارة وردت على لسان صلاح السعدنى فى مسلسل «أرابيسك» تساءل فيها: «من نحن؟ هل نحن فراعنة أم مصريون أم عرب أو شرق أوسطيون أم منتمون إلى حوض البحر الأبيض ـ فقد علق فهمى هويدى على هذه العبارة منتحبا، قائلا:

«لم يذكر المؤلف الاسلام! ولم يشر إليه! رغم أنه ضارب بجذوره فى الأعماق المصرية منذ أكثر من ١٤ قرنا ويدين به ٩٤ فى المائة على الأقل من أبناء مصر، فى حين تذكر المسألة شرق الأوسطية التى بدأ الحديث عنها قبل أشهر قليلة فى أوساط نخبة محدودة من المثقفين»!

ثم استأنف كلامه قائلا: «لم يكن ذلك الاسقاط من قبيل السهو يقينا! لأن الشأن الاسلامى كان حاضرا بقوة فى خلفيات المسلسل، الذى أعد أساسا ضمن الحملة الاعلامية على التطرف والإرهاب، ولكن «التفسير المباشر لهذا الموقف هو أن المؤلف (أى أسامة أنور عكاشة) لم يشأ أن يذكر الانتماء إلى الاسلام، حتى لا يستدعى المشاعر الدينية، ويلفت النظر إلى حضورها فى الوجدان العام»!

وبذلك «تجسدت الحصيلة» - حسب قوله - «فى المشهد الذى طالعناه، إذ فى سياق التنفير من التطرف جرى تغييب الانتماء الاسلامى! وبذلك كسب المؤلف معركة مرحلية - أو تكتيكية - فى حين أهدر قضية أصلية أو استراتيجية»!

وعند هذا الحد يصل فهمى هويدى إلى هدفه، وهو تصوير الاشتباك الذى أجراه المسلسل مع الإرهاب فى صورة اشتباك مع الاسلام ! فيقول: «هذا النموذج - على بساطته - يعبر عن حالة شائعة فى زماننا لما ينبغى ألا نفعله، حيث اندفع البعض - أو انفعلوا بما يؤدونه من أدوار فى مكافحة التطرف - فوقعوا فى محظور الاشتباك مع التدين! حتى أصبحوا كمن حاول تكحيل العين فعماها أو كالدبة التى أرادت قتل الذبابة التى حطت على وجه صاحبها، فهشمت رأسه».

هذا هو ما أورده فهمى هويدى فى مقاله بالحرف الواحد، والسؤال الآن: كيف استطاع أن يصل إلى هذه النتيجة الغريبة، وهى تصوير الاشتباك مع الإرهاب فى شكل اشتباك مع الإسلام؟

لقد توصل إلى ذلك عن طريق مغالطة ظن أنه يستطيع تمريرها، وهى تصوير الاسلام على أنه جنسية وليس دينا! وهو مالا تقوله أية بطاقة شخصية لمواطن فى العالم الاسلامى!

فمثل هذه البطاقة تسجل اسم «الاسلام» فى خانة الديانة للمواطن الذى ينتمى إلى هذا البلد أو ذاك، تمييزا له عن المواطن المسيحى أو اليهودى، فتشير إلى أنها بطاقة مصرى أو سورى أو عراقى أو باكستانى أو صينى إلى غير ذلك، لإثبات جنسيته إزاء الجنسيات الأخرى، ولكنها لا تصدر بوصفها بطاقة مسلم!

وفى هذا الضوء، لو كان أسامة أنور عكاشة أدار الحوار على لسان صلاح السعدنى قائلا: «هل نحن مسيحيون أو يهود أو بوذيون أو كونفوشيوسيون.. إلى غير ذلك» وأغفل ذكر الاسلام لكان من حق فهمى هويدى أن ينتحب انتحابه المصطنع، ويتحسر على نسيان المؤلف اسم الاسلام، الذى هو «ضارب بجذوره فى الأعماق المصرية منذ أكثر من ١٤ قرنا ويدين به ٩٤ فى المائة على الأقل من أبناء مصر» - إلى آخر مرافعته الطويلة! ولكن أسامة كان يتحدث عن أزمة الهوية القومية والحضارية، وليس عن أزمة هوية دينية! وهذه الأزمة كما يعرف - كما يعرف فهمى هويدى جيدا - غير موجودة فى ذهن الغالبية العظمى من المصريين، وانما هى موجودة فقط فى ذهن الجماعات الارهابية التى تعتبر نفسها فقط هى الجماعات المسلمة وبقية المصريين كفارا!

على كل حال، فإن هذه المحاولة الخطرة من جانب السيد فهمى هويدى لتصوير الاشتباك مع الإرهاب على أنه اشتباك مع الإسلام نفسه، يواصلها فهمى هويدى فى نفس المقال، مستخدما نفس مفترياته السابقة التى لا نجد أصلا لها اللهم إلا فى مخيلته ولكنها غير موجودة فى الواقع المعاصر.

ففى حديث للدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة فى ندوة عن حقوق الانسان، كان قد أشار إلى أن استناد فتوى مجلس

الدولة، التى أوكلت للأزهر الكلمة النافذة فى كل ما يتعلق بالشئون الاسلامية، إلى نص الدستور المصرى على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام، هو استناد ضعيف، لأن النص الوارد فى الدستور انما هو تحصيل حاصل فالغالبية العظمى من المصريين مسلمون، ويؤدون الشعائر الاسلامية، ولا يضيف إليهم هذا النص شيئا يفتقدونه.

واستدل جابر عصفور على ذلك بما جرى حول نص لجنة الدستور عام ١٩٢٣ على أن دين الدولة المصرية الرسمى هو الإسلام، من خلاف فى تفسير هذا النص، فقد فهمه شيوخ الأزهر ورجال الدين على أن الدولة يجب أن تكون دولة إسلامية بالمعنى القديم، وفهمه المدنيون على أنه لا يزيد على تقرير الواقع.

هذا ما قاله الدكتور جابر عصفور بالاستناد إلى وقائع تاريخية ثابتة، فى تعليقه على فتوى مجلس الدولة، وهو رأى خلافى كما هو واضح، لأن مجلس الدولة كان له رأى آخر عبر عنه فى الفتوى التى أصدرها.

وبدلا من أن يناقش فهمى هويدى هذا الرأى للدكتور جابر عصفور، ويقوم بتفنيده وفقا لما يقدم من حجج وأسانيد بالأسلوب العلمى، فإنه أخذ ينسج حول الرأى من الافتراءات ما انتهى به الى تصوير الدكتور جابر عصفور فى شكل من يشتبك مع الدين الاسلامى نفسه، وليس مع فتوى مجلس الدولة! فهل هذا معقول؟

إن السيد فهمى هويدى لكى يصل إلى هذه النتيجة المضحكة قام بتأليف كوميديا من نوع الكوميديا السوداء، صور فيها الدكتور جابر عصفور فى صورة من يشكك فى النص الدستورى على أن دين الدولة المصرية الرسمى هو الاسلام وذلك باشارته إلى أن النص كان مثار جدل وخلاف! فكتب يقول:

«خذ أيضا التشكيك الذى أثاره أحد كبار موظفى وزارة الثقافة فى النص الدستورى على أن دين الدولة المصرية الرسمى هو الاسلام،

وادعاءه فى اجتماع عام أن النص كان مثار جدل وخلاف أثناء وضع الدستور المصرى فى العشرينات».

وقد نسى فهمى هويدى أن التشكيك فى أى نص يكون بالتشكيك فى وجوده أصلا، وليس بالحديث عن جدل جرى حول تفسيره! لأن الجدل الذى يدور حول نص من النصوص يعنى بالضرورة أن هذا النص موجود بالفعل وثابت ثباتا لا يحتمل أى شك.

أما المغالطة الثانية التى ارتكبها فهمى هويدى فهى الزعم بأن هذا الموضوع أثير فى دعوة واضحة لاعادة النظر فى النص على اعتبار الاسلام دينا رسميا للدولة! وفى ذلك يقول بالحرف الواحد:

«إن اثارة الموضوع فى دعوة واضحة لاعادة النظر فى النص على اعتبار الاسلام دينا رسميا للدولة، تلفت النظر من ناحيتين هما: مبدأ الجدل حول القضية من باب التشكيك والاستنكار أولا، ثم صدور هذا الكلام على لسان أحد كبار المسئولين فى وزارة الثقافة ثانيا، الذى ادعى أنه يدلى برأيه ذلك بصفته أستاذا جامعيا للنقد الأدبى»!

ونحن نسأل القراء: هل قرأ أحد منهم فى أى جريدة مصرية قومية أو معارضة، دعوة إلى إعادة النظر فى النص الموجود فى الدستور على اعتبار الاسلام الدين الرسمى للدولة؟

وهل فهم أحد من اعتراض جابر عصفور على فتوى مجلس الدولة، التى استندت إلى النص الوارد فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام، إنه يدعو إلى إعادة النظر فى هذا النص وحذفه من الدستور المصرى؟

أليس العكس من ذلك هو الذى يفهم من هذا الاعتراض، وهو أن وجود هذا النص فى الدستور لا يعنى - فى رأى جابر عصفور - أى حجر على حرية الفكر، ولا يعطى للأزهر حقا فى أن تكون له الكلمة النافذة فى الشئون الاسلامية؟ وبالتالى فكيف يزعم فهمى هويدى أن جابر عصفور يدعو إلى إعادة النظر فى نص يرى أن وجوده لا يعطل حرية الفكر؟

ولكن هكذا رأينا فهمى هويدى ينسج خيوط افتراءاته حول رأى جابر عصفور، فقد صور هذا الرأى (أولا) فى صورة التشكيك فى النص، ثم صور هذا الرأى (ثانيا) فى صورة الدعوة إلى إعادة النظر فى النص فى الدستور على أن الاسلام دين الدولة الرسمى!

وكل ذلك لكى ينطلق إلى هدفه الرئيسى، وهو تصوير اشتباك الدولة مع التطرف والارهاب فى صورة اشتباك مع الدين الاسلامى نفسه! فيقول بالحرف الواحد:

«هذا الموقف الذى أيده نفر من المثقفين (أى الدعوة إلى إعادة النظر فى النص على اعتبار الاسلام دينا رسميا للدولة) يجئ منبها الجميع إلى أن بعض الشرائح المشاركة فى الحملة على التطرف، لها موقف يتجاوز حدود الظاهرة المشكلة، حيث اشتباكها الحقيقى والأساسى هو مع الدين ذاته..»!

وبعد هذه الكوميديا السوداء التى ألفهافهمى هويدى، أفلا يتفق معى القراء الكرام على أن البرية قد حارت بالفعل فيه؟: هل هو كاتب إسلامى معتدل، أو هو كاتب إسلامى متطرف يظهر من الاعتدال ما يخدم به التطرف؟ وهل يمكن اعتباره كاتبا اسلاميا معتدلا وهو يهدر على الدوام دم مخالفيه فى الرأى بالافتراء عليهم بما لم يقولوا أو يفعلوا: فأصحاب الاحتجاج على الإسفاف الذى جرى فى مناقشة استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب، هم ـ فى رأيه ـ مؤيدو سلمان رشدى الذى سب النبى وأهله والملائكة والدين والدنيا! وهم الذين احتفوا بتجريح النبى وخلفائه وصحابته! وجابر عصفور الذى اعترض على فتوى مجلس الدولة، يرى فهمى هويدى أنه يشكك فى النص فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام! وأكثر من ذلك أنه يدعو إلى إعادة النظر فى هذا النص! ثم إن جميع المثقفين الذين أيدوه فى هذا الرأى ليس اشتباكهم مع الارهاب وانما اشتباكهم الحقيقى والأساسى مع الدين!

وفى المقابل من ذلك فإن اعترافات عادل عبد الباقى لا تنطبق على جميع الارهابيين! وإنما تنطبق على مجموعة صغيرة منهم محدودة الحجم والانتشار قاعدتها بسطاء الناس!

وهكذا يعد فهمى هويدى نفسه ليكون رئيس حكومة الارهاب الجديد، دون أن يتعظ بالثورة الايرانية، ودون دراسة وافية لمصير حركات الارهاب فى مصر فى نصف القرن الأخير!

كوميديا فهمى هويدى السوداء!

«الفصل الثانى»

أكتوبر فى ٨ / ٥ / ١٩٩٤

فى مقالنا السابق عن «كوميديا فهمى هويدى السوداء» كشفنا المحور الاساسى الذى تدور عليه هذه الكوميديا السوداء، وهى تصوير الاشتباك مع الإرهاب فى شكل اشتباك مع الدين الإسلامى نفسه وتصوير المشتبكين مع الإرهاب فى شكل مشتبكين مع الدين الإسلامى، وهو ما أعلنه فهمى هويدى صراحة ودون مواربة أو خفاء فى مقاله المنشور يوم ٢٩ مارس ١٩٩٤ تحت عنوان: «لمصلحة من تغييب الاسلام؟» وكان نص كلامه: «إن بعض الشرائح المشاركة فى الحملة على التطرف، لها موقف يتجاوز حدود الظاهرة المشكلة، حيث اشتباكها الحقيقى والأساسى هو مع الدين ذاته»!

هذه اللعبة الخطرة، وهى تصوير المخالفين فى الرأى فى شكل المارقين من الدين والمعتدين على الإسلام،

وطعنهم فى مقتل واستحلال دمائهم، فعلها فهمى هويدى مع أصحاب الاحتجاج على ما جرى من إسفاف أثناء استجواب وزير الثقافة فى مجلس الشعب من كبار الكتاب والمفكرين، حين وصفهم بأنهم مؤيدو سلمان رشدى حين سب النبى وأهله والملائكة والدين والدنيا، وطبق عليهم - بذلك - الحكم الذى حكم به العالم الإسلامى على الكاتب البريطانى المارق من الدين. ثم فعله مع الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة حين صور اعتراضه على فتوى مجلس الدولة فى صورة التشكيك فى النص فى الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، وبأنه يدعو إلى إعادة النظر فى هذا النص!

ووسيلة فهمى هويدى للوصول إلى دمغ مخالفيه فى الرأي بالمروق من الدين، هى تشويه آرائهم أو الافتراء عليهم بآراء لم يطرحوها تدينهم، ثم تفنيد هذه الآراء لاظهار قوة حجته وفساد حجتهم. وهو ما يوضح أنه كاتب من كتاب التكفير، وإن كان لا يرتقى إلى مرتبة مفكرى التكفير من أمثال سيد قطب وعمر عبد الرحمن وعبد السلام فرج، الذين يجاهرون بهذا الفكر علنا، وإنما يهبط إلى مرتبة المناورين بلعبة التكفير لأغراض تكتيكية.

ولدينا فى هذا المقال مثلان نسوقهما من افتراءات فهمى هويدى فى مقاله السالف الذكر على مخالفيه فى الرأى: أولهما إنكاره وجود خلاف نشأ حول النص فى دستور عام ١٩٢٣ على أن دين الدولة هو الإسلام، وهو الخلاف الذى قال به الدكتور جابر عصفور.

لقد ساق فهمى هويدى هذا الخلاف على أنه خلاف داخل لجنة الدستور، وأنكر وجوده بالاستناد إلى محاضر اجتماعات لجنة الدستور - وهو صحيح - واتهم الدكتور جابر عصفور - بناء على ذلك - بالتشكيك فى هذا النص والدعوة إلى إعادة النظر فيه. مع أن فهمى هويدى يعرف جيدا أن الخلاف لم يكن خلافا فى لجنة الدستور حول وضع النص أو عدم وضعه، وإنما الخلاف فى تفسير هذا النص كان خارج لجنة الدستور بالفعل. وهذا الخلاف أشار اليه طه حسين فى حينه، فقد كتب يقول:

«نعم إن دستورنا المصرى قد نص فى صراحة أن الإسلام دين الدولة، وقد رضيت القلة المسيحية وغير المسيحية هذا النص ولم تحاور فيه، ولم تر فيه على نفسها مضاضة أو خطرا، كما أن عامة الناس لم تلتفت إلى هذا النص ولم تحفل به، وأكبر ظنها أنها ما كانت لتشعر بشئ لو لم يوجد هذا النص فى الدستور! فعامة الناس فى مصر منصرفون بطبعهم إلى حياتهم العملية، مستعدون أحسن الاستعداد وأقواه للاتصال بأزمنتهم وأمكنتهم، وللملاءمة بين حيانهم وضرورات التطور. وهم يعلمون أن الإسلام بخير، وأن الصلوات ستقام، وأن رمضان سيصام، وأن الحج سيؤدى. وهم يذهبون فى القيام بواجباتهم الدينية مذهب غيرهم من الناس المعتدلين، لاهم بالمسرفين فى التدين ولاهم بالمسرفين فى العصيان والفسوق. فسواء عليهم أن نص الدستور أم لم ينص أن الإسلام دين الدولة، وسواء عليهم أسيطرت الحكومة أم لم تسيطر على شعائر الدين، مادامت هذه الشعائر قائمة محترمة.

«إنما وقعت الفرقة حول هذا النص بين فريقين من المسلمين المصريين: أحدهما المستنيرون المدنيون، والآخر شيوخ الأزهر ورجال الدين.

«فأما المستنيرون فلما أرادوا تحليل هذا كله، فهموا أن هذا النص لا يزيد على تقرير الواقع من أن شعائر الإسلام يجب أن تقام بعد صدور الدستور كما كانت تقام قبل صدوره، فلا تغلق المساجد، ولا يعطل الحج، ولا تعمل الحكومة فى أيام الأعياد الإسلامية، ولا ينقطع إطلاق المدافع فى رمضان، ولا يلغى الحفل بالمحمل، ولا الحفل بالمولد النبوى، ولا تنفق أموال الأوقاف الإسلامية فى غير ما رصدها له الواقفون.

«ولم يخطر لهؤلاء المستنيرين فى يوم من الأيام أن هذا النص سيكلف الحكومة واجبات جديدة\ دينية، أو أنه سيحدث فى الدولة نظما لم يكن لها بها عهد من قبل، ذلك لأنهم كانوا - ومايزالون - يقدرون أن مصر تمضى إلى الأمام، وتسرع فى الاتصال بالمدنية الغربية، وتريد أن تحقق ما قال اسماعيل من أنها جزء من أوروبا.

«فهم المستنيرون هذا كله، ولم يعارضوا فى هذا النص حين أعلنت لجنة الدستور أنها ستضعه في الدستور. بل همّ فريق منهم أن يعارض، لأنه خشى أن يفهم هذا النص على غير وجهه، فمازالوا به حتى كفوه عن المعارضة، واضطروه إلى السكوت، وقالوا: نص فيه ارضاء لعاطفة السواد وطمأنة للشيوخ، فهو لا يضر، وأكبر الظن أنه قد يفيد.

«ولكن الشيوخ فهموا هذا النص فهما آخر - فهموا أن الإسلام دين الدولة أى أن الدولة يجب أن تكون دولة إسلامية بالمعنى القديم حقا، وأخذوا يطالبون بأمور كانوا يطالبون بها قبل الدستور، وذهب فريق منهم على رأسه نفر من هيئة كبار العلماء إلى أبعد حد ممكن، فكتبوا يطلبون ألا يصدر الدستور لأن المسلمين ليسوا فى حاجة إلى دستور وضعى ومعهم كتاب الله وسنة رسول الله! وذهب بعضهم إلى أن طلب إلى لجنة الدستور أن تنص أن المسلم لا يكلف القيام بالواجبات الوطنية إذا كانت معارضة للإسلام، وفسروا ذلك بأن المسلم يجب أن يكون فى حل من رفض الخدمة العسكرية حين يكلف الوقوف فى وجه أمة مسلمة كالأمة التركية مثلا.

«ولكن هذه المطالب كلها أهملت إهمالا، ومضت لجنة الدستور فى عملها حتى أتمته والشيوخ فيها ممثلون. وصدر الدستور. «وإليك نظرية الشيوخ فى استغلال هذا النص، الذى ما كان يفكر واحد من أعضاء لجنة الدستور فى أنه سيستغل ويخلق فى مصر حزبا خطرا على الحرية، بل خطرا على الحياة السياسية المصرية كلها.

«يقول الشيوخ إن الدستور قد نص أن الإسلام دين الدولة. ومعنى ذلك أن الدولة مكلفة بحكم الدستور أن تمحو حرية الرأى محوا فى كل ما من شأنه أن يمس الإسلام من قريب أو بعيد، سواء صدر ذلك عن مسلم أو عن غير مسلم. ومعنى ذلك أن الدولة مكلفة بحكم الدستور أن تسمع ما يقوله الشيوخ فى هذا الباب، فإذا أعلن أحد رأيا أو ألف كتابا، أو نشر فصلا، أو اتخذ زيا، ورأى الشيوخ فى هذا كله مخالفة للدين،

ونبهوا الحكومة إلى ذلك، فعلى الحكومة بحكم الدستور أن تسمع لهم..» إلى آخره.

هذا ما كتبه طه حسين، وهو يوضح مدى زيف ما أنكره فهمى هويدى من أنه لم يكن ثمة خلاف حول هذا النص فى دستور ١٩٢٣.

ولكنه يوضح أيضا أن التفسير الذى أعلنه شيوخ الأزهر ينص أن الإسلام دين الدولة، هو ما أخذت به فتوى مجلس الدولة الأخيرة دون نقصان.

ونلاحظ هنا أن فهمى هويدى اتبع طريقته الخالدة، هى الافتراء على مخالفيه فى الرأى بقول ثم تفنيده! فقد اختلق قصة أن الخلاف حول النص كان فى داخل لجنة الدستور، وقام بتفنيده، مع أن الخلاف كان خارج اللجنة فى الرأي العام المصرى، وهو ثابت مما أورده طه حسين.

هذا الذى فعله فهمى هويدى من الافتراء فى قصة الخلاف على نص الدستور أن الإسلام دين الدولة الرسمى، فعل مثله فى قصة أخطر، أوردها فى نفس مقاله، وقد قصد بهااغتيال كاتب آخر لم يسمه بالاسم لزيادة حبكة القصة، ولكنه الدكتور نصر أبو زيد، وكان حول النص القرآنى.

لقد كتب فهمى هويدى فى معرض تصويره الاشتباك مع الإرهاب فى صورة اشتباك مع الإسلام نفسه، يقول: «هذا كاتب آخر، نفى عن القرآن صفة الوحى، واعتبره نصا أدبيا مؤلفا، وأشار إليه بحسبانه «كتاب العربية الأكبر وأثرها الأدبى الخالد» دون نظر إلى أى اعتبار دينى، ونصه «فى حقيقته منتج ثقافى، والمقصود بذلك أنه تشكل فى الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على عشرين عاما، وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية ومتفقا عليها، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقى (غيبى) سابق للنص، يعود لكى يطمس هذه الحقيقة «البديهية» ويعكر من ثم إمكانية الفهم العلمى للنص».

ويمضى فهمى هويدى فى اغتياله للكاتب فيقول: «فى كتاب آخر له يعود للتشكيك فى الوحى، فيقرر أن الواقع هو الاصل ولا سبيل إلى إهداره.. من الواقع تكون النص ومن لغته ومفاهيمه صيغت مفاهيمه، ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالته. فالواقع أولا والواقع ثانيا والواقع أخيرا. وإهدار الواقع لحساب نص جامد ثابت المعنى والدلالة يحول كليهما إلى أسطورة».

ويعلق فهمى هويدى على ذلك قائلا: «هذا الكلام يمرر على قنطرة مكافحة التطرف» ـ وذلك لتأصيل لعبته الخطرة، وهى تصوير الاشتباك مع الإرهاب فى صورة الاشتباك مع الدين الإسلامى».

وقد ظن فهمى هويدى أنه بابتساره النصوص على هذا النحو، وانتقائه منها ما يخدم الإجهاز على خصمه، قد اغتال الدكتور نصر أبو زيد، ونسى أنه وقع فى قبضة العالم الإسلامى الكبير أمين الخولى!

فلم يكن النص الذى أورده فهمى هويدى هو نص الدكتور نصر أبو زيد، وإنما كان منقولا من الأستاذ أمين الخولى.

وقد فصله فهمى هويدى عن سياقه، وأخذ يضيف إليه من عندياته ما يدخله فى زمرة الالحاد والكفر! وهذا السياق الذى فصله معروف للعلماء ولكنه مجهول لفهمى هويدى، مجهول فعلا وتلك مصيبة، أو مجهول عمدا وتلك مصيبة أكبر وأخطر.

ومحور القضية هو الخلاف بين علماء المسلمين حول منهج تفسير النص القرآنى: هل نبدأ من العقيدة لفهم النص، أو نبدأ من فهم النص للوصول إلى العقيدة؟

كان رأى أمين الخولى أنه لابد من فهم النص أولا للوصول إلى العقيدة. وبمعنى آخر ضرورة تطبيق آليات منهج التحليل اللغوى والأدبى على النص، ثم تأتى المقاصد الأخرى. وقد دعم رأيه هذا فى بحثه الذى نشر فى (دائرة المعارف الإسلامية ـ مادة تفسير) بقوله:

«إن القرآن هو كتاب العربية الأكبر، وأثرها الأدبى الخالد.. فالقرآن كتاب الفن العربى الأقدس سواء أنظر إليه الناظر على أنه كذلك فى الدين أم لا. وهذا الدرس الأدبى للقرآن فى ذلك المستوى الفنى، دون نظر إلى اعتبار دينى ، هو ما نعده، وتعده معنا الأمم العربية أصلا أو العربية اختلاطا، مقصدا أول، وغرضا أبعد، يجب أن يسبق كل غرض ويتقدم كل مقصد. ثم لكل ذى غرض أو صاحب مقصد، بعد الوفاء بهذا الدرس الأدبى، أن يعتمد إلى ذلك الكتاب، فيأخذ منه ما يشاء، ويقتبس منه ما يريد، ويرجع اليه فيما أحب من تشريع، أو اعتقاد، أو أخلاق، أو إصلاح اجتماعى، أو غير ذلك، وليس شئ من هذه الأغراض يتحقق على وجهه إلا حين يعتمد على تلك الدراسة الأدبية لكتاب العربية الأوحد، دراسة صحيحة كاملة مفهمة له».

هذا ما كتبه العالم الإسلامى الكبير أمين الخولى، وما نقله عنه الدكتور نصر أبو زيد، مشيرا إليه فى مراجع كتابه (ص ١٢ ـ ١٣).

ولكن فهمى هويدى يشوه هذه الصفحة العلمية المنهجية الجليلة بطريقته الخاصة فى الكوميديا السوداء التى يتحف بها قراءه كل ثلاثاء على صفحات جريدة الأهرام، فيصور القضية فى شكل إيمان والحاد، إسلام وكفر، ويسوق تفسيره المريض لها الذى يستند فيه إلى جهل فعلى أو جهل متعمد، فيقول إن النظر إلى النص القرآنى كنص أدبى «ينفى عن القرآن صفة الوحى»! إلى آخر ما ساقه من افتراءات غاشمة. ويدمغ بتهمة الكفر من هم أفضل منه دينا وعلما دون أن يدرى، مثل العالم الإسلامى الكبير أمين الخولى وكل من رأى رأيه من علماء الاسلام، ويعلن وأنه «تشكيك فى الوحى»!

ويعتمد فهمى هويدى فى كل هذا التلويث لخصومه فى الرأى على انتقاء نصوص مبتسرة وانتزاعها من سياقها الفعلى، بشكل مجهل، لخداع المثقف العادى الذى يعرف فهمى هويدى أنه لن يتحقق مما يكتبه فى المراجع والمصادر العلمية، وأنه سوف يتأثر عند قراءته بالنصوص الشوهاء التى تصرف فيها بالباطل.

وهكذا يصل فهمى هويدى إلى غرضه، وهو تصوير الاشتباك الذى تخوضه الدولة ويخوضه المثقفون ضد الإرهاب فى صورة اشتباك مع الدين الإسلامى نفسه. وإرهاب كل من يفكر أو يتعرض للنص القرآنى وغيره من القضايا الدينية دون أن يحصل على إذن مسبق من فهمى هويدى!حتى لو كان هذا المفكر هو العالم الجليل أمين الخولى!

ولكن هذه الكتابات وغيرها تبين للقارئ المأزق الذى تعيش فيه مصر حاليا وهى محاصرة بأمثال هؤلاء الكتاب الذين يكتبون فى أكبر صحف مصر القومية، يهوون بمعاولهم على كل مفكر، ويصورونه فى صورة الالحاد والكفر، ويستحلون دمه، والناس تصدقهم لأنهم يكتبون فى صحف تعتقد الجماهير أنها تعبر عن رأى النظام السياسى، لأنها صحف قومية!

وهذه الصورة تبدو قتامتها إذا قورنت بصورة مصر عندما كان أمين الخولى يستطيع أن يجتهد برأيه العلمى، دون خشية أن يظهر له من أمثال فهمى هويدى ما يصوره فى صورة التشكيك فى الوحى لأنه قال إن القرآن هو كتاب العربية الأكبر وأثرها الأدبى الخالد.. وإن من الضرورى فهم نصوصه للوصول إلى العقيدة.

وهو ما يصور أن الخطورة الحقيقية لا تكمن فى المتفجرات التى يلقيها الارهابيون فى الطرقات، وإنما تكمن فى المتفجرات التى يلقيها كتاب من أمثال فهمى هويدى فى مقالاتهم فتصيب العقل المصرى بالخراب والدمار.

ذلك أن السؤال الذى يطرح نفسه الآن، بعد مناقشتنا كلام فهمى هويدى الذى كتبه فى مقال «لمصلحة من تغييب الإسلام؟»: أى إسلام يقصد فهمى هويدى؟ هل هو الإسلام الذى يستخدم فهمى هويدى اسمه لارهاب المفكرين وإخراجهم من حظيرة الدين، وتشويه ما يكتبونه وما يقولونه، رغم أنهم أكثر منه علما وفضلا ومعرفة بالاسلام، أو هو الإسلام الذى أطلق العقل من عقاله وجعله حكما فى فهم أمور الدين؟

هل هو الإسلام الذى يتصوره فهمى هويدى فى وضع التناقض مع العلم، أو أنه الإسلام الذى يرى الشيخ محمد عبده ألا تعارض بينه وبين العلم، «لأن كلا منهما يعتمد على العقل»؟

هل هو الإسلام الذى يقيم فهمى هويدى وأمثاله أنفسهم أولياء عليه وقواما ويحتكرون تفسيره وتأويله، ويطلقون صيحات الجزع من تغييبه رياء ونفاقا، أو هو الاسلام الذى عاش أربعة عشر قرنا ثابت الأركان فى قلوب المسلمين لا يهتز إيمانهم به أو يضعف؟

وهل آن الأوان لإنهاء احتكار البعض الإسلام لأنفسهم وتجريد الآخرين؟

وإذا كانت الصحف القومية تستخدم لنشر هذا التضليل باسم الدين، أفلا تكون قد فقدت مبرر بقائها كصحف قومية، ويكون الوقت قد حان لتطبيق مبدأ الخصخصة عليها أسوة بشركة الكوكا كولا حتى لا يتحمل نظام مبارك وزرها؟

الفصل الثانى

الناصريون والافتراء على التاريخ

ظهور «الناصرية الجديدة» فى مصر هل هو صدى «للنازية الجديدة» فى ألمانيا؟*

لست أدرى ما هى اللعبة السياسية التى يلعبها الناصريون فى هذه الأيام، بعد أن تغير المناخ الدولى والإقليمى والمحلى الذى كانوا يلعبون فيه فى الخمسينيات والستينيات، ولم يعد ثمة ما يمنحهم أية فرصة جديدة للعمل؟

وفيما يبدو أنهم يقاتلون للبقاء ولتحسين صورة النظام الناصرى فى عين الأجيال الجديدة من الشباب الذين ولدوا فى ظل هزيمة يونيــة، وفى ظل احتلال اسرائيل لسيناء.

فقد عرفت هذه الأجيال أن النظام الناصرى هو الذى تسبب فى هذه الكارثة، وأنه هو الذى بدد ثروة الوطن، الذى كان أغنى وطن عربى، فى شراء أسلحة وعتاد عسكرى جبار لم يلبث أن تركه الجيش المصرى سريعا على رمال سيناء، وهو ينسحب بعد يوم واحد من

* الوفد فى ١٢/٧/١٩٩٣

الحرب إلى غرب القناة، تاركا سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى، وتاركا للجماهير المصرية مسئولية جسيمة تمتص كل نقطة عرق من كده وسعيه، وهى مسئولية تحرير سيناء وتخليصها من دنس الاحتلال.

وقصارى ما يمكن قوله هو أن الأحزاب السياسية تنشأ عادة عندما تنشأ الحاجة إليها، ولا تصدر اعتباطا، كما أنها لا تنشأ اصطناعا. وتكون هذه النشأة الطبيعية هى أساس النجاح، فإذا حدث غير ذلك سقط الحزب من حالق، لأنه يكون قد بنى على غير أساس.

وهذا ما حدث مع الحزب الوطنى لمصطفى كامل الذى نشأ نشأة طبيعية، ولحزب الأمة الذى كان فيلسوفه أحمد لطفى السيد، ولحزب الوفد على يد سعد زغلول، ولحركة الإخوان المسلمين، وللحركة الشيوعية.

وعندما قامت حركة الجيش التى عرفت باسم حركة الضباط الأحرار، كانت الظروف تتطلب تدخل الجيش إلى جانب الحركة الشعبية العارمة التى كانت تتأجج فى أواخر الأربعينيات ضد القصر والإنجليز، وهذا هو ما دفع الشعب إلى تأييدها بحماس.

وعندما وجد الشعب أنه تخلص من فاروق ليقع فى يد عشرة فواريق، سحب ثقته على الفور من الحركة، ووقع صدام عنيف بين الحركة الوطنية وحركة الجيش، استخدمت فيه حركة الجيش القوة والعنف، وزجت بالوطنيين فى السجون، وبذلك فقدت حركة الجيش مبرر بقائها، وكان محتما أن تسقط لولا أن استطاع عبد الناصر أن يلعب على حبل الظروف الدولية والإقليمية والمحلية ليؤسس لحركته مبررا للبقاء.

ومع ذلك، فنظرا لأن إدارة البلاد كانت واقعة فى يد رجلين فقط هما: عبدالناصر وعبد الحكيم عامر، فإن كل ما بنياه سقط ولم تقم له قائمة. فحياة الأمم لا تقوم على رجل أو رجلين، وإنما تقوم على الشعوب.

وها نحن نرى ما حدث للعراق فى عهد صدام، فإن كل ما بناه سقط، وسقط معه الشعب العراقى نفسه! وها هى الأنباء الأخيرة تعلن وفاة البرنامج النووى العراقى، الذى تكلف مئات المليارات من الدولارات!

ومن قبل ذلك دمر صدام جيشه فى حرب غبية ضد ثلاثين دولة، ودمر معه كل إنجاز تحقق فى عهده على مدى سنوات حكمه.

وهذا هو نفسه تقريبا ما حدث لمصر! فقد كانت كل الحروب التى خاضها عبدالناصر خاسرة، بسبب القرار الانفرادى وإسناد المسئولية إلى أهل الثقة لا الخبرة!.

وقد ضيعت البيروقراطية العسكرية إنجازات التجربة الاشتراكية!

ولقيت القضية الفلسطينية أسوأ مصير على يد عبد الناصر، فقد احتلت فى عهده الضفة الشرقية بعد أن كان الأمل قبله قائما على تحرير الضفة الغربية! بل أضيفت إليها غزة والجولان وسيناء، وشلت يد مصر تماما عن مساعدة القضية الفلسطينية

وفى عصر القومية العربية الذى تتشدق به ثورة يوليو، شهد العالم العربى ما عرف باسم «الحرب العالمية الباردة» من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٠!

وفى عهد الاشتراكية الناصرية أمضى الشيوعيون معظم حياتهم فى السجون! فى الوقت نفسه الذى كان الإخوان المسلمون يمضون حياتهم فى المعتقلات، وكان الليبراليون الوفديون يلقون جزاء سنمار على يد النظام الناصرى جزاء وفاقا لنضالهم الطويل ضد القصر والانجليز!

وقد ضربت الحركة النقابية فى عهد عبد الناصر كما لم تضرب طوال حياتها، وفى عهده تم إعدام نقابيين ظلما وعدوانا لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر!

وفشلت أول تجربة للوحدة العربية بين مصر وسوريا، لتنهى آمال الأمة العربية فى الوحدة!

وعندما مات عبد الناصر كانت مصر قد فقدت ثروتها! كما فقدت سيناءها! وفقدت فوق ذلك مصداقيتها لدى العرب، بعد أن خذلت الجميع بهزيمة يونية العسكرية الثقيلة. وأما التجربة الاشتراكية فقد تحولت إلى تجربة بيروقراطية! كما فقدت مصر الديمقراطية الليبرالية! وفقدت الحزب

الاشتراكى، ولم يبق لها سوى مسخ سياسى لم تعرفه النظريات السياسية يدعى الاتحاد الاشتراكى!

ومن هنا فلست أدرى أى تراث مجيد يريد الناصريون إحياءه بتكوين حزبهم المصطنع؟ وأى هدف يسعون إليه؟ وأى رصيد يتمتعون به غير الرصيد الذى عرضناه فيما سبق؟

ولذلك لم أستطع أن أفهم العبارة التى يعلن بها الناصريون عن جريدتهم، وهى: «لا، يقولها الناصريون على صفحات العربى»، إلا على معنى لا، لأخطاء الناصرية! لا، لهزيمة يونيو، لا، لاعتقال المفكرين وتعذيبهم، لا، لاعدام النقابيين! لا، لافلاس مصر! لا، لتدمير مدن القناة مرة أخرى! - إلى آخر هذه اللاءات التى لها معنى تاريخى يذكره الشعب المصرى!

وفى الحقيقة أنه لا يمكن فهم عودة الناصريين إلى الحياة السياسية فى مصر إلا فى ضوء عودة النازية التى أسسها هتلر إلى ألمانيا، وظهور جماعات وتنظيمات «النازية الجديدة» بسبب زيادة عدد العاطلين الألمان فى عام ١٩٩٣ بنحو خمسمائة ألف نسمة، ليبلغ إجمالى العاطلين ٣ر٢ عاطل. وهى ظروف تتشابه مع الظروف فى مصر حيث تتزايد أعداد العاطلين دون أن تملك الدولة تعيينهم بقرارات جمهورية كما كان يحدث. فهنا تطرح الناصرية نفسها فى مصر كما تطرح النازية نفسها فى ألمانيا!

وفى الوقت نفسه ففى ظروف الإرهاب الأعمى الحالى الذى يوجه حرابه إلى صدور الشعب، وإحجام الدولة عن اتخاذ إجراءات استثنائية، فإن «الناصرية» تطرح نفسها كبديل للنظام، يدعمها رصيدها فى التعامل مع الإخوان المسلمين، الذين اعتقلهم عبدالناصر جميعا ودفع بهم فى أسوأ المعتقلات، وأراح نفسه من صداع الإرهاب حتى وفاته! ففى هذه الظروف تطرح «الناصرية» نفسها كبديل يقول للشعب: «إننا أقدر على التعامل مع الارهاب من نظام مبارك»!

وفى ذلك ينسى الناصريون اختلاف الظروف الحالية التى تمر بها مصر عن الظروف التى هيأت لهم النجاح فى تعاملهم مع البطالة والإرهاب. فمن ناحية البطالة فإن النظام الناصرى لم يستطع التعامل معها إلا بعد تأميم وسائل الإنتاج فى يولية ١٩٦١، وسيطرة الدولة على الشركات التجارية والصناعية التى كانت فى يد القطاع الخاص. وقبل ذلك، وعلى مدى الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٦١ ـ أى على مدى تسع سنوات ـ كانت أعداد المتعطلين فى مصر تزيد على أعدادهم فى هذه الأيام!

ويرجع السبب فى زيادة عددهم إلى امتناع الرأسمالية المصرية وقتذاك عن الاستثمار وتوسيع نطاق أعمالها بعد أن أصيبت بضربة الإصلاح الزراعى، وانتقال الحكم إلى يد الجيش

وفى هذه الأيام، فإن ظهور الناصريين لا يفلح فى شىء إلا فى زيادة إحجام الرأسماليين المصريين والأجانب عن الاستثمار، بعد أن نجحت الدولة لحد ما فى إزالة ترددهم ومخاوفهم بالتشريعات الاقتصادية الجديدة التى تزيل العراقيل التى تطرحها البيروقراطية المصرية.

وفى الوقت نفسه فإن فرصة الناصريين لمعالجة مشكلة البطالة عن طريق التأميم والسيطرة على وسائل الإنتاج هى فرصة منعدمة، بعد أن دار الزمن دورة كاملة، وإنهار الاتحاد السوفيتى، وإنهارت معه الاشتراكية، واتجهت الأنظمة الاشتراكية إلى الخصخصة، بما تؤدى إليه من زيادة قبضة الرأسمالية على وسائل الانتاج، وإخضاع قضية البطالة لها لا للدولة.

ومعنى ذلك أن «الناصرية» الجديدة تزيد من تفاقم مشكلة البطالة، ولا تحلها! لأنها ـ كما قلت ـ تزيد من تردد الرأسماليين فى الاستثمار من جهة، ولأن الدولة لا تستطيع تأميم وسائل الإنتاج لكى تعطى نفسها القدرة على تشغيل العاطلين. بل إنه من المعروف أنه حتى فى ظل وجود القطاع العام، فإن الدولة كفت منذ عشر سنوات عن تشغيل العاطلين بقرارات جمهورية!

أما بالنسبة لمواجهة الإرهاب الأعمى الحالى عن طريق الإجراءات الاستثنائية، فقد دار الزمان فى هذا الصدد دورة كاملة أيضا، مع تزايد جماعات حقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى والعالم. وهى جماعات قامت ـ رياء ونفاقا وخداعا للجماهير ـ على يد العناصر نفسها التى انتهكت حقوق الإنسان على مدى نصف القرن الماضى، وبخاصة على يد الناصريين أنفسهم!

وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة قد اتخذت من قضية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، على نحو ما كانت تفعل الدول الرأسمالية فى القرن التاسع عشر من اتخاذ قضية مكافحة تجارة الرقيق ذريعة للتدخل! بل إن الولايات المتحدة اتخذت من قضية حقوق الإنسان ذريعة لمنع مساعداتها عن النظم التى تنتهك حقوق الإنسان!

وبالتالى فإن فرصة «الناصرية» حاليا لحل قضية الإرهاب عن طريق انتهاك حقوق الإنسان كما فعلت فى الماضى هى فرصة غير متاحة إلا بثمن غال. وها هو النظام السياسى فى بلدنا يظهر من تردده فى استخدام الاجراءات الاستثنائية لمكافحة الإرهاب الدينى ما يضعفه ولا يقويه أمام الرأى العام المصرى، خشية إغضاب الولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما!.

ومعنى ذلك ـ فى وضوح ـ أن فرصة «الناصرية الجديدة» فى النجاح فى مصر منعدمة، كما هو الحال بالنسبة لفرصة «النازية الجديدة» فى ألمانيا فقد تغير الزمن، وتغيرت الظروف، ولم يعد فى وسع من ولغت أيديهم فى دماء الديمقراطية الليبرالية خداع الجماهير المصرية وإيهامها بأنهم ديمقراطيون ليبراليون! اللهم إلا إذا استطاع الذئب خداع الجماهير وإيهامها بأنه حمل!

وعلى كل حال فنحن نستقبل ظهور الحزب العربى الديمقراطى الناصرى على أنه ظاهرة سلبية فى حياتنا السياسية المصرية، بدليل أنه يجمع فى اسمه بين متناقضين، فكلمة «ديموقراطى» تتناقض تماما مع

كلمة «ناصرى»! ولا نظن أنه يطرح البديل لحزب الوفد أو حزب التجمع، لدى الجماهير المصرية التى تقف فى صف المعارضة، إلا بقدر ما تطرح «النازية الجديدة» فى ألمانيا نفسها كبديل للأحزاب المعارضة الألمانية!

ولكن ظهور هذا الحزب وظهور جريدته يدعونا إلى إنعاش ذاكرة شعبنا والأجيال الجديدة بما ارتكبته الناصرية فى حق الديموقراطية من جرائم وأخطاء.

المعلم جعلص الجـــــزار.. وأدب الحوار!*

عندما كتبت مقالى فى جريدة الوفد يوم ١٢ يوليو ١٩٩٣ أبدى فيه تعجبى من المحاولة الأخيرة لفلول الناصريين المنهزمة للعثور على دور يلعبونه فى هذا العصر، وأربط بين ظهورهم وظهور النازية الجديدة فى أوروبا، لم أهاجم فردا منهم بالذات، ولم أسىء إلى أحد منهم بعينه، ولم أقذف فى حق أحد، وإنما طرحت بضعة تساؤلات عن مغزى ظهورهم الفجائى فى هذه الأيام بعد أن تغير المناخ المحلى والإقليمى والدولى الذى كانوا يلعبون فيه، وعن معنى اللاءات الثلاثة التى وعدوا الشعب المصرى بأن يجعلوها سياستهم المستقبلية، وعن قيمة التراث النضالى الذى يبنون عليه حاضرهم بعد سلسلة الهزائم التى منوا بها فى عهد عبد الناصر فى المجالين العسكرى والاقتصادى، فلم يحقق جيش مصر فى عهدهم نصرا، ولم تحقق سياستهم

* الوفد فى ١٩٩٣/٧/١٩

الاقتصادية أكثر من إسقاط طبقة منتجة، وإحلال طبقة بيروقراطية وانتهازية مكانها... إلى آخر ما سقته من تساؤلات فى هذا المقال.

وقد كنت أتوقع أن تجيب هذا الفريق من الناصريين على هذه التساؤلات فى حدود أدب الحوار، بما يكسبهم تأييدا على المستوى الشعبى، ولكنى فوجئت فى العدد الثانى من جريدتهم بسيل من البذاءات التى تليق بحوذية وجزارين ولا تليق بمن يحترفون مهنة شريفة هى مهنة القلم، وهى تنصب على شخصى، وتتجاهل الموضوعات التى أثرتها!.

ومنذ زمن طويل أعرف هذا النوع من البلطجة التى تستخدم اللسان طويل والسلاح الحقير! ولكنها لم تكن تلتصق بأصحاب الأقلام وإنما صحاب السكاكين! فقد كان عندنا فى الجيزة جزار يدعى المعلم جعلص جزار، لم يكن يقف فى وجهه أحد، ولا يقدر على مقاومته فرد، وهو على ضلال دائما، ولكنه يفرض ضلاله بالعصا والسكين والإرهاب.

وقد تذكرت المعلم جعلص الجزار وأنا أقرأ مقال جلال عارف الذى هاجمنى فيه بأبذأ الألفاظ، دون أن أتناوله على مدى حياتى بلفظ ناب أو إساءة من أى نوع. وتذكرت سكين المعلم جعلص الجزار وأنا أقرأ عنوان المقال الذى كتبه وهو «حملة يوليو والكابتن زيزو»!

وسألت نفسى: ترى لو أطلقت على جلال عارف اسم: «المعلم جعلص [illegible]»، فى مقابل إطلاقه علىّ ألقابه النابية! ثم عاد سيادته فى مقاله [illegible] فأطلق على لقبا نابيا أكبر، ثم بادلته الاساءة بالاساءة فأطلقت عليه [illegible] نابيا أكبر وأكبر! ودخلنا فى هذه الدائرة الخبيثة، كما يبقى منا أمام جماهير الشعب المصرى، الذى يتطلع إلى كتّابه ليستفيد منهم علما وأدبا وأخلاقا، فإذا به يتعلم إسفافا وبذاءة وانحطاطا!

هذه هى القضية التى يجب أن تكون فى ذهن كل كاتب يحمل القلم، الموضوعية وحدها يجب أن تكون رائد كل كاتب، لسبب بسيط هو أنها أكثر فاعلية وإيلاما وجرحا من السباب والكذب والافتراء، ولأنها تُكسب الكاتب احتراما فى عيون قرائه وفى عين نفسه.

ولست أظن أن جلال عارف قد احترم نفسه وهو يعرف أنه يكذب بينما هو يسوق اتهاماته التى أصبحت أشبه بالاسطوانة المشروخة لكثرة ما رددها الناصريون فى كتاباتهم ضدى.

فلأنهم فى غالبيتهم العظمى وصلوا إلى مراكزهم فى العصر الناصرى من خلال الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى والتقارير السرية ضد زملائهم، وتدبير المكائد والمؤامرات لبعضهم البعض، فهم يتصورون أن هذا هو الطريق الطبيعى لوصول أستاذ جامعى مثلى إلى عضوية مجلس الشورى! وينسون أننى لست عضوا فى الحزب الوطنى ولم أسع إلى ذلك، كما أن كثيرا من أكبر الأساتذة فى مصر ممن عينوا فى مجلس الشورى ليسوا أعضاء فى الحزب الوطنى، وليست لهم به أية صلة!

ولأنهم ألحقوا بمصر أكبر هزيمة عسكرية فى تاريخها ولا يخجلون من هذه الهزيمة، وكانوا يريدون رهن سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى تتفق الشعوب العربية على خوض معركة شاملة ضد إسرائيل! فقد كرهوا من السادات تحرير سيناء عن طريق الاتفاق مع إسرائيل، وأطلقوا عليه أوصاف الخيانة والعمالة، وضموا إلى السادات أكبر مفكرى مصر من اليسار والوسط واليمين الذين أيدوا مبادرته وعملوا على خدمة قضية التحرير والقضية الفلسطينية عن طريق الحوار.

ولذلك فإن المعلم جعلص عارف يتصور أنه يجرحنى حين يقول إننى جلست فى حجرة فى فندق «ووترجيت» فى أمريكا مع الإسرائيليين! ولا يعرف أنه يبرز مفخرة من أبرز مفاخر نضالى السياسى من أجل مصر ومن أجل القضية الفلسطينية، بل يظهر فى جلاء أنه منعزل عن تيار الحياة السياسية المعاصرة وما طرأ على العالم العربى والعالم الخارجى من تغيير، بل أيضا ما طرأ على موقف القيادة الفلسطينية السياسية من تغيير!.

فمن الغريب حقا أنه وهو يكتب هذا الكلام، لم يقرأ ما نشرته الصحف عن تهافت القيادة الفلسطينية على إعلان اجتماعها مع مسئولين

إسرائيليين فى محاولة لكسر الجمود فى محادثات السلام، بينما تلتزم القيادة الإسرائيلية الصمت. ولو كان الجلوس مع مسئولين اسرائيليين عارا يتجنب صاحبه ذكره لما أعلنته القيادة الفلسطينية، ولكنه أصبح تهمة للقيادة الإسرائيلية تتجنب ذكرها!

ومع ذلك فلن أنتحل وحدى شرف الجلوس فى حجرة فى فندق ووترجيت مع الإسرائيليين لنفس الغرض الذى تجلس القيادة الفلسطينية حاليا من أجله، فقد كان معى مجموعة من أكبر علماء مصر ممن أثروا التحرك لخدمة القضية الفلسطينية وتحرير سيناء، ولم يؤثروا أن يفعلوا ما فعله ويفعله الناصريون حاليا من رمى كل من يتصدى لهذا النضال الوطنى بالبذاءة والسباب.

كذلك يصور المعلم جعلص عارف رئاستى لمركز الوثائق بهيئة الكتاب على أنه عمل من أعمال اللعب والانتهازية والسعى إلى المناصب، ولا يعرف أن هذا المنصب - إذا سمى منصبا - هو أقل المناصب العملية التى أشغلها وشغلتها، فقد كنت عميدا لكلية التربية، كما أننى حاليا رئيس للجنة التاريخ والآثار، وعضو المجلس الأعلى للثقافة، ولى أكثر من ثلاثين كتابا فى التاريخ أثرت المكتبة التاريخية العربية، بالإضافة إلى مئات البحوث والدراسات. وبالتالى فوجودى على رأس مركز التاريخ فى الهيئة العامة للكتاب هو أمر طبيعى، ولكن الأمر غير الطبيعى هو أن يكون مثل المعلم جعلص هو رئيس مركز التاريخ!

وهو يتصور أنه يجرحنى حين يقول إننى «ألعب فى كل الأندية»! وأصبحت - على حد قوله - «لاعبا فى فريق اليسار، وفى فريق الوفد، وفى الحزب الوطنى»! وينسى أنه يمدحنى بهذا الكلام! فهذه كلها فرق شريفة تعمل من أجل مصر، وتقف فى وجه الإرهاب ومن أجل الاستنارة، كما أنها جميعا تعتمد على نفسها فى تمويل نشاطها الحزبى ولا تعتمد على الخارج! وهى جميعها تعمل لحساب الوطن ولا تعمل لحساب أوطان

أخرى، كما أنها تعتمد الحوار بالكلمة فى نضالها السياسى ولا تعتمد على الحوار بالرصاص والاغتيالات كما فعل الجناح العسكرى للناصريين الذى أطلق على نفسه افتراء اسم «ثورة مصر»!.

فأى غرابة فى أن أجمع بين اليسارية التى تضع نفسها فى خدمة الجماهير الفقيرة، وبين الليبرالية الوفدية التى تؤمن بالحرية السياسية والحوار بالكلمة الشريفة، وأن أؤيد فى الوقت نفسه السياسة الوطنية لنظام مبارك التى حررت سيناء وتقف فى وجه الرجعية الدينية والإرهاب الدموى؟

ليس فيما وصفنى به المعلم عارف ـ إذن ـ ما يجرحنى، بل فيه كل ما أفخر به. ولكن الشىء الذى لا يشرفنى حقا أن يتهمنى أحد بأنى أنتمى لفريق الذين يتاجرون بقميص عبدالناصر، ويبرزون من ظلام فجأة بجريدة تدعى الصلابة بلاءاتها الثلاث التى لا معنى لها، ضد النظام السياسى الذى يقف فى وجه الإرهاب مع القوى الحزبية الشريفة الأخرى أو تتحالف مع الإرهاب على النظام، دون أن يدرى أصحابها أنهم سيكونون فى مقدمة طابور المعلقين على أعواد المشانق عند وصول هؤلاء إلى الحكم!

أستطيع ـ إذن ـ أن أرتدى أقمصة اليسار والوفد والحزب الوطنى دون أن ينقص ذلك من قدرى، فلست منتميا لحزب منها، ولست مدينا بالتزام لأى حزب من الأحزاب المصرية، وإنما التزامى الوحيد هو الالتزام الفكرى الذى يجمع بين الاشتراكية والليبرالية والوطنية، والتزامى السياسى هو العمل لحساب مصر وليس لأية أنظمة أخرى.

وفى هذا الضوء فإنى أعجب للمعلم جلال عارف حين يصفنى «بأنى صقر من صقور الليكود»! فصقور الليكود الحقيقيون فى مصر هم الذين سمحوا لإسرائيل باحتلال سيناء فى يونية ١٩٦٧ ـ سمحوا باحتلالها كاملة بعد أن كانت تنوى الوقوف عند المضايق!

وصقور الليكود المصريون هم الذين أرادوا لسيناء أن تبقى تحت الحذاء الإسرائيلى حتى يتفق العرب على خوض معركة شاملة ضد إسرائيل، وهم يعلمون أن العرب لن يتفقوا أبدا على خوض هذه المعركة!

صقور الليكود المصريون هم الذين أرادوا استبقاء إسرائيل فى سيناء باسم التطرف فى الوطنية حتى تمتلىء بالمستوطنات، كما حدث فى الضفة الغربية، وتتحول من سيناء مصرية إلى سيناء إسرائيلية!

لم أكن أبدا من صقور الليكود، فقد أيدت مبادرة السادات التى كانت بداية تحرير سيناء وطابا، وقد حاربت بالكلمة حربا شرسة دفاعا عن تحرير سيناء بالمفاوضات، وأسهمت بنفسى فى عديد من المفاوضات مع إسرائيليين من «حركة السلام الآن» وحزب العمل واليساريين الاسرائيليين، للوقوف إلى جانب السلام الشامل الذى يقوم على العدل وعدم احتلال أراضى الغير بالقوة ومن هنا فعلى المعلم جعلص عارف أن يبحث عن صقور الليكود فى حزب الناصريين!

بقيت نقطة أخرى فى سلسلة مغالطات المعلم جعلص، وهى ادعاؤه بأنى خنت الطبقة العاملة بهجومى على ثورة يوليو التى حولتنى - كما يقول - من عامل بسيط إلى مشروع مؤرخ جاد!

وهو إسفاف غريب! فالكاتب يتصور أن ثورة يوليو قامت بترقيتى من وظيفة عامل إلى وظيفة مؤرخ! وأنها رفعتنى - كما رفعت كثيرين من أصحاب السوابق الذين دخلوا هيئة التحرير والاتحاد القومى! وينسى أن الذى حولنى إلى مؤرخ هو حصولى على درجة الليسانس فالماجستير فالدكتوراه.

وقد حصلت على هذه المؤهلات العلمية من الجامعة، وليس من هيئة التحرير أو الاتحاد القومى! وبجهدى الشخصى وليس بجهد أى كاتب تقارير فى التنظيم الطليعى، ولم أرتزق من ثورة يوليو كما ارتزق الكثيرون ممن ساقتهم الثورة لضرب الوطنيين الوفديين والشيوعيين والمثقفين وعذبتهم فى المعتقلات والسجون! كما نسى المعلم المذكور أن الذى خان

الطبقة العاملة هم ضباط يوليو الذين لفقوا التهم لخميس والبقرى من قيادات الطبقة العاملة وشنقوهما لأول مرة فى تاريخ الحركة العمالية فى مصر؟

ولكن الكاتب الناصرى الدعى لا يخجل، ويتساءل: «هل يمكن لدو تحترم نفسها أن تأتمن مثل هذا الرجل على تاريخها فتضعه على ر مركز لدراسة التاريخ تابع لها»؟ إنه يتصور أن المؤرخ الأمين فقد الذى يتحدث عن هزيمة يونية فيصفها بأنها «نصر يونية»! أو نص أكتوبر فيصفه بأنه «هزيمة أكتوبر»! أو اعتقال اليساريين والليبراليي والإخوان المسلمين باعتباره علامة بارزة على ديموقراطية ثورة يوليو واحترامها حقوق الإنسان.

فإذا لم يزور المؤرخ التاريخ على هذا النحو المريض، فإنه يتعرض لأسفل سباب! ويُتهم فى أمانته العلمية وفى علمه! بل يُتهم من الساقطين بالسقوط!

جريدة «العربى» والتطاول على تاريخ مصر!*

* أكتوبر فى ١٩٩٣/١١/١٤

ترددت كثيرا قبل أن أرد على المقال الذى نشرته جريدة الناصريين فى تحليل اتفاق غزة - أريحا فى صفحة «دراسات»، نظرا لضحالة التحليل وسطحيته وما يحوى من كذب وافتراءات، لولا أنى شعرت بأن البعض من فلول جبهة الصمود والتصدى المزعومة ما يزال يردد كالببغاء حججا وقضايا كانت فى وقتها تستحق الجدل والحوار، ثم جرفها التاريخ إلى بالوعة النفايات بعد ما ثبت من فسادها وتعفنها، وبعدما ثبت من صحة موقف السادات، وصحة موقف شعب مصر الذى سانده بدون تردد حتى تحررت سيناء بالكامل.

وطالما قلت إن مشكلة الناصريين الأساسية هى أنهم كانوا يريدون الحفاظ على إنجاز عبدالناصر العظيم، المتمثل فى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء فى حرب يونية ١٩٦٧، والتمسك بهذا

الإنجاز حتى يصلوا إلى الحكم ويقوموا بتحرير سيناء بطريقتهم الخاصة!

فلما أفسد عليهم السادات مخططهم، وحقق انتصار العبور العظيم، وأخذ يجاهد لتحرير بقية سيناء بكل الوسائل السياسية المتاحة له، والتى تفرضها موازين القوة ونتيجة حرب أكتوبر، لم يغفروا للرجل ما فعل، فاتهموه بالخيانة وبيع العرب وبيع القضية الفلسطينية، وشجعوا الدول العربية على طرد مصر من جامعة الدول العربية، ومحاربتها اقتصاديا، بل كتب من يدعى حسنين كروم فى جريدة «الوفد» يبدى تأسفه لأن الدول العربية كانت مترفقة بمصر حين اكتفت بطردها من جامعة الدول العربية، وأنه كان أجدر بها أن تتخذ خطوات أشد!

والأغرب من ذلك أن الناصريين اعتبروا أنفسهم الوطنيين الخلص، وبقية المصريين الذين أيدوا المبادرة خونة مارقين! وحملوا السادات مسئولية انقسام وتمزق وضعف الأمة العربية وكل ما ترتب على ذلك من نتائج!

هذه البضاعة الفاسدة ذات الرائحة الكريهة، هى التى تضمنها المقال التحليلى الذى نشرته جريدة «العربى» لاتفاق غزة - أريحا فى عدد ١٩٩٣/١١/١.

لقد ساء الكاتب ما أثبته التاريخ من صحة موقف السادات وبعد نظره، فأخذ يجادل فى هذه الحقيقة بلجاجة شديدة، ويدافع عن موقف المنظمة الذى أوصلها إلى اتفاق غزة - أريحا، عندما رفضت اللحاق بقطار التسوية الذى أطلقه السادات بمبادرته. وفى هذا الدفاع أخذ يسوق أشد ألوان المغالطات فسادا.

فقد ذكر أن معاهدة كامب ديفيد لم تُخرج مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى على المستوى العسكرى فقط، وإنما أخرجتها أيضا من هذه الساحة بالمعنى الثقافى! وأخذ فى التدليل على هذه المغالطة بسلسلة من المغالطات الأشد نكرا بقوله:

«لقد خاض الإعلام الساداتى منذ عام ١٩٧٧ ولمدة عشر سنوات متتالية، أسوأ حملة تشهير عرفتها مصر ضد الوطن العربى ورموزه التاريخية، بداية بجمال عبدالناصر ومرورا بالشعب الفلسطينى وانتهاء بنضال الشعب العربى كله. وقد أحدثت هذه الحملة شرخا عميقا مازال موجودا حتى الآن بين جيل كامل ولد وعاش تداعيات تلك المرحلة، وقرأ وشاهد فى أقل من ٤ سنوات، التى تلت حرب ٧٣، كيف تحول الأشقاء إلى أعداء. وشنت أسوأ حملة إعلامية على واحدة من أهم الثورات التاريخية فى العالم - الثورة الإيرانية - واستقبل شاه إيران، المخلوع من قبل شعبه والمرفوض من كل عواصم العالم بما فيها حليفته الولايات المتحدة.

هذا هو الهراء الذى كتبه كاتب نكرة فى صحيفة «العربى». ونسأله هذه الأسئلة: هل كان هناك أصلا صراع عربى إسرائيلى، أو أنه كان هناك فقط صراع مصرى إسرائيلى؟ هل كان خروج مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى بمعاهدة كامب ديفيد أو بهزيمة يونية ١٩٦٧؟، وهل خرجت مصر حقا من هذه الساحة بالمعنى الثقافى أو أن الكاتب يعبر عن أمنية تخالجه؟

هذا عن الشق الأول من مغالطاته نرد عليها قبل أن ننتقل إلى الشق الثانى.

وبالنسبة لسؤالنا الأول، فإن التاريخ يقول إنه لم يكن ثمة صراع عربى إسرائيلى بالمعنى الشامل الذى يوحى به كلام الكاتب. فلم يحدث أبدا أن خاضت الأمة العربية جمعاء صراعا ضد إسرائيل بكل طاقاتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية على نحو يستحق معه هذا الصراع وصفه بأنه صراع عربى إسرائيلى! والأقرب للصحة أن يوصف هذا الصراع بأنه صراع مصرى - إسرائيلى بالدرجة الأولى.

ويمكننا أن نتناول الحروب مع إسرائيل حربا حربا. وبالنسبة لحرب ١٩٤٨ فربما كانت هى الحرب الوحيدة التى دخلتها الجيوش العربية جميعاء فى ذلك الحين، ومع ذلك فكم من هذه الجيوش حاربت بالفعل فى

هذه الحرب؟ وكم من الجيوش تقاعست فى منتصف الطريق؟ وكم من الجيوش خانت وتخلت عن الجيش المصرى؟

إننى لن أجيب عن هذا السؤال تفصيلا إلا إذا أراد الكاتب ذلك، ولكن سبق لى أن كتبت تاريخ هذه الحرب، وبينت مخازيها، وكيف دخلتها الجيوش العربية وهى تدير ظهرها لبعضها البعض! وكيف انسحب الجيش العراقى فجأة من حصون رأس العين الاستراتيجية فى الوقت الذى كان الملك عبدالله قد انسحب من اللد والرملة، وترك الفلسطينيين وحدهم يواجهون القوات الإسرائيلية لمدة أربعة أيام كاملة دون مساعدة - كما يقول المؤرخ الفلسطينى الكبير أنيس صايغ!.

وأكثر من ذلك كيف انسحبت القوات العراقية فى ٩ أبريل ١٩٤٩ من منطقة المثلث العربى فجأة، ليتسلم الجيش الأردنى المنطقة، ليسلم منها لإسرائيل ما اتفق معها على تسليمه! رغم أن منطقة المثلث كانت تقع فى المنطقة العربية وفقا لقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة! وكيف أخذ العراق يخفى هذا الموقف المخزى عن طريق الظهور فى مظهر التطرف والتفاخر بأنه لم يكن طرفا فى اتفاقية هدنة ١٩٤٨! وإظهار مصر فى صورة المتخاذل بإعلان رفضه لقرار مجلس الأمن بوقف القتال!

وكانت مصر هى التى حاربت، فقد تحملت ثلاثة أرباع نفقات حرب ١٩٤٨ عسكريا، وقدمت نصف شهداء العرب غير الفسطينيين، وأرسلت إلى ميدان القتال عشرة آلاف جندى، واستطاع الجيش المصرى أن يحتل أمنع حصون فلسطين فى الأسابيع الأولى من القتال، وهى: أسدود، ودير سنيد، وبيت سالم.

هذا - اذن - هو ما يتصل بالحرب الأولى مع إسرائيل فى سنة ١٩٤٨! ويتضح فيه أنها لم تكن حربا عربية - إسرائيلية إلا اسما! وهو ما أثبتته نتيجتها المخزية، فقد ثبتت أقدام إسرائيل بدلا من أن تخلعها!

أما الحرب الثانية فى عام ١٩٥٦، فلعل الكاتب يتفق معى - بدون لجاجة - على أن مصر كانت هى التى خاضتها ضد إسرائيل، ولم

تشترك الأمة العربية معها على نحو يعطى هذه الحرب صفة الحرب العربية الإسرائيلية الثانية. وقد تعرضت مصر فيها لخيانات عربية على نحو ما تعرضت فى الحرب الأولى، فقد لعبت بغداد تحت قيادة نورى السعيد دورا تحريضيا فى حث انجلترا وفرنسا على الهجوم على مصر بعد تأميم قناة السويس، انتقاما من موقفها من حلف بغداد، وكانت الأغانى التى تذيعها إذاعة بغداد أثناء العدوان الثلاثى تكشف عن روح التشفى بنكبة مصر!

أما الحرب الثالثة فى يونية ١٩٦٧، فلا يمكن القول أيضا بأنها كانت حربا عربية إسرائيلية، فلم يشترك فيها من الجيوش العربية سوى الجيش الأردنى، وأما الجيش السورى فيسأل عن دوره الملك حسين! ويكفى أن ننقل رأى الفريق عبدالمنعم رياض فيها بقوله: «إن السياسة العربية ارتكبت فى حق القوات العربية جرائم أكثر مما ارتكب الإسرائيليون خلال تلك الحرب»! وكان رياض يعنى بذلك أنه قدم إلى الجبهة الأردنية ليقود قوات خمس دول عربية، فوجد نفسه ـ بالكاد ـ يقود القوات الأردنية!

أما الحرب الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣، فلم تعلم بها الدول العربية إلا من الإذاعة! إذ لم يخضها سوى الجيش المصرى والجيش السورى، ولم يكن دخولهما معا لمصلحة أى منهما ـ لأسباب كثيرة ليس هنا مجال ذكرها ـ ولم يبدأ تدخل القوات العربية إلا بعد ستة أيام عندما تدهور الموقف على الجبهة السورية. ولم يُحدث هذا التدخل تغييرا فى الموقف العسكرى، وقد اتسم بالتقاعس، فعندما جاء وقف اطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر كانت بعض كتائب الفرقة العراقية المدرعة السادسة على بعد خمسمائة كيلو متر من منطقة التحشد فى الجبهة السورية! وكانت كثير من القوات تفتقر إلى المعدات والأسلحة المتطورة التى تمكنها من التعامل بكفاءة مع القوات الإسرائيلية، وقد فقد اللواء المدرع ١٢ العراقى ٨٠ دبابة من دباباته فى معركة واحدة، وكانت القوات الأردنية تفتقر إلى الصواريخ.

ومعنى هذا الكلام الثابت تاريخيا أنه من الإهانة للأمة العربية ذات التاريخ المجيد أن توصف هذه الحرب أو غيرها من الحروب السابقة بأنها حروب عربية - إسرائيلية، أو يوصف الصراع مع إسرائيل بأنه صراع عربى - إسرائيلى! فقد كانت مصر وحدها تحمل عبء هذا الصراع، وكانت هى التى تتصدى لهذا الصراع بإمكاناتها البشرية والاقتصادية والعسكرية.

والمشكلة أن مصر لم تكن تتصدى فى ذلك فقط لإسرائيل، وإنما كانت تتصدى لإسرائيل المدعومة بكل إمكانات الدول الإمبريالية غير المحدودة، أو تتصدى للإمبريالية التى تمثل إسرائيل أحد عناصرها!

وفى الوقت نفسه فإن مصر - وحدها - هى التى كرست إمكاناتها الاقتصادية لهذا الصراع كاملة على نحو أثر على جميع مرافقها وعلى شعبها وعلى اقتصادها، وأخر تقدمها. وهو ما لم تفعله دولة أخرى عربية، بل هو ما استفادت منه دول عربية شقيقة! ولم تستفد منها مصر أية فائدة، ولم تنل بنسا واحدا من عوائدها على سبيل التعويض عما تخرب من مدن القنال الثلاث أو تدمر من معداتها العسكرية أو تدهور من مرافقها!

ومن هنا حين يأتى كاتب لا فى العير ولا فى النفير، يكتب مقالا هابطا فى جريدة وطنية مصرية كمثل «العربى»، يتطاول فيه على السادات بطل حرب أكتوبر، وصاحب أكبر نصر أعاد للعرب كرامتهم وأتاح لهم استخدام البترول كسلاح فى المعركة، ويتطاول على شعب مصر لأنه أيد مبادرة القدس، بالقول بأن هذه المبادرة كانت «انعكاسا لمدى عمق الأزمة السياسية والاقتصادية التى يعانى منها نظام السادات» - فإنا نسأله: بأى جرأة ينكر على مصر المحاربة حق الاجتهاد لحل صراع دام نصف قرن، كانت تقوم بعبئه الأكبر وتكتفى الدول العربية بالتفرج عليه أو المزايدة؟.

وبأى حق يتطاول على السادات، بطل قرار حرب أكتوبر ومحقق أول انتصار على إسرائيل فى تاريخ الحروب الأربعة؟ وكيف يتحدث عن

النظام المصرى بوصفه «نظام السادات»، كما لو كان السادات قائدا عسكريا انقلابيا وصل إلى الحكم عن طريق المخابرات الأمريكية وفرض نفسه على الشعب المصرى! وينسى أنه كان قائدا وطنيا يتمتع بالشرعية الدستورية فى التعبير عن إرادة الشعب المصرى ووضعها موضع التنفيذ، وتسانده الغالبية الكاسحة من جماهير شعبنا المصرى، ويسبقه تاريخ نضالى طويل قبل ثورة يوليو وفى ثورة يوليو التى لعب فى قيامها وعلى طول مراحلها أهم الأدوار!

وحين يتحدث مثل هذا الكاتب بتعال وشماتة عن الأزمة السياسية والاقتصادية التى كان يعانى منها نظام السادات فى الداخل، ودفعته إلى مبادرة القدس، فقد كان عليه أن يعزف أولا أسباب هذه الأزمة السياسية والاقتصادية التى يعايرنا بها، والتى كانت تكمن فى تخلى البلاد العربية عن مصر، وانشغالها بمصالحها الخاصة، وترك مصر تلعق جراحها! وذلك بدلا من التكاتف معها كما تفعل الدول التى خاضت معارك قومية أو ذات مصالح مشتركة.

لقد كانت مصر تتوقع مشروعا عربيا مثل مشروع مارشال الأمريكى الذى أعاد الاقتصاد الغربى على أقدامه بعد الحرب العالمية الثانية، فإذا بها تفاجأ بمشروع شتائم وإهانات من دول الرفض، واتهامات بالخيانة والعمالة من منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا بها تفاجأ بمشروع شماتة لما أخذ شعبها يعانى من تكاليف الصراع ضد إسرائيل والإمبريالية.

وهذا أوقع نظام السادات فى أزمة مع الشعب المصرى، الذى أخذ يتساءل فى حيرة عن أسباب الموقف العربى غير المفهوم بعد أن أدى واجبه فى حرب أكتوبر، ودفع تكاليف هذه الحرب من دمه وماله واقتصاده؟

وقد كان صاحب هذا القلم هو الذى عبر ـ مع أقلام أخرى يسارية ـ عن هذه التساؤلات والحيرة فى مقال بمجلة «روز اليوسف» حين كان يديرها عبدالرحمن الشرقاوى، قبل مبادرة القدس بعشرة أشهر ـ أى فى ٣١ يناير ١٩٧٧ ـ حين كتبت أقول بالحرف الواحد:

«لم يكن أحد فى مصر يتصور، بعد أكثر من ربع قرن من قيادة مصر لحركة القومية العربية، أنه سوف يأتى يوم يعود فيه الشعب المصرى ليطرح على نفسه هذه الأسئلة الحائرة: هل هو شعب عربى أو هو شعب مصرى فقط؟ وإذا كان شعبا عربيا، فلماذا تعامله بقية الشعوب العربية على أنه شعب مصرى فقط؟ وإذا كان شعبا مصريا فقط فلماذا يتحمل مسئولياته كشعب عربى؟ وإذا كان يتحمل مسئولياته كشعب عربى، فلماذا لا تعترف الشعوب العربية بقومية المعركة؟ وإذا كانت الشعوب العربية لا تعترف بقومية المعركة، فلماذا لا يعترف هو بمصرية المعركة وقبول الحل المنفرد؟ - إلى آخر هذه الأسئلة الحائرة الخطيرة التى لم تشهد بلادنا مثيلا لها منذ أكثر من ربع قرن مضى».

هذا هو ما كتبته قبل مبادرة القدس بعشرة أشهر، أقدمه كوثيقة تاريخية لا يستطيع أن يمارى فيها أحد لأنها منشورة فى مجلة مصرية يمكن الاطلاع عليها، وهى تثبت أن ما وصفه كاتب جريدة «العربى» المتطاول بـ «أزمة نظام السادات، إنما كان فى حقيقته أزمة النظام العربى المتهرئ، المليئ بطغام الحكام الذين كانوا يتكلمون كثيرا عن واجبات مصر القومية، وينسون واجباتهم القومية! أو كانوا يزايدون على نظام السادات على الرغم من أنه هو الذى أعاد لهم كرامتهم واعتبارهم أمام العالم بانتصار العبور الذى أذهل العالم، وأدخل به الرعب فى قلب إسرائيل.

وعلى ذلك، فلم تكن مبادرة القدس محاولة من السادات لحل أزمات نظامه - كما يقول الكاتب المتطاول - وإنما كانت محاولة لحل أزمة النظام العربى الذى لا يريد أن يحارب إسرائيل ويطالب مصر وحدها بأن تحارب! ولا يريد أن يساعد مصر اقتصاديا لكى تحارب إسرائيل، ومع ذلك يطالبها بالحرب واقتصادها منهار!

وهذا هو ما عبرت عنه فى مقالى السابق الذكر، فقد تحدثت عن أزمة النظام العربى بعد أن «انسحبت الأموال العربية انسحابا كليا من الميدان، تاركة الاقتصاد المصرى يواجه مصيره، فريسة فى يد المؤسسات

المالية الرأسمالية الغربية، التى تقرض مصر قروضا قصيرة الأجل بفوائد غير إنسانية، بينما الأموال العربية - التى تدين فى الحقيقة بتضخمها وتضاعفها لعبور الجندى المصرى قناة السويس، وتحطيمه الكبرياء الامبريالى والصهيونى - تعمر البنوك الغربية، وتساعد فى بناء اقتصاد شعوبها»!

قلت: «إن الكتابات المصرية اليوم تقارن بين موقف أثرياء اليهود من تبنى الفكرة الصهيونية منذ نشأتها، وتدعيمها بالنفوذ والمال حتى قامت دولة إسرائيل، ثم تدعيم دولة إسرائيل بعد ذلك لمساعدتها على تثبيت أقدامها ووقوفها فى وجه العرب وتنفيذ أحلامها التوسعية - وبين موقف الدول العربية الثرية من الاقتصاد المصرى المنهار»!

هذه هى - إذن - حقيقة دوافع السادات لخوض مبادرة القدس، وهى دوافع تدين النظام العربى العاجز، المزايد على بطولة مصر، ولا تدين السادات العظيم الذى لم يغمض له جفن منذ خلف عبدالناصر، حتى أعد جيشا سوف تفخر به العسكرية المصرية إلى يوم القيامة، ولم يجبن أمام قرار الحرب رغم مخاطره، بل اتخذه فى ظروف كانت كل دولة عربية فيها منشغلة بمشاكلها الداخلية، حين حانت ضرورته، وخاض أشرف المعارك ضد الجيش الإسرائيلى الذى كانت تسبقه أسطورة الجيش الذى لا يقهر منذ يونية ١٩٦٧.

ومثل هذا الزعيم العظيم لا يضيره أمام التاريخ أن يتطاول عليه كاتب نكرة، وإنما يضير هذا التطاول المتطاولين! ويضير صحيفة مصرية وطنية تفتقد الغيرة على تاريخ مصر وسمعة مصر، فتتركها نهبا فى يد الأدعياء!

أكذوبة «تمثيلية حرب أكتوبر»!*

تعرضت فى مقالى السابق بالتفنيد لما ساقته جريدة «العربى» من افتراءات على تاريخ مصر وعلى الرئيس الراحل السادات، وزعمها أن معاهدة كامب ديفيد لم تُخرج مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى على المستوى العسكرى فقط، وإنما أخرجتها من هذه الساحة على المستوى الثقافى!

وقد خيل لى لأول وهلة أن كاتب هذا المقال الهابط هو من أهل الكهف، وأنه ما يزال يعيش فى الأوهام التى ساقتها ما عرفت باسم دول جبهة الصمود والتصدى، عندما طردت مصر من جامعة الدول العربية وأعلنت أنها هى التى سوف تتصدى لإسرائيل وتزيلها من الوجود!

فكما يرى القارئ، فإن شيئا مما أعلنته تلك الجبهة المريبة لم يتحقق، فلم

* اكتوبر فى ٢١/١١/١٩٩٣

تطلق دولة منها حجرا على إسرائيل منذ ذلك الوقت حتى لحظة كتابة هذا المقال، وإنما اكتفت بإطلاق التهديدات الفارغة! وفى الوقت نفسه لم تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية - التى اتهمت السادات بالخيانة - بالقضية الفلسطينية خطوة واحدة، ولم تفعل شيئا غير ارتكاب الخيانة المزعومة نفسها التى ارتكبها السادات فى نهاية المطاف، وهى التفاوض مع الإسرائيليين لحل القضية الفلسطينية!

وإذا كان هذا هو الواقع الفعلى الذى آل إليه الصراع العربى الإسرائيلى، وهو الرجوع إلى الصيغة التى اقترحها السادات، وهى صيغة المفاوضات مع العدو حتى يتحرر كل شبر من الأرض المحتلة، فكيف يدين كاتب «العربى» ما فعله السادات، ويظل متمسكا بمعتقداته عن معاهدة كامب ديفيد كما لو كان لا يزال يعيش فى وقت إبرام هذه المعاهدة؟

أليس معنى ذلك أن هؤلاء القوم يكتبون لمجرد الكتابة وتسويد الصفحات دون أن يتابعوا الأحداث أو يستفيدوا من دروس التاريخ؟

وأليس معنى ذلك أيضا أن هذا الكاتب يجهل حتى الآن أن كامب ديفيد قد انتهت بخروج قوات الاحتلال الإسرائيلية من كل شبر من سيناء، وأنه ما يزال يعيش تحت وهم أن هذه المعاهدة لن تنتهى بأى مكسب تحققه مصر - كما كانوا يزعمون وقتها؟

وإذا كتب هذا الكاتب يقول إن كامب ديفيد قد أخرجت مصر من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى على المستوى العسكرى، أفلا يعنى ذلك أنه كان هناك إلى جانب مصر دول عربية أخرى فى ساحة الصراع العسكرى مع إسرائيل، وقد خرجت مصر من هذه الساحة وبقيت الدول الأخرى؟ وإذا كان ذلك صحيحا فما الذى منع هذه الدول من خوض الصراع العسكرى ضد إسرائيل ما دامت تؤمن بالحل العسكرى؟

إن الذى نعرفه وأثبته التاريخ المعاصر بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد هو أن الدولة العربية الوحيدة التى استخدمت السلاح منذ ذلك الحين،

كانت هى العراق، ولكنها لم تستخدمه ضد إسرائيل وإنما استخدمته ضد الكويت! وحاربت به السعودية ومصر وسوريا ودول الخليج! وعندما استخدمته ضد إسرائيل لم تستخدمه لتحرير فلسطين وإنما استخدمته للظهور أمام العرب بأنها ضربت إسرائيل! ولم يضعف استخدام الصواريخ العراقية ضد إسرائيل تلك الدولة، بل قواها، وجلب إليها تأييد العالم، وزودها بأسلحة لم تكن تحلم بالحصول عليها!

فما هو - إذن - الهزل والجد فى قصة الصراع العربى الإسرائيلى الذى يزعم الكاتب أن مصر خرجت من ساحته على المستوى العسكرى؟ هل شاهد الكاتب دولة استخدمت السلاح ضد إسرائيل بغرض القضاء عليها بعد تخلى مصر عن هذه المهمة؟

ولكن الكاتب يمضى فى ترهاته، فيزعم أن مصر قد خرجت أيضا من الساحة على المستوى الثقافى! ولا يدرى أحد من أين استقى هذا الزعم؟ اللهم إلا إذا كان منعزلا كلية عن الحياة الثقافية العربية!

لقد حاولت دول الرفض إقامة هذه العزلة بينها وبين مصر، ولكنها عادت صاغرة وأزالتها عندما تبينت أنها لم تعزل مصر وإنما عزلت نفسها! فالثقافة المصرية اخترقت البلاد العربية من قبل أى اختراق سياسى! بل هى الأصل فى القومية العربية، وهى التى وحدت العرب وجدانيا عندما عجزت السياسة عن توحيدهم سياسيا.

ولقد ظلت بعض الدول العربية على عزلتها حتى حصل نجيب محفوظ على جائزة نوبل، فانهارت كل سدود مصطنعة، وشعر العالم العربى من أقصاه إلى أقصاه بالفخر لنوال نجيب محفوظ هذه الجائزة، ولم يفكر فرد واحد فيه فى أن نجيب محفوظ كاتب مصرى، بل كان تفكير الجميع هو أنه كاتب عربى حصل على جائزة نوبل! وهو تفكير صحيح مائة فى المائة، فالعروبة ثقافة وحضارة ولغة ودين قبل أن تكون وحدة سياسية.

على أن البعض شعر بالخجل من نفسه فى ذلك الحين - ولست أظن إلا أن كاتب جريدة «العربى» المذكور كان واحدا منهم - لأن نجيب محفوظ

كان قبل حصوله على جائزة نوبل ممنوعا من دخول البلاد العربية، بعد صدور قرار مكتب المقاطعة ضده وضد توفيق الحكيم وأنيس منصور وضد صاحب هذا القلم. وقد جاء الجميع إلى القاهرة لتهنئة نجيب محفوظ العربى الذى تجرأ على عروبته بعض الأفاقين الذين يتاجرون بالثقافة ويبيعون شرف الكلمة.

ومن هنا حين يزعم كاتب ذلك المقال التعس خروج مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى على المستوى الثقافى، فإنما يعبر فقط عن أمنية يشعر بها فى قرارة نفسه، ولكن الواقع التاريخى المعاصر يثبت عكسها!

وفى الوقت نفسه فإن الكاتب حين يدين كامب ديفيد، التى كان لها الفضل فى تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى، فإنما يتصور أن وضع سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى كان أفضل للصراع العربى الإسرائيلى من تحريرها! وأن وضع العرب قبل تحرير سيناء كان أفضل منه بعد تحرير سيناء! ولعله فى ذلك يقدم نظرية جديدة فى التحرير تقول إنه كلما اتسعت مساحة الأراضى التى يحتلها العدو كان أفضل لحركة التحرر!

ومن حسن الحظ أن المناضلين الحقيقيين يقولون بعكس ذلك، فلو كانت إسرائيل ما تزال تحتل سيناء حتى اليوم لكان وضع مصر هو نفس وضع سوريا التى مازالت إسرائيل تحتل جولانها اليوم. ولست أظن أن أحدا يقول إن وضع سوريا العسكرى أقوى من وضع مصر العسكرى، أو أن قدرتها على الحركة أقوى من قدرة مصر! فها هى ذى سوريا تحرر الجولان بنفس الطريقة التى حررت بها مصر سيناء!

كذلك لو كانت كل من سيناء والجولان قد ظلتا تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى الآن لما كان هناك أى أمل فى تحريرهما بالحرب، لأن الاتحاد السوفيتى الذى كان مصدر التسليح الوحيد فى فترة الصراع العربى الإسرائيلى لم يعد له وجود، وتحول إلى دولة ممزقة متحاربة فيما

بينها. ولكن مصر التى تحررت سيناؤها تستطيع أن تلعب اليوم دورا فى تحرير الجولان لم تكن لتستطيع أن تلعبه لو كانت سيناء تحت الاحتلال.

هذه القضايا كنت أتصور أنها أصبحت مسلمات لا يجادل فيها أحد، ولكن الناصريين ـ كما قلت ـ لا ينسون ثأرهم من السادات الذى ضيع إنجاز عبدالناصر العظيم فى احتلال سيناء فى يونية ١٩٦٧! لذلك فهم يعيدون ويكررون فى إدانة كامب ديفيد، ويلجأون إلى اللجاجة فى مهاجمة السادات، فيزعم كاتب مقال «العربى» أن اتفاق غزة ـ أريحا لا يمثل مرحلة من التاريخ تسمح لأنصار السادات بأن يشيدوا بحكمته ونفاذ بصيرته! ثم يشن حملته التى تخالف كل منطق وعقل.

ولكن الكاتب لا يكتفى بكذبته فهو يساندها بأكاذيب أخرى، فيزعم أن الإعلام الساداتى قد خاض منذ عام ١٩٧٧ ولمدة عشر سنوات أسوأ حملة تشهير عرفتها مصر ضد الوطن العربى ورموزه التاريخية، بداية بجمال عبدالناصر ومرورا بالشعب الفلسطينى وانتهاء بنضال الشعب العربى كله، الأمر الذى أحدث شرخا عميقا ـ مازال موجودا حتى الآن حسب قوله ـ بين جيل كامل ولد وعاش تداعيات تلك المرحلة وشاهد فى أقل من ٤ سنوات التى تلت حرب ٧٣ كيف تحول الأشقاء (يقصد المصريين) إلى أعداء!

ونستحلف الكاتب بذمته: من الذى اتهم الآخر بالخيانة وبيع القضية الفلسطينية وبيع العرب؟ هل كان هو الإعلام المصرى أو كان الإعلام العربى؟ ومن الذى شن أسوأ حملة تشهير ضد الآخر؟ هل هو الإعلام المصرى أو هو الإعلام العربى؟ ومن الذى استخدم سلاح المقاطعة ضد الآخر؟ هل هو الجانب المصرى أو هو الجانب العربى؟ ومن الذى طرد الآخر من جامعة الدول العربية؟ هل هى مصر أو البلاد العربية؟ ومن الذى شن حربا اقتصادية ضد الآخر؟ هل هى مصر أو الآخرون؟

وإذا كانت ذمة الكاتب التعس تبيح له الافتراء على التاريخ على هذا النحو السافر، فإن التاريخ يمسك بتلابيبه، فكل شئ مدون مكتوب،

ومفاوضات السادات مع إسرائيل لم تتم فى الخفاء وإنما تمت على مشهد من العالم، والكتابات المهاجمة والمدافعة مسجلة فى الصحف ووسائل الإعلام يستطيع الرجوع إليها.

وحتى أثبت له أن التاريخ لا يترك أى شئ، وأنه شاهد على كل شئ، فإن الافتراء على مصر لم يبدأ من كامب ديفيد، بل بدأ من قبل ذلك بكثير، بدأ منذ قبلت مصر وقف إطلاق النار فى حرب أكتوبر، حين بدأ ميلاد الكذبة الكبيرة التى ترددت فى أرجاء العالم العربى بأن حرب أكتوبر تمثيلية! ومن سوء حظ كاتب قصصى مصرى كبير راحل* أنه وقع فى فخ التضليل الإعلامى العربى وصدق هذه الكذبة وكتب عنها عدة مقالات فى جريدة عربية، ثم اعتذر عنها فيما بعد علنا اعتذارا حارا عندما أبدى الرئيس مبارك استياءه الشديد!

لقد ولدت هذه الكذبة خارج مصر، ولم ترحم أرواح الضحايا المصريين على شاطئ القناة عند العبور وعلى تلال خط بارليف وقت اقتحامه، وتحول السادات بفضل هذه الكذبة من بطل من أبطال التاريخ العربى الأمجاد إلى ممثل تراجيدى من ممثلى التراجيديات الإغريقية القديمة يلعب بدماء أبطال مسرحياته! أو مخرج من مخرجى التراجيديات الشكسبيرية العظيمة التى يموت فيها كل الأبطال فى النهاية!. وقد سمعت هذه الكذبة الكبيرة بنفسى فى أواخر أكتوبر ١٩٧٣ لحظة ميلادها من صديق فلسطينى عند ما كنت أستاذا زائرا بجامعة قسطنطينية بالجزائر، ولم أصدق أذنى، وتنبأت بحملة التشويه القادمة!

فإذا كان اقتحام خط بارليف تمثيلية، وإذا كانت الثغرة تمثيلية، وإذا كانت محاولة اقتحام مدينة السويس بواسطة القوات الإسرائيلية تمثيلية، وإذا كان الهلع الذى أحس به الجنود الإسرائيليون عند اقتحام المصريين خط بارليف مجرد تمثيل فى تمثيل، فإن على المرء أن يتوقع كل شئ، وعليه ألا يتعجب لأى افتراء ضد مصر!

---

* هو يوسف إدريس.

ولم يتأخر الافتراء طويلا، وقد جاء سافرا هذه المرة بمناسبة مباحثات الكيلو ١٠١، التى استقبلها الأدعياء الذين لا يحاربون بالابتسام والسخرية، لجلوس القادة العسكريين المصريين مع القادة الإسرائيليين، ونسى الجميع سقوط خط بارليف فى ست ساعات، ولم يذكروا إلا المباحثات المصرية الإسرائيلية، وأبدى سفلة القوم شماتتهم للوضع المصرى الذى اضطر مصر إلى الجلوس مع الإسرائيليين!

ثم جاءت اتفاقية سيناء لتفجر برميلا من القاذورات ضد مصر وضد السادات، ولم يواجه الإعلام المصرى حملة القذارة هذه بالمثل، وإنما واجهها بالإقناع والحرص على وحدة الصف. وقد تصديت يومها فى جريدة الجمهورية فى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ للرد على هذه الحملة بأقصى ما يمكن من الأدب والتهذيب، بل التمست العذر لأصحابها، فكتبت أقول:

«فى تقديرى أن هذه الحملة من المظاهرات والبيانات والاتهامات الموجهة ضد اتفاقية سيناء الأخيرة، من جانب قوى سياسية ونضالية لها وزنها وتقديرها على الصعيدين العربى والعالمى، إنما تنبع أساسا من خطأ فى التحليل».

وسألت هذه القوى قائلا: «كيف يمكن التغافل عن حقيقة أن تضحيات مصر الجسيمة فى سبيل القضايا العربية وضد الإمبريالية والصهيونية، كان لابد أن تحدث آثارها على مائدة المفاوضات، سواء من جانب العدو الإمبريالى الصهيونى، أو من جانب المفاوض المصرى؟ وإذا كانت مصر قد خاضت حرب أكتوبر وهى تربط بطنها بحزامها، فهل كان فى وسعها أن تخوض حربا أخرى قريبة - وهى البديل للاتفاقية - فى نفس الظروف إلا إذا فرضت عليها هذه الحرب فرضا؟».

وقلت: «إنه لم يكن للجانب المصرى أن يرفض اتفاقا يكسر الإرادة الإسرائيلية بخصوص الانسحاب من أراض طالما أعلنت أنها لا تنوى الانسحاب منها، يتضمن إجلاء القوات الإسرائيلية عن أراض مصرية وممرات استراتيجية وحقول بترول تملكها مصر، ويحقق أوضاعا أفضل

للقوات المسلحة المصرية، ويبعد الإسرائيليين أكثر فأكثر عن قناة السويس ومدنها، وذلك دون اهراق مزيد من دماء المصريين».. إلى آخره.

هذا ما رددت به على حملة القاذورات التى شنتها دول الرفض ومعها المقاومة الفلسطينية، وكنت مهذبا جدا كما يلاحظ القارئ، فقد كنت أحسن الظن بالقوى التى قادت حملة البذاءة ضد مصر والسادات، ولذلك وصفتها بأنها «قوى سياسية ونضالية لها وزنها وتقديرها على الصعيدين العربى والعالمى»، ولو كنت أعرف حقيقتها، وأدرك أنها قوى متاجرة مزايدة لا تريد أن تخرج مصر من مأزقها بعد أن انقطع عنها مورد السلاح السوفيتى، لوصفتها بما تستحق من نفس برميل القاذورات المباح للجميع!

ولقد كان حوارى مع هذه القوى فى ذلك الحين بوصفهم أصدقاء، ففى إحدى فقرات ذلك المقال قلت بأدب شديد: «السؤال الذى أوجهه لأصدقائنا: هل وضعنا العسكرى والسياسى الآن أفضل، والقوات الإسرائيلية خلف المرات، وخلف حقول البترول فى سيناء؟ أو أنه كان أفضل لو ظلت القوات الإسرائيلية غرب قناة السويس، تقطع الطريق بين القاهرة ومدينة السويس، وتنهال عليها التعزيزات العسكرية الأمريكية، وتثقل نفسياً على صدر مصر والعالم العربى بأسره؟ ترى لو أن الدبلوماسية المصرية قد أنصتت حينذاك لنفس الأصوات التى تعلو الآن بالاتهام والتخوين والتحذير، أى وضع يكون سائدا الآن؟».

لم أكن أعلن وقتها أن الأمر فى عين هذه القوى المتاجرة بالعروبة لم يكن أمر غيرة على القضية الفلسطينية أو خوفا من خروج مصر من الساحة العربية ووضعها السلاح، وإنما كان الأمر هو أن وضع مصر العسكرى والقوات الإسرائيلية غرب قناة السويس تقطع بين القاهرة ومدينة السويس كان هو الوضع الأمثل لبعض أنظمة الرفض العربية، لأنه يتيح لها إزاحة مصر عن زعامتها للأمة العربية والحلول محلها!

وأعنى بذلك بصفة محددة نظام بغداد، الذى كان يرى مصر عقبة فى سبيل أطماعه فى المنطقة العربية وبسط زعامته وهيمنته على شبه

الجزيرة العربية، وكان يناسبه كثيرا أن تكون مصر مشغولة بسيناء التى تحتلها القوات الإسرائيلية، ولا تفيق منها أبدا للقيام بمسئولياتها العربية.

ومن المحقق بالفعل أنه لو كانت إسرائيل ما تزال تحتل سيناء عند غزو الكويت، فإن مصر ما كانت تستطيع اتخاذ موقفها الشجاع الذى أعطت فيه الشرعية العربية لمجيء القوات الحليفة، ولما استطاعت أن تحارب من أجل تحرير الكويت وحماية أمن شبه الجزيرة العربية.

هذه هى القضية، ومن هنا لم يكن الإعلام الساداتى هو الذى قاد أسوأ حملة تشهير عرفتها مصر ضد الوطن العربى ورموزه التاريخية، وإنما كان إعلام الرفض يقود الإعلام العربى كله، الذى انساق إلى الخديعة وأخذ يشن أسوأ حملة تشويه ضد مصر.

ولم يقد إعلام الرفض هذه الحملة ضد مصر منذ مبادرة القدس - كما يقول الكاتب النكرة فى جريدة «العربى» - وإنما كان يقود هذه الحملة التشهيرية ضد مصر منذ أن قبلت مصر وقف إطلاق النار فى حرب أكتوبر، عندما أخذ يشوه سمعة السادات ويختلق أكذوبة تمثيلية حرب أكتوبر، ويتلوها بالسخرية والتشهير بمباحثات الكيلو ١٠١، واتفاقيتى فض الاشتباك.

وهذا ما جعلنى أخاطب قوى الرفض فى ذلك الحين فى ١٩٧٥/٩/١٠ - أى قبل عامين من مبادرة القدس - قائلا: «بالله يا رفاق: لماذا تنتحلون لأنفسكم كل الحكمة والوطنية والإخلاص للقضية الفلسطينية والمصالح العربية، وتجردوننا من كل ذلك؟ مع أن رصيدنا فى هذا المجال أكبر وتضحياتنا أكبر وآلامنا أكبر، ودورنا من البداية إلى النهاية أكبر وأكبر؟ أليس المزيد من الثقة والتضامن والتفاهم أجدى للنضال من التخوين والتفرقة والتناحر؟».

هذه هى الحقائق التاريخية، نسوقها للمزورين فى جريدة «العربى» والمتاجرين!..

الافتراء على التاريخ ليس فى حاجة لذكاء!*

الافتراء على مصر مازال مستمرا، والثأر مع السادات لأنه أزال وصمة الاحتلال الإسرائيلى لسيناء مازال مطلب الناصريين الأول، وتشويه سمعة كامب ديفيد مازال مهنة وصنعة بعض كتاب جريدة «العربى» من أهل الكهف الذين لم يعرفوا بعد أن هذه الاتفاقية هى التى حررت سيناء، ورفعت قامتهم بعد أن خفضتها هزيمة يونية، وأن العرب قد عادوا إلى نهجها بعد أن عجزوا عن السير فى أى نهج آخر، وبعد أن فشلوا فى تحقيق أى مكسب تحررى فى الأرض العربية المحتلة.

ومن هنا كانت سلسلة الأكاذيب التى ساقها أحد كتاب الجريدة الذى مازال يتصور أن الاتفاقية قد أخرجت مصر من ساحة الصراع العربى على المستوى العسكرى وعلى المستوى الثقافى، وأن الإعلام الساداتى خاض

* أكتوبر فى ٢٨/١١/ ١٩٩٣

على مدى عشر سنوات منذ عام ١٩٧٧ أسوأ حملة تشهير عرفتها مصر ضد الوطن العربى ورموزه التاريخية!.

وقد أثبتنا على مدى مقالين متواليين افتراء الكاتب على التاريخ، وتساءلنا: من الذى اتهم الآخر بالخيانة وبيع القضية الفلسطينية وبيع العرب؟ هل هو الإعلام المصرى أو إعلام الرفض؟ ومن الذى شن أسوأ حملة تشهير ضد الآخر؟ هل هو الإعلام المصرى أو هو إعلام الرفض؟، ومن الذى استخدم سلاح المقاطعة ضد الآخر؟ هل هو الجانب المصرى أو جانب الرفض العربى؟ ومن الذى طرد الآخر من جامعة الدول العربية؟ هل هو مصر أو البلاد العربية؟ ومن الذى شن حربا اقتصادية ضد الآخر؟ هل هو مصر أو الآخرون؟

وقد أثبتنا فى المقال الماضى أن الافتراء والتشهير بدأ عند الآخرين، وكيف حيكت أكذوبة تمثيلية حرب أكتوبر حتى صدقها بعض كبار الكتاب المصريين وروجوا لها، وكيف تصاعد التشهير عندما جرت مباحثات الكيلو ١٠١، وتصاعد أكثر فأكثر مع اتفاقية فك الاشتباك الأول فى ١٨ يناير ١٩٧٤، ثم ازداد مع اتفاقية فك الاشتباك الثانى (اتفاقية سيناء) فى أول سبتمبر ١٩٧٥. وقد أوردت كيف كانت ردود الإعلام المصرى ردودا دفاعية لا هجومية، يحدوها الأمل فى تفهم الجانب الآخر للأسباب التى دفعت مصر إلى إبرام الاتفاقيتين، إذ كنا حتى ذلك الحين نحسن الظن بنوايا هذا الجانب قبل أن تكشف خفايا موقفه

فى ذلك الحين كان المصريون يشاهدون بدهشة بالغة دول الرفض - التى تهاجم مصر لما زعمته من انسحابها من الصراع العربى الإسرائيلى - تحارب فى كل اتجاه إلا الاتجاه الإسرائيلى! وتطلق رصاصها على العرب بدلا من أن تطلقها على إسرائيل، وأكثر من ذلك تفعل نفس ما تفعله مصر من فض الاشتباك على جبهتها مع إسرائيل!

فبعد أربعة أشهر فقط من إبرام مصر مع إسرائيل اتفاقية فك الاشتباك الأول، كانت سوريا تبرم فى مايو ١٩٧٤ اتفاقية فك الاشتباك على الجبهة السورية الإسرائيلية! ومع أنها لم تنتهك أبدا هذه الاتفاقية إلا

أنها سارعت بمهاجمة مصر عندما عقدت اتفاقية فك الاشتباك الثانى (اتفاقية سيناء) فى سبتمبر ١٩٧٥. وفى صيف عام ١٩٧٦ انتهزت فرصة الحرب الأهلية اللبنانية التى نشبت فى العام السابق لتقوم بغزو لبنان، وتنتقم لمصر - دون قصد - من منظمة التحرير الفلسطينية، إذ كان دخول القوات السورية لبنان هو بداية خروج قوات ياسر عرفات من لبنان كما ثبت فيما بعد!

وفى الوقت نفسه كانت تحرشات ليبيا على الحدود المصرية، وتصاعد هجومها الإعلامى على مصر قد أدى إلى صدامات عسكرية فى منطقة الحدود فيما بينهما فى صيف عام ١٩٧٧، تمكنت خلالها القوات المصرية من اجتياز الحدود الليبية. ولم تستهدف مصر أكثر من معاقبة النظام الليبى الذى قام ببعض الأعمال العدوانية ضدها، ولكنها لم تعمل على إسقاط النظام الليبى الذى يناصبها العداء، أو تحقيق أية أطماع فى الأراضى الليبية.

والمهم هو أن ليبيا فى ذلك الحين كانت مشغولة عن الصراع العربى الإسرائيلى بالصراع الدائر فى تشاد، ولم ترسل ليبيا أية قوات خارج حدودها لمحاربة إسرائيل، وإنما كانت القوات الليبية التى خرجت خارج حدودها هى التى خرجت للمحاربة فى تشاد!

على هذا النحو كانت قوى الرفض مشغولة بصراعاتها ومصالحها الخاصة فى الوقت الذى كانت تشن حملات تشهيرها ضد مصر. ولم تلبث هذه الحملات أن وصلت إلى حد غير مسبوق فى البذاءة بعد أن قام السادات بمبادرة القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، فقد تطاولت على مصر أكثر الأقلام عمالة فى تاريخنا العربى، وتحركت أموال الرفض لشراء الأقلام المصرية وجذبها إلى الهجرة للخارج لمهاجمة مصر وترديد الافتراءات نفسها.

وقد أطلق البعض عليها اسم «الطيور المهاجرة»، ولكنى عندما سافرت إلى لندن فى عام ١٩٨٠ كأستاذ زائر فى جامعة لندن، وقابلت الكثيرين منهم أدركت أنهم غربان مهاجرة! - ولكن بعضهم القليل من

الشرفاء كان قد أدرك خديعته وفكر فى العودة، وأراد السادات أن يطمئنهم إلى العفو عنهم فأرسل إليهم نقيب الصحفيين صلاح جلال لإقناعهم بالعودة، وقد حضرت بنفسى هذه المحادثات، ولكن الخوف تغلب على الشجاعة، وجاءت أحداث ٥ سبتمبر ١٩٨١ لتبدأ مرحلة جديدة.

وفى خلال ذلك كانت حملة التشهير التى يقودها الرفض العربى تتخذ أبعادا بشعة وإجرامية على يد منظمة التحرير الفلسطينية، عندما قامت عناصر المقاومة الفلسطينية فى أوائل ١٩٧٨ باغتيال كاتب مصر الكبير يوسف السباعى فى نيقوسيا بقبرص، واختطاف طائرة مصرية والنزول بها فى مطار لارنكا فى قبرص، وهو حادث الاختطاف الذى ترتب عليه مجزرة بشعة فى مطار لارنكا راح ضحيتها خمسة عشر جنديا مصريا من خيرة جنود مصر. وكان هذان الحادثان هما قمة استعداء مصر وتحدى شعورها الوطنى وضربة موجهة إلى هويتها القومية. وقد أخطأ الذين ارتكبوا الحادثين إذ تصوروا أن المصريين سوف ينكصون على أعقابهم خوفا وجزعا، ونسوا أنهم آثاروا فيهم روح التحدى للإرهاب النازل عليهم من الرفض العربى لغير ذنب إلا ممارسة حق مصر فى الاجتهاد لحل قضية الصراع مع إسرائيل، بعد أن تخلى الجميع عن الحل العسكرى فعلا واكتفوا بالتمسك به كلاما وتهويشا!.

وأذكر أننى كتبت فى جريدة الجمهورية يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ أقول: «إننى أسأل العقيد القذافى بكل إخلاص: ما الذى يمكن أن تجنيه المصالح العربية المشتركة من سحبه الاعتراف بالحكومة المصرية، وطلبه طرد مصر من الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة - سوى إخراج مصر من جبهة النضال العربية؟ وإذا أخرجت مصر من جبهة النضال العربية بثقلها العسكرى والسياسى، ألا يصبح سقوط هذه الجبهة أمرا محتوما؟ ومن المستفيد فى النهاية والمعركة تتعدى أبعادها المنطقة العربية المحتلة إلى التهديدات التى تطلقها الولايات المتحدة باحتلال منابع البترول العربية؟».

وفى ٦ نوفمبر ١٩٧٨ كتبت فى روز اليوسف أقول: «إنه لما يؤلم النفس حقا، ويصدم مشاعر كثير من القوميين المصريين، أن تستمرئ إذاعات عربية نغمة الاتهام للقيادة المصرية بالتآمر والتخاذل والخيانة، بعد ما بدا من تمسكها بالأهداف القومية. وبدلا من أن تقدر القيادات الفلسطينية، فى بعض إذاعات الرفض العربية موقف السادات من القضية الفلسطينية، إذا بها تسمعنا من ألوان البذاءات ما تغثى له النفس، وإذا بها تثقل مسامع جماهيرنا بترهات التحليل المضلل والكذب مما يثير القرف والغضب، وإذا بها تصعد فى سلم المزايدات درجات عالية تجاوز كل واقع للأوضاع العربية والعالمية، كأنها تعيش فى كوكب آخر غير كوكبنا!

«وبدلا من أن يساعد الأشقاء العرب فى دول الرفض الشقيقة جهود القيادة المصرية فى هذه المعركة، أو على الأقل ينتظرون النتيجة بعد أن تحملت كامل مسئولياتها أمام التاريخ، إذا بهم يقذفونها بقطع من الدبش والحجارة، وإذا بهم يعرقلون مسيرتها السلامية بكل ما يقدرون عليه من اجتماعات ومؤامرات وتصريحات وتظاهرات وإذاعات!

«نعم! ماذا حدث حقا؟ إن كل ما حدث هو أن السادات، من موقع مسئولية تاريخية ثقيلة، ومن مأزق تاريخى لم يشهد له تاريخ مصر مثيلا، وبعد أربع حروب دامية أكلت فى مصر الحرث والنسل، وعطلت كل تقدم فى البلاد، وبعد تقدير كامل لأخطار حرب خامسة وأهوالها، أراد أن يخطو خطوة واسعة إلى السلام، استلهم فيها روح العصر الذى شهد أخطر الانقلابات الدبلوماسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم يتجاوز فى الوقت نفسه تجارب النضال المصرى والعربى فى التفاوض المباشر مع العدو كما شهدته ساحات حركات التحرر العربية فى كل مكان. ولكن هذه المبادرة الشجاعة التى انفعلت بها شعوب الأرض، أخذت تتعرض لأشرس حملة تشهير واتهام من جانب أشقائنا العرب الرافضين، وإذا بتهم الخيانة والعمالة والتآمر تنهال كالمطر» .!

وفى ٢٠ مارس ١٩٧٨ كتبت فى روز اليوسف أقول: «ما يجرى على الساحة العربية غير معقول، بل إنه جنون مطبق! فليس معقولا أن تسعى الإمبرايالية والصهيونية إلى عزلة مصر عن الأمة العربية، لضرب الصمود العربى والتصدى العربى، ثم تعمل جبهة الصمود والتصدى على تحقيق نفس الهدف بمهمة أكبر ونشاط أعظم، وكذلك تسعى منظمة التحرير الفلسطينية!

«وإذا كان النظام المصرى لا يفتأ يعلن تمسكه بقدسية الأراضى العربية، وضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطينى كاملة، وعدم سعيه إلى حل منفرد، فأى عذر لدول الرفض فى خطتها السياسية تجاه مصر وتجاه النظام المصرى؟ وأى مصلحة جنتها الشعوب العربية من استمرار التمزق والانقسام؟ أم أن العقل العربى ينتحر؟

هذا الذى كتبته فى ذلك الحين يوضح حقيقة الصورة التى يريد كاتب «العربى» تزييفها بالقول بأن الإعلام الساداتى هو الذى خاض أسوأ حملة تشهير عرفتها مصر ضد الوطن العربى، ويوضح مدى تطاوله على عملاق من عمالقة العصر وهو الرئيس السادات.

ومع ذلك فربما التمسنا العذر للرفض العربى تطاوله على السادات، والتمسنا لجريدة «العربى» هذا التطاول، لو أن التاريخ أثبت أن السادات كان على خطأ والرفض العربى على حق! ولكن التاريخ اليوم قد أثبت بما لا يدع مجالا للمجادلة أن السادات كان سابقا عصره. فلم تخض دولة عربية واحدة فى طول العالم العربى على حق! ولكن التاريخ اليوم قد أثبت بما لا يدع مجالا للمجادلة أن السادات كان سابقا عصره. فلم تخض دولة عربية واحدة فى طول العالم العربى وعرضه معركة واحدة ضد إسرائيل منذ مبادرة القدس حتى اليوم! وما احتلته إسرائيل من أراضى تلك الدول ظلت تحتله إلى اليوم دون أن يتحرر شبر واحد منه!

وفى الوقت نفسه انشغلت دول الرفض بصراعاتها ضد جيرانها عن صراعها الموهوم مع العدو الإسرائيلى، فخاضت العراق معركتها ضد

إيران فى أواخر عام ١٩٨٠، وتورطت ليبيا فى تشاد، بمنحها المساعدات العسكرية إلى أصيل أحمد وتسليحها جيش البركان رغم اتفاق ١٦ مارس ١٩٧٩، ثم تدخلها عسكريا فى أغسطس ١٩٨٠ لإقامة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ومن قبل ذلك تورط سوريا فى لبنان وصدامها القاتل مع منظمة التحرير الفلسطينية الذى انتهى بطرد ياسر عرفات من لبنان. وأخيرا وليس آخرا احتلال العراق الكويت بدلا من احتلال إسرائيل! ودخول مصر وعدد من الدول العربية الحرب ضده مع قوات التحالف الغربى ..

فأى حرب كانت جريدة «العربى» تتصور أن تقوم بها البلاد العربية ضد إسرائيل ومنعتها مبادرة السلام التى قام بها السادات؟ أو تبيح لكاتبها الهمام الافتراء على التاريخ بالقول بأنها أخرجت مصر من ساحة الصراع العربى الإسرائيلى؟ ترى لو لم يقم السادات بمبادرته هل كانت سيناء قد تحررت إلى الآن؟

ثم أين كانت وحدة العرب التى كان مطلوبا من مصر وقتها الاعتماد عليها لتحرير الأراضى العربية؟ لقد رسمت فى ذلك الحين خريطة سياسية للعالم العربى فى جريدة روز اليوسف فى ٦ نوفمبر ١٩٧٨ أوضح فيها العلاقات السياسية فيما بينها، واكتشفت أنه لا توجد دولة واحدة عربية تربطها بشقيقتها العربية المجاورة رابطة حسن الجوار!

«ففى المغرب الأقصى» - كما قلت - «هناك النزاع المعروف الذى تشتبك فيه كل من المغرب والجزائر وموريتانيا. وهناك النزاع بين ليبيا وتونس حول قضية الوحدة، ثم بينها وبين الجزائر حول الزعامة والصحراء، ثم النزاع بين مصر وليبيا الذى وصل إلى مرحلة الاشتباكات المسلحة.

«وفى المشرق، هناك الحرب الأهلية فى لبنان التى تشد إليها كل الأطراف، وهناك الغزو السورى للبنان، وهناك النزاع بين العراق وسوريا رغم انتمائهما لفكر واحد وحزب واحد، وهناك النزاع الكامن بين العراق والكويت، والصراع بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، وبين الأردن

وسوريا، وهناك التمزق داخل حركة التحرير الوطنى الفلسطينية الذى قسمها إلى شيع وأحزاب!

«وإذا كانت الدول العربية قد انشغلت على هذا النحو عن عدوها الأساسى بالتصارع فيما بينها، وسفك دماء بنيها بأيديها، فكيف يرجى لها اتفاق جدى على معركة تحرير فاصلة؟».

هذه هى خريطة النزاعات العربية التى رسمتها فى ٦ نوفمبر ١٩٧٨، وهى توضح شجاعة السادات عندما أقدم على مبادرة القدس، لقد كان واضحا تماما له أن التعويل على وحدة عربية تستند إليها مصر فى حرب خامسة مع إسرائيل هو اعتماد على وهم لن يتحقق أبدا! ومعناه تكريس الاحتلال الإسرائيلى لسيناء إلى أجل غير معلوم، وأيضا تكريس احتلالها للجولان والضفة الغربية وغزة ـ فقام بمبادرته التى أراد بها شق طريق جديد لحل النزاع العربى الإسرائيلى على نحو يعترف بالأمر الواقع من وجود إسرائيل، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، ويضمن إنسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى تحتلها. ولكن هذا الاجتهاد قوبل بالإسفاف والبذاءة والتطاول من الرفض العربى!

والسؤال الآن: إذا كان السادات ليس سابقا لعصره كما يؤكد كاتب «العربى»! فهل كانت دول الرفض سابقة لعصرها فى رفض المبادرة؟ وهل كانت منظمة التحرير الفلسطينية سابقة لعصرها عندما رفضت اللحاق بقطار التسوية الذى أطلقه السادات عام ١٩٧٧؟

لست فى حاجة للإجابة عن هذا السؤال الذى يستطيع أن يجيب عنه رجل الشارع البسيط. لقد كان يمكن لسوريا أن تكون سابقة لعصرها فى الرفض لو أثبتت الأحداث أن الاتحاد السوفيتى سوف يبقى إلى الأبد القوة الثانية فى العالم التى تمول وتساند حركات التحرر الوطنى، ولن يتفكك وتتحارب ولاياته، ويترك الساحة للولايات المتحدة الأمريكية مورد السلاح الأول لإسرائيل!

وكان يمكن للعراق أن يكون سابقا لعصره فى الرفض لو أنه كرس قواته العسكرية لمحاربة إسرائيل، ولم يكرسها لحرب إيران ولحرب

الكويت واثنين وثلاثين دولة على رأسـها الدول الكبـرى، ويفـقـد قـوته العسكرية ويعرض نفسه للتدخل الدولى اليومى فى شئونه الداخلية!

كذلك كان يمكن لليبيا أن تكون سابقة لعصرها لو أنها أدركت أن الأوضاع العالمية التى أتاحت لها التدخل فى تشاد، ومساعدة جيش التحرير الأيرلندى، ومطاردة المعارضين فى أنحاء العالم، والتسلح رغم أنف الولايات المتحدة - سوف تدوم وتؤدى إلى نتيجتها الطبيعية، وأن الموقف الذى تجد نفسها فيه اليوم لن يحدث حتى نهاية التاريخ!

وكان يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تكون سابقة لعصرها فى رفض اللحاق بقطار التسوية الذى أطلقه السادات فى عام ١٩٧٧ لو تنبأت بأن صفوفها سوف تزداد تماسكا، ولن تجد نفسها مطرودة من لبنان على يد سوريا وإسرائيل، وتنتقل إلى تونس، ولو أنها أدركت أن حركة مثل حركة حماس المنافسة سوف لا تقوم أصلا، وإذا قامت فلن تكسب أى أرض بين الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة. وأيضا لو أنها تنبأت بأن الغزو العراقى للكويت لن يحدث، ولن تسانده على النحو الذى حرمها من المساعدات المالية التى كانت تتلقاها من دول الخليج بالإرهاب، بعد أن أصبحت هذه تحت حماية الولايات المتحدة، وأنها لن تضطر - فى نهاية الأمر - إلى ارتكاب الخيانة نفسها التى دمغت بها السادات، وتجلس مع العدو الإسرائيلى، وتبرم معه اتفاقا أقل بكثير مما كان متاحا لها لو لحقت بقطار التسوية فى عام ١٩٧٧!

هذه - إذن - هى العناصر التى تحدد من كان سابقا لعصره: هل كان السابق لعصره هو السادات بمبادرة القدس؟ أو كان هو الرفض العربى برفضه المبادرة؟ وليس غريبا أن ينتهى كاتب «العربى» إلى أن السادات لم يكن سابقا لعصره! فالافتراء على التاريخ ليس فى حاجة إلى ذكاء!

مغالطات خالد عبدالناصر!*

لولا أن هزيمة يونية الشهيرة وقعت فى عام ١٩٦٧ وليس فى عام ١٩٩٤ لصدقت كل حرف كتبه السيد خالد عبدالناصر فى جريدة «العربى» يوم ٢٤ يناير ١٩٩٤ تحت عنوان: «العروبة والإسلام وأوهام الشرق أوسطية»!.

إن المشكلة الكبرى فى قضية الحزب الناصرى (واسمه بالكامل: الحزب العربى الديمقراطى الناصرى) هى أنه يتوهم أن هزيمة يونية ١٩٦٧ قد وقعت فى عهد مبارك وليس فى عهد عبدالناصر! ومن هنا فهو يحمل عهد مبارك كل النتائج التى ترتبت على حرب يونية ١٩٦٧!

وهذه هى نقطة الخلاف الجوهرى بينى وبين هذا الحزب، وهى نقطة الخلاف بين منهجنا التاريخى ومنهج هذا الحزب السياسى.

فالتاريخ لا يقبل أبدا أن يتحمل عهد ما نتائج أخطاء عهد سبقه، ولا أن

* أكتوبر فى ١٩٩٤/٢/٦

يتحمل قائد منتصر نتائج هزيمة قائد سبقه، ومن هنا فإن ما يلجأ إليه الحزب الناصرى من محاولة تحميل عهد مبارك النتائج التى ترتبت على هزيمة يونيو ١٩٦٧ لا تعدو أن تكون عملا من أعمال الخداع السياسى وتعليق أخطاء العهد الناصرى على شماعة عهد مبارك.

ولنورد للقارئ هنا ما كتبه السيد خالد عبدالناصر فى مقاله السالف الذكر لنناقشه فى هذا الضوء. فهو يقول:

«كيف نقبل - ونحن خير أمة - الرضوخ لهيمنة أمريكا، والاستسلام لشروط إسرائيل، وأن ينهش الفقر والفساد جسد الأمة وروحها؟ أين ذهبت تضحيات أمتنا وأرواح شهدائنا وصيحة الحق التى رفعها عبدالناصر فى وجه الاستعمار، وسعيه من أجل تحقيق العزة والكرامة للإنسان والحرية والوحدة للوطن؟».

هذا هو ما كتبه السيد خالد عبدالناصر فى جريدة «العربى». وأنا أستحلفه بضميره الوطنى الذى لا أشك فى نقائه: ألم يكن أكبر عندما احتلت إسرائيل سيناء بأكملها ووصلت إلى قناة السويس، ولم يعد بينها وبين احتلال القاهرة سوى مسيرة بضع ساعات، واضطر عبدالناصر إلى قبول وقف إطلاق النار؟

ألم يكن استسلام عبدالناصر لإسرائيل بشروطها وليس بشروطه؟

لقد كانت شروط عبدالناصر لقبول وقف إطلاق النار هى أن تسحب إسرائيل قواتها من سيناء إلى خطوط الهدنة، كما حدث فى عدوان ١٩٥٦ الثلاثى، ويعود الجيش المصرى مرة ثانية إلى سيناء، وتسوى مسألة الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة كما سويت فى السابقة الأولى.

ولكن إسرائيل رفضت هذه الشروط، وتمسكت بشروطها وهى أن تبقى قواتها العسكرية فى جميع الأراضى التى احتلتها فى سيناء دون أن تفقد منها شبرا واحدا!

وهذا هو الذى حدث تماما! فقد قبل عبدالناصر وقف إطلاق النار بشروط إسرائيل، أى مع بقاء القوات الإسرائيلية فى كامل سيناء من أول

خطوط الهدنة حتى قناة السويس! وقد أعطى إسرائيل بذلك أكثر مما كانت تطمع أو تحلم فيه!

فلم يكن هدف موشى ديان، وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الحين، الأرض، وإنما كان هدفه تحطيم القوة العسكرية المصرية، والاقتصار على النصف الشرقى من سيناء. وكان يرفض وجهة النظر الإسرائيلية الأخرى التى كانت ترى استخدام الاستيلاء على الأرض ومواصلة التقدم دون توقف كورقة رابحة للمساومة على حرية الملاحة الإسرائيلية، كما كان يرى عدم وصول القوات الإسرائيلية إلى القناة، لأن ذلك ـ حسب قوله ـ يمكن أن يثير أزمة دولية.

هذا هو ـ إذن ـ قصارى ما كانت تطمع فيه إسرائيل: الاكتفاء بالنصف الشرقى من سيناء. ولكن عبدالناصر تركها تحتل سيناء! وقبل وقف إطلاق النار بشروط إسرائيل، وهى عدم انسحابها من سيناء إلى خطوط الهدنة!

فكيف يتحدث السيد خالد عبدالناصر ـ إذن ـ عن الاستسلام لشروط إسرائيل بلهجة الاستنكار، كأن هذا الاستسلام يحدث فى عهد مبارك ولم يحدث فى عهد عبدالناصر؟ وأى نوع من الاستسلام يراه خالد عبدالناصر أدعى إلى الاستنكار؟ الاستسلام لاحتلال إسرائيل لسيناء، أو الاستسلام الموهوم الذى تحدث عنه فى مقاله؟..

بل إن السؤال الذى نرجو أن يجيبنا عنه: ما هى شروط إسرائيل الحالية التى استسلم لها نظام مبارك؟ وهل هناك شروط أصلا؟ وإذا كانت هناك شروط فرضتها إسرائيل واستسلم لها نظام مبارك، فما هى التنازلات التى اضطر مبارك إلى تقديمها بقبوله هذه الشروط؟

إننا نعرف أن الشروط التى فرضتها إسرائيل على عبدالناصر فى حرب يونية ١٩٦٧ هى عدم انسحاب قواتها من سيناء عند قبوله وقف إطلاق النار، وهو ما تم لها بالفعل، وبقيت قواتها فى سيناء حتى اضطرت إلى الجلاء عنها بعد حرب أخرى هى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعد

مفاوضات شاقة أخرى استمرت خمس سنوات. فما هى تماما الشروط الجديدة التى فرضتها إسرائيل على نظام مبارك؟ وما هو المقابل لها؟

بل أى طرف فرض شروطه على الآخر؟ هل فرضت إسرائيل شروطها على نظام مبارك، أو فرض نظام مبارك شروطه على إسرائيل؟

لقد رأينا من العرض السابق أن إسرائيل فرضت شروطها على عبدالناصر فى مقابل وقف إطلاق النار، وهى استسلام عبدالناصر لاحتلالها الكامل لسيناء، ولكن إسرائيل عندما أرادت أن تفرض شروطها على السادات بعد حرب أكتوبر، رفض الاستسلام لهذه الشروط، وأصر على انسحابها مما تبقى فى يدها من سيناء، وخاض فى ذلك معركة شرسة بدأت بزيارة القدس وانتهت بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التى حتمت على إسرائيل الانسحاب من سيناء.

وعندما مات السادات أرادت إسرائيل المراوغة، ولكن مبارك أصر على الإنسحاب، فانسحبت من كل سيناء ما عدا كيلو مترا مربعا هو مساحة طابا، ولكن مبارك أصر على انسحابها من طابا، وخاض فى ذلك معركة التحكيم، واضطرت إسرائيل إلى الإنسحاب من طابا، ولم يعد يدنس تراب مصر حذاء إسرائيلى واحد، بعد أن كانت سيناء كلها، التى تبلغ مساحتها ستين ألف كيلو متر مربع، تحت الحذاء الإسرائيلى فى عهد عبدالناصر؟

فأى شروط - إذن - أذعن لها نظام مبارك حتى يحق للسيد خالد عبدالناصر أن يكتب متوجعا لقبول نظام مبارك الاستسلام لشروط إسرائيل.. أم أن السيد خالد عبدالناصر يهزل؟

ثم إن السيد خالد عبدالناصر يتوجع لاستسلام نظام مبارك لهيمنة أمريكا، ولا يحدد نوع هذه الهيمنة! وهل تنفرد بها الولايات المتحدة على مصر أو تمتد لتشمل العالم، ويتجاهل كلية متى بدأت هذه الهيمنة؟

ونود أن نذكره بأن الهيمنة الأمريكية بدأت فى عام ١٩٥٦ عندما احتلت إسرائيل سيناء فى حرب العدوان الثلاثى على مصر، وهبت

الولايات المتحدة لفرض الأمر الواقع على عبدالناصر فى مسألة ملاحة إسرائيل فى مضيقى تيران فى مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء، وفرضت تسوية إرسال قوات الطوارئ الدولية إلى شرم الشيخ لكى تمر الملاحة الإسرائيلية تحت علمها.

لقد استسلم عبدالناصر لهذه الشروط حتى لا تبقى القوات الإسرائيلية فى سيناء، وسكتت مصر فى عهده على مرور الملاحة الإسرائيلية أثناء وجود قوات الطوارئ الدولية، وافتتحت الولايات المتحدة حرية الملاحة فى مضيقى تيران يوم ٦ أبريل ١٩٥٧ عندما بعثت شحنة من البترول الخام الإيرانى على سفينتها «كيرن هيلز» إلى إسرائيل عبر مضيقى تيران، وقد مرت السفينة الأمريكية من المضيق تحت أبصار قوات الطوارئ الدولية، واكتفى عبدالناصر باستنكار التصرف الأمريكى واعتباره عملا غير مشروع! وفى صباح يوم أول مايو كانت مدمرة إسرائيلية تقدم من إيلات إلى شرم الشيخ!

وفى يوم ١٠ مايو أعلنت جولدا مائير أن التدخل ضد السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى فى خليج العقبة ومضيق تيران سيعتبر فى نظر إسرائيل اعتداء يسمح لإسرائيل بأن تستخدم ضده حق الدفاع المشروع الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة!

وعلى هذا النحو، وبفضل استسلام عبدالناصر لهيمنة الولايات المتحدة وشروط إسرائيل، انفتح الباب واسعا أمام إسرائيل إلى البحر الأحمر - الذى كان مغلقا أمامها منذ نشأة الصراع العربى الإسرائيلى حتى ذلك الوقت! - وأصبحت إسرائيل تتمتع - لأول مرة - بمزايا موقعها على بحرين: البحر المتوسط، والبحر الأحمر، بكل ما ترتب على ذلك من نتائج فادحة!

وقد جاءت هزيمة يونية ١٩٦٧ بعد عشر سنوات لتثبيت الهيمنة الأمريكية. فقد حرصت الولايات المتحدة على تثبيت احتلال إسرائيل لسيناء بالدعم العسكرى المتواصل لها، وتزويدها بأحدث ما فى الترسانة الأمريكية من سلاح، وعندما أراد عبدالناصر استنزاف إسرائيل زودتها

الولايات المتحدة بطائرات الفانتوم، وساعدتها على تحويل الاستنزاف الموجه لها إلى استنزاف لمصر!

وظلت الولايات المتحدة تمارس هيمنتها من خلال إسرائيل التى تحتل سيناء، حتى نزعتها منها حرب أكتوبر وتحطيم خط بارليف فى ست ساعات!

وعندما أرادت الولايات المتحدة استبقاء حالة اللا حرب واللا سلام بعد اتفاقيتى فك الاشتباك الأولى والثانية، لم يتردد السادات فى القفز من فوق الدولتين العظميين إلى إسرائيل بزيارة القدس الشهيرة، التى انتهت بتحرير سيناء بالكامل من القوات الإسرائيلية وإنهاء احتلال دام عشر سنوات.

وإذا كان من الثابت تاريخيا أن الهيمنة الأمريكية قد بدأت فى عهد عبدالناصر فى أقوى صورها - كما مر بنا - وكانت أداتها لفرض الهيمنة إسرائيل وقواتها العسكرية التى احتلت سيناء مرتين فى العهد الناصرى، وإذا كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت تماما من سيناء وفقدت الولايات المتحدة الأداة التى كانت تمارس من خلالها هيمنتها على مصير مصر، فما هو نوع الهيمنة الأمريكية الحالية التى تمارسها على مصر واستسلم لها نظام مبارك؟

لقد تحررت مصر من الاحتلال الإسرائيلى الذى كان يجثم على صدرها منذ هزيمة يونية ١٩٦٧، وأصبحت حرة فى سياستها الخارجية تمارسها وفقا لمصلحتها الخاصة وليس وفقا لشروط تفرضها إسرائيل أو الولايات المتحدة. وفى وسع مصر أن ترفض التعاون مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة وتناصبهما العداء إذا اتفق ذلك مع مصلحتها، وفى وسعها أن تتعاون مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة إذا اتفق هذا التعاون مع مصلحتها.

ومن هنا فإذا استخدم السيد خالد عبدالناصر لفظ «استسلام» لشروط إسرائيل والولايات المتحدة، فإنه يكون فى ذلك متأثرا باستسلام

عبدالناصر لشروط الدولتين تحت ضغط الاحتلال العسكرى لسيناء فى حربين متتاليتين! ولكن هذا الضغط ارتفع بالضرورة بعد تحرير سيناء، وتحررت إرادة مصر بالضرورة فى ممارسة ما تشاء من سياسة خارجية، فأى استسلام يقصده بعباراته الغريبة ولم تتعرض مصر لأية هزيمة؟

وإذا كان الوضع العالمى الحالى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى - الذى كان مصدر السلاح الوحيد لمصر ولقوى التحرر فى العالم الثالث، والسند الوحيد لحركات التحرر الوطنى - قد أصبح يفرض على مصر وعلى غيرها من الدول، بما فيها الدول الكبرى فى أوروبا الغربية ودول الكتلة الشرقية السابقة، سياسات جديدة تختلف عن سياساتها السابقة، تراعى فيها المتغيرات الجديدة، فهل لدى السيد خالد عبدالناصر بديل لهذه السياسات تتخطى الظروف الدولية الجديدة، وتمكن تمكن مصر من حمل السلاح من جديد لمحاربة إسرائيل والولايات المتحدة كما كانت تفعل فى الماضى فى عهد عبدالناصر؟ وأين هو هذا السلاح الجديد؟

ترى أى وضع يرى السيد خالد عبدالناصر أنه أفضل لمصر من ناحية مقاومة الهيمنة الأمريكية؟ هل هو الوضع الذى كان قائما فى عهد عبدالناصر عندما كان الاتحاد السوفيتى موجودا يساند حركات التحرر الوطنى، أو هو الوضع الحالى الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم؟ وإذا كان عبدالناصر لم يملك إلا الاستسلام للهيمنة الأمريكية فى عهد القطبية الثنائية، فاحتلت إسرائيل فى عهده سيناء والضفة الغربية وغزة والجولان، ومكنت بذلك للهيمنة الأمريكية بما لم يسبق له مثيل فى تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ولم يستطع عبدالناصر أن يرفع هذه الهيمنة حتى تاريخ وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، فهل الظروف اليوم أفضل لمقاومة هذه الهيمنة؟

ولماذا يسمى السيد خالد عبدالناصر ما يحدث حاليا بأنه خضوع لهيمنة أمريكا؟ ترى ما هو البديل الذى كان يفضل انتهاج نظام مبارك له؟ هل يرفض الوضع العالمى الجديد، ويرفض التعامل معه.وفق قوانينه دون

أن يملك أية قوة عسكرية لمواجهته... أو يقبل التعامل معه ويحاول استخدامه لخدمة مصالحه؟

اننى أخشى أن السيد خالد عبدالناصر يكرر فى مقاله موقفا مزايدا سبق أن أدانه الاتحاد السوفيتى، فى عز قوته وسطوته، بعد أن استسلمت القوات المصرية فى عهد عبدالناصر فى ستة أيام لإسرائيل، عندما توجه كل من الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين والرئيس العراقى عبدالرحمن عارف إلى موسكو، نيابة عن مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٧، لبحث إمكانيات مساعدة الاتحاد السوفيتى للقوات العربية للتخلص من الاحتلال الإسرائيلى لسيناء والضفة الغربية وغزة والجولان.

فقد فاجأ كوسجين الزعيمين العربيين بدعوة العرب إلى التفاهم مع الرئيس الأمريكى جونسون قائلا: «لقد لمست فى حديثى الأخير مع جونسون أنه يريد مساعدة إسرائيل بكل قوة، ولكنه فى الوقت نفسه يخشى أن يفقد العالم العربى، وكذلك لا يريد أن يقطع علاقاته نهائيا مع العرب. هذا الموقف يجب الاستفادة منه، فبالوسائل السياسية يمكنكم الحصول على نتائج كثيرة. تكلموا معهم كيفما تشاءون، يجب ألا تنسوا أن النضال السياسى لا يعنى التراجع أو الانسحاب النهائى، بل قد يكون بعده تقدم».

وعندما رد بومدين بأنه إذا قبلت النظم العربية التقدمية المقترحات والشروط الأمريكية، فسينتج عن ذلك سقوطها، أجاب بريجينيف قائلا بأن العدو الإسرائيلى «يستطيع أن يتحرك مرة أخرى، ويضرب بكل قوته الأنظمة الثلاثة (العربية) على أساس أن حالة الحرب مازالت قائمة، وبعد ذلك تأتى حكومات جديدة تسير حسب رغبة أمريكا»!

وعندما رفض بومدين فكرة إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل سأله كوسيجين: ما هو الأهم بالنسبة لكم؟ الأرض أم إنهاء حالة الحرب؟ وعندما رد بومدين: «لا يمكن الجواب عن هذا بلا أو نعم»! قاطعه بريجينيف قائلا «لكن لا يوجد لديكم الآن جنود ولا ضباط مدربون. نحن

الآن أمام أمر واقع... إننا إذا حللنا آراءكم جيدا نجدها إما متطرفة وإما أنها ستؤدى إلى هزيمة جديدة».

واختار بريجينيف هذه اللحظة ليصفع نظام عبدالناصر قائلا: «أين تحطمت الـ ٨٠٠ دبابة والـ ٥٠٠٠ مدفع؟ لقد تحطمت عند الحدود، ولم تتحطم فى معركة! إننا متألمون لأننا طرحنا سمعتنا مع سمعتكم! ولأننا وجدنا أحدث طائراتنا وأحدث صواريخنا فى مراكز بحوث الولايات المتحدة الأمريكية! كما أرسلت أحدث دباباتنا إلى ألمانيا الغربية! فى الوقت نفسه تتألم كثيرا عندما نسمع أن ضباط إسرائيل يقولون عن دباباتنا وطائراتنا، التى تركتموها، إنها من أفضل أنواع الأسلحة!».

هذا ـ إذن ـ يا سيد خالد عبدالناصر هو نوع النضال ضد الهيمنة الأمريكية الذى خاضه نظام عبدالناصر... أى النضال الذى تتحطم فيه ثمانمائة دبابة وخمسة آلاف مدفع على يد إسرائيل بدون معركة! وهو النضال الذى سلم أحدث الطائرات والصواريخ السوفيتية التى كانت فى يد النظام الناصرى إلى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية بدون معركة! وهو النضال الذى أساء إلى سمعة الاتحاد السوفيتى، لأنه طرح سمعته مع سمعة النظام الناصرى!

الناصريون بين الأوجاقات الإسرائيلية والأوجاقات الأمريكية !

أكتوبر فى ٢٠ / ٢ / ١٩٩٤

المشكلة الحقيقية فى حياتنا الحزبية هى أن أحدا من الذين يقومون ببطولاتها لا يأخذها على محمل الجد ! فلا نظامنا السياسى يأخذها على محمل الجد، ولا يوجد حزب من أحزاب المعارضة يصدق أنه يلعب دورا مما تلعبه أحزاب المعارضة فى البلاد الرأسمالية العريقة فى الديمقراطية! فاحتمال نجاحه فى الانتخابات وتشكيله الوزارة وهم من الأوهام، بل مُلْحة من المُلَح التى تضحك الثكلى! وقيامه بمعارضة جادة تدخله التاريخ يخرج عن حدود قدراته، ويرتفع عن مستوى قياداته. وجميع هذه الأحزاب ـ فيما عدا حزب الوفد بتاريخها الديموقراطى العريق ـ جديد فى حقل الممارسة الديمقراطية.

فحزب التجمع، الذى يعد حزبا جادا، لم يعرف عن أحد من قياداته أنه صاحب تاريخ حزبى ديموقراطى

أصيل، إن لم يعرف عنهم أنهم أصحاب تواريخ فى العمل السرى بين الخلايا الشيوعية التى عرف عنها الإنضباط ! وهى - بالضرورة - بعيدة عن الفكر الليبرالى.

والحزب الناصرى، ولو أنه حزب قديم نوعا، إلا أنه يعد حزبا جديدا إذا نظرنا إلى الزعم الذى يزعمه من أنه حزب ديموقراطى! فليس له ماض يؤهله لهذا الزعم، وحاضره أسوأ بكثير! فهو يتكون من حزمة من أصحاب قميص عبدالناصر الذين تستحكم بينهم الخلافات أكثر مما توحد بينهم الاتجاهات والغايات! وهو أمر طبيعى وكان متوقعا، فالذى يوحد الأحزاب ويصهرها فى بوتقة واحدة هو الفكر، وما يجمع أفراد الحزب الناصرى تجربة ثبت فشلها اجتماعيا وعسكريا وسياسيا، ومثل هذه التجارب التاريخية الفاشلة من شأنها أن تفرق، ولا تستطيع أن توحد. وقيادات مثل هذه التجارب لم يُبرزها على المسرح السياسى نشاطها الوطنى الفعال فى خدمة الشعب، بقدر ما أبرزها نشاطها فى كتابة التقارير السرية وتسلق الآخرين!

أما الأحزاب الأخرى، التى اصطلح على تسميتها بأحزاب الأنابيب، فلا أظن أن أحدا من رؤسائها يصدق أنه يقود حزبا حقيقيا وهو يخلو من القيادات الشعبية ولا يستند على قواعد شعبية. وبعض هذه الأحزاب يتكون من شخص واحد هو رئيس الحزب وسكرتيره العام وسكرتيره المساعد وكل أعضائه بل وبوابه! وبعض هذه الأحزاب ليس له من صفة الحزب السياسى غير الاسم الذى لم يسمع به أحد من أبناء شعبنا ولا يتصور بالتالى أن ينتمى إليه.

أما الإخوان المسلمون فمع أنى ممن يؤمنون بأن هذا الحزب قد نبذ العنف واختار الطريق الديموقراطى، إلا أن المشكلة الحقيقية تتمثل فى أن مفهوم الطريق الديموقراطى بالنسبة للإخوان المسلمين هو طريق ذو اتجاه واحد، فإذا أدى به إلى الحكم لم يستطع - دينيا - أن يسلمه إلى غيره من الأحزاب العلمانية التى قد يختارها الشعب فى المستقبل، ويعود إلى موقع المعارضة من جديد. لأنه يكون قد سلم حكم الله إلى حكم البشر.

ومن المعروف أن النظام الديموقراطى يقوم على تداول الحكم بين الأحزاب وفقا لمشيئة الشعب.

ومن هذه الحصيلة السالفة الذكر تتكون محنة العمل الحزبى فى مصر! وهو أنه عمل أقل من يقال فيه إنه «غير جاد»، وإنه انتهازى شكلى تسيطر عليه النفعية الآنية، كما أنه طفيلى ليس له جذور ولا يريد أن تكون له جذور !

ومن الطبيعى فى مثل هذا النشاط الحزبى أن تكون كلمة الديموقراطية هى البرقع الذى يتبرقع به كل حزب مهما تباعد بفكره عن الديموقراطية، وهى الستار الذى يخفى وراءه ممارساته غير الديموقراطية.

فقد ضربت المثل فى مقالى السابق بالحزب الناصرى، الذى تذرع بالديموقراطية وهو يهاجمنى، لأنى أبديت أمام رئيس الجمهورية فى إفتتاح معرض الكتاب يأسى من صدور قوانين من مجلس الشعب تسد الثغرات التى ينفذ منها الفسدة والفساد، وطالبت سيادته بإصدار قوانين استثنائية لحماية الشعب. فلم يكن لدى الحزب الناصرى رصيد ديموقراطى يبيح له هذا الهجوم على باسم الديموقراطية، وكان أولى به أن يكون أمينا لماضيه ويساند هذا الرأى الذى أقترب به منه بقدر ما أبتعد عن الأحزاب الديموقراطية الحقيقية مثل حزب الوفد.

ويبدو أن الحزب اعتبر من علامات الديموقراطية تضليل القراء بالقصص المفبركة التى ينسجها خيال كتابه. ففى عدد ٧ فبراير ١٩٩٤ من جريدته «العربى» نشر قصة مفبركة عنى تحت عنوان : «الرقص مع الصهاينة فى حضور مايسترو التطبيع» ! وفى هذه القصة المفبركة تحدث عن حضورى المزعوم سهرة مع الإسرائيليين فى فندق بولمان بالمعادى، دعى إليها - حسب قوله - «عدد من نجوم الشباك فى صناعة التطبيع»! يتقدمهم من أسماه بـ «نائب الوالى الأمريكى»، ويقصد به القائم بأعمال السفير الأمريكى!

وانسياقا وراء خيال الصحفى التعس الذى كتب القصة، فقد قدم وصفا تفصيليا لحركاتى وسكناتى فى هذه الحفلة التى «شرب فيها الجميع الأنخاب ورقصوا فى حراسة قوات الأمن»! وقال إنى كنت أتمايل طربا بأداء المطرب الإسرائيلى - وعلى حد قوله: «هز المايسترو عبدالعظيم رمضان رأسه طربا بالأداء، ثم دخل - برشاقة وخفة - فى حديث عن فرص السلام وغزة وأريحا، وأثبت بالفعل أنه يستحق لقب بطل الجمهورية فى الجمباز، وكان وصديقه ديفيد سلطان الصهيونى، آخر انسجام»! ثم ختم كلامه المفبرك بقوله: «وكان الله فى عون الدكتور رمضان، فهو يكافح طوال النهار فى معرض الكتاب لهدم فكرة القومية العربية، ويجاهد طوال الليل لبحث مشكلة الأغنية الإسرائيلية»!

على هذا النحو تمارس جريدة «العربى» التضليل والكذب تحت اسم «الديموقراطية»، وتنساق مع خيال كتابها تحت اسم حرية التعبير ! فلم يسبق أن تلقيت دعوة إلى هذه الحفلة، وبالتالى فلم أحضرها، ولم أتمايل طربا مع «الصهاينة»! كما أنه معروف عنى أنى لا أشرب ولم أذق فى حياتى كلها قطرة من الخمر، سواء كنت فى حفل أقيم فى مصر أو فى الخارج. وفى الوقت نفسه فإنى لا أعرف الرقص، سواء كان رقصا فنيا أو رقصا سياسيا! وبالتالى فلم أرقص مع «الصهاينة» أو مع غيرهم.

وهذا التنصل من حضور الحفلة التى تحدثت عنها «العربى» لا يعنى أنى أتنصل من الوقوع فى خطأ أو إثم! فلا أستطيع أن أزعم أنى أكثر وطنية من وزرائنا الوطنيين الذين يجلسون مع الإسرائيليين ويحضرون حفلاتهم ويسافرون إلى إسرائيل، ولست أكثر فلسطينية من ياسر عرفات أو القيادات الفلسطينية. وفى الوقت نفسه فإنه مما يشرف رصيدى الوطنى أننى كنت من أوائل من تعهد التيار السلامى فى إسرائيل بالتشجيع والحوار معه على مدى مؤتمرات عديدة فى أوروبا والولايات المتحدة حضرتها أطراف فلسطينية من الأراضى المحتلة فى إسرائيل. وكان هذا التيار السلامى فى إسرائيل هو الذى أخرج مظاهرات من أربعمائة ألف إسرائيلى فى شوارع تل أبيب - بما يعادل ٧ ملايين

مصرى ـ تطالب بالسلام، كما أن هذا التيار السلامى هو الذى نما حتى أصبح يمثل الأغلبية التى أسقطت حكومة الليكود التى لا تعترف للفلسطينيين بأى حق فى فلسطين، وأتت بحكومة العمل التى تعترف بمبدأ الأرض فى مقابل السلام.

ومن هنا فإنى أشدو فخرا برصيدى النضالى من أجل القضية الفلسطينية، الذى أفرز فى النهاية اتفاق غزة ـ أريحا كأول خطوة فى التسوية الفلسطينية الشاملة.

ومن الطبيعى أن يغضب هذا الرصيد النضالى الناصريين الذين يعتزون كثيرا بإنجازاتهم العظيمة فى تسليم سيناء للاحتلال الإسرائيلى مرتين فى مدى زمنى لا يتجاوز ١٠ سنوات ! المرة الأولى فى أكتوبر ١٩٥٦، والمرة الثانية فى يونية ١٩٦٧! كما يعتزون بهزائمهم العسكرية فى ١٩٥٦ وفى ١٩٦٧. فكما يلاحظ القارئ أنه لا شئ أزعج الناصريين أكثر من انسحاب إسرائيل من سيناء كاملة، ومن اتفاق غزة ـ أريحا الذى يمثل الخطوة الأولى فى انسحاب إسرائيل من سيناء أو الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى عهد عبدالناصر، يسلب منهم شرف تحرير هذه الأراضى بالقوة المسلحة فى المشمش ! أى عندما تتحد الجيوش العربية فى جيش واحد، ويعود الاتحاد السوفيتى إلى الحياة من جديد ليواصل تسليح الجيوش العربية بأحدث ما فى ترسانته الحربية!

ومن هنا كان رفضهم لتحرير سيناء بالطريق السلمى، وكان رفضهم أيضا لاتفاق الفلسطينيين والإسرائيليين على حل النزاع بالطريق السلمى وتوصلهم إلى اتفاق غزة أريحا! إن الناصريين يسمون ذلك استسلاما، لأن النضال الوحيد الذى عرفوه طوال حكمهم لمصر هو النضال الذى ينتهى باحتلال إسرائيل للأراضى العربية، وهو نضال مضمون النتائج! فإذا كان نضالهم فى حرب ١٩٥٦ قد أسفر عن احتلال الإسرائيليين لسيناء، فإن نضالهم عام ١٩٦٧ أسفر عن احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة معا، ومرة واحدة!

ومن هنا كان تقييمهم لعبدالناصر بأنه زعيم ! لأنه سلم فى حياته سيناء للصهاينة مرتين، وهو رقم قياسى! وكان تقييمهم للسادات بأنه خائن، لأنه حرر سيناء من الاحتلال الإسرائيلى! وهو سر هجومهم على مبارك لأنه أصر على خروج الإسرائيليين من طابا التى لا تتجاوز مساحتها كيلومترا واحدا مربعا، وحرمهم بذلك من شرف تحريرها بالقوة المسلحة!

ولأن ذاكرتهم مغيبة ويعيشون فى أوهام الحقبة الناصرية، فإنهم يزعمون أن مصر كانت محررة فى عهد عبدالناصر ولكنها أصبحت تابعة وواقعة تحت الهيمنة الأمريكية فى عهد مبارك !

ففى الرواية الملفقة التى أوردتها جريدة «العربى» عن رقصى في الحفلة الإسرائيلية، تحدثت عن نائب السفير الأمريكى بوصفه «نائب الوالى الأمريكى»! وهذا التعبير يستدعى إلى الذاكرة الوالى العثمانى فى مصر فى عهد وقوع مصر تحت السيادة العثمانية، فهو كناية عن أن مصر فى عهد مبارك واقعة تحت السيادة الأمريكية، ويحكمها والٍ أمريكى تعينه واشنطن كما كانت الأستانة تعين الوالى العثمانى!

ولا يستطيع الحزب الناصرى أن يفسر كيف تكون مصر فى عهد مبارك تحت السيادة الأمريكية ولا يوجد على أرضها أوجاقات أمريكية - أى حامية عسكرية أمريكية - على غرار الأوجاقات العثمانية؟ وتكون مصر محررة من السيادة الأمريكية فى عهد عبدالناصر وسيناؤها محتلة بواسطة الأوجاقات الإسرائيلية، والأسلحة الأمريكية تمرح على أرضها وفى سمائها؟

ولكن هذا هو مفهوم الممارسة الديموقراطية عند الحزب الناصرى .. مفهوم المغالطة والتضليل وقلب الحق باطلا!

وفى الوقت نفسه فإن مفهوم الديموقراطية عند الحزب الناصرى يعنى البذاءة وفحُش القول. ففى كلمة جريدة «العربى» يوم ٢٤ يناير تحت

عنوان: «ظاهرة زكى بدر أم ظاهرة الفساد» يرى الكاتب أن أخطر من زكى بدر هم الذين اختاروه وزيرا، والذين أنزلوه من كرسى الوزارة!

والتلميح واضح! وهو جدير لو كتب فى عهد عبدالناصر أن يطيح بكاتبه من منصبه، ويقذف به إلى أحضان حمزة البسيونى وزبانيته لتهذيبه وتأديبه، وتعليمه حرفة كسر الصخور فى جبل أبو زعبل كل يوم، حافى القدمين شبه عار ! ـ على حد وصف الدكتور عبدالعظيم أنيس فى كتابه الهام: «رسائل الحب والحزن والثورة» ـ أو الهتاف بصوت عال: «أنا مرة (امرأة). «فإذا رفض انهالت الهراوات على رأسه حتى تفيض روحه كما حدث لشهدى عطية الشافعى»!

هذا كان هو المصير المتوقع فى عهد عبدالناصر لمن يكتب ما كتبته جريدة «العربى» عن زكى بدر ومن هم أخطر منه ممن اختاروه وزيرا وأنزلوه من كرسى الوزارة ! ولم يستطع الكاتب أن يفسر كيف يمكن أن يكون من اختاروا زكى بدر وخلعوه أخطر منه، وهم يسمحون له بالكتابة بتلك الحرية دون محاسبة أو نائب عام أو زبانية تعذيب أو تكسير حجارة جبل أبى زعبل، أو حتى مطالبته بالهتاف بصوت عال: «أنا مرة»!

أليس هذا دليلا أكيدا على الطبيعة الفاشية للناصريين؟ وعلى أنهم يلعبون لعبة خطرة بانتهاز فرصة مناخ حرية الرأى السائد، دون أن يدركوا أن البديل أخطر، وأنه سوف يحصدهم حصدا إذا تمكن من الحكم جزاء وفاقا لما ارتكبوه من جرائم فى حق الإسلاميين على طول العهد الناصرى؟ والمهم هو أن الناصريين ما زالوا يعيشون بأفكارهم وشعاراتهم عند حقبة الستينيات! ففى عهد عبدالناصر كان البعبع الوحيدالذى مرغ سمعة حكمه فى الرغام، وألحق به هزيمتين عسكريتين هو إسرائيل. وما زال الفكر الناصرى واقفا عند هذه المرحلة! فمازالت إسرائيل فى نظره هى إسرائيل التى تحتل سيناء! وليست إسرائيل التى انسحبت من سيناء والتى تربطنا بهامعاهدة سلام

وفى مقال خالد عبدالناصر يوم ٢٤ يناير ١٩٩٤ يحذر من «الشرق أوسطية الجديدة» ويقول إنها تستهدف تحويلنا إلى مجرد سلعة فى

السوق توفر احتياجات إسرائيل من المياه والنفط والمال والأيدى العاملة الرخيصة، لكى تقودها وتجنى ثمارها خبرة التكنولوجيا الصهيونية على حساب فقر أمتنا وخضوعها».

فهذا كلام أهل الكهف الذين لا يدرون أن علاقة إسرائيل بالعالم العربى قد تطورت تطورا هائلا بعد حرب الخليج، بعد قصف كل من الرياض وتل أبيب بصواريخ دولة عربية هى العراق. لقد نقلت هذه الحرب الدول العربية، التى طلبت مساعدة القوات الأمريكية لتحرير الكويت من موقف رفض اسرائيل إلى موقف الاعتراف والقبول، ولم تعد توجد دولة عربية - فيما عدا العراق تحت ظل نظامه الفاشى - ترى إسرائيل بنفس المنظار الذى يراها به الناصريون.

هذا بالنسبة للبلاد العربية، أما بالنسبة لنا فإن نزاعنا مع إسرائيل كان قد انتهى منذ أن سحبت جيوشها من كل شبر من سيناء، وتحولت علاقاتنا معها من علاقات عداء وخصومة إلى علاقات تسمح لنا بلعب دور إيجابى فى حملها على الانسحاب من الأراضى المحتلة فى غزة والضفة الغربية والجولان. وهو دور نمارسه بنجاح، وقد أفلحنا فى دفع إسرائيل إلى حل القضية الفلسطينية ورفع العلم الفلسطينى على غزة وسيناء، كما أفلحنا فى دفع إسرائيل إلى التفاوض مع سوريا، وتوثيق علاقات سوريا مع الولايات المتحدة إلى حد زيارة حافظ الأسد لكلينتون فى واشنطن.

هذا النشاط المصرى الإيجابى لا يرضى عنه الناصريون، فالنشاط الوحيد الذى يعترفون به، والذين ينوون ممارسته عند تسلمهم الحكم، هو تحرير الجولان والضفة الغربية وغزة بالقوة! وهم يحرصون على بقاء هذه الأراضى العربية تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى يعودوا إلى الحكم لتحريرها بالقوة المسلحة!

وأنت هنا لا نستطيع أن تحاج الناصريين بأن الجيش المصرى اليوم هو غيره بالأمس أيام عبدالناصر، ففى تلك الأيام كان تسليح الجيش

المصرى سوفيتيا، واليوم فإن تسليح الجيش المصرى تسليح أمريكى، فكيف يقف السلاح الأمريكى فى وجه السلاح الأمريكى؟

ولكنك سوف تفاجأ بالناصريين يقولون إنهم سوف يقلبون تسليح الجيش المصرى من تسليح أمريكى إلى تسليح سوفيتى مرة أخرى كما فعل عبدالناصر بصفقة الأسلحة الروسية! وقد يرمونك بالعمالة للولايات المتحدة والخيانة إذا قلت لهم إن الاتحاد السوفيتى لم يعد له وجود لكى يعطيهم السلاح!

وإذا صدقوك فسوف يحاجونك بأنهم سوف يحصلون على السلاح من يوغسلافيا! وقد يرمونك بالعمالة والخيانة مرة أخرى إذا قلت لهم إنه لم يعد هناك فى العالم دولة اسمها دولة يوغوسلافيا!

وإذا صدقوك فسيقولون إنهم سوف يحصلون على السلاح من تشيكوسلوفاكيا وبقية الكتلة الشرقية! وقد يتهمونك بالعمالة والخيانة مرة ثالثة إذا قلت لهم إنه لم تعد هناك كتلة شرقية، ولم يعد هناك حلف وارسو، وإنما أصبح هناك فقط الكتلة الغربية وحلف الأطلنطى!

وقد يغرقون فى الضحك ويظنون أنك تهزل إذا قلت لهم إن دول حلف وارسو اليوم تسعى لكى تكون عضوا فى حلف الأطلنطى! ولكنهم لن يصدقوك أيضا!

وإذا صدقوك فسوف يقولون لك إنهم سوف ينتظرون حتى يتولى جرينوفسكى الحكم فى روسيا ويحولها إلى روسيا الفاشية، ويحصلون منه على الأسلحة التى يطردون بها قوات الاحتلال الإسرائيلى بالقوة من الجولان وغزة والضفة الغربية! وقد يصلون فى العناد معك إلى حد التهديد بأنهم سوف يحملون إسرائيل على احتلال سيناء مرة ثالثة حتى يزيلوا عن مصر وصمة تحرير سيناء بطريق كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وهو الطريق الخيانى الذى ضيع انجاز عبدالناصر الكبير فى احتلال إسرائيل لسيناء فى عهده مرتين! وكان الله فى عون الناصريين فى محنتهم العقلية والفكرية والسياسية!

على من تقع مسئولية أوضاعنا الراهنة؟

أكتوبر في ٢٧ / ٢ / ١٩٩٤

كلما قرأت جريدتي «الأهالي» و «العربي»، وهما جريدتا اليسار المصري بجناحه الاشتراكي وجناحه الناصري، أصبت بالحيرة وتملكني الشك في إخلاص ما يطرح من أفكار في هاتين الجريدتين لكتاب كبار أثروا في فكر هذا البلد على مدى عدة عقود من السنين، وأكثر من ذلك أنهم يملكون أعظم أداة للتحليل التاريخي والسياسي والاجتماعي على مدى العصور، وهي المادية الجدلية التاريخية.

ذلك أن أول ما يلاحظ على هذا الفكر الذي يطرح حاليا في هاتين الجريدتين هو انفصاله عن الواقع المصري والعربي والعالمي، وانطلاقه من واقع قديم لم يعد له وجود مع المتغيرات المحلية والعالمية، مع ما هو مفروض في الفكر المادي من انطلاقه من أرض الواقع ومحاولة تغييره إلى الأفضل!

ولا يستطيع أحد تفسير هذا اللغز؟ هل أصبحت الكتابة عند مفكرى اليسار مجرد إثبات للوجود فى الساحة السياسية بعد أن فقدوا مبرر البقاء مع فشل التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا؟ أو أن القضية بالنسبة لهؤلاء الكتاب أصبحت قضية مزايدة على نظامنا السياسى لا جدوى من ورائها سوى بلبلة أفكار شعبنا وتتويهه فى دهاليز حلول وهمية لقضايانا يعرفون قبل غيرهم أنها غير قابلة للتطبيق؟ أو أن الردة الفكرية التى أصابت مفكرى وسياسيى الاتحاد السوفيتى، والتى أفرزت فاشيا قميئا ممقوتا مثل جرينوفسكى قد أصابت مفكرى اليسار المصرى، فتحولوا من اشتراكيين إلى فاشيين، وأصبحت أفكارهم تطالب بالمستحيل كما يطالب الفاشى جرينوفسكى بالمستحيل أيضا متغافلا عن المتغيرات التى طرأت على الخريطة العالمية؟

إننى أعترف بعجزى عن الإجابة عن هذه الأسئلة، ولكنى لا أملك نفسى من طرحها كلما قرأت ما يكتبه هؤلاء الكتاب عن إسرائيل بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها عنها قبل انسحابها الكامل من سيناء ومن طابا! أو ما يكتبونه عن السوق الشرق أوسطية بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها قبل انهيار الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على رأس العالم الرأسمالى. أو ما يكتبونه عن القومية العربية والوحدة العربية بنفس اللغة التى كانوا يكتبون بها فى عهد عبدالناصر قبل ظهور الثروة النفطية وظهور مصالح خاصة فى منطقة الخليج، ونزاعات اقتصادية وسياسية جديدة منفصلة تماما عن النزاع العربى الإسرائيلى، بلغت ذروتها فى الحرب العراقية الإيرانية أولا وفى غزو الكويت من جانب النظام العراقى، وما ترتب عليها من الالتجاء للولايات المتحدة ودول العالم الرأسمالى لتحريرها ثانيا.

أليس هذا هو الانفصال البليغ عن الواقع؟

إننى أفهم أن ينفصل اليسار عن الواقع لو أنه كان مصنوعا بعيدا عنه، ولكن الأمر المحير هو أن هذا الواقع هو من صنع اليسار بالدرجة الأولى! وهو نتيجة فشله، وهو ـ بالتالى ـ أدرى الناس بأسبابه!

وحين أتكلم عن اليسار فإنى لا أقصد به اليسار العالمى، وإنما أقصد به اليسار المحلى المصرى والعربى الذى تسلم مقاليد الأمور فى مصر والعالم العربى بانقلاباته العسكرية وثوراته، وأتيحت له أعظم الفرص فى تاريخ منطقتنا العربية كله لنقل هذه المنطقة إلى الوضع الذى يليق بها فى عالمنا المعاصر، بوجود الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى مناهضة للقوى الرأسمالية، وتزويده الأنظمة العربية التقدمية بأحدث ما فى الترسانة السوفيتية من سلاح، ومدها بأسباب التنمية الذاتية من مصانع متقدمة وأساليب زراعية حديثة وثقافية بناءة، وإنفاقه فى سبيل ذلك نفقات هائلة أثرت على التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى نفسه، وحرمت الشعب السوفيتى من الاستفادة من جزء هام من ثمار تجربته المادية.

لقد أضاع اليسار المصرى والعربى هذه الفرصة التاريخية الهائلة التى لن يجود التاريخ بمثلها إلى نهاية الدهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، بهزائم أنظمته التقدمية العسكرية، وانخراطه فى النزاعات الاقليمية إلى حد الاشتباكات المسلحة على حساب التنمية، وانشغاله بمغانم الحكم عن النضال الحقيقى ضد التخلف والتنمية الحقيقية، واستخدامه شعارات التطرف والصمود والتصدى بديلا عن استخدام العقل والثورية الواعية.

لقد أساء اليسار المصرى والعربى بذلك إلى اليسار العالمى، كما أساء إلى سمعة الاتحاد السوفيتى، وأكثر من ذلك أنه أفقد الشعب المصرى والعربى الثقة فى التجربة الاشتراكية ومهد للردة الرأسمالية، وكانت النظم التقدمية العربية عالة وعبئا على الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى بدلا من أن تكون إعانة له، وكانت عامل ضعف بدلا من أن تكون عامل تقوية!

وفى الوقت نفسه فإن التجارب الاشتراكية فى مصر والعالم العربى قد أثبتت أنها تجارب فاشلة، بعد أن تحولت إلى تجارب بيروقراطية، كما تحولت وسائل الإنتاج المؤممة إلى عزب خاصة لقادة النظم التقدمية

يعينون فيها محاسيبهم وأقاربهم وأنصارهم، ومصدرا لتمويل الحروب الفاشلة والمغامرات العسكرية الطائشة.

وهكذا أخذ يتكون الوضع الراهن الذى نعيش فيه ويعيشه العالم العربى - وبمعنى أدق - تكون المأزق الحالى للعالم العربى وتعيش فيه مصر، بفضل الحماقة والتهور والاستهانة بالعدو، والاعتقاد بأن السياسة مجرد خطب رنانة وكلمات ضخمة وردود فعل انفعالية.

وكانت البداية فى مصر. فبعد أن عاشت الجماهير المصرية والعربية أمجد لحظات تاريخها المعاصر مع خطب عبدالناصر الحماسية، وتحدياته الجسورة للاستعمار والإمبريالية بصفقة الأسلحة السوفيتية وتأميم شركة قناة السويس، وظنت أنها أفلتت من العقاب بنجاحها فى تسيير الملاحة فى قناة السويس بالملاحين المصريين بعد انسحاب المرشدين الغربيين، فوجئت بالعقاب يأتيها على يد العدوان الثلاثى المكون من إسرائيل وانجلترا وفرنسا، وفوجئت أكثر من ذلك بعدم استعدادها لهذا العدوان !

فقد كان عبدالناصر هو الرجل الوحيد فى العالم أجمع الذى كان يؤمن بأن قرار تأميم شركة القناة لن يترتب عليه رد فعل انتقامى عسكرى من الغرب! ولذا لم يشرك فى القرار حكومته، بل إنه أيضا لم يشرك فيه قائد عام قواته المسلحة وهو المشير عبدالحكيم عامر الذى كان من رأيه الاكتفاء بزيادة الرسوم وعدم تأميم الشركة !

وفى الوقت نفسه فإن عبدالحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة، لم يكن مؤهلا فى شخصيته أو بعلمه العسكرى لتولى هذا المنصب الخطير، وكان عبدالناصر قد عينه فى منصبه خلال أزمة التناقض مع محمد نجيب ليضمن السيطرة على الجيش، لثقته من ولاء عبدالحكيم عامر له، باعتباره - كما يقول أحمد حمروش - صديق عمره، والذى كان يسكن معه في سكن واحد قبل الزواج !

ومع ذلك فقد كان هذا القائد هو الذى أعده عبدالناصر لمواجهة نتائج تأميم قناة السويس العسكرية، والوقوف فى وجه كل من إسرائيل وفرنسا وانجلترا.

ولم يكن وضع القوات المسلحة المصرية بأفضل من وضع قائدها العام، فقد كانت فى مرحلة انتقال من جيش ما قبل ثورة يوليو الذى لا تتوافر له الأسلحة الحديثة، ولا تنظم وحداته على أساس التشكيلات القتالية وإنما على أساس أسلحة متباعدة غير مترابطة، إلى جيش بدأت تتدفق عليه الأسلحة السوفيتية الحديثة وما يتبعها من تنظيم جديد وعقيدة قتالية جديدة، ولكنه لم يكن مستقرا على أرض ثابتة من نواحى التسليح والتدريب والتنظيم.

وقد كان فى هذه الظروف من عدم الاستعداد لأية مواجهة عسكرية أن انفرد عبدالناصر بقرار تأميم قناة السويس الذى يعرض مصر لمواجهة عسكرية قاتلة مع الجيوش الاستعمارية والإسرائيلية.

وكان من الطبيعى أن تسقط سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى، ولا تخرج منها إلا بتنازل تاريخى خطير هو مرور الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران إلى البحر الأحمر، بعد أن كانت محرومة من المرور فى عهد ما قبل الثورة، بكل ما ترتب على ذلك من تحول ميناء إيلات إلى ميناء عالمى، محاولة إسرائيل الاستعاضة به عن قناة السويس لنقل البضائع والبترول بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتسرب النفوذ الإسرائيلى إلى أفريقيا.

وقد كانت تلك أول مرة تنتقل فيها إسرائيل من الدفاع إلى الهجوم، فقد أعلنت بعدها أنها سوف تعتبر إغلاق خليج العقبة فى وجه ملاحتها أمرا يستوجب شن حرب وقائية ضد مصر، وهو أمر يضع مصر فى موقف الدفاع.

كذلك كانت تلك أول حرب تخوضها مصر بعد خروج الاحتلال البريطانى وتفرض شروطها على مصر للانسحاب. وقد أضعف ذلك من

زعامة مصر للأمة العربية، التى أخذت تعاير مصر بمرور الملاحة الإسرائيلية فى مياهها الإقليمية كلما حاولت توحيدها تحت علم القومية العربية.

ومن الغريب أن هذا المد الإسرائيلى حدث فى الوقت الذى كان الإستعمار ينحسر عن أرض أفريقيا واسيا تحت ضغط حركة التحرر الوطنى العارمة! فكأن الاحتلال البريطانى انحسر عن أرض مصر ليحل محله الاحتلال الإسرائيلى ! وقد كان من حسن حظ مصر أن أفلتت بأعجوبة من نتائج العدوان الثلاثى باسترداد سينائها بسبب ظروف المد التحررى فى العالم الثالث التى فرضت على انجلترا وفرنسا الانسحاب بدون شروط، وإن دفعت ثمنا باهظا فى مقابل الانسحاب الإسرائيلى كلفها خوض حربين أخريين !

فلقد كان على مصر أن تتخلص من عار مرور الملاحة الإسرائيلية فى شرم الشيخ فى أول فرصة تسنح لها. وهو ما حدث فى مايو ١٩٦٧ عندما أبلغ وزير الدفاع السورى حافظ الأسد المشير عبدالحكيم عامر عن حشود عسكرية إسرائيلية كثيفة على الحدود السورية تبلغ نحو ١١ ـ ١٣ لواء إسرائيليا على جبهتين فى الشمال والجنوب من بحيرة طبرية، وكان رد الفعل المصرى رفع حالة الطوارئ فى مصر إلى الدرجة القصوى ودفع الجيش المصرى إلى سيناء .

وعلى الرغم مما ثبت للفريق عبدالمنعم رياض، رئيس أركان حرب القيادة الموحدة، عقب التحرك المصرى يوم ١٥ مايو من عدم وجود هذا الحجم من الحشود الإسرائيلية، وأن الوجود الفعلى لا يتعدى قوات رمزية ستشترك فى الاستعراض العسكرى الذى أقيم فى القدس احتفالا بعيد إنشاء دولة إسرائيل، وعلى الرغم أيضا مما أكده الفريق محمد فوزى، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، بعد زيارته لسوريا لاستطلاع الموقف من أنه لم يجد أى حشد فيما قدم له من أفلام التصوير الجوى للجبهة، بل على الرغم من أن الجانب السورى كان قد فقد اهتمامه بالموقف ولم يتخذ الإجراءات الدفاعية التى تتناسب مع الحشود

المزعومة، فى أن الجانب السورى كان قد فقد اهتمامه بالموقف فى الوقت الذى كانت الاستعدادات على الجبهة المصرية تجرى على قدم وساق، فإن عبدالناصر كان يتخذ الخطوة ذاتها التى اعتبرتها إسرائيل أمرا يستوجب شن حرب وقائية ضد مصر، وهى إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية !

وقد بدأ هذه الخطوة بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ، وإعادة القوات المصرية إلى المنطقة التى أخلتها الطوارئ الدولية، فأعاد بذلك المواجهة المسلحة بين مصر وإسرائيل. وفى يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ أعلن قرار إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية اعتبارا من اليوم التالى ٢٣ مايو، وبذلك أصبحت الحرب بين مصر وإسرائيل أمرا مقضيا.

وفى كل ذلك لم يستفد عبدالناصر من تجربة عام ١٩٥٦ كأن لم تكن ! فقد واجهها بنفس القائد العام للقوات المسلحة الذى قاد معركة ١٩٥٦، وهو المشير عبدالحكيم عامر، الذى أراد الاستسلام والتوجه إلى السفارة البريطانية للتسليم ! وبنفس القيادات العسكرية التى تركت السلاح الجوى المصرى نهبا للطائرات المعادية تدمره وتقضى عليه.

وفى الوقت نفسه لم تكن القوات المسلحة المصرية، بعتادها وتدريبها، فى حالة تسمح لها بالتورط فى الحرب التى فرضها قرار إغلاق خليج العقبة. كما لم تكن بقيادتها على المستوى الذى يسمح لها بمواجهة الجيش الإسرائيلى. فقد تعرضت القوات البرية لتنقلات لم يكن لها مبرر أثرت على كفاءتها وبددت طاقتها، فلا تكاد الوحدات تأخذ أوضاعها فى الأماكن المخصصة لها، وتتفهم مهامها، وتلم بطبيعة الأرض وبأوضاع القوات المجاورة لها وموقف العدو أمامها، وتنفذ إجراءات المعركة كاملة، حتى تصدر لها الأوامر بترك أماكنها لوحدات جديدة بنفس الحجم ! ووحدات تقطع مئات الكيلومترات دون أن تستقر على حال ! وفضلا عن ذلك فقد دفع بقوات الاحتياط إلى الميدان بمجرد تعبئتها، دون أن يكون

أفرادها قد نالوا حظا من التدريب من سنين طويلة، وبعضهم لم تتح له الفرصة لارتداء ملابسه العسكرية فوصل إلى الميدان بملابسه المدنية !

أما القوات البحرية فقد توزعت على البحر المتوسط والبحر الأحمر، وأرسل الجزء الأكبر منها والأكثر فاعلية إلى البحر الأحمر تحت وهم أن عمليات إسرائيل سوف توجه ضد شرم الشيخ والغردقة بينما بقى الجزء الآخر الذى احتفظ به فى البحر المتوسط يمثل قطعا غير صالحة أساسا للعمل لعدم كفاءتها الفنية، ولا توفر تفوقا معينا على البحرية الإسرائيلية، مما جعلها لا تحرك ساكنا فى مراحل القتال الأولى. وبذلك فقدت القوى البحرية تفوقها البحرى الذى كانت تمتلكه قبل الحرب.

أما أوضاع القوات الجوية والدفاع الجوى فإن عدد الطائرات التى كانت صالحة للقتال من مقاتلات ومقاتلات قاذفة كان يبلغ ١٧٠ طائرة، بينما كان يبلغ عدد القاذفات ٩٦ من مختلف الأنواع، وكان عدد الطيارين أقل من عدد الطائرات. ولم يكن الدفاع المضاد للطائرات على المطارات كافيا، وبعض المطارات تركت بلا دفاع جوى! أما الرادارات فلم تكن لتكشف عن طائرات معادية تطير على ارتفاع أقل من خمسمائة متر.

وكان قادة القوات على مختلف المستويات يُختارون علي أساس الولاء وليس على أساس الكفاءة. وقد أعيد النظر فى هذا الاختيار عندما أصبحت الحرب وشيكة، ولكن بعد أن سبق السيف العزل، ودون أن تتاح للقادة الجدد الفرصة الكافية لدراسة الميدان واتخاذ إجراءات المعركة ! وعندما عين قائد للجبهة تحته جميع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، احتوى قرار تعينه على قيد يجعل منه قائدا مع إيقاف التنفيذ ! إذ لم يكن من حقه التصرف فى شئ قبل الرجوع إلى القيادة العليا !

وفضلا عن ذلك فإن جهاز المخابرات الحربية قد خفى عليه الكثير من أسرار العدو، مما كان مصدر أخطاء كبيرة أثرت على وضع الخطط الحربية، وعلى رأسها خطة الدفاع الجوى التى بنيت على مدى طيران محدود لطائرات العدو، وثبت أنها دون الحقيقة !

وعلى هذا النحو، وكما ذكر الفريق محمد فوزى فى مذكراته، فإنه «بعد انقضاء واحد وعشرين يوما على بدء إعلان حالة التعبئة والفتح التعبوى فى سيناء، لم يكن الجيش الميدانى قد وصل إلى حالة مناسبة فى الإعداد أو الاستعداد، سواء للدفاع أو الهجوم».

ومعنى هذا الكلام هو أن ثورية القيادة السياسية كانت ثورية مقصورة على إعلان القرارات الخطيرة المؤثرة على مستقبل البلاد، فى شكل مسرحى يطلق صيحات الحماس من حناجر الجماهير، دون أن تستند هذه القرارات إلى إعداد عسكرى يتكافأ مع الثقة التى أولتها الجماهير لهذه القيادة، بل كان هناك انفصال تام بين القول والفعل، الأمر الذى أدى إلى الواقع الذى نعيشه حاليا، والذى يحتج عليه اليسار الاشتراكى والناصرى فى محاولة لتضليل الجماهير وإيهامها بأنه من صنع نظامنا السياسى مع أنه من صنع يده ومن فعل أخطائه على مدى السنين.

اليسار.. والعزف على ألحان قديمة!

أثرنا فى مقالنا السابق قضية المعارضة اليسارية فى مصر بشقيها الناصرى والاشتراكى، وانفصالها عن الواقع، ومخاطبتها للجماهير المصرية بلغة عصر انقضى ولم يعد له وجود. فإسرائيل فى لغة هذه المعارضة مازالت هى العدو الاسرائيلى الذى يحتل أرضنا وتغير طائراته على مدننا وقرانا، وليست هى إسرائيل التى انسحبت من سيناء وطابا، والتى تربطنا بها معاهدة سلام، وانقضى نزاعنا العسكرى معها بالتالى، التى اعترفت منظمة التحرير بها، واعترفت هى بالمنظمة باعتراف غزة - أريحا وهى التى يجلس فيها رئيس دولتنا مع رئيس دولتها وتدور بينهما المباحثات لصالح القضية الفلسطينية وقضية الأرض المحتلة، ويزور وزير خارجيتنا عاصمتها ويزور وزير خارجيتها عاصمتنا، ويأتى السياح الإسرائيليون إلى بلدنا ويلقون فيها الترحيب والأمان.

اكتوبر فى ١٩٩٤/٣/٦

والولايات المتحدة - في لغة هذه المعارضة - مازالت هي العدو الإمبريالي الذي يناصب الاتحاد السوفيتي العداء، ويمدنا بالسلاح كيما نقف في وجه السلاح الأمريكي الذي تتزود به إسرائيل، وليست هي الولايات المتحدة التي تنفرد بالزعامة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي الدولة التي تزودنا بالسلاح، كما أنها الدولة الحليفة التي استنجدت بها دول الخليج العربية لمساعدتها على تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم، وحاربت قواتنا مع قواتها لدحر قوى الغزو والعدوان العراقية. كما أنها هي الدولة التي تعتمد عليها سوريا في التوسط والضغط على إسرائيل للانسحاب من الجولان بعد غياب مصدر السلاح السوفيتي ودخول العالم في عصر جديد.

هذه اللغة التي تستخدمها المعارضة اليسارية في مخاطبة الجماهير المصرية لو استخدمتها المعارضة في أي بلد من بلاد العالم لحكمت على نفسها بالإعدام، ولانصرفت عنها الجماهير وهي تضحك سخرية واستهزاء، ولفرت منها كما يفر السليم من الأجرب ولكن هذه المعارضة في مصر مازالت لها صحفها التي تمارس فيها هراءها، وتبث فيها أفكارها المضللة العقيمة، وتحاول بها خداع جماهيرنا وتغييب وعيها وإقناعها بأوهام لا وجود لها إلا في عقول المرضى ونزلاء المصحات العقلية!

والأنكى من ذلك حقا هو أن هذه المعارضة الناصرية واليسارية في إدانتها لسلبيات الواقع المصري ومحاولة إلقاء تبعته على نظامنا السياسي، تبدي احتقارها الشديد للعقل المصري، فهي تتصور أنها تستطيع أن تضلله عن حقيقة أنها هي صانعة سلبيات هذا الواقع المصري أولا وأخيرا، بل هي صانعة سلبيات الموقف في الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب يونية ١٩٦٧، والتي أدت إلى مذبحة المسجد الابراهيمي البشعة الأخيرة على يد باروخ الجبان القذر، فهذا الواقع المصري والفلسطيني لم يظهر إلى حيز الوجود إلا بفضل مغامراتها العسكرية الفاشلة وهزيمتها في حرب يونية ١٩٦٧.

ولقد عرضنا فى مقالنا السابق كيف أدى قرار تأميم شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٦، دون إشراك الحكومة المصرية أو قيادة القوات المسلحة فيه، إلى احتلال سيناء، وعدم الانسحاب منها إلا بثمن باهظ هو مرور الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران وانفتاحها على عالم البحر الأحمر وأفريقيا وآسيا. ثم أدى قرار إغلاق مضيق تيران فى مايو ١٩٦٧ إلى نكسة يونيو ١٩٦٧ التى تمثلت فى احتلال اسرائيل لسيناء والضفة الغربية وغزة والجولان!

ويرجع السبب فى ذلك إلى أن القرارين صدرا دون أى استعداد عسكرى لمواجهة النتائج العسكرية المترتبة عليهما، فكانت ثورية القرارين مقصورة على شكلهما المسرحى دون أن تمتد هذه الثورية للاستعداد الثورى الذى يهزم العدو ويحقق النصر للقوى الوطنية التى منحت القيادة الثورية ثقتها وولاءها وإخلاصها.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى قضية قرار إغلاق مضيق تيران الذى فتح الباب أمام نكسة يونيو ١٩٦٧، هل كان فى وسع عبد الناصر تجنب حرب كان يعلم أنها واقعة لا محالة، وكان يعرف أنه لم يكن على استعداد لمواجهتها، وكان يردد باستمرار أنه لن يخوض هذه الحرب قبل أن يستعد لها، وأنه لن يسمح للعدو بأن يفرضها عليه؟

والإجابة عن هذا السؤال هو : نعم ! لقد كان فى وسع عبد الناصر تجنب هذه الحرب بناء على ما تبين له من زيف قصة الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية، وانقضاء السبب الذى من أجله دفع بقواته إلى سيناء لانقاذ سوريا. فبعد أن أصبحت سوريا بعيدة عن الخطر، لم يعد ثمة مبرر لاستمرار الحشود العسكرية المصرية فى سيناء، ولم يعد ثمة أيضا مبرر لمعاقبة إسرائيل عن طريق إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

لقد كان فى وسع عبد الناصر معاقبة إسرائيل فى وقت آخر عندما تكتمل عدة الجيش المصرى ويصبح قادرا على هزيمة العدو الإسرائيلى،

ولكن معاقبة إسرائيل فى وقت هى أقدر منه عسكريا على رد الضربة بمثلها أو بأكبر منها، كان مغامرة محفوفة بالمخاطر فى وقت لا تستطيع مصر فيه تحمل هذه المخاطر

والغريب فى الأمر أن عبدالناصر يعرف جيدا عجز قيادة جيشه عن خوض حرب تنتصر فيها! فإن تجربة ١٩٥٦ لم تكن قد مضى عليها وقت طويل، ورغبة عبد الحكيم عامر فى الاستسلام كانت ما تزال فى الذاكرة، وعجز القيادة العسكرية التى جرى تعيينها لكل سبب إلا سبب الكفاءة العسكرية كان يعرفه عبد الناصر أكثر من غيره، وإذا كان قد جرى استبدال قيادات عسكرية أخرى بتلك القيادات الضعيفة إلا أن ذلك جاء فى وقت متأخر جدا والحرب على الأبواب والفرصة ضيقة أمام القيادات الجديدة لاستيعاب الموقف العسكرى جيدا . ثم إنه من الظلم أن تتمتع القيادات الضعيفة بمناصبها وقت السلم، فإذا جاء وقت الحرب جئ بالقيادات القوية لتتحمل مغارم الحرب!

هذا الوضع العسكرى كان عبد الناصر يعرفه جيدا، بل إنه كان قد خاض معركة مع عبد الحكيم عامر لتغييره. فبعد حرب ١٩٥٦ عاب عبد الناصر على قيادات الجيش وعلى عبد الحكيم عامر روح الاستسلام التى كانت قد انتابتهم، والشلل الذى حدث لهم بعد دخول الانجليز والفرنسيين المعركة، وعدم إطاعة الجيش لأوامره رغم تكرار الاتصال بهم، وطلب نقل صدقي محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية إلى منصب وكيل وزارة الحربية لشئون الطيران، كما قرر عزل قادة القوات البرية والبحرية والجوية، ولكن عبد الحكيم عامر رفض، وعرض استقالته، فى الوقت الذى كان يضغط بشعبيته لدى ضباط الجيش على عبد الناصر!

وقد حاول عبد الناصر ذلك مرة أخرى بعد مأساة انفصال سوريا عن مصر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦١، وما تبين من أن قادة الانفصال كانوا من مكتب عبد الحكيم عامر نفسه، إذ كان عبد الكريم النحلاوى مدير

مكتب المشير وموضع ثقته! وعندما تقرر إرسال قوات مظلات لإخماد الانقلاب، تأخرت فى الذهاب لبطء الإجراءات واعتبر الفريق محمد صدقى محمود مسئولا عن هذا التأخير الذى ترتب عليه أنه عندما وصل الفوج الأول، كانت المقاومة قد انتهت واعتقل أفرادالقوة عند نزولهم. وقد تقرر إخراج وعزل الفريق محمد صدقى محمود، ولكن المشير عبد الحكيم عامر رفض لكى يبدو فى مظهر حامى القوات المسلحة. وقد جرى اتفاق ودى بين عبد الناصر والمشير على إخراج قادة القوات البرية والبحرية والجوية من الخدمة بعد فترة من الزمن ولكن ذلك لم ينفذ!

وقد حاول عبد الناصر مرة أخرى التخلص من تسلط الجيش بمجلس رئاسة من عسكريين ومدنيين، لكن عبد الحكيم عامر واجه هذه المحاولة بتقديم استقالته فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، وفى الوقت نفسه تضامن معه قادة القوات البرية والبحرية والجوية وبعض كبار القادة، وقدموا بدورهم استقالاتهم! واجتمع قادة الأسلحة فى القيادة مصرين على عودة عبد الحكيم عامر، فعاد من مرسى مطروح التى ذهب إليها بعد استقالته منتصرا، بعد أن رفض عبد الناصر استقالته!

كان عبد الناصر يعرف - إذن - أوضاع جيشه ويعرف تسلل الشللية إليه، وتسلط القيادات الضعيفة عليه، وإنه بأوضاعه هذه لا يستطيع الوقوف فى وجه الجيش الإسرائيلى، ومع ذلك فلم يتراجع عن قرار يعرف أنه يودى ببلده إلى الحرب بصورة حتمية، ولم يبحث عن مخرج من المأزق الذى وضع مصر فيه

والغريب أن التاريخ المصرى يعرف سوابق استطاعت فيها القيادات الحكيمة أن تفلت من براثن الخطر دون أن تفقد كرامتها وشموخها. فعندما قدمت الحكومة البريطانية فى ابريل ١٩٢٨ إنذارا إلى النحاس باشا بخصوص قانون الاجتماعات والمظاهرات الذى يبيح هذه الوسيلة من وسائل إبداء الرأى، وهددت بأنه إذا لم يسحب النحاس قانون الاجتماعات من البرلمان، فإنها ستكون حرة فى اتخاذ أى إجراء ترى أن

الحالة تقتضيه، وطلبت إليه تقديم توكيد كتابى بذلك، رفض النحاس تقديم هذا التوكيد الكتابى، وقدم حلا وسطا يعلن فيه أنه طلب إلى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات فى القانون إلى دور الانعقاد التالى، وطلب إلى الحكومة البريطانية تقدير تلك الخطوة الودية. ولم تملك الحكومة البريطانية إلا قبول هذا الحل الذى لم يتنازل فيه النحاس عن شئ واحتفظ لنفسه باستئناف مناقشة القانون فى الوقت الذى يراه مناسبا!

وكان فى وسع عبد الناصر تأجيل قرار إغلاق مضيق تيران مع طلب عودة قوات الطوارئ الدولية إلى مواقعها بعد سحبها، وكان العالم سيرحب بهذه الخطوة، وعلى رأسه إسرائيل!

ففى ذلك الحين لم تكن القيادة الإسرائيلية تعرف أنها سوف تهزم الجيش المصرى فى ست ساعات، ولم تكن تعرف أوضاعه السالفة الذكر التى تمكنها من النصر، بل كانت فى حالة ذعر حقيقى!

وهذا ما عرفته مؤخرا عندما حضرت مؤتمرا فى ديترويت فى الولايات المتحدة، حضره عدد من جنرالات إسرائيل وعدد من القيادات الفلسطينية. ويكفى لتحديد حجم هذا الذعر ما أمرت به القيادة الإسرائلية من إعداد الحدائق العامة لتكون مقابر للجنود الإسرائيليين المتوقع سقوطهم فى الحرب!! ولعلى أعرض على القراء فى المستقبل بعض أوراق هذا المؤتمر، وما أدلى به الجنرال ياريف والجنرال شلومو جازيت وغيرهما من السياسيين الإسرائيليين الذين رسموا صورة الخوف الذى كان يتملك المجتمع الإسرائيلى من الجيش المصرى، وكانوا يتوقعون حجما من الخسائر فى الأرواح يفوق طاقة إسرائيل .

وفى ضوء هذا الخوف فإن قرارا من عبد الناصر بتأجيل قرار إغلاق مضيقى تيران وعودة قوات الطوارىء الدولية كان كفيلا بإزاحة كابوس الخطر الذى كان يجثم على صدر الحكومة الإسرائيلية، ويثنيها عن قرار الحرب الذى قررت أن تخوضها.

والمحزن أن ما رفضه عبد الناصر بإرادته قبل الحرب، قبله مرغما بعد الحرب ونزول الهزيمة بجيشه! فقد احتلت إسرائيل سيناء، ومرت

ملاحتها فى مضيق تيران تحت العلم الاسرائيلى بدلا من علم الأمم المتحدة، ولم تكتف بذلك بل كان جنودها يستحمون فى قناة السويس تحت سمع وبصر الجنود المصريين! وأكثر من ذلك بنت خط بارليف لتكريس احتلالها لسيناء إلى الأبد! وعندما خاض عبد الناصر ضدها حرب الاستنزاف، واجهته إسرائيل باستنزاف مضاد كانت نتيجته اختراق الطائرات الإسرائيلية سماء مصر كما يروق لها، وقصفها المدن المصرية، وتدمير مدن القناة! واضطرت مصر إلى بناء حائط الصواريخ بتضحيات بشرية ومادية جسيمة لتحمى مصر من الغارات الإسرائيلية.

وظل الوضع كذلك حتى أصدر السادات قراره التاريخى الشجاع بشن حرب أكتوبر الذى استرد به الجيش المصرى اعتباره واحترامه فى عين العالم بعد أن فقده فى حرب يونية ١٩٦٧ على رمال سيناء، وأتاح للدول البترولية بقيادة فيصل ملك المملكة العربية السعودية اتخاذ قرار شن حرب البترول الذى غير مسار التاريخ الاقتصادى للعالم.

ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟

عندما أخذ السادات يتعامل مع إسرائيل فى ضوء نتائج حرب أكتوبر، كان اليسار المهزوم بشقيه الناصرى والاشتراكى يقف فى وجهه، ويتهمه بالخيانة، ويشكك فى نواياه، وأطلق فرية تمثيلية حرب أكتوبر التى وضع استراتيجيتها وتكتيكها كيسنجر لتسخين الموقف بين إسرائيل ومصر تمهيدا لصلح تام منفرد بين البلدين – أى أنها لم تنبع من الإرادة المصرية!

وقد كان ذلك أكبر تشويه لأعظم حرب عربية إسرائيلية، ولأعظم انتصار حققه الجيش المصرى فى العصر الحديث. ووجد الشعب المصرى نفسه أمام هذه المفارقة الغريبة، التى مازال اليسار المصرى الناصرى والاشتراكى يمارسها فى صحفه، فعبد الناصر، الذى أدخل إسرائيل سيناء مرتين فى حياته، بطل عظيم، والسادات الذى أخرج إسرائيل من سيناء خائن عظيم! وانتصار الجيش المصري فى حرب

أكتوبر مسرحية دبرتهاالولايات المتحدة، وهزيمة الجيش المصرى فى يونية ١٩٦٧ مجرد هزيمة فى معركة!

وكان من الطبيعى أن تهتز القيم في المجتمع المصري اهتزازا عنيفا بفضل اليسار، فإن هزيمة يونية ١٩٦٧ المفاجئة بعد صيحات الثقة وطبول الحرب المدوية، واستعراضات صورايخ الظافر والقاهر، قد هزت ثقة الشعب المصرى فى كل شىء! وتلطيخ صورة السادات بطل حرب أكتوبر ورميه بالخيانة والعمالة للولايات المتحدة، قضت على البقية الباقية من ثقة الشعب المصرى فى أى شىء

ثم جرت أكبر عملية تضليل فى التاريخ المصري والعربى المعاصر، عندما صور اليسار الحكم الوطنى فى عصر السادات بصورة الحكم العميل! وطالب الاتحاد السوفيتى الشعب المصرى فى بيان صريح بالانقضاض على القيادة المصرية ممثلة فى محمد أنور السادات باعتبارها قيادة منفصلة عن الشعب ! وهو ما رددت عليه فى مجلة روز اليوسف مظهرا خطأه فى ١٢ ابريل ١٩٧٦ .

وجرى فى ذلك الحين هجرة الكتاب الناصريين واليساريين إلى الخارج: إلى العراق وليبيا وبعض دول الخليج، وإلى لندن وباريس وغيرها من عواصم أوروبا، لمهاجمة الحكم المصرى وتصويره فى صورة العمالة، وتصوير أنفسهم فى صورة الوطنية الخالصة! وانفتحت لهم خزائن دول الرفض لإصدار الصحف أو الكتابة فى الصحف، وأصبح النضال بالعملة الصعبة هو سمة العصر حتى وقتنا الحاضر!.

نعم حتى وقتنا الحاضر، الذى نفاجأ فيه بظهور صحف تحارب نظامنا السياسى تستمد تمويلها من خارج الحدود، وتعمل، تحت عباءة الديموقراطية وحرية الرأى التى يهيئها نظامنا، على تشويه صورة حكمنا الوطنى وإظهاره فى صورة العمالة للصهيونية والامبريالية، وترقص ـ فى ذلك ـ على الألحان القديمة التى انقضى عهدها وجرفتها المتغيرات العالمية والمحلية.

وفى هذا الرقص القبيح نرى الذين صنعوا هزيمة يونية ١٩٦٧ يعايرون صناع نصر أكتوبر ١٩٧٣! والذين وقفوا إلى جانب الغزو العراقى للكويت، وساندوا صدام حسين، وبرروا غزوه للكويت، وشجعوه على الاحتفاظ بالغنيمة وجعلوا من تحرير الكويت بالقوة على يد قوات التحالف وعلى رأسها قوات الولايات المتحدة أمرا محتوما.. يذرفون دموع التماسيح لما تمخض عن هذه الحرب من بروز الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وعلى العالم، ويوجهون سهام الاتهامات والنقد لنظامنا السياسى لأنه يعمل وفقا للمعطيات العالمية الجديدة ولا يعمل وفقا لمعطيات انقضى عصرها!

والمزعج أن كل هذا التشويه لن يستفيد منه اليسار الذى فقد فرصته التاريخية، وإنما تستفيد منه جماعات الإرهاب التى تستعد بالسلاح للانقلاب على الحكم، ونجد أنفسنا أمام هذه المفارقة الغريبة، فقد انتهى نضال اليسار فى الماضى إلى تمكين إسرائيل من سيناء مرتين وتثبيت دعائمها بما لم تكن تحلم به، وهذا هو نضال اليسار فى الوقت الحالى يمهد الطريق لجماعات الإرهاب لتقديم البديل!

الناصريون بين الزعيم عبد الناصر والزعيم ضياء الدين داود!

أكتوبر في ١٣/٣/١٩٩٤

كتب لى البعض يلومنى؛ لأننى وضعت اليسار مع الناصريين فى سلة واحدة فى مقالاتى التى ألقى فيها تبعة التدهور الذى يعانيه عالمنا العربى على اليسار، وذكرنى البعض بأن اليسار لم يكن على وفاق دائم مع النظام الناصرى، بل إن اليسار قضى معظم سنى حكم عبد الناصر فى السجون! وذكرنى البعض بما كتبت من أنه عندما أعلن عبد الناصر قرارات يولية الاشتراكية كان معظم الشيوعيين فى السجون.

وهذا الكلام صحيح، ولكن من الصحيح أيضا أن اليسار تبنى ثورة يوليو بدون قيد ولا شرط، ودافع عنها وعن أعمالها ومعتقداتها ونتائجها، وشكك فى كل نقد وجه إليها وكل خروج عما رسمته من سياسات خارجية انقضى مبرر بقائها مع

المتغيرات العالمية، وتوحد مع الناصريين فى كل سياساتهم العقيمة حتى أصبح التمييز بين الناصريين واليساريين صعبا بل مستحيلا! وهو أمر أساء إلى اليساريين وخدم الناصريين ولم يكن له مبرر.

فالناصريون ينتمون إلى تجربة فاشلة بكل المعايير، واليسار ينتمى إلى فكر لا يمكن اتهامه بالفشل أو النجاح إلا وفقا للتطبيق، كما أنه فكر مرن يختلف من بلد لآخر، فإذا كان قد سقط فى الاتحاد السوفيتى، فإنه نجح فى الصين عندما استوعب المتغيرات والدروس. وقد تجمد الناصريون فى قالب التجربة الفاشلة، ولم يخرجوا عنها إلا ظاهريا عندما رفعوا شعار الديموقراطية وحقوق الإنسان، ولم يصدقهم أحد، لأن ممارساتهم السياسية التى يستخدمون فيها الغوغائية والإرهاب الفكرى وسب الخصوم وقذفهم تكشف مكنونهم وأنهم يظهرون غير ما يبطنون.

وربما كان أكبر دليل على ذلك خلافهم الفكرى مع الأستاذ الكبير فتحى غانم، وانغلاقهم على أفكار الستينات، وتعاميهم عن كل ما أصاب العالم من متغيرات عقائدية واقتصادية وسياسية، بل أكثر من ذلك أنهم يمارسون السياسة كتجارة وليست كرسالة وطنية يخدمون بها وطنهم، ويذهبون فى ذلك إلى حد يثير السخرية والهزء بهم.

ففى الوقت الذى تعترف به منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كأمر واقع، وتحاول التعامل مع هذا الأمر الواقع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما ذهب به التطرف الأعمى والثورية الزائفة، وتنطلق فى ذلك من أرض النضال الحقيقى ومن ميدان القتال؛ فإن الناصريين يتجاهلون الأمر الواقع ويصرون على موقف الستينيات، ويعلن رئيسهم ضياء الدين داود إنه لا يعترف بوجود إسرائيل، وإنه يرفض السلام معها حتى لو أزيلت آثار العدوان، وأن العداء لإسرائيل هو عداء استراتيجى وليس تكتيكيا!

ومن الطبيعى أن يثير هذا الموقف سخرية شعبنا، لأن السيد ضياء الدين داود لم يعلن هذه الحرب المقدسة ضد إسرائيل من ميدان القتال

فى الأراضى المحتلة، وإنما من وراء مكتبه المكيف فى الحزب! وفى الوقت نفسه فإن شعبنا يعرف أن رئيس الحزب الناصرى فى هذا الموقف لا يعبر عن فكر ناصرى ولا يحزنون، وانما يخرج بذلك على الفكر الناصرى نفسه! إذ يتجاهل أن عبد الناصر اعترف بنفسه بإسرائيل عندما اعترف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يتضمن الاعتراف بإسرائيل وأمن إسرائيل!

ومن هنا كان فتحى غانم محقا عندما قال إن «الناصرية» التى يروج لها الناصريون الحاليون، إنما هى «عملة مزيفة تروج لشخص مزور اخترعه خيالهم»! وأن «ما يردده هؤلاء الصاخبون المتشنجون لا علاقة له بعبد الناصر»!

على هذا النحو حين نرى أن موقف اليسار لا يختلف فى كثير عن موقف الناصريين، وأنهم ما زالوا يتحدثون عن إسرائيل فى جريدة «الأهالى» باعتبارها «العدو الإسرائيلى»! ويكتبون هذا الهراء فى الصفحة الأولى من جريدة «الأهالى» يوم ٢٣ فبراير ١٩٩٤ تحت عنوان: «مرحلة جديدة عن السلام الساخن مع العدو الإسرائيلى»! متجاهلين المعاهدة المصرية الإسرائيلية التى أنهت الاحتلال الاسرائيلى لسيناء، ومتوهمين أن إسرائيل ما زالت تحتل سيناء وطابا، وأن بيننا وبينها حربا قادمة لإنهاء هذا الاحتلال! - حين تفعل الأهالى ذلك، وهى الناطقة باسم حزب اليسار، وتتحد سياستها فى ذلك مع سياسة الحزب الناصرى، فإننا لا نكون نحن الذين وضعنا اليسار مع الناصريين فى سلة واحدة، وإنما يكون اليسار نفسه هو الذى وضع نفسه مع الناصريين فى نفس السلة! ومن حقه أن يتحمل - بالتالى - مسئولية ما ارتكبه النظام الناصرى فى حق مصر وفى حق العالم العربى من أخطاء أوصلتنا إلى الوضع الحالى.

وفى الوقت نفسه فإنه يفقد حقه تماما فى الشكوى من هذه الأوضاع ويذرف الدموع عليها، ويتظاهر أمام الجماهير بأن نظامنا السياسى

الحالى هو المسئول عنها، مضللا بذلك الجماهير المصرية والعربية حتى لا تذكر أن تبعة هذه الأوضاع تقع على عاتقه بقدر ما تقع على عاتق الناصريين.

وفى الواقع أننا حين نرى الآن ما آل إليه الصراع العربى الإسرائيلى بعد حرب أكتوبر على الجانب المصرى، واتفاق غزة ـ أريحا على الجانب الفلسطينى بعد نضال طويل انتهى بانتفاضة الحجارة، نكتشف كيف أضرت ثورية الكلام والعجز عن تقدير علاقات القوى بيننا وبين وإسرائيل، وطلب المستحيل على حساب الممكن، بنضال جماهيرنا، وأدت إلى تعطيل تقدمنا وإلحاق الهزيمة بنا.

ذلك أن ما أمكن تحقيقه حتى الآن على الساحة الفلسطينية إنما هو أقل بكثير مما كان يمكن تحقيقه فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ المخزية. وللأمانة فإن عبد الناصر فى مؤتمر الخرطوم كان واقعيا مستوعبا لأبعاد المأزق الذى دخلت فيه مصر والقضية الفلسطينية بعد الهزيمة، كما كان مستعدا للقبول بالمعطيات التى فرضت نفسها علي حل قضية الصراع العربى الإسرائيلى من خلال الولايات المتحدة الأمريكية بطريق العمل السياسى.

ففى هذا المؤتمر الذى عقد فيما بين ٨/٢٩ و ١٩٦٧/٩/١، أعطى عبد الناصر الملك حسين تفويضا كاملا باتباع طريق العمل السياسى من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس، ورأى أن أى تأخير فى استعادة القدس والضفة الغربية سيساعد على تغيير معالمها لتصبحا فى النهاية جزءا من إسرائيل. كما طلب عبد الناصر من الملك حسين ـ أمام المؤتمر ـ أن يذهب لكى يتفاهم مع الأمريكان!

ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية. وقال إنه مستعد لأن يعلن ذلك على الملأ، لأن أمريكا ـ وحدها ـ هى التى تستطيع أن تأمر إسرائيل برفع أيديها عن الضفة الغربية! والأكثر من ذلك أن عبد الناصر

كان مستعدا لدفع الثمن مقابل الضفة الغربية، فحين أعلن أحمد الشقيرى فى المؤتمر أنه «إذا كان الثمن باهظا فإن قبولنا به سيكون خطأ كبيرا، كان رد عبد الناصر «إذا كان الثمن مقابل الضفة الغربية، فلابد من دفعه. وكانت عباراته: «لابد أن ندفع الثمن مقابل الضفة الغربية طالما أننا لانستطيع استردادها عسكريا، وأضاف: «يجب ألا ننسى أن نصف فلسطين ضاع عام ١٩٤٨، والنصف الآخر ضاع عام ١٩٦٧. وإذا كان هدفنا الآن استعادة الضفة الغربية عن طريق العمل السياسى، فلابد من دفع الثمن».

وهذا الكلام الصريح من عبد الناصر يوضح تماما التضليل الذى يمارسه الناصريون فى هذه الأيام، وخداعهم للرأى العام بمعارضتهم اتفاق غزة - أريحا كما يبين مدى ابتعاد موقفهم عن موقف عبد الناصر نفسه، الذى يرفعون قميصه لكى يجدوا لأنفسهم موطئ قدم فى ساحة السياسة المصرية والعربية.

بل يوضح المزايدة الرخيصة على الفلسطينيين أنفسهم!

لقد أمضى الفلسطينيون وقتا طويلا جدا قبل أن يستوعبوا حقيقة أنهم لا يستطيعون استرداد الضفة الغربية عسكريا، وأن الدول العربية لا تستطيع أن تسترد الضفة الغربية عسكريا، وكانت إفاقتهم على هذه الحقيقة متأخرة - أى بعد أن امتلأت الضفة الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية التى تعج بالمتطرفين من أمثال باروخ السفاح الذى ارتكب حادث المسجد الإبراهيمى البشع. وقد تحرك ياسر عرفات فى اللحظة الأخيرة ليلحق بالعربة الأخيرة فى قطار التسوية، وليدفع الثمن - الذى تضاعف بالضرورة بعد امتلاء الضفة الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية!

ولكن الناصريين، الذين يتاجرون بالقضية الفلسطينية، يعتقدون أنهم يطيلون أمد بقائهم فى الساحة السياسية التى تسللوا إليها عن طريق المزايدة على ياسر عرفات ومنظمة التحرير، دون أن يقفوا لحظة واحدة

أمام سياسة زعيمهم التى رسمها فى مؤتمر الخرطوم، وهى أنه «لابد أن ندفع الثمن مقابل الضفة الغربية طالما إننا لانستطيع استردادها عسكريا».

إن ضياء الدين داود يتصور أنه يستطيع أن ينجح فيما فشل عبد الناصر فى تحقيقه، وهو استرداد الضفة الغربية عسكريا! والأنكى من ذلك أن ضياء الدين داود يتصور تحقيق ذلك وهو خارج الحكم يجلس فى مقعده الوثير فى الحزب، بينما عجز عبد الناصر على ذلك وهو يتربع على كرسى الحكم! ويتصور ضياء الدين تحقيق ذلك وهو رئيس حزب أقلية لا يكاد يسمع باسمه معظم المصريين، بينما عجز عبد الناصر عن ذلك وهو زعيم كل المصريين وكل العرب!

وتبلغ قمة التضليل السياسى والمتاجرة السياسية والضحك على ذقن الشعب ذروتها حين يعتبر حزب ضياء الدين داود مذبحة المسجد الابراهيمى دليلا على «مصداقية مواقفه الثابتة» مما يسميه «أوهام السلام مع العدو المغتصب!

وبرهانا ساطعا على أن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة، وأنه لا حل نهائيا لقضية فلسطين سوى بتحرير كامل ترابها من الدنس الصهيونى»! مع أن هذا الحادث إنما هو دليل على العكس من ذلك تماما! فعندما نصح عبد الناصر بدفع الثمن مقابل الضفة الغربية طالما أنه لا يمكن استردادها عسكريا، لم يكن بالضفة الغربية مستوطنة إسرائيلية واحدة، وكان فى الإمكان إنقاذ الضفة الغربية بدون مستوطنات إسرائيلية لو أتبع طريق العمل السياسى الذى فوض عبد الناصر وملوك قمة الخرطوم الملك حسين من خلال التفاهم مع الأمريكان.

ولكن حزب ضياء الدين داود يزايد على ثورية عبد الناصر، فيرى أن الموقف الدولى حاليا بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى من الساحة، وبعد انفراد الولايات المتحدة بالساحة، قد أصبح يهيئ الفرصة لاسترداد

الضفة الغربية عسكريا! فيرفع شعار أن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة، الذى رفعه عبد الناصر ظاهريا ليرفع الروح المعنوية للجماهير، بينما كان ينصح فى غرفة مؤتمر الخرطوم المغلقة باتباع طريق العمل السياسى والتفاهم مع الأمريكان ودفع الثمن لاسترداد ما لا يمكن استرداده بالقوة، وهى الضفة الغربية!

ولم يكن فى وسع عبد الناصر أن ينصح بغير ذلك حتى يبدو أكثر ثورية من ضياء الدين داود، فقد جرب استخدام القوة بالفعل فى مايو عندما دفع بقوات الجيش المصرى إلى سيناء تحت ذريعة الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا، ولم يسحب هذه القوات عندما تبين عدم وجود حشود عسكرية على حدود سوريا، أملا فى أن يسترد بالقوة ما أخذ بالقوة، وكانت النتيجة هى التى طرحها بنفسه أمام مؤتمر الخرطوم فيما أوردناه آنفا، وهى قوله: «يجب ألا ننسى أن نصف فلسطين ضاع عام ١٩٤٨، والنصف الآخر ضاع عام ١٩٦٧»!

ولم يستطع عبد الناصر تحقيق شعار «ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة، حتى مات فى سبتمبر ١٩٧٠! فلم يسترد شبرا واحد مما أخذ بالقوة حتى يكون قدوة لضياء الدين داود وحزبه. وعلى العكس من ذلك، فعندما أطلق عبد الناصر شعاره السالف الذكر عن الاسترداد بالقوة، لم تكن أرض سيناء قد عرفت بعد ما عرف باسم «خط بارليف»، ولم يكن يعوق الجيش عن الوصول إلى حدودنا الدولية مع إسرائيل أى عائق سوى قناة السويس، ولكن بعد استخدام القوة أصبحت سيناء تغص بالعوائق التى أقامتها إسرائيل، وأولها وليس آخرها خط بارليف الذى ذكر موشى ديان أنه لو اجتمع سلاحا المهندسين الأمريكى والسوفيتى على تدميره لما تمكنا.

ويمكن للسيد ضياء الدين داود أن يستشير صديقه الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى عدد هذه العوائق ووصفها وقوة مناعتها! فهو أدرى بذلك، وقد كتبها - بالتفصيل يوم ١٢ مارس ١٩٧١ فى مقاله الشهير: «تحية للرجال»! الذى أوقف به كارثة كاد الفريق محمد فوزى

يدفع إليها مصر ، عندما رأى خلفاء عبد الناصر «تكريم جمال عبد الناصر»، «وحتى لا يتهمهم الناس بالقصور والجبن»، عن طريق الزج بمصر فى حرب رابعة قبل أن تستكمل القوات المسلحة استعداداتها العسكرية (أى وفقا لتقليد ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ! !) ولكن هيكل - وسوف يكتب له التاريخ هذا العمل - رأى أن الاساس السليم للوصول إلى قرار فى هذا الشأن «هو معرفة موقف القوات المسلحة المصرية، وهل هى جاهزة لفتح النار أولا؟ فسأل الفريق محمد فوزى عما إذا كان جاهزا للعمل يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٠؟ ولكن بدلا من من أن يجيب الفريق محمد فوزى بالتأكيد أو النفى، أبدى استعداده لتنفيذ ما تأمر به القيادة السياسية دون نظر إلى قضية استكمال القوات المسلحة استعداداتها العسكرية أو عدم استكمالها، طالما أن القيادة السياسية سوف تتحمل هى المسئولية وليس هو!

وكان كلامه بالضبط - كما أورده هيكل - أنه «رجل عسكرى منضبط، وهو يخضع لتوجيهات القيادة السياسية، فإذا طلب اليه من القيادة السياسية أن يكسر وقف إطلاق النار، فعل، وإذا طلب إليه أن يستمر فى التزامه بوقف إطلاق النار، فسوف يفعل، لكن القيادة السياسية - فى الحالتين ـ يجب أن تتحمل هى مسئولية إصدار الأوامر»!

وقد فشل الحوار الطويل الذى تلا ذلك بين هيكل والفريق فوزى فى اقناع الأخير بتحديد موقف القوات المسلحة وما إذا كانت استعداداتها العسكرية تمكنها من خوض الحرب الرابعة ضد إسرائيل أولا تمكنها! وهو حوار طريف للغاية عجزت فيه كل حيل الاستاذ هيكل - المعترف بها عالميا - فى انتزاع كلمة واحدة من الفريق فوزى تحدد الموقف، اللهم إلا قول الفريق فوزى - الذى كرره عدة مرات ـ من أنه يريد أمرا مكتوبا يحدد له ما يتعين عليه أن يفعله فى منتصف ليلة ٧ نوفمبر ١٩٧٠!

وبطبيعة الحال فلم يكن فى وسع الفريق فوزى فى ذلك الحين أن يفعل شيئا أكثر من أن يدفع القوات المسلحة المصرية إلى هزيمة أشد نكرا من هزيمة ١٩٦٧!

ففى ذلك الحين، وبعد استخدام القوة العسكرية على مدى سنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩و ١٩٧٠، كانت حالة سيناء قد تطورت من حالة يمكن اختراقها الى حالة يستحيل اختراقها! وكانت القوات المسلحة المصرية قد أصبحت أبعد ما تكون عن خوض حرب تحرير ضد إسرائيل.

وفى الوقت نفسه كانت مدن القناة قد تدمرت، وكانت مدن مصر قد تعرضت للغارات الإسرائيلية تقصف مصنع أبى زعبل ومدرسة بحر البقر، وكانت الكلية الحربية قد انتقلت إلى ليبيا، والكلية العسكرية قد انتقلت إلى الخرطوم، ولم يكن إلا بتضحيات جسيمة ـ بشرية ومادية ـ حين توقفت الطائرات الإسرائيلية عن التغلغل فى العمق المصرى بعد بناء حائط الصواريخ ووصوله إلى شاطئ القناة. وعلى الرغم من ذلك فلم تقترب مصر من تحرير سيناء شبرا واحد، فلم تكن قد انتقلت بعد من الدفاع إلى الهجوم.

ومن هنا إذا كان الناصريون يتحدثون عن تحرير فلسطين بالقوة فى هذه الأيام، فينبغى عليهم دراسة تجارب استخدام القوة فى عهد قائد ثورى أصيل، كان يحارب فى الميدان وليس فى غرف الحزب الناصرى المغلقة!

عندما يرقص صناع النكسة على طبول باروخ ..!!

أكتوبر فى ١٩٩٤/٣/٢٠

فى حوارنا مع الناصريين واليسار حول شعارات استخدام القوة التى يزايدون بها على نظامنا السياسى وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعوتهم إلى تحرير فلسطين بالحرب ، كنا قد عرضنا فى مقالاتنا السابقة تجارب استخدامنا القوة فى الصراع العربى الإسرائيلى بدون أن نعد لها العدة ، وما أدت إليه من كوارث حاقت بأمتنا العربية عامة، وبالشعب المصرى والشعب الفلسطينى خاصة، وكيف انتهت باحتلال سيناء مرتين ، واحتلال الجولان والضفة الغربية وغزة حتى اليوم!

لم يكن هدفنا من ذلك ـ إذن ـ إدانة استخدام القوة فى التحرير ، فلعلنا من أشد المؤمنين بذلك ، وإنما إدانة استخدام القوة بدون استعداد عسكرى محكم يكفل تحقيق النصر!

لأن مثل هذا النوع من استخدام القوة يؤدى إلى كوارث ونكبات ونكسات .

ومن هنا ، إذا جاءت هذه الدعوة على يد صناع النكسة يطلقونها من مقاعدهم الوثيرة فى الغرف المكيفة فإنها تكون تجارة بائرة وغشا وخداعا وتضليلا للجماهير!

فلقد رأينا كيف دفعت نكسة يونيو ١٩٦٧ عبد الناصر إلى مطالبة الملك حسين فى مؤتمر الخرطوم بأن يذهب لكى يتفاهم مع الأمريكان ، ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية بطريق العمل السياسى ، وكيف حذر من أن أى تأخير فى استعادة القدس والضفة الغربية سيساعد على تغيير معالمهما لتصبحا فى النهاية جزءا من إسرائيل . وعندما رد أحمد الشقيرى ـ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل ياسر عرفات ـ بأنه إذا كان الثمن باهظا فإن القبول به سيكون خطأ كبيرا ، رد عبد الناصر بأنه إذا كان استرداد الضفة الغربية أمرا غير ممكن عسكريا ، فلابد من دفع الثمن !

على أن أحمد الشقيرى فى ذلك الحين أنكر ، باسم منظمة التحرير ، على أى طرف عربى أن يتحدث باسم القضية الفلسطينية ، قائلا : «أقرر لكم بشكل قاطع ـ باسم منظمة تحرير فلسطين ـ أنه لا يوجد ملك أو رئيس دولة لديه تفويض بحق القضية الفلسطينية»!

ومنذ ذلك الحين أخذ المتطرفون الفلسطينيون فى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وغيرها يعملون على تحرير فلسطين عن طريق خطف الطائرات المدنية واغتيال الفلسطينيين الذين تشتم فيهم رائحة التعامل مع إسرائيل ، وأبرزهم عصام سرطاوى ، فى الوقت الذى ركزت فيه حركة «فتح» على «اجتثاث كل الوجود الصهيونى من تراب فلسطين الطاهر» عن طريق العمليات الفدائية ، واعتبرت الصراع مع إسرائيل صراع بقاء أو فناء، فوجود إسرائيل ينفى وجود فلسطين ، وعودة فلسطين لا تكون إلا

بنفى وجود إسرائيل ! واعتبرت قبول عبد الناصر مبادرة روجرز «صفقة استسلامية ومقدمة لتصفية الثورة الفلسطينية».

وبطبيعة الحال فلم يتحرر شبر واحد من فلسطين بطريق استخدام القوة! وعلى العكس من ذلك تم تحرير الأردن من المقاومة الفلسطينية بعملية أيلول الأسود وما تلاها ! كما تم تحرير لبنان من المقاومة الفلسطينية ، على عدة مراحل ! وبدلا من أن تحارب المقاومة الفلسطينية إسرائيل أخذت تتحارب فيما بينها ، ولم ينقذ ياسر عرفات غير تدخل مبارك! وبعد أن كان الوجود الإسرائيلى يقتصر على الضفة الغربية وغزة، امتد إلى جنوب لبنان الذى أصبح تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة! وبعد أن كانت المقاومة الفلسطينية تواجه المدافع الإسرائيلية واجهت المدافع السورية فى تل الزعتر! وبعد أن كانت الضفة الغربية عند احتلالها فى يونية ١٩٦٧ تخلو من أية مستوطنة إسرائيلية ، أخذت عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية فيها تجرى على قدم وساق ، لتغيير معالمها ـ كما تنبأ عبد الناصر تماما !

وقد كان نتيجة لهذا الفشل الذريع لاستخدام القوة ، أن أذعن ياسر عرفات لما رفض أن يذعن له أحمد الشقيرى ، ولكن فى ظروف أسوأ بكثير ـ أى بعد خراب مالطة تقريبا!. وهب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عن طريق اتفاق غزة ـ أريحا الذى تورطت فيه حكومة رابين! فما زال هناك إسرائيليون كثيرون يرون أنه لم يكن ثمة ما يدعو إسرائيل إلى التنازل عن شبر واحد ما دام فى يدها ميزان القوة بصفة مطلقة ، بعد أن فقد العرب مصدر السلاح الوحيد الذى كان يوجه ضدها ، وهو السلاح السوفيتى .

وعلى كل حال فهذا الفريق الإسرائيلى المعارض لاتفاق غزة ـ أريحا لم يبق له أمل فى سقوط هذا الاتفاق إلا على يد الحركات الفلسطينية التى تقف معه على خط واحد فى معارضة الاتفاق ، وهى حركة حماس والجبهة الشعبية لجورج حبش والجبهة الديموقراطية لنايف حواتمة وغيرها من الحركات الأقل أهمية .

ولكن بعض المستوطنين المتطرفين ، الذين لا يطمئنون كثيرا إلى نجاح حركة حماس وغيرها فى نسف الاتفاق ، قد تحركوا مؤخرا لدق لغم كبير فى هذا الاتفاق بمذبحة المسجد الإبراهيمى باعتبارهم أكثر المضارين من هذا الاتفاق ، وهدفهم من ذلك تسميم الآبار فى حالة نجاح الاتفاق ، حيث سيظل شبح شهداء المذبحة ماثلا فى مخيلة الفلسطينيين يحول بينهم وبين التعايش السلمى مع الإسرائيليين!

والمهم هو أنه إذا رقص الفلسطينيون مع صناع النكسة فى الحزب الناصرى فى مصر وحزب العمل على طبول باروخ السفاح ، وابتلعوا الطعم مع الصيحات التى تنادى بقطع المفاوضات مع إسرائيل، واستجابوا للمطالب التى ترتفع بأن السلام مع إسرائيل وهم ، وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة - فان باروخ السفاح سوف يكون أسعد نزلاء جهنم من البشر ! لأنه يكون قد حقق أغراضه كاملة ، فإلى جانب أنه قتل قرابة المائة من الفلسطينيين وجرحَ نحو أربعمائة ، فإنه يكون قد وضع خاتمة المفاوضات الشاقة التى يمكن أن تنيل الفلسطينيين - مع المثابرة - وطنا على أرض الضفة الغربية وغزة.

على كل حال فإن هذا يوضح أن اللجوء إلى القوة بدون إعداد يكفل النصر هو أبعد ما يكون عن الثورية الحقيقية ، بل هو خذلان للجماهير التى أولت قيادتها ثقتها ، كما يوضح أن تجارب استخدام القوة فى الصراع العربى الإسرائيلى فى عصر عبد الناصر كانت على الدوام فى صالح إسرائيل ، وكانت تنتهى دائما بتثبيت أقدامها وترسيخ كيانها .

ويكفى فى التدليل على هذه الحقيقة أنه بعد ثلاث سنوات من حرب الاستنزاف كانت صورة سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى - كما وصفها هيكل فى مقاله . «تحية للرجال» - «أبعد ما تكون عن الغزو من جانب مصر» ! وهذا الكلام نسوقه للذين يضللون شعبنا من الناصريين ويزعمون أن عبد الناصر هو الذى أعد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم يفعل السادات أكثر من تنفيذ ما أعده عبد الناصر!

لقد وصف هيكل ميدان القتال فى سيناء فى مقاله : «تحية للرجال» وصفا بليغا على الوجه الآتى :

«إن القوات المسلحة المصرية تواجه معركة من أصعب معارك التاريخ! وليست هذه صيغة مبالغة ، وإنما هى وصف حقيقى . وعلينا أن نتمثل طبيعة الأرض التى قد يجد الجيش المصرى نفسه أمامها ، ثم ما أقامه العدو من مواقع على هذه الأرض استغلالا لطبيعتها».

«إذا فعلنا ذلك فسوف نجد معالم الصورة تطالعنا على النحو الآتى:

١ ـ مانع مائى خطير هو قناة السويس .

٢ ـ كثبان رملية على شاطئها الشرقى مباشرة ، تجمعت وتراكمت بالظروف الطبيعية ، ثم أضافت إليها عمليات التطهير المستمرة فى قناة السويس وكانت دائما تلقى بقاياها فوق الناحية الأخرى . وعلى هذه الكثبان أقام العدو خطه الدفاعى الأمامى على حافة الماء مباشرة

٣ ـ منطقة رمال مفتوحة بعد ذلك ، ولكنها محاصرة بين شاطئ القناة وبين بداية المرتفعات نحو منطقة المضايق الحاكمة فى سيناء ، والتى لا تبعد عن القناة نفسها أكثر من ثلاثين كيلومترا .

٤ ـ منطقة المضايق نفسها ، وهى طبيعة صخرية شديدة الوعورة ، وعليها أقام العدو خط دفاعه الثانى .

٥ ـ الصحراء المكشوفة حول منطقة المضايق وما وراءها ، بما تقدمه من فرص لعدو يعتمد على الطيران .

«هذه هى طبيعة الصورة التى يجب أن نتمثلها تماما ونتفهم تفاصيلها . ولنلق نظرات أكثر تأنيا على أهم هذه المعالم التى صنعتها الطبيعة وأقامها العدو استغلالا لهذه الطبيعة ، وبالذات قناة السويس والشاطئ الآخر . بالنسبة لقناة السويس فهى مجرى مائى بعرض مائتى متر وبعمق أحد عشر مترا يمتد على خط مستقيم بين بحر وبحر ، وليس

هناك فوق هذا المجرى جسر أو معبر واحد . ومن هنا فإن ثقاة العسكريين فى الغرب والشرق يعتبرون مجرى قناة السويس واحدا من أهم الخطوط الدفاعية الطبيعية فى العالم ، من حيث كونه مانعا ضخما أمام المدافع ، عائقا ضخما بنفس المقدار أمام المهاجم .

«وعلى الشاطئ الآخر ، وعلى حافة الماء مباشرة ، وعلى الكثبان الرملية ـ أو تحتها بمعنى أصح ـ أقام العدو خط دفاعه الأول ، تعزيزا لدور المانع الطبيعى الأول وهو قناة السويس .

«وكان العدو قد بنى على هذا الشاطىء ما عرف فى مرحلة سابقة باسم خط بارليف ، وشلت المدفعية هذا الخط وفكت تماسكه، ولكن العدو أعاد بناء هذا الخط فى الشهوُر الأخيرة ، وعلى صورة مغايرة تماما للخط القديم .

«وتقول تقديرات مراكز الدراسات العسكرية فى عواصم الغرب أن إسرائيل صرفت على إعادة بناء هذا الخط خلال الشهور الستة الماضية مبلغا يزيد على مائتى مليون جنيه إسرائيلى (أى ثلاثين مليون جنيه استرلينى) .

«وكان السبب ـ فيما يقدر خبراء هذه المراكز ، هو أن إسرائيل بعد إتمام شبكة الصواريخ المصرية، غيرت تخطيطها للمعركة القادمة. فقبل عدة شهور كان تخطيطها أن تحارب معركتها ضد أى عملية عبور مصرية فى منطقة الرمال المحصورة بين كثبان شاطئ القناة الشرقى وصخور الممرات، وكانت مهمة خط بارليف فى تلك المرحلة هى تعويق أى عبور مصرى. أما الطيران الإسرائيلى فكانت عليه مهمة التصدى لقوات العبور المصرية أثناء تقدمها بعد ذلك، لمحاولة ضربها.

«وبعد إتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية، غيرت إسرائيل تخطيطها، وأصبح قرارها ـ فيما يقدر خبراء المراكز العسكرية فى الغرب ـ أن تكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور المصرية على حافة الماء

مباشرة، بواسطة التحصينات، وبواسطة المدرعات وراء هذه التحصينات ومن هنا أعيد بناء خط بارليف وفق التصور الجديد للمعركة.

«معنى ذلك أن الجيش المصرى فى تقدمه سوف يواجه ما لم يواجهه جيش من قبل! وأظنها سوف تكون ـ فيما أذكر ـ أول مرة فى تاريخ الحروب يواجه أى جيش أمامه : مانعا أو عائقا طبيعيا صعبا (قناة السويس)، ثم خطا دفاعيا أقيم على حافتها مباشرة (خط بارليف فى وضعه الجديد)! «فمن قبل واجهت الجيوش المتحاربة فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية عوائق مائية، مثل نهر «الفولجا» فى الشرق، أو الراين فى الغرب، ولكن هذه الأنهار الطبيعية لا تشبه، ولا تقارب، قناة السويس عمقا أو عرضا أو مجرى.

«ومن قبل واجهت نفس الجيوش المتحاربة فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية خطوطا دفاعية حصينة. مثل خط ماجينو الذى أقامته فرنسا، أو خط سيجفريد الذى أقامته ألمانيا، ولكن هذه الخطوط الحصينة لم تكن واقعة على حافة مانع مائى، خصوصا إذا كان هذا المانع هو قناة السويس.

«فإذا ألقينا بعد ذلك نظرة على منطقة الرمال المفتوحة فيما يلى الكثبان الرملية المطلة على حافة قناة السويس، فإن هذه الأرض ـ المحصورة بين كثبان الرمال ومرتفعات منطقة المضايق ـ هى الأرض التى كان العدو فى مرحلة سابقة من تخطيطه يريدها مسرحا أساسيا لعربدة طيرانه ضد قوات أى عبور مصرى. ولكن بعد إتمام تركيب شبكة الصواريخ المصرية، غير العدو تخطيطه، لأن مدى هذه الصواريخ يمكن أن يغطى هذه المنطقة ويجعل عمل الطيران فوقها محفوفا بالمخاطر. وهكذا نقل العدو مسئولية العمل فى هذه المنطقة من الطيران إلى المدرعات، وأصبح قراره أن يواجه الصدمة الأولى لقوات العبور المصرية من خط التحصينات على حافة القناة، لكى تكون هذه التحصينات ـ طبقا للتصور الإسرائيلى ـ بمثابة مصفاة، وما ينفذ من المصفاة تتلقاه قوات

المدرعات فى المنطقة المفتوحة المحصورة بين كثبان الرمال وبداية المرتفعات نحو المضايق.

«بعد ذلك تأتى المضايق، وهى خط الدفاع الثانى بعد الخط الأول المرتكز على حافة القناة. وهى منطقة سلاسل جبال تتشابك وتدور حول بعضها ، وهى فى تقدير كل المهتمين بدراسة سيناء ـ المفتاح الرئيسى للسيطرة على هذه الصحراء المقدسة.

«ثم تأتى الصحراء المكشوفة من حول منطقة المضايق وما وراءها وليست عليها موانع طبيعية حتى بلوغها خط الحدود المصرية الدولى تقريباً وفى هذا الاتساع الصحراوى الشاسع والمفتوح فإسرائيل تعتمد على المناورة بالمدرعات وعلى تركيز الطيران. وهكذا فإن خطة الدفاع الإسرائيلى تعتمد على خطين ثابتين: الأول القناة وخط بارليف، والثانى جبال المضايق. كما تعتمد على منطقتين مكشوفتين لعمل المدرعات والطيران، أولاهما المنطقة المحصورة بين كثبان الشاطئ الشرقى إلى المضايق، والأخرى الصحراء المفتوحة من حول المضايق وما يليها، ثم يمضى هيكل بعد هذه اللمحات المظلمة لميدان القتال فى سيناء، فيقدم وصفا تفصيليا للجيش الإسرائيلى على الجبهة المصرية ، فيقول : «إن الجبهة المصرية أمامها الآن فى سيناء ـ غير ما يمكن دفعه بسرعة فائقة من القوات الاحتياطية ـ ما يلى:

- فرقتان من المشاة الميكانيكية (٣٥ ألف جندى)
- فرقة مدرعة (أربعمائة دبابة بأطقمها)
- لواء قوات كوماندوس محمول جوا بالهيلوكوبتر (٧٠ طائرة هليوكوبتر وثلاثة آلاف من قوات المظليين).
- مائة قاذفة ومقاتلة فى مطارات سيناء القريبة.
- ما بين ثمانمائة إلى ألف مدفع ثقيل.

« هذا غير قوات خط التحصينات القابعة على حافة الماء مباشرة، وحقول ألغامه، ونطاقات أسلاكه الشائكة، وأسلحته، وما زود هذا الخط نفسه به من المخترعات وحيل الخداع والتمويه. وهذا غير ما تستطيع إسرائيل دفعه بسرعة إلى مسرح العمليات المصرى فى حالة اتساع القتال واضطرارها إلى التعبئة الجزئية أو العامة».

«وفى هذه الحالة فإن الجبهة المصرية سوف يكون عليها أن تتحمل طاقة ثلاث فرق مدرعة (١٣٠٠ دبابة) وخمس فرق من المشاة الميكانيكية، وقوة السلاح الجوى الإسرائيلى كلها (أى حوالى ٦٠٠ طائرة، بينها الفانتوم وسكاى هوك والميراج وغيرها!).

هذه هى نتيجة استخدام عبد الناصر القوة فى حرب الاستنزاف دون تقدير لنتائجها وعواقبها وردود فعل العدو الإسرائيلى تجاهها، من واقع مقال محمد حسنين هيكل : «تحية للرجال» الذى كتبه فى جريدة الأهرام - يوم ١٢ مارس ١٩٧١ - وهى تحول سيناء إلى حصن حصين يصعب اختراقه ، وتطور الجيش الإسرائيلى على الجبهة المصرية على نحو يجعل مواجهة الجيش المصرى له مخاطرة عظمى.

ولكن هيكل لا يكتفى بذلك، فقد رسم فى مقاله ما ترتب على حرب الاستنزاف من نتائج فادحة على الجبهة المصرية بسبب سيطرة العدو الجوية على السماء ، فيقول «إن العدو فى تلك الأثناء كان يتجنب الجيش المصرى وينفذ من فجوات بعيدة إلى عمق مصر ، يحاول منها أن يطول المرافق الحيوية ، أو يتجاوز ذلك إلى الاغارة على أهداف مدنية يقتل فيها الرجال والنساء والأطفال فى المصانع وفى المزارع وفى المدارس».

ويقول : «إن العدو لم يلبث أن تحول من غارات العمق وراء الجبهة ليصب جنونه كله على شريط رفيع من الأرض بمحاذاة الشاطىء الغربى لقناة السويس ، وبعرض ثلاثين كيلو مترا بعذ ذلك عمقا . وعلى هذا الشريط المحدد ، وهو ركيزة الخط الأمامى من الجبهة المصرية ، كان

متوسط غارات العدو اليومية ١٥٠ غارة ، وكان معدل القصف متوسطه ١٢٠٠ طن متفجرات كل يوم ، ولأكثر من مائة يوم متواصلة ! وظل الأمر كذلك حتى استطاعت طلائع شبكة الصواريخ أن تأتى بأسبوع «تساقط الطائرات» المشهور ، وهو الأسبوع الأول من يوليو ١٩٧٠».

«وفى خلال ذلك انتقلت الحرب بين مصر وإسرائيل من عصر إلى عصر - أى من عصر الحروب التقليدية إلى عصر الحرب بالالكترونيات ، ومن عصر الرؤية النهارية بالنظارات المكبرة إلى عصر الرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء !»

وكان هذا التطور هو ما شهدته الحرب مع إسرائيل عند رحيل عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

والسؤال الآن : إذا كانت هذه نتيجة استخدام القوة مع إسرائيل دون إعداد كاف لها ، فكيف كان وضع الجيش المصرى الذى أعده عبد الناصر لمواجهة جيشها، وهل كان فى وضع يؤهله لتحرير سيناء عند وفاته؟ هذا ما نجيب عنه فى مقالنا القادم .

عندما يفسر الناصريون تاريخ مصر !

أكتوبر فى ١٩٩٤/٣/٢٧

عندما بدأت كتابة سلسلة هذه المقالات عن الصناع الحقيقيين للنكسة ولحاضرنا الذى نغرق فيه ، وأقصد بهم صناع هزيمة يونيه ١٩٦٧، كنت مستفزا (بفتح الفاء) من الناصريين واليساريين الذين يلطمون الخدود ويشقون الجيوب حزنا على الأوضاع العربية والعالمية المعاصرة ، لما وصلت إليه من تدهور على الجانب العربى ، وما وصلت إليه من ازدهار ورفعة على الجانب الامبريالى الصهيونى ! وتحميلهم نظامنا السياسى الحالى المسئولية عن هذه الأوضاع ، واطلاقهم شعارات الستينيات التى بليت ودفنها النظام الناصرى بيده مع هزيمته أمام العدو الإسرائيلى فى يونيه ١٩٦٧ .

فلم أستطع أن أبتلع هذه المغالطة التاريخية الكبيرة ، وهى أن يتحول الجانى إلى مجنى عليه ، ويتحول المجنى عليه إلى جان !

فمهما قيل فى عصر السادات ، وعصر مبارك بعده ، فيجب ألا ينسى المصريون أبدا أن الهم الأول الذى كان يشغل بال حكام هذين العصرين ، كان إصلاح ما أفسده النظام الناصرى ، واعادة بناء ما خربه النظام الناصرى، وانقاذ ما أودى به النظام الناصرى !

وعلى سبيل المثال ـ لاحصر ـ فقد تسلم السادات مصر وسيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى من أول قناة السويس إلى الحدود المصرية الاسرائيلية (ولم يكن العكس هو الذى حدث!) وبذلك ألقيت مسئولية تحرير سيناء على عاتق السادات وعاتق مبارك بعده .

ولم تكن هذه مهمة سهلة ، فقد تطلبت من السادات خوض حرب أخرى تتلافى أخطاء حرب يونية ١٩٦٧ ، وهو ما حدث تماما بحرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة . وعندما قصرت نتائج هذه الحرب عن تحرير سيناء كاملة بالقوة المسلحة ، خاض السادات بعدها معركة تتطلب شجاعة نادرة ، وهى زيارة القدس ومفاوضات السلام الشاقة بعدها التى انتهت بتحرير سيناء .

وعندما قتل السادات قبل انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ، وقعت على عاتق الرئيس مبارك مسئولية تنفيذ المعاهدة المصرية الإسرائيلية واتمام انسحاب إسرائيل من سيناء . وعندما توقفت إسرائيل عند طابا ورفضت الانسحاب منها ، خاض مبارك معركة التحكيم التى انتهت بانسحاب اسرائيل من طابا!

وبذلك يكون نظام السادات ونظام مبارك هما اللذان أصلحا ما أفسده النظام الناصرى ، وقاما بتحرير الأرض التى سقطت تحت الاحتلال الاسرائيلى فى عصر عبد الناصر .

واذا كان الأمر كذلك ، فكيف يتأتى لصناع الهزيمة ، الذين أتاحوا لاسرائيل ، بإهمالهم وتقاعسهم الفرصة لاحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة أن يقلبوا الحق باطلا ، ويتهموا السادات بالخيانة؟ وهو

بطل حرب أكتوبر ومحرر سيناء ، وكيف ينسبون لمبارك المسئولية عن الأوضاع التى صار إليها الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو الذى عمل على اتمام انسحاب اسرآئيل من سيناء وطابا؟

وكيف يطالب صناع الهزيمة نظام مبارك الآن باستخدام القوة فى تحرير الأرض المحتلة ، تحت شعار: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، بعد أن فشلوا فشلا ذريعا فى استخدام القوة ، وترتب على فشلهم كل الكوارث التى لحقت بمصر وبالعالم العربى ـ اللهم إلا اذا كانوا يتاجرون ولا يناضلون؟

واذا جاءت نداءاتهم هذه باستخدام القوة فى عصر انهيار الاتحاد السوفيتى واختفاء مصدر السلاح الوحيد الذى كانت تستعين به حركات التحرر الوطنى ، وانفراد السلاح الامبريالى بالساحة ــ أفلا يوحى ذلك على الفور بأنهم يهزلون ولا يجدون؟ وأنهم يزايدون لمجرد المزايدة وإثبات الوجود فى الساحة السياسية؟

لذلك كان من الضرورى أن أكتب سلسلة المقالات التى كتبتها على صفحات «أكتوبر» لتوعية شعبنا المصرى والعربى بالحقائق التاريخية الثابتة التى تستند للوثائق الصحيحة ، لحماية ضميره الوطنى القومى من التزييف الذى يمارسه الناصريون .

على أن ما كتبته من تاريخ صحيح لا يختلف فيه منصفان ، اعتبره الدكتور جلال أمين فى مقاله بجريدة «العربى» يوم ١٩٩٤/٣/١٤ «تفسيرا اسرائيليا للتاريخ المصرى»!! ووقع بذلك فى مطب علمى خطير ، لأنه إذا ثبت أن ما كتبته فى تفسيرى للأحداث هو التفسير الصحيح ، فإن التفسير الاسرائيلى للتاريخ المصرى يكون متطابقا مع التفسير المصرى!

ومعنى ذلك أنه اذا أراد الدكتور جلال أمين إثبات أننى أستخدام التفسير الاسرائيلى ، فعليه أن يقدم لنا التفسير المصرى المبرأ من الشبهة الاسرائيلية!

ومن سوء حظه أنه عجز عن ذلك ، بل إنه اتفق معنا فى أساسيات ما كتبناه بشكل لم أكن أتوقعه ؟

ففى تفسيرى للتاريخ المصرى اعتبرت هزيمة يونيو ١٩٦٧ هى نقطة البداية فيما لحق مصر والعالم العربى من كوارث ونكبات. ولم يختلف معنا الدكتور جلال أمين فى هذا التفسير، فقد كتب يقول:

«كنت، ولا أزال ، أعتبر أن من أسوأ ما أصابنا ـ إن لم يكن أسوأه علي الإطلاق ـ هو حرب ١٩٦٧، أو بالأحرى الاعتداء الاسرائيلى علينا فى ١٩٦٧ ، وأن كثيرا مما تعانى منه مصر (بل والعرب) حتى الآن، اقتصاديا وسياسيا، هو من آثار ذلك الاعتداء المشئوم.

واذا كان الدكتور جلال أمين يتفق معنا على هذا النحو، فإن السؤال الذى يطرح نفسه بالضرورة هو : على من تقع مسئولية هزيمة يونيو ١٩٦٧؟

إن الدكتور جلال أمين يلقى بالمسئولية على اسرائيل ! ويرى أن هذا هو التفسير المصرى للتاريخ المصرى ! بينما أرى أنا أن المسئولية تقع على النظام الناصرى، وهو ما يرى الدكتور جلال أمين أنه تفسير اسرائيلى للتاريخ المصرى!

فأى الرأيين هو الأصوب؟

للإجابة عن هذا السؤال فإن ما رآه الدكتور جلال أمين هو رأى لم يسبق له مثيل ! فلم يسبق أبدا أن ألقت دولة مهزومة فى حرب بالمسئولية عن هزيمتها على قوة العدو المنتصر ! اللهم الا اذا كانت تتوقع من العدو أن ينهزم طواعية أمام جيوشها حتى يفلت من المسئولية!

لقد درجت الدول الناضجة على دراسة أسباب هزيمتها وتحليلها وتشريحها لكى تتخذ من هذه الدروس سلما للانتصار فى حروبها الأخرى. فعندما هزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى لم تلق بمسئولية

هزيمتها على قوة الحلفاء، وإنما أخذت فى دراسة أسباب هذه الهزيمة استعدادا لشن حرب أخرى هى الحرب العالمية الثانية. وعندما هزمت فى الحرب العالمية الثانية. وعت درس الهزيمة، فتحولت من سياسة الحرب إلى سياسة السلام، واستطاعت بذلك أن تصبح الدولة الأولى فى أوربا الغربية اليوم!

وكذلك فعلت اليابان، فقد وعت درس الهزيمة بعد قنبلتى هيروشيما وناجازاكى ، وتحولت من سياسة الحرب إلى سياسة السلام، وأصبحت اليوم قوة اقتصادية ترتعد أمامها فرائص الولايات المتحدة التى هزمتها ! ولو ألقت بمسئولية هزيمتها على قوة الحلفاء ، لما قامت لها قائمة!

وهذا ما حدث تماما فى مصر، فلو أن السادات ألقى بمسئولية هزيمة يونية على اسرائيل ، ولم يستوعب دروس الهزيمة، لما أمكن تحقيق نصر أكتوبر ، الذى استفاد فيه الجيش المصرى بكل دروس هزيمة يونية على نحو أذهل العالم . إلقاء مسئولية الهزيمة على العدو ـ إذن ـ هو حيلة العاجز الذى يريد أن يعلق عجزه على شماعة العدو، وهو ما يفعله الدكتور جلال أمين تماما.

فهو ما زال يتمسك بصواب قرار تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦، كما يتمسك بصواب قرار إغلاق خليج العقبة ! ومعنى ذلك أنه لا يريد أن يستفيد من دروس التاريخ أية فائدة؟ إن أى قرار يصدره حاكم يتوقف صوابه أو خطؤه على مدى ما أعد له من قوة لتنفيذه. وليس على شرعيته أو عدم شرعيته. فقرار تأميم شركة قناة السويس هو قرار شرعى تماما، وكان يمكن أن يكون أعظم قرار فى التاريخ المصرى الحديث لو كان عبد الناصر قد أعد العدة لتنفيذه وفرضه على الدول الغربية واسرائيل، ولكنه يتحول إلى كارثة اذا أغفل عبد الناصر إعداد هذه العدة.

وكذلك الأمر بالنسبة لقرار اغلاق مضايق تيران، وهو قرار شرعى لاشبهة فيه، ولكن صوابه أو خطأه يتوقفان على مدى ما أعد عبد الناصر من عدة لمواجهة نتائجه!

ويمكن لمصر حاليا أن تتخذ قرارا تاريخيا يتجاوب مع مشاعر الأمة العربية بإزالة اسرائيل من الوجود، وتحرير الضفة الغربية وغزة والجولان من القوات الاسرائيلية ! ولكن صواب هذا القرار أو خطأه يتوقفان على امكانية تنفيذه، فاذا لم تتخذ العدة مسبقا لتنفيذه تنفيذا ناجحا فإنها قد تثير حماس الحزب الناصرى وتدفعه إلى التصفيق، وقد يصفق لها الشعب الفلسطينى والشعب السورى، ولكن العالم كله سوف يضحك عليها ويسخر منها !

وما قلناه هو أن عبد الناصر كان يتخذ قرارات منبرية هزت مشاعر المصريين والعرب ـ وأنا منهم ـ ولكنه لم يعد لها القوة الضرورية لتنفيذها تنفيذا ناجحا. فتحولت بالضرورة إلى كارثة قومية.

وعلى سبيل المثال فإن قرار تأميم شركة قناة السويس كان تحقيقا لأمنية ومطلب قومى ووطنى ظلت صدور المصريين تختلج به على مدى نصف قرن على الأقل، ولايستطيع أى مصرى أن يجادل فى ذلك، ولكن الذى يقبل المجادلة هو ماذا كان عبد الناصر قد أعد لمواجهة نتائج هذا القرار أو لم يعد ؟ ولقد أثبتنا فى مقالنا الذى تناولنا فيه هذه القضية أن عبد الناصر لم يعد لهذا القرار بأى إعداد عسكرى، فهل التزمنا بالحقيقة التاريخية فى ذلك أو زورنا التاريخ المصرى وفقا للتفسير الاسرائيلى ؟ إن المصادر المصرية تقول إن عبد الناصر لم يتشاور فيه مع قائد عام قواته المسلحة عبد الحكيم عامر، فلم يعلم عبد الحكيم عامر بقرار التأميم إلا عندما أبلغه به عبد الناصر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ وهما فى طريقهما إلى الاسكندرية، وقد دهش المشير وقال لعبد الناصر : «إننى قائد عام القوات المسلحة، وكان ينبغى ـ قبل اتخاذ هذا القرار السياسى ـ أن تستشيرنى لتعرف ما إذا كانت القوات المسلحة قادرة على حماية هذا القرار أم لا؟» ولم تكن القوات المصرية فى سيناء كافية لمواجهة عسكرية مع اسرائيل، وهذا الكلام لا نستند فيه للمصادر الاسرائيلية وإنما للمصادر المصرية. فوفقا لتصريحات الفريق عبد المحسن مرتجى فإن

هذه القوات لم تتعد فرقة فى غزة والعريش، ولواء فى «أبو عجيلة» وأم كتاف»!

بل إن عبد الناصر تجاهل المعلومات التى بعث بها إليه ثروت عكاشة، وكان ملحقا عسكرياً لمصر فى باريس، وقد استطاع الحصول على تفاصيل خطة العدوان الثلاثى وبعث بها إلى عبد الناصر على يد عبد الرحمن صادق الملحق الصحفى بالسفارة فى شكل رسالة شفوية، تجنبا لتسجيل تلك المعلومات فى أوراق مكتوبة.

ولكن عبد الناصر لم يلق بالا لهذه المعلومات تحت وهو استبعاد لجوء الدول الغربية للقوة العسكرية ! ولندع ثروت عكاشة يروى لنا روايته فى هذا الموضوع كما أدلى بها لأحمد حمروش ، فيقول إنه فور انتهاء العدوان الثلاثى عاد إلى مصر وقابل عبد الناصر، «وبادرنى الرئيس عبد الناصر بقوله ضاحكا : «لقد نفدنا من سم الخياط!» وأردف: «الواقع أننى لم أصدق إمكان حدوث هذا العدوان برغم ما أبلغتنى به، لأن كل الحسابات كانت تؤدى إلى استحالة حدوثه»! ويقصد عبد الناصر طبعا حساباته هو وليس حسابات من حوله وحسابات العالم! فكأن مصير أمة يتوقف على حسابات فرد ! فكيف ـ إذن ـ يمكن للمؤرخ تقييم قرار تأميم شركة قناة السويس دون أن يتعرض لصخب الناصريين وديماجوجيتهم واتهاماتهم المضحكة، وهو قرار صدر من دماغ عبد الناصر دون أن يستشير فيه قائد جيشه أو حكومته ؟ ودون أن يعد له العدة عسكريا، ورفض تصديق لجوء العدو إلى القوة رغم وصول تفصيلات خطة المؤامرة العسكرية إلى مسامعه؟ هل نصفق ونطبل له كما يفعل الناصريون حتى لا نتهم بالتفسير الاسرائيلى للتاريخ المصرى؟

ومع ذلك فقد كان فى وسعى الاستجابة لرأى الدكتور جلال أمين فى بطولة هذا القرار وبطولة عبد الناصر ، لو لم يترتب عليه تعرض مصر لهجوم عسكرى من بريطانيا وفرنسا واسرائيل قضى على سلاح الطيران المصرى على أرضه ، وعلى مئات الدبابات المصرية على نحو

دعا عبد الناصر إلى أن يقول لعبد اللطيف البغدادى حزينا : لقد هزمنى جيشى بل لقد كان يمكن اغتفار ذلك كله لو لم يترتب على عدم الاستعداد عسكريا احتلال سيناء بواسطة القوات الاسرائيلية ، وعدم انسحابها منها إلا بعد تحقيق أملها فى الوصول إلى البحر الأحمر ومرور الملاحة الاسرائيلية من خليج العقبة ، بكل ما ترتب على ذلك من تثبيت أقدام اسرائيل فى المنطقة بدلا من خلخلتها ، وانتقالها من وضع الدفاع الذى التزمته طوال عهد ما قبل ثورة يوليو إلى وضع الهجوم! القضية ـ إذن ـ يا سيد جلال أمين ، ليست قضية اتخاذ قرارات منبرية تتجاوب مع المشاعر القومية وتصفق لها الجماهير ، وإنما هى قضية الاعداد بالقوة العسكرية لتنفيذ هذه القرارات على نحو لا يخيب أمل الجماهير الذى علقته على القيادة السياسية ، وحتى لا تؤدى هذه القرارات لكوارث قومية.

ومع ذلك ، فهل تعلم عبد الناصر درس اتخاذ قرارات منبرية دون استعدادات عسكرية كافية لتنفيذها ، وما ترتب عليها من نتائج العدوان الثلاثى الفادحة؟

أخشى أنه لم يتعلم شيئا ، وظل واقعا تحت نفس العقيدة التى تحرك الناصريين حاليا ، والتى حركت الدكتور جلال أمين لالقاء تبعة الهزيمة على إسرائيل ، والتنصل من أية مسئولية ، بل ادعاء النصر فى هذه الحرب ! ومن هنا كان تكراره لنفس الأخطاء فى حرب يونية ١٩٦٧ .

فلم يكن العيب كامنا فى قرار اغلاق مضيقى تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ ، وانما كان العيب فى اتخاذ هذا القرار دون اعداد عسكرى يرتفع إلى مستوى هذا القرار . ويتضاعف هذا العيب اذا اختلف الأمر فى قرار اغلاق مضيقى تيران فى قرار تأميم قناة السويس، فاذا كانت حسابات عبد الناصر قد استبعدت تماما احتمال استخدام القوة العسكرية من ناحية الغرب واسرائيل ، فإن حساباته فى قرار اغلاق مضيقى تيران كانت أدق وأصوب ، اذ كان متأكدا من أن هذا القرار يؤدى إلى الحرب !

والطريف فى هذا الصدد أن حسابات عبد الناصر الخاطئة فى قرار تأميم قناة السويس قد أدت بالمشير عبد الحكيم عامر إلى تجاهل حساباته التى بنى عليها تحديد موعد الهجوم الجوى الاسرائيلى بـ ٤٨ ساعة فى مؤتمر القيادة السياسية العسكرية العليا مساء يوم ٣ يونيو ، فعندما سأله الفريق عبد المحسن مرتجى بعد انتهاء الحرب عن سبب عدم أخذه بوجهة نظر عبد الناصر بميعاد نشوب القتال ، رد قائلا بأنه لا يعرف فى عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحى ينزل عليه ، أو أن عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقا بالأحداث ! واستشهد بقرارتأميم شركة قناة السويس ، فذكر أن عبد الناصر سبق وتنبأ فى عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس بأن الموقف الدولى لن يسمح للانجليز والفرنسيين بأن يشنوا هجوما على مصر بسبب هذا التأميم ، وكان هذا التنبؤ ضد رأى المخابرات الحربية التى تجمع لديها من المعلومات عن تحركات الانجليز والفرنسيين ما يوحى بأن الهجوم على مصر مرجح جدا بل إنه مؤكد»!

وكما تجاهل عبد الناصر مخاطر قرار تأميم شركة قناة السويس واعتمد على حساباته الشخصية الخاطئة ، فكذلك فعل فى قرار اغلاق مضيقى تيران ، ففى خطاب أرسله صلاح نصر للفريق عبد المحسن مرتجى فى أكد له أن المخابرات العامة فوجئت بقرار قفل الخليج وأن المخابرات قدمت معلومات مؤكدة عن نشوب الحرب»! ومعنى ذلك أن عبد الناصر تجاهل تحذيرات المخابرات بنشوب الحرب . والأكثر من ذلك أنه كان يوقن بأن قرار اغلاق خليج العقبة يعنى الحرب ، ومع ذلك اتخذه دون أن يكون الجيش مستعدا للحرب واحراز النصر . ويؤكد ذلك ما أورده حاتم صادق ، زوج كريمة عبد الناصر فى كتابه «نظرة على الخطر» ، فقد أورد فيه :

«ان قرار مصر باغلاق الملاحة فى خليج العقبة يعنى حتمية الدخول فى حرب مباشرة ، لأن عدم التحرك ايجابيا من جانب اسرائيل يعنى انهيار سياسة الردع الاسرائيلية».

وبعد ذلك كله فهل نبرىء عبد الناصر من مسئولية اتخاذ هذه القرارات القاتلة التى ثبتت أقدام اسرائيل وعرضت سيناء للاحتلال مرتين ، حتى لا نتهم بأننا نفسر التاريخ المصرى تفسيرا اسرائيليا ؟ أخشى أن هذه المحاولة من جانب السيد جلال أمين لارهابنا هى محاولة مضحكة وتثير السخرية، فالحقائق التاريخية لا تخضع لمثل هذه الحيل المكشوفة ، لأن مسئولية عبد الناصر هى مسئولية تجمع عليها كل التفاسير ، حتى ولو كره الناصريون.

لو كان اليسار المصرى يحكم مصر !

اكتوبر فى ١٩٩٤/٤/١٧

فيما يبدو أنى خيبت ظن الأخ العزيز عبد العال الباقورى، رئيس تحرير «الأهالى» ، لما كتبته عن اليسار المصرى، وما وصفت به الدور الذى يقوم به فى حياتنا السياسية المعاصرة! لقد فهمَ الأخ الباقورى أنى أشتم اليسار، وتحسر على الأيام التى عرفنى فيها «عف اللسان وطاهر الكلمة»! وأبدى حزنه المضاعف على «أنعى الذى كان» ، «وعلمى الذى كان» !

وواضح أن الأخ عبد العال الباقورى قد تصور أن التقييم الذى قدمته فى مقالى للدور الذى لعبه ويلعبه اليسار، بجناحه الناصرى وجنلحه الاشتراكى ، هو تجاوز فى الألفاظ والتعبيرات يصل إلى حد الشتائم، والخروج عن حد الأدب، ونزول عن مكانتى العلمية !

وهو تصور غريب حقا ! فما كتبته إنما كان تقييما علميا خالصا التزمت

فيه بأقصى ما يمكن من الموضوعية العلمية، ولم أكتبه بشكل تجريدى، بل دللت عليه بالأمثلة الصارخة المستقاة من المواقف الحقيقية لليسار بجناحيه المذكورين. فكيف تصور السيد الباقورى أننى أشتم ؟ ولست بشتام ! وكيف تصور أنى تجاوزت عفة اللسان وطهارة الكلمة، مع أنى كنت فيه ملتزما أشد الالتزام؟

لقد كان على السيد عبد العال الباقورى أن يعرف أن هناك فرقا كبيرا بين وصف الأشياء بأوصافها الحقيقية، والافتراء عليها بأوصاف غير حقيقية ! فحين نصف محاولة جماعة الإرهاب الاعتداء على حياة الدكتور عاطف صدقى بأنها محاولة «إجرامية» ، فإننا لا نخرج عن حدود الأدب ولا نتجاوز عفة اللسان، لأننا نكون قد وصفنا المحاولة بالوصف الصحيح. وحين نصف شركات توظيف الأموال بأنها شركات «نصب واحتيال»، فإننا لا نكون قد تجاوزنا حدودنا ولجأنا إلى الشتائم والإهانات ! وحين نصف باروخ مرتكب مذبحة المسجد الإبراهيمى بأنه حيوان وسفاح وفاشى وعنصرى إلى غير ذلك من الأوصاف ، فإننا لا نشتمه، وإنما نصفه بالوصف الصحيح !

فماذا وصفت به المعارضة اليسارية فى مقالى، وتصوره السيد عبد العال الباقورى خروجا عن عفة اللسان وطهارة الكلمة ؟ وأنه يستحق أن يحزن من أجله حزنا عميقا على «أدبى الذى كان» ، «و علمى الذى كان»؟.

لقد قلت بالضبط، وكما نقل عنى الصديق الباقورى - بحق - إن «اللغة التى تستخدمها المعارضة اليسارية فى مخاطبة الجماهير المصرية لو استخدمتها المعارضة فى أى بلد من بلاد العالم لحكمت على نفسها بالإعدام، ولانصرفت عنها الجماهير وهى تضحك سخرية واستهزاء، ولفرت منها كما يفر السليم من الأجرب. ولكن هذه المعارضة فى مصر ما زالت لها صحفها التى تمارس فيها هراءها، وتبث فيها أفكارها المضللة العقيمة، وتحاول بها خداع جماهيرنا وتغييب وعيها، واقناعها بأوهام لا وجود لها إلا فى عقول المرضى ونزلاء المصحات العقلية» !

فهل يجد القارئ الكريم تقييما علميا لما تفعله المعارضة اليسارية فى مصر أكثر أدبا وعفة لسان وطهارة كلمة أكثر من هذا التقييم؟

إن هذا التقييم العلمى كان يمكن حقا أن يتحول إلى شتيمة إذا كان العكس هو الصحيح ! أما والمعارضة اليسارية، بجناحيها الناصرى والاشتراكى تدلل عليه فى كل عدد يصدر من صحفها ، فإنه يكون تقييما أمينا وصحيحا ، ولا يجب على السيد الباقورى أن يحزن من أجله ، بل عليه ـ إذا أراد تغييره ـ أن يغير سياسة المعارضة اليسارية لتستحق أوصافا أفضل وتقييما أحسن !

لقد كان من المثير حقا ـ لما يحوى من مفارقة صارخة ـ أن اليسار وهو الذى يفترض فيه قيادة التقدم ونقل بلدنا إلى مركز عالمى أفضل، كان يفعل العكس تماما ! وكان على الدوام متخلفا عن نظامنا السياسى فى ممارساته السياسية !

ففى قضية حيوية تحتل المكانة الأولى فى أولويات كل شعب، مثل تحرير الأرض، ظل اليسار المصرى حبيس معتقدات ومواقف قديمة جرفتها الأحداث بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى ! فلم يستطع أبداً أن يمد بصره إلى ما مد إليه السادات العظيم بصره فى سعيه لتحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويصل إلى ما توصل إليه السادات من مبادرة السلام وزيارة القدس واتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية !

لقد ظل اليسار المصرى معارضا للمبادرة معارضة شرسة ، متخلفا فى ذلك عن موكب التحرير ، رافضا كل الرفض مواكبة الأحداث والارتفاع إلى مستواها ، ومتحالفا مع القوى الخارجية التى اتهمت بطل أكتوبر وتحرير سيناء بالخيانة، لأنه حرر سيناء فقط ولم يحرر معها الجولان والضفة الغربية وغزة!

ترى لو كان هذا اليسار يحكم مصر ، هل كان حرر شبرا واحدا من سيناء ؟ أو لظلت سيناء فى عهد حكمه تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى

يومنا هذا؟ أو حتى ـ على الأقل ـ تجتمع كلمة الأمة العربية على دخول معركة تحرير تستخلص بها جميع الأراضى المحتلة مرة واحدة ، وتقذف بإسرائيل فى البحر!

فهل كان لدى اليسار أى عذر فى هذا الموقف يستقيه من ممارسات الماركسية اللينينية؟ أخشى أن ما كان لديه من هذه الممارسات كان جديرا بأن يدفعه إلى العكس ! فقد كانت لديه تجربة «برست ليتوفسك» الشهيرة على يد لينين ، التى حقق بها السلام بتضحيات جسيمة وتنازلات أرضية وبشرية هائلة ، وانطلق إلى بناء الاتحاد السوفيتى العظيم الذى كان نقطة تحول فى تاريخ البشرية عامة وتاريخ شعوب العالم الثالث خاصة .

وعندما وقف فريق من اليسار المصرى الواعى بالعصر ومتطلباته ، يؤيد مبادرة السلام ـ ومنهم صاحب هذا القلم ـ لقى من التجمع وجريدته أشنع هجوم ، وتعرض لأبذأ الشتائم والألفاظ ، وبلغ الأمر فى حق المناضل الكبير عبد الرحمن الشرقاوى حد الوصول إلى المحاكم ! وطالبت جريدة الأهالى المصريين بمقاطعتى ومقاطعة كل من يفعل ما يفعله ياسر عرفات ومنظمته حاليا من الجلوس والتفاوض مع الاسرائيليين!

بل إنه فى الوقت الذى كنا فى مجلة روز اليوسف ندافع بشراسة عن اليسار ، وندفع عنه تهمة حريق القاهرة فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، كان هذا اليسار يتهمنا بالعمالة للنظام!، ولولا نضال مفكرى اليسار فى روز اليوسف : عبد الرحمن الشرقاوى ، صلاح حافظ ، فتحى غانم ، عبد الستار الطويلة ، ورءوف توفيق ولويس جريس حسن فؤاد ، بالإضافة لصاحب هذا القلم وغيره ، لتعرضت مبادرة السلام للخطر ، ولسقطت تحت مطارق اليسار والناصريين ، ولما وجدت المساندة الشعبية التى أحرزت فى النهاية أعظم المكاسب الوطنية على الاطلاق ، وهو تحرير سيناء!

على هذا النحو كانت القيادة السياسية ، ممثلة فى الراحل العظيم محمد أنور السادات ، أكثر تقدمية من اليسار ، وأكثر وعيا وفهما

للعصر، كما كانت أيضا أكثر وطنية ، لأن عينها كانت دائما على تحرير سيناء ،. بينما كانت عين اليسار على وهم من الأوهام ، هو تجمع العرب - الذين لم يجتمعوا أبدا - على تحرير كافة الأراضى المحتلة مرة واحدة بجيش موحد وقيادة عسكرية موحدة !

ومع ذلك فقد كان يمكن لليسار أن يعتذر عن رؤيته الخاطئة ، ويتراجع عن سياسته التى أثبت نجاح نظامنا السياسى فى تحرير سيناء فسادها وخطلها ، وينتهج سياسة جديدة تواكب العصر، ولكنه ظل على ضلاله، والأكثر من ذلك بقى على تبجحه بأنه كان على حق ! ولم يختلف موقفه فى ذلك كثيرا عن موقف صدام حسين الذى يتبجح بأنه انتصر فى أم المعارك !

فإذا نحن وصفنا هذه السياسة بأنها سياسة عقيمة تثير ضحك وسخرية الجماهير، وأنها تحاول خداع وتضليل الجماهير، هل نكون قد تجاوزنا عفة اللسان وطهارة الكلمة؟ وإذا كان اليسار قد تمسك بموقفه هذا ، رغم كل المتغيرات التى طرأت على الساحة الدولية، والسقوط المدوى للاتحاد السوفيتى - راعى حركات التحرر الوطنى - وأخذ يتبنى سياسة الناصريين وشعاراتهم الديماجوجية التى تزايد على الفلسطينيين أنفسهم وتنادى - من داخل المكاتب المكيفة - بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ! فماذا كان فى وسعنا أن نصف هذه السياسة ؟ . وماذا كان فى إمكاننا أن نصف تلك اللغة التى يخاطب بها اليسار الجماهير المصرية؟

وإذا ظلت جريدة «الأهالى» تستخدم وصف «العدو الاسرائيلى» ، على الرغم من المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وعلى الرغم من انسحاب اسرائيل من كل شبر من الأرض المصرية، فهل نصف هذا العمل بأنه صراحة وأمانة وصدق فى مخاطبة الجماهير ؟ أو نسميه تضليلا ؟

ترى لو وصفت اسرائيل مصر «بالعدو المصرى» ، وأخذت تتصرف على هذا الأساس ؟ أو حتى لو قلدت بعض الدول العربية والاسلامية

الشقيقة فى النكاية بمصر وتصدير الارهابيين إليها ؟ أو أخذت تشغل الحدود بمعارك مفتعلة ؟ فهل يستعين اليسار بيلتسين المرتد أو بجرينوفسكى الفاشى، أو يستعين بالولايات المتحدة ـ مصدرنا الحالى للسلاح ـ لمحاربة السلاح الأمريكى فى يد اسرائيل ؟

وأليس من المثير أن يكرر اليسار فى عهد مبارك نفس الخطأ الذى ارتكبه فى عهد السادات، فيتجمد ويتقوقع فى موقفه من اسرائيل ، فى الوقت الذى يتحرك الرئيس مبارك برؤية ثاقبة إلى المستقبل، تستهدف مصلحة مصر فى العالم المتغير، يراعى فيها كل المتغيرات التى وقعت فى الساحة العالمية والساحة العربية !

لقد بدا الرئيس مبارك لكثيرين من مفكرى اليسار والناصريين فى لقائه بالمفكرين والكتاب المصريين فى افتتاح معرض الكتاب هذا العام، أشبه بقادم من العصر الحديث يخاطب أناسا من أهل الكهف ! أو بقادم من العصر الحديث يخاطب أناسا يعيشون فى العصور الوسطى ! وفيما يبدو أن كل ما قاله دخل من أذن اليسار اليمنى ليخرج من الأذن اليسرى! لأن لغة الحديث فى جريدة الأهالى لم تتغير، كما لم تتغير ـ بطبيعة الحال ـ فى جريدة «العربى» ! وجاءت جريمة مذبحة المسجد البراهيمى لتقدم الوقود اللازم لليسار وتعزز موقفه، دون أن يشعر بأنه بذلك يقف تماما فى نفس الصف الذى يقف فيه التطرف اليهودى فى المستوطنات الذى يتمسك بكل شبر من فلسطين !

فقد تحدث الرئيس مبارك عن العصر الحديث كما يراه فى متغيراته الراديكالية الأخيرة، بينما كان اليسار يغلق نفسه على عصر الستينيات ! وقد تحدث الرئيس عن عصر ما بعد حرب الخليج وسقوط القطبية الثنائية ، بينما كان اليسار يعيش فى عصر ما قبل حرب الخليج والحرب الباردة ! وقد تحدث الرئيس عن اسرائيل التى أبرمت مع مصر المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وأبرمت مع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق غزة أريحا ، ،وجلست على مائدة المفاوضات مع سوريا (التى هى مقر «مكتب مقاطعة اسرائيل» الذى وضع توفيق الحكيم ونجيب محفوظ

وأنيس منصور وصاحب هذا القلم فى القائمة السوداء لارتكابهم الجرم الذى يرتكبه السوريون حاليا)، ولكن اليسار كان لا يرى غير إسرائيل صاحبة الحشود المزعومة على الحدود الاسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ ! وقد تحدث الرئيس عن اسرائيل التى تغير موقف العرب الفعلى منها بعد حرب الخليج، والتى يزورها رجال الأعمال العرب طلبا للتعاون معها فى مجالات العلم والاقتصاد والتجارة والزراعة، بينما كان اليسار متجمدا عند موقف المقاطعة القديم !

وخرج المثقفون والمفكرون المصريون من لقاء الرئيس مبارك الفكرى ، والكثيرون منهم يشعرون بأن رئيس الدولة يسبقهم فكريا إلى فهم العصر الذى يطبق عليهم فى سرعةالصاروخ! ولكن اليسار كان له رأى آخر ، فقد كان عند رأيه فى انتظار انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية كاملة ومن غزة والجولان! ولم يستطع أن يبتلع تصريحات الرئيس التى يقول فيها : «إننا لا نخشى العلاقة مع اسرائيل ، وان خبراء من الاسرائيليين يعملون عندنا فى مجال الزراعة ويساعدون على تصدير حاصلات زراعية مصرية فائقة الجودة». كما لم يستطيعوا ابتلاع اشارة الرئيس إلى أنه لابد أن يكون لمصر نصيب فى ثمار العلاقات الجديدة بالمنطقة ، لأن ذلك سوف يتحول إلى فرص عمل وفوائد اقتصادية عديدة»!

وإذا كانوا لم يستطيعوا مهاجمة تصريحات الرئيس بشكل حاد فى وقتها ، إلا أن باروخ السفاح خف إليهم لمعاونتهم بمذبحة المسجد الإبراهيمى!

فعلى الرغم من أن اليسار يعرف جيدا أن باروخ ليس هو الحكومة الاسرائيلية ولا الشعب الاسرائيلى ، وأنه ليس على رأس حزب يعتد به ، بل على رأس جماعة «كاخ» الارهابية المدانة فى اسرائيل ، وهى حركة لم تحصل فى انتخابات ١٩٧٣ إلا على أقل من واحد فى المائة (٠,٠٨ فى المائة) وفى عام ١٩٨٤ على ١,٢ فى المائة ، وبالتالى لا تعبر عن رأى الشعب الاسرائيلى الذى عبر عن رغبته فى السلام بما لا يدع مجالا للشك عندما طرد حكومة الليكود وأتى بحكومة العمل ـ على الرغم من

ذلك فقد اتخذ الناصريون من حادث المذبحة دليلا وبرهانا على صواب رأيهم فى رفض السلام، وضرورة الأخذ بسياسة تحرير فلسطين بالقوة تحت شعار أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة! ولو كان تحت تصرفهم جيوش لكانوا قد سيروها لغزو اسرائيل كما فعلوا فى مايو ١٩٦٧ مهما كانت النتائج! بينما طالب حزب التجمع الحكومة بإعادة النظر فى اتفاقية الصلح مع اسرائيل (دون أن يحدد البديل) ودعا إلى وقف التطبيع مع اسرائيل نهائيا ، ووقف أى تفكير فى مشروعات مشتركة!

وهذا هو الذى سميته فى مقالى بمجلة أكتوبر «الرقص على طبول باروخ!» ـ وهورقص لا يستفيد منه سوى حركة «كاخ الارهابية» ، التى هى أشد تطرفا وتعصبا ضد العرب الفلسطينيين من الليكود ، والتى ذهبت إلى حد عدم الاعتراف بشرعية حكومة اسرائيل بعد كامب ديفيد! كما أنها أشد تطرفا من حركة «جوش أمونيم» التى تقبل وجود العرب فى الضفة الغربية بشرط تحويلهم إلى أقلية ، بينما حركة كاخ ترفض وجود الفلسطينيين أصلا ، «لأن وجودهم يدنس الجوهر الحقيقى لروح اليهودية»!

وبطبيعة الحال فإن اليسار يعرف هذه الحقائق ، ولكنه يضلل الجماهير المصرية! وهو يعرف أن البديل للصلح والسلام مع اسرائيل هو الحرب ، ولكنه يضلل الجماهير المصرية ! واليسار أيضا ـ بجناحيه الناصرى والاشتراكى ـ يعرف أن مصدر السلاح الوحيد الذى مكن مصر من التصدى للإمبريالية والصهيونية على مدى نصف القرن الماضى ، وهو الاتحاد السوفيتى ، قد سقط ، وأن السلاح الأمريكى الذى تزودنا به الولايات المتحدة لن يحارب أبدا السلاح الأمريكى الذى تزود به اسرائيل ، ولكنه يضلل الجماهير المصرية ، ويدفعها إلى التفكير فى سياسات مستحيلة التنفيذ!

وفى كل بلاد العالم الديموقراطى الذى تتعدد فيه الأحزاب ، فإن الأحزاب تعرف أن السياسة هى فن الممكن، ويقوم العمل الحزبى فيه على

الممكن لا المستحيل ، لأن كل حزب يضع نفسه مكان الحزب الحاكم ، ويختط لنفسه ما يمكنه تنفيذه إذا وصل إلى الحكم . ولكن فى مصر يختلف الأمر . فالعمل الحزبى يقوم على إحراج الحكومة ومطالبتها بالمستحيل! ربما لأن اليسار يعرف أنه لن يصل إلى الحكم حتى ولو أشرفت الأمم المتحدة على الانتخابات العامة القادمة وهو ـ بالتالى ـ فى مأمن من مطالبة الجماهير له بتنفيذ السياسة التى بشر بها !

وفى كل بلاد الدنيا أيضا يأخذ اليسار جانب السلام ويتكلف تضحيات كبيرة على يد حكوماته المنادية بالحرب ، ولكن العكس يحدث فى مصر ، إذ نجد المبادرة من أجل السلام فى يد رئيس الدولة : السادات أولا ، ومبارك ثانيا ، بينما نجد اليسار يدق على الدوام طبول الحرب ! بل نجد ظاهرة ضياء الدين داود رئيس حزب الناصريين الذي يزايد على الفلسطينيين أنفسهم ويصر على رفض السلام مع اسرائيل حتى لو أزيلت آثارالعدوان ، ويعلن أن العداء لإسرائيل هو عداء استراتيجى وليس تكتيكيا!

وعلى العكس من ذلك تماما فإن اليسار الاسرائيلى كان على الدوام محاربا من أجل السلام ومن أجل مبدأ الأرض فى مقابل السلام ، وهو الذى يحرك المظاهرات فى اسرائيل من أجل السلام، وقد ساق فى ذلك أكثر من نصف مليون اسرائيلى احتجاجا على سياسة حكومة الليكود المتعسفة، وهو الذى يصدر الصحف التى تتفق فى لغتها مع لغة الفلسطينيين وتكشف عن النزعة التوسعية لليكود، وهو الحليف الحقيقى للفلسطينيين فى وجه التطرف. وقد ضحى مفكروه تضحيات جسيمة من أجل السلام، ودخلوا سجون الليكود ومنهم لطيف دورى وحزب المبام.

أما اليسار المصرى فقد كان يقف على النقيض ، فقد قاوم مبادرة السلام بشراسة كما ذكرنا، رغم أن السادات لم يتنازل فى خطابه فى الكنيست عن شئ، فقد كانت خطوة السادات نحو السلام فى حد ذاتها عملا استفزازيا، رغم أن السادات كان هو الذى حارب وهو الذى انتصر !

بل رأينا سفير اسرائيل فى مصر، البروفسور شيمون شامير، يضحى بمنصبه الرفيع وبميزاته ويقدم استقالته لحكومة الليكود لأن ضميره لم يطاوعه على التحدث باسم حكومة ترفض مبدأ الأرض من أجل السلام، بينما رأينا وزيرين فى حكومة السادات يقدمان استقالتيهما احتجاجا على خطوته من أجل السلام !

ولو كان اليسار يدق طبول الحرب من مركز التفوق العسكرى على اسرائيل لأمكن فهم موقفه، ولاشتركنا معه فى دق طبول الحرب، ولكن السخرية الحقيقية هى أن الحرب جاءت بإسرائيل لتحتل سيناء فى عهد عبد الناصر مرتين، وأن هذه الحرب إذا عزفت ألحانها اليوم فسوف يكون المايسترو فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية !

لغز الدكتور سعدون أمين!

ربما كانت أقوى حجة يفحم بها الماركسيون خصومهم ممن لايؤمنون بالنظرية الماركسية فى تطور المجتمع البشرى، أن الكرة الأرضية حاليا تحتوى على كافة النماذج التى شهدها تطور المجتمع البشرى! فهى تحتوى على مجتمعات تعيش مرحلة المشاعة البدائية، وأخرى تعيش مرحلة الرق، وثالثة تعيش مرحلة الإقطاع، ورابعة تعيش مرحلة الرأسمالية، وخامسة تعيش مرحلة الاشتراكية. ومن هنا فالنظرية الماركسية لم تنشأ من فراغ!

وفى مصر نستطيع أن نفخر بأنه تعيش على أرضنا أحزاب سياسية تنتمى لمختلف العصور التاريخية. فنرى أحزابا تنتمى بفكرها إلى أربعة عشر قرنا خلت! وأخرى تنتمى بفكرها إلى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين! وثالثة تنتمى إلى المرحلة الناصرية قبل حرب أكتوبر!

اكتوبر فى ١٩٩٤/٥/١٥

ورابعة تنتمى إلى ما بعد حرب أكتوبر ومبادرة القدس الشهيرة، وخامسة تنتمى إلى مصدر الرزق - أيا كان موقعه فى العالم العربى الفسيح أو فى عالم المخابرات الأمريكية الأوسع مدى!

مصر - إذن - متحف سياسى كبير يكفى أن تقرأ صحف أحزابها وأنت فى غرفة مكتبك أو غرفة نومك، فتكون قد قمت بسياحة كبيرة عبر العصور التاريخية والمذاهب السياسية، وتعرفت على كُتّاب ذوى ملل ونحل مختلفة، وصادفت كثيرا من الأحرار الذين يؤمنون بأن الحرة تموت ولا تأكل بثدييها، ومرتزقة يفضلون الحياة والعيش بأى ثمن! بل ترى رؤساء أحزاب يؤجرون صحفهم كالشقق المفروشة لكل من يدفع أجرا أعلى! أو يعيدون طلاءها بالأحمر أو الأزرق أو الأسود عن طريق تغيير رؤساء تحريرها، فيتغير لون الحزب حسب لون رئيس التحرير الجديد، ولا يتغير رئيس التحرير حسب لون الحزب!

والمهم هو أن هذه هى طبيعة الحياة الحزبية فى مصر بعد مرحلة من العزلة والانقطاع عن الفكر الليبرالى الذى أفرز الحياة السياسية قبل ثورة يوليو، وهو ما يفسر ما نشاهده من كرنفال سياسى لا تشاهده كثير من شعوب العالم الثالث!

ومع ذلك فأعترف بأننى فى كل هذا الذى قد قدمته من تحليل لحياتنا السياسية والحزبية، لم أستطع أن أفسر ظاهرة الدكتور جلال أمين!

فالدكتور جلال أمين أستاذ بالجامعة الأمريكية وليس أستاذا فى جامعة موسكو! وقد عرف عن الجامعات الأمريكية تدقيقها فى اختيار أساتذتها، وتدقيقها فى معرفة هويتهم الفكرية. كما عرف عنها اضطهاد الاساتذة اليساريين أو أصحاب الميول اليسارية، وذلك لحماية المجتمع الأمريكى من الفكر الهدام، والأمثلة على ذلك كثيرة والأسماء معروفة.

كذلك فإن النفوذ الصهيونى فى الجامعات الأمريكية لا يقل عن النفوذ الصهيونى فى الكونجرس الأمريكى! والعداء لإسرائيل يعنى فى

المفهوم الأمريكي العداء للسامية، والعداء للسامية أمر موفوض، ويدان صاحبه بدون نقض أو إبرام.

ومن هنا كيف يتأتى للدكتور جلال أمين أن يكون أستاذا بالجامعة الأمريكية، ويكون فى الوقت نفسه عدوا لدودا لإسرائيل، لا يعترف بإمكان التعايش معها فى المنطقة العربية حتى ولو انسحبت من الأراضى العربية المحتلة واعترفت بحق الفلسطينيين فى إقامة كيان فلسطينى على الأرض الفلسطينية؟ وكيف يتصافح الفلسطينيون مع الاسرائيليين فى العلن وليس فى السر، وأمام أنظار العالم أجمع، وأستاذ الجامعة الأمريكية مازال يتصور نفسه عارفا بالمصالح الفلسطينية أكثر من الفلسطينيين؟

بل كيف يزور وزير الخارجية المصرى عمرو موسى اسرائيل، ويجتمع رئيس الدولة المصرية محمد حسنى مبارك مع رئيس الحكومة الاسرائيلية ويدعوه لزيارة القاهرة، وأستاذ الجامعة الأمريكية يعتبر التعامل مع الاسرائيليين جريمة وطنية؟

أليس معنى ذلك أن الدكتور جلال أمين يمثل لغزا كبيرا فى حياتنا السياسية.

أفهم أن يزايد الزعيم ضياء الدين داود على الزعيم جمال عبد الناصر، ويرفض ما قبله عبد الناصر من حق دولة اسرائيل فى العيش داخل حدود آمنة، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - فهذه قضية بين الزعيمين الكبيرين! سوف يحكم التاريخ أى منهما كان على حق وكان الآخر على باطل! - أما رفض أستاذ الجامعة الأمريكية الاعتراف بحق الربيبة العزيزة للولايات المتحدة إسرائيل فى العيش داخل حدود آمنة حتى ولو انسحبت من كافة الأراضى العربية، جريا على رأى زعيمه ضياء الدين داود، فهذا ما يحتاج إلى تفسير تفصيلى.

فمنذ بضعة أيام كتب الدكتور جلال أمين فى جريدة «العربى»، لسان حال الزعيم ضياء الدين داود، مقالا تحت عنوان: «أكاذيب عبد العظيم رمضان»، بدأه بعبارة تحمل معنى الاتهام التقليدى لى

بالتعامل مع اسرائيل، وفيها يقول: «إقرأ عبد العظيم رمضان، تعرف ما تريده اسرائيل بالضبط»! أى أن أستاذ الجامعة الأمريكية يتهمنى بأنى الناطق بلسان إسرائيل!ولست أدرى هل يختلف الأمر كثيرا - فى رأى الدكتور جلال أمين - لو كنت ناطقا بلسان الولايات المتحدة بدلا من اسرائيل؟ أو أن التعامل مع الولايات المتحدة مباح له والتعامل مع إسرائيل محظور! أو أن التعامل مع الدولتين محظور كما كان الأمر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر؟

وفى هذه الحالة ألا نكون أمام مشهد مثير ضاحك من مشاهد مسرحية لينين الرملى الخالدة: «سعدون المجنون» عندما يدخل ثائرا قائلا: «الثورة المضادة استولت على الشارع المصرى.. فلول الرجعية وأعداء الشعب تمكنوا من استغلال قلة وعى الجماهير وفتحوا ثغرة فى جبهتنا الداخلية»! أو حين يصيح قائلا: «اخرسوا كلكم، لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ويجب أن نلتف جميعا حول الزعيم جمال عبد الناصر، وأن نبايعه بالروح والدم»! أو حين يهتف مثقف قائلا: «الحرب مش عطش للدم، الحرب رد المعتدى، غير كده الحرب أحلام المخبولين»، فيرد عليه سعدون المجنون صائحا: «انت عميل للموساد»! هذه «العقلية السعدونية» يمكن فهمها فى حالة الزعيم ضياء الدين داود، ولكن يتعذر فهمها فى حالة أستاذ الجامعة الأمريكية، الذى يفترض فيه مواكبة العصر وفهم تطوراته وظروفه فهما أمريكيا - اللهم إلا إذا كان مطلوبا منا أن ننسى قوانين الحركة التاريخية، ونكفر بتأثير البناء التحتى الرأسمالى على البناء الفوقى الرأسمالى، ونكفر معها بأمريكية البناء الرأسمالى للولايات المتحدة ومؤسساتها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية!

على كل حال، فيمكن للدكتور سعدون أمين أن يتهمنا بأننا متحدثون بلسان إسرائيل، فلا يفترق هذا كثيرا عن اتهامنا به بالتحدث بلسان الولايات المتحدة! ونكون قد أعطيناه الفرصة للتفوق علينا بالانتماء إلى الدولة الأم لإسرائيل وهى الولايات المتحدة!

ولكن القضية التى تهمنا حقا هى تصحيح معلومات الدكتور سعدون أمين التاريخية، وهى مهمة سبق أن كرسنا بعض وقتنا لها لما لاحظناه من أن معرفة الدكتور بالتاريخ لا تتعدى معرفته بتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ولم تصل بعد إلى تاريخ مصر! وفى ذلك صححنا معلوماته التاريخية فى مقالين سابقين لنا بمجلة «أكتوبر».

لقد عاب الدكتور سعدون أمين علينا أننا أصبحنا «واقعيين» - أو على حد قوله - : «قرر د. رمضان أن يكون واقعيا، وأن يكرس قلمه للتهكم على «غير الواقعيين! ولكن هذه القصة» - والكلام مازال للدكتور أمين - «قديمة جدا، قدم آدم وحواء، قصة التعلل بالواقعية والمرونة ومسايرة ظروف العصر وتفهم المتغيرات، وتذكير الناس بأن السياسة هى فقط «فن الممكن»!

ثم أخذ الدكتور يستشهد بالتاريخ المصرى ليبين بالأمثلة التاريخية أن «أفضل ما فى التاريخ المصرى هو بالضبط ما فعله أولئك الذين رفضوا التعلل بالواقعية والمرونة»!

وهذاالكلام يدخل فى باب الاستخفاف بعقل القراء إذا أحسنا الظن به، ويدخل فى باب المغالطات المقصودة إذا أسأنا به الظن، ولكنى أدخله فى باب حسن النية لمعرفتى بفقر معلومات الدكتور سعدون أمين التاريخية! وبأن إلمامه بعلم السياسة لا يزيد على إلمامى بعلمى الهندسة والطب!

فحين يعيب علىّ الدكتور التعلل بالواقعية والمرونة وتفهم المتغيرات وتذكير الناس بأن السياسة هى فن الممكن، فذلك يعنى أنه يتصور أن موقف المفكر والكاتب السياسى يجب أن يكون العكس تماما، وهو رفض الواقعية والمرونة وعدم تفهم المتغيرات والايمان بأن السياسة هى فن المستحيل!

وفى هذه الحالة ألا يكون الدكتور قد ألف لنا فصلا جديدا لم يكتبه لينين الرملى فى مسرحية «سعدون المجنون»؟

إن «الممكن» ـ كما هو معروف ـ هو ما يمكن تنفيذه، و «المستحيل» هو ما يستحيل تنفيذه، فكيف يتصور أستاذ الجامعة الأمريكية تنفيذ المستحيل وخرق قوانين الطبيعة؟

إن عبقرية الزعيم السياسى لا تقارن بين الممكن والمستحيل ـ فهذه المقارنة غير مطروحة أصلا ـ وإنما تقارن بين الممكن والممكن! أى الممكن الذى تتصوره عقلية قائد سياسى ما مستحيلا، وهذا الممكن الذى تكتشف عبقرية زعيم سياسى آخر إمكان تنفيذه.

وهذا هو ما يميز زعيم سياسى عن زعيم سياسى آخر، وهو ما يفسر إفلاس زعيم سياسى وإنجاز زعيم سياسى آخر! وهو يفسر أيضا أن بعض الزعماء السياسيين ألقت بهم شعوبهم فى صفيحة زبالة التاريخ، والبعض الآخر رفعتهم شعوبهم إلى مقام الزعامة المقدسة.

وفى الوقت نفسه فإن مسألة الممكن والمستحيل مرتبطة بظروف تاريخية معينة يضعها الزعيم السياسى فى اعتباره ولا يستطيع تجاهلها وإلا كان زعيما «سعدونيا» بدلا من أن يكون زعيما شعبيا! وهذه الظروف التاريخية وضرورة مراعاتها هى التى تميز السياسى الذى يستخف بعقل جماهيره عن الزعيم الذى يحترم عقل الجماهير.

فحين خرج أحمد حسين فى ٦ سبتمبر ١٩٣٦ يندد بمعاهدة ١٩٣٦، ويدعو الأمة لاستئناف الكفاح السريع، كان يستخف بعقل الجماهير! ففى ندائه الذى وجهه للأمة تصور أنه «لن يمضى عام واحد من الكفاح» ـ نعم «عام واحد» ـ حسب بيانه[١] ـ حتى تكون قوات الجيش «قد تضاعفت عدة مرات، وامتلكت مصر مئات الطائرات، وألغت الامتيازات، وبرزت شخصية مصر الدولية فى جلاء وقوة»! ـ ولم يسأل نفسه: كيف يمكن لمصر تكوين هذا الجيش العرمرم تحت عين قوات الاحتلال البريطانية التى تعسكر فى كل بقعة من مصر؟ ومن أين تأتى مصر بنفقات إنشاء هذا الجيش؟ ومن أى دولة تشترى السلاح وتستعين بها فى التدريب.. إلى غير ذلك؟

ومعنى ذلك - فى الوقت نفسه - أن مصطفى النحاس، وزعماء مصر السياسيين وقتها، لا يكونون قد تهاونوا فى حقوق مصر بإبرام معاهدة ١٩٣٦، لأن هذا كان هو الممكن الوحيد فى الظروف التاريخية والسياسية التى تحكم مصر.

ولو طالب النحاس بما طالب به أحمد حسين لأسقطه الشعب من زعامته، لأنه يكون قد تخلى عن الواقعية وتجاهل ظروف مصر السياسية.

كذلك حين أراد أحمد حسين المتاجرة بالدين فى العصر الليبرالى - عصر دستور ١٩٢٣ - واتخذ شعار جماعته: «الله والوطن والملك»، كان من حق مصطفى النحاس أن يرى فى هذا الشعار صورة المتاجرة السياسية بالدين من جانب جماعة سياسية، من غير ما يقتضيه العمل السياسى الذى يجب أن يتجه إلى الاستقلال والدستور، ولذلك سأل أحمد حسين قائلا: «خذ مثلا كلمة «الله» التى وضعتها فى أول شعارك. فلست أراها إلا شعوذة! لأن وضع كلمة «الله» فى برنامج سياسى هو شعوذة».

مراعاة الظروف التاريخية - إذن - هى ضرورة يجب أن يضعها السياسى فى أول اعتباراته، وإلا تحول إلى مشعوذ، أو تحول إلى «سعدون» فى مسرحية لينين الرملى!

وقد كانت هذه الظروف التاريخية هى الفرق الوحيد، الذى جعل من مطلب مضاعفة قوات الجيش المصرى الذى نادى به أحمد حسين عملا من أعمال الاستخفاف بعقل الجماهير، وجعل من عمل عبد الناصر على مضاعفة الجيش المصرى عملا من أعمال احترام عقل الجماهير! لقد كانت معاهدة ١٩٣٦ التى رفضها أحمد حسين، هى التى أتاحت لعبد الناصر المطالبة بمضاعفة الجيش المصرى، فقد جعلت هذه المعاهدة من الجيش المصرى محور جلاء القوات البريطانية عن مصر، إذ علقت توقيت هذا الجلاء على وصول الجيش المصرى إلى درجة الأهلية للدفاع

عن قناة السويس بمفرده، وبالتالى ألزمت القوى السياسية الوطنية قبل الثورة بالسعى لتقوية الجيش المصرى لتحقيق الجلاء.

وعندما ما طلت بريطانيا فى تقوية الجيش المصرى لم يتردد مصطفى النحاس فى طلب السلاح من الكتلة الشرقية، ورسم بذلك الطريق لعبد الناصر ليعقد صفقة الاسلحة السوفيتية بعد إلغاء النحاس معاهدة ١٩٣٦.

الظروف التاريخية - إذن - هى التى تجعل من عمل وطنى فى مرحلة ما عملا مستحيلا، وتجعل منه فى مرحلة مختلفة عملا ممكنا.

وقد خدمنا الدكتور جلال أمين بالأمثلة التاريخية التى قدمها لنا فى مقاله متوهما أنه يفحمنا بها ويدلل على وجهة نظره. وهى أمثلة لا تدل إلا على شئ واحد، هو أن الدكتور لم يقرأ حرفا واحدا فى تاريخ مصر! وأنه يُحسن لنفسه كثيرا - ويُحسن أيضا لقرائه - إذا قرأ مجموعة كتبى فى تاريخ مصر المعاصر، وهى تزيد على ثلاثين كتابا.

فقد ضرب الأمثلة باعتدال حزب الأمة فى مواجهة تطرف الحزب الوطنى، واعتدال عدلى فى مواجهة تطرف سعد زغلول - أو على حد قوله: «إن الكلام عن الواقعية والمرونة قاله رجال حزب الأمة فى مطلع هذا القرن ضد رجال الحزب الوطنى القديم، وقاله عدلى يكن ضد سعد زغلول»!

وقد أغفل الدكتور بهذا الكلام حقيقة تاريخية هامة، هى أن سعد غلول المتطرف فى وجه عدلى كان من مدرسة حزب الأمة! وقد كتب فى مذكراته يقول: «لو كان فىَّ ميل للأحزاب، لدخلت حزب الأمة، وهو يضم كثيرا من أصدقائى» (كراسة ٢٦ ص ١٣٥٣).

لقد كان سعد زغلول من مدرسة الواقعية والمرونة، ولم يكن أبدا من طلاب المستحيل. ففى الوقت الذى كان الحزب الوطنى يتجاهل الانجليز ويأبى الاعتراف بهم أو التفاوض معهم إلا بعد الجلاء، وكان سعد زغلول

يعترف بهم كأمر واقع يجب التعامل معه وحمله على الاصلاح، ولذلك قبل أن يكون وزيرا للمعارف أولا وللحقانية ثانيا، وحتى بعد أن قدم استقالته من منصبه لم يقطع صلته بهم.

ولذلك عاش سعد زغلول فى الساحة السياسية حتى قاد ثورة ١٩١٩، فى حين اندثر الحزب الوطنى وانفضت من حوله الجماهير لتلتف حول الوفد، ثم انقلب الحزب الوطنى على ماضيه وتحول إلي حزب من أحزاب القصر، وبقى الوفد يقاوم الانجليز والقصر أولا ومماليك ثورة يوليو ثانيا، ومازال باقيا فى الساحة السياسية حتى كتابة هذه السطور، بفضل الواقعية والمرونة، وليس بسبب المستحيل.

وإلى الدرس القادم.

لغز الدكتور سعدون أمين.. مرة أخرى!

اكتوبر فى ١٥/٥/١٩٩٤

تحدثت فى مقال سابق عن السياسيين والكتاب المصريين «السعدونيين»، الذين مازالوا يعيشون بعقلية الستينيات من هذا القرن، ولا يقرأون الصحف، ولا يشاهدون التليفزيون، ولا يستمعون إلى الإذاعة، ولا يعرفون بعد ما طرأ على العلاقات المصرية الإسرائيلية من متغيرات، ولم يتابعوا حفل اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى فى القاهرة، ولم يشاهدوا مصافحة الزعماء الفلسطينيين للزعماء الإسرائيليين، ولم يسمعوا أبداً عن زيارات وزير الخارجية المصرى لإسرائيل، أو زيارات وزير الخارجية الإسرائيلى ورئيس الحكومة الإسرائيلية لمصر، ولم يقرأوا عن زيارة مئات الألوف من الإسرائيليين لمصر واختلاطهم بالجماهير المصرية، ومازالوا - بالتالى - يرون فى إسرائيل

العدو الإسرائيلى الذى يحتل سيناء، وليست اسرائيل التى تربطها بمصر معاهدة سلام، والتى انسحبت من كامل سيناء ومن طابا ولم يعد لها جندى واحد على أرض مصر، وانتهى عداء مصر معها ـ بالتالى ـ مع خروج آخر جندى إسرائيل قذفت به إلى مصر هزيمة يونيو ١٩٦٧.

هؤلاء السعدونيون مازالوا يرون فى كل اتصال بإسرائيل أو حديث عنها عمالة ! تماماً كما كان الحال أيام عبدالناصر، ومازالوا يرددون صيحة سعدون المجنون فى مسرحية لينين الرملى لكل من يتحدث عن السلام : «أنت عميل للموساد !».

ومن هنا توهم الدكتور جلال أمين أنه يوجه إلى طعناً حين كتب مقاله تحت عنوان : «أكاذيب عبدالعظيم رمضان» وبدأه بالقول: «اقرأ عبدالعظيم رمضان تعرف ما تريده إسرائيل بالضبط»! وقد ظن أنه يعزز طعنه حين عاب على أننى لم أر فى مذبحة المسجد الإبراهيمى سبباً كافياً لوقف مسيرة السلام! وعلق على ذلك بقوله: «ويبدو أن الدكتور رمضان باتخاذه هذا الموقف قد لفت نظر البعض إلى أنه هو وحده الكفيل بإعادة مسيرة الترويج للتعاون مع إسرائيل بعد أن توقفت بكل أسف بسبب مذبحة عارضة» .. إلى آخره.

لقد دلل الدكتور جلال أمين بهذا الاتهام على أنه لا يعيش فقط بعقلية الستينيات، بل أنه عزل نفسه عن العالم الخارجى وعن القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الإسرائيلية !

فأى خطأ رآه فى دعوتى إلى عدم توقيف مسيرة السلام بسبب مذبحة المسجد الإبراهيمى؟ هل كان يتوقع أن أتخذ من المذبحة زريعة للمطالبة بوقف عملية السلام، وتحقيق غرض باروخ السفاح الذى تغياه من المذبحة؟ أليست رسالة المفكر المسئول الحقيقية هى توعية أمته بما يدبره أعداء السلام من مكائد، أم أن رسالته هى الرقص على طبول الأعداء، ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم كما فعل الحزب السعدونى الناصرى؟

لقد عمل الحزب الناصرى، منذ سمع بأنباء المذبحة، لحساب باروخ السفاح وحزب كاخ الإرهابى! فقد اعتبر المذبحة برهاناً على صواب فكرته السعدونية عن ضرورة إلقاء إسرائيل فى البحر، وسارع إلى رفع شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»! وهو الشعار الذى كان عبدالناصر قد رفعه للاستهلاك المحلى، بعد أن قبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالفعل، الذى اعترف فيه بحق اسرائيل فى العيش داخل حدود آمنة! وقد اكتفى بذلك، فلم يسترد بالقوة شبراً واحداً من الأرض المحتلة فى سيناء أو الضفة الغربية أو غزة أو الجولان حتى لقى بارئه !

من هنا، كان من حقى أن أسخر من دعوة الزعيم ضياء الدين داود إلى استخدام القوة لتحرير فلسطين رداً على مذبحة المسجد الإبراهيمى، بينما عجز عن ذلك زعيمه عبدالناصر عندما كان يمتلك الجيوش الجرارة وصواريخ ظافر والقاهر!

وقد أثارنى أكثر أن هذه المزايدة على نظامنا السياسى ودعوته إلى استخدام القوة لتحرير فلسطين، يطلقها الزعيم ضياء الدين داود من مكتبه المكيف فى الحزب، ولم يطلقها من فوق صهوة جواده رافعاً سيفه ورمحه، كما فعل صلاح الدين !

هذه الصورة الهزلية التى يمارس بها حزب الناصريين مسئولياته كحزب سياسى فى قضايا السلام والحرب، دفعتنى إلى أن أفضح ممارسات النظام الناصرى للقوة، وكيف كانت تنتهى دائماً بنكسات لمصر وتثبيت لأقدام إ«رائيل فى الأرض المحتلة! فكتبت مقالى فى مجلة أكتوبر: «عندما يرقص صناع النكسة على طبول باروخ!» و«الناصريون بين الزعيم عبدالناصر والزعيم ضياء الدين داود!».

وبدلاً من أن يشكرنى الدكتور جلال أمين لأنى أوضحت بالحقائق التاريخية متاجرة الحزب الناصرى بالقضية الفلسطينية، وبأنه سعدونى أكثر من سعدون ـ كما هو المتوقع من أستاذ موضوعى بالجامعة الأمريكية ـ فإنه قلب الآية وكتب مقاله: «أكاذيب عبدالعظيم رمضان»!

الذى حشاه «بسعدونياته» التى يسخر فيها من الواقعية والمرونة ومسايرة ظروف العصر وتفهم المتغيرات، ليصل إلى نتيجة «سعدونية» تماماً يعجز عن اختراعها لينين الرملى نفسه، وهى أن السياسة ليست فن الممكن كما هو الشائع، وإنما هى فن المستحيل! وأن أفضل ما فى تاريخ مصر هو بالضبط ما فعله أولئك الذين رفضوا التعلل بالواقعية والمرونة»! ثم استعان بمعلوماته الضحلة فى تاريخ مصر ليثبت هذه النتيجة «السعدونية» !

ترى لو أن منظمة التحرير الفلسطينية انساقت وراء رأى الزعيم ضياء الدين وولى عهده الدكتور سعدون أمين، فهل كان اجتماع القاهرة يوم ٤ مايو ١١٩٤، الذى وقع فيه كل من ياسر عرفات واسحق رابين اتفاق الحكم الذاتى، قد تحقق؟ أو أن أغراض السفاح باروخ تكون قد تحقق بالكامل، واستمر الاحتلال الإسرائيلى لغزة ومنطقة أريحا، واستمرت المستوطنات الإسرائيلية بعد تعزيزها بالسلاح والمباركة الحكومية، حتى يحرر الزعيم ضياء الدين داود فلسطين بالقوة؟!

أليس معنى هذا الكلام أن التطرف المصرى يعمل لتحقيق أغراض التطرف الإسرائيلى بكل أمانة وذمة؟ وأليس معناه أن الحزب الناصرى يعسكر مع حزب كاخ الإسرائيلى وجماعة جوش أمونيم فى خندق واحد لخدمة الاحتلال الإسرائيلى؟

وقد تعلل الدكتور جلال أمين فى إثبات صحة نظريته العجيبة التى ترى أن السياسة هى فن المستحيل، بحزب الأمة المعتدل فى وجه الحزب الوطنى المتطرف، وبعدلى باشا المعتدل فى وجه سعد زغلول المتطرف. وقد أثبتنا فى مقالنا السابق ضحالة معلوماته فى تاريخ مصر، فلم يكن سعد زغلول من طلاب المستحيل، وإنما كان من طلاب الممكن، ولم تكن المواجهة بين سعد وعدلى مواجهة التطرف والاعتدال، وإنما كانت مواجهة بين الممكن الذى رأى سعد زغلول إمكان تنفيذه، وهذا الممكن الذى كان عدلى يعتبره مستحيلاً !

ولعل الدكتور جلال أمين قد صدم حين أوضحنا له في مقالنا السابق أن سعد زغلول المتطرف كان أكثر ميلاً لحزب الأمة، وأنه كتب في مذكراته يقول إنه لو كان يريد الانتماء لأي حزب لانتمى لحزب الأمة، ففيه معظم أصدقائه. وقد كان سعد زغلول هو رائد الواقعية والمرونة، وفي هذا الإطار قبل أن يكون وزيراً للمعارف أولاً وللحقانية ثانياً.

وإنما كانت القضية الحقيقية هي قضية الظروف التاريخية التي جعلت سعد زغلول يبدو معتدلاً قبل الحرب العالمية الأولى، وجعلته يبدو متطرفاً بعد ثورة ١٩١٩. لقد كانت ثورة الشعب المصري في مارس ١٩١٩ هي التي أعطت امكانيات للعمل الوطني كانت غائبة من قبل، وقد رآها سعد زغلول فتصرف على هديها، وعجز عن رؤيتها الآخرون فسموا بالمعتدلين.

بل إن الذي لا يعرفه الدكتور سعدون أمين أيضاً، هو أن الحزب الوطني لم ير هذه الامكانيات للعمل الوطني، رغم تطرفه! فقد كان تطرفه تطرفاً سعدونياً مثل تطرف الحزب الناصري، إذ بقي على شعاره: «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، على نحو ما بقي الحزب الناصري على شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»!

وفي هذا الضوء فإن سعد زغلول الذي كان يعد في نظر عدلي متطرفاً، كان يعد في نظر الحزب الوطني معتدلاً! لأن هذا الحزب كان يرى أن تخرج بريطانيا من مصر أولاً ثم تتفاوض معه ثانياً! وقد هدم سعد زغلول هذا الشعار عندما ألف الوفد المصري للقيام بمهمة محددة هي أن يسعى في استقلال مصر بالطرق الشرعية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وقد دخل الوفد في مفاوضات مع بريطانيا خمس مرات قبل قيام ثورة يوليو، وعقد معها معاهدة ١٩٣٦ ثم ألغاها، في الوقت الذي أراح فيه الحزب الوطني نفسه من النضال تحت شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»! وذلك على نحو ما أراح الحزب الناصري نفسه بشعار الاسترداد بالقوة، من داخل المكاتب المكيفة، تاركاً متاعب النضال الحقيقي من خلال المفاوضات للرئيس مبارك وياسر عرفات ، مما

شاهدنا طرفاً مثيراً منه فى احتفال الحكم الذاتى فى قصر المؤتمرات بالقاهرة منذ أيام.

والمهم هو أن هذا الخطأ الذى وقع فيه الدكتور جلال أمين فيما يختص بسعد وعدلى، أو بحزب الأمة والحزب الوطنى، وقع فيه أيضاً فيما يتصل بعبدالناصر عندما ذكر أن جماعة من المعتدلين ذهبوا إليه ليطلبوا منه الرجوع عن تأميم قناة السويس وقبول الانذار البريطانى الفرنسى أيام العدوان الثلاثى !

والخطأ الذى وقع فيه أستاذ الجامعة الأمريكية فى هذه القضية مزدوج. فمن ناحية، لو أنه قرأ كتاب الأستاذ الكبير أحمد حمروش: «ثورة ٢٣ يوليو»، لعرف أنه لم يكن ثمة من ذهب إلى عبدالناصر ليطلب منه الرجوع عن تأميم قناة السويس وقبول الانذار البريطانى! وإنما كان هناك من رجال الأحزاب من قرر مطالبة عبدالناصر بالتنحى عن منصبه لأن العدوان يستهدفه هو أكثر مما يستهدف مصر، ولكن خبر الاجتماع وصل إلى أجهزة الأمن الناصرية فصدرت الأوامر باعتقالهم! ومعنى ذلك أنه لم يذهب أحد إلى عبدالناصر بالطلبات التى اخترعها الدكتور جلال أمين .. بالتالى !

أما الخطأ الثانى، فان الدكتور جلال أمين هنا يصور عبدالناصر فى صورة الرافض للواقعية والمرونة! ويزيد على ذلك فيتطوع بتقديم مقارنة بين المرأة الشريفة والمرأة غير الشريفة! لينتهى منها إلى أن الفرق الوحيد بينهما هو أن المرأة الشريفة أقل مرونة من الثانية !

ولو درس جلال أمين تاريخ حرب ١٩٥٦ لاستحى من عقد هذه المقارنة الممجوجة بين المرأة الشريفة التى هى أقل مرونة من المرأة غير الشريفة، حتى لا يسىء إلى عبدالناصر.

فلو كان عبدالناصر أقل مرونة حقاً ـ كما يتصور جلال أمين ـ لما انتهت حرب ١٩٥٦ بالكارثة التى انتهت بها إليها، وهى تثبيت أقدام إسرائيل فى المنطقة العربية بما لم يسبق له مثيل من قبل! ولكن

عبدالناصر ـ كما يثبت التاريخ ـ كان بالمرونة الكافية التى سمحت بمرور الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران تحت علم الأمم المتحدة! وحقق بذلك أضخم مكسب حصلت عليه إسرائيل منذ احتلالها ميناء أم الرشراش فى مارس ١٩٤٩، وفتح البحر الأحمر أمام إسرائيل، وأتاح لها التمتع بمزايا موقعها على بحرين : البحر المتوسط والبحر الأحمر، وسمح لها بتحويل ميناء إيلات إلى ميناء عالمى إلى آخر كل هذه المكاسب التى حققتها إسرائيل بفضل مرونة عبدالناصر، والتى كان أخطرها أن أصبح على رأس الأسباب الواردة من نظرية الأمن الإسرائيلى التى تقضى بشن حرب وقائية ضد مصر، إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية ! الأمر الذى أدى إلى كارثة يونية ١٩٦٧.

القضية ـ إذن ـ لم تكن قضية المرأة الشريفة التى هى أقل مرونة من المرأة غير الشريفة، وإنما كانت قضية العمل الوطنى الذى يمكن انجازه، والعمل الوطنى الذى لا يمكن انجازه، وفى كلتا الحالتين لابد أن تتحكم الواقعية والمرونة إذا كان الزعيم السياسى جادا، ولم يكن من طراز الزعيم ضياء الدين داود أو الدكتور سعدون أمين، الذى يتصور أن الواقعية والمرونة تهمة توصف بها الغوانى وحدهن، وينزه عنها سعد زغلول وعبدالناصر !

ومن المحقق أن عبدالناصر لم يكن يريد الملاحة الإسرائيلية أن تمر فى خليج العقبة، ولكن الملاحة الإسرائيلية كانت تمر بالفعل، فقد كانت إسرائيل تحتل سيناء كاملة، وكانت الولايات المتحدة تساندها وكانت شروط إسرائيل للانحساب من سيناء هى مرور ملاحتها فى خليج العقبة، وبذلك لم يكن فى يد عبدالناصر أى اختيار، فإما أن تمر الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة تحت الأعلام الإسرائيلية التى تحتل كامل سيناء، وإما أن تمر فى خليج العقبة تحت أعلام الأمم المتحدة وسيناء محررة من الاحتلال الإسرائيلى.

ومن حسن حظ مصر أن الزعيم ضياء الدين داود لم يكن يحكم مصر فى ذلك الحين، وإلا رفع شعار ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة،

الذى يرفعه حالياً، وآثر ترك سيناء فى يد إسرائيل حتى يستردها بالقوة المسلحة !

وهذا هو ما فعله الناصريون عندما قام السادات بزيارة القدس، فقد رفضوا تحرير سيناء بالمفاوضات مع إسرائيل، واعتبروا ذلك خيانة، وكانت نظريتهم «السعدونية» أن تظل سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى تجتمع الجيوش العربية وتحررها بالقوة !

وللأمانة فلم يكن الناصريون وحدهم فى هذه النظرية الغريبة، بل كان معهم السوريون والأردنيون والفلسطينيون !

وقد أفاق السوريون والأردنيون والفلسطينيون مؤخراً، عندما اكتشفوا أن سيناء قد تحررت، ولم تتحرر الجولان والضفة الغربية وغزة، فقبلوا التفاوض مع إسرائيل، وعقد الفلسطينيون اتفاق غزة - أريحا، ولكن الناصريين تحت قيادة الزعيم ضياء الدين داود رفضوا أن يفيقوا، فهم مستريحون فى هذه المرحلة «السعدونية»، وليس لديهم ما يؤرق بالهم، فسيناء قد تحررت على يد نظامنا السياسى الذى ارتكب خيانة زيارة القدس، أما الضفة الغربية وغزة والجولان فيسكنها سكان تعودوا على الاحتلال الإسرائيلى أكثر من ربع قرن (٢٧ عاماً !) ولا يضيرهم الانتظار ربع قرن آخر أو نصف قرن حتى يتحرك الزعيم ضياء الدين داود من مكتبة المكيف على رأس قواته ليقود جيوش الأمة العربية التى تقذف بإسرائيل فى البحر وتحرر الضفة الغربية وغزة والجولان !

هذا هو الهزل فى موضع الجد من الحزب الذى ارتكب جريمة هزيمة يونية ١٩٦٧، وألحق بالجيش المصرى عاراً لم يمحه إلا انتصاره التاريخى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ فى عهد السادات العظيم.

ومع ذلك فليقرأ معنا القارئ هذا الهزل الذى يكتبه الدكتور جلال أمين عن حرب أكتوبر، ويقلب فيه الحق باطلاً، وفيه يزعم أن السادات «ضيع نصراً عسكرياً حقيقياً، وأذاق أبطالنا العسكريين الهوان» !

فهل هذا الكلام يكتبه مصرى قح أو يكتبه إسرائيلى من حركة كاخ؟

أو أن الدكتور سعدون أمين يقصد حرب يونية ١٩٦٧، حين كان النصر فى يد مصر بجيشها العرمرم الذى بنى بأموال شعب مصر، فأضاعه الجهل والحماقة والاستخفاف بأرواح الجنود، وتبخر هذا الجيش فى ساعات، وتبخرت معه آمال الأمة العربية فى الوحدة ؟ !

لقد كتبت مرة عن حضورى مؤتمراً فى مدينة «ديترويت» بالولايات المتحدة منذ عامين، وحضره جنرالات إسرائيل. وتحدثوا عن ذكرياتهم فى حرب يونية، فقد كدت أموت من الكمد وهم يقصون كيف كان الرعب يجتاح الشعب الإسرائيلى والقيادة الإسرائيلية من الجيش المصرى، وكيف كانوا يتوقعون خسائر فادحة فى الأرواح لدرجة لا تستوعبها مقابرهم، فقرروا تحويل المتنزهات العامة إلى مقابر لمن يسقط من القتلى بيد الجيش المصرى! ثم كان النصر الرخيص الذى قدمته القيادة الناصرية على طبق من ذهب للشعب الإسرائيلى وللقيادة العسكرية الإسرائيلية، وفوق ذلك قدمت للجيش الإسرائيلى أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر ! فإذا جاء السادات العظيم لينهى أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر، ويحطم بالجيش المصرى خط بارليف فى ست ساعات، ويبعث الرعب فى قلب الجيش الإسرائيلى والشعب الإسرائيلى كله، جاء أستاذ الجامعة الأمريكية ليقدم لنا نظريته المشبوهة التى يقلب فيها الحق باطلاً، ويزعم أن السادات، بطل نصر أكتوبر، أذاق أبطالنا العسكريين الهوان وضيع نصراً عسكرياً حقيقياً !

ألسنا - إذن - أمام مؤامرة خسيسة على تاريخ مصريدبرها حزب الهزيمة، يريد بها تصوير صناع هزيمة يونية فى صورة أبطال؟ وصناع نصر أكتوبر فى صورة خونة ما رقين مع كل ما يترتب على ذلك من تشويه وجدان شبابنا الوطنى، وتحطيم مثلهم العليا؟

وكل ذلك لأغراض سياسية صغيرة لا تتجاوز الحصول على موطئ قدم فى حقل السياسة المصرية، يُستخدم للمتاجرة وليس للعمل الوطنى الجاد الذى ينفع شعبنا المصرى وأمتنا العربية المنكوبة بأمثال هؤلاء الكتاب والسياسيين !

بين سياسة الغوانى وسياسة الزعماء السياسين!

أكتوبر ١٩٩٤/٥/٢٥م

من سوء حظ نظامنا السياسى أن العائد من تجربتنا الديموقراطية منذ صعود الرئيس مبارك إلى الحكم، يعد عائداً أقل بكثير مما كان منتظراً. وحتى أفسر هذا الكلام فإنه إذا كان نظام السادات يعد انقلابا على نظام عبدالناصر، فإن نظام مبارك يعد انقلابا بنفس الدرجة على نظام السادات!

لقد قام نظام عبدالناصر على أساس التنظيم السياسى الواحد، الذى بدأ فى شكل «هيئة التحرير» وتحول إلى «الاتحاد القومى»، ثم تحول إلى «الاتحاد الاشتراكى».

وقد دافع عبد الناصر عن فكرة التنظيم السياسى الواحد فى خطابه بمناسبة الاحتفال ببدء تنفيذ السد العالى يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩، فلم

يخرج السبب الذى قدمه عن اعتقاده بأن التعددية الحزبية تفتح الباب على مصراعيه أمام العمالة!

وعلى حد قوله بالحرف الواحد: إن نظام تعدد الأحزاب إنما هو نظام «كانت تستغله الدول التى تريد أن تضعنا فى داخل مناطق نفوذها» و «لم تكن له إلا نتيجة واحدة، هى تسهيل النفوذ الأجنبى». وأنه إذا سمح بتعدد الأحزاب، «فإن الأحزاب الرجعية ستعمل على الإنحياز للغرب، ولا مانع عندها من أن تستعين بأى قوى أجنبية لتقوى من قدرتها على الوصول إلى الحكم لتحمى مصالحها».

«وأما الأحزاب الشيوعية، التى تنادى بالانحياز إلى الشرق، فستعمل بكل وسيلة على الوصول إلى الحكم لتقيم دكتاتوريتها، ثم تتعامل مع الشيوعية الدولية! و «هذا طبعاً» ـ كما قال ـ بدخلنا ضمن مناطق النفوذ، وتضييع العناصر الوطنية»!

وقد جاء السادات ليحدث انقلاباً فى هذا النظام،فقام بفك «الاتحاد الاشتراكى» إلى ثلاثة منابر، سرعان ما تحولت إلى أحزاب تملك صحفاً تنطق باسمها، وانضم إليها حزبان هما: «الوفد الجديد» و «العمل الاشتراكى».

ولكن هذه التعددية ظلت تحت رقابة الدولة على نحو أفقدها فاعليتها تقريباً ابتداء من عام ١٩٧٨، وتعرضت لنكسات بلغت قمتها بقرارات الاعتقال يوم ٣ سبتمبر ١٩٨١.

ثم جاءت التجربة الديموقراطية فى عهد مبارك، التى انقلبت على التعددية الصورية السابقة، وجعلت منها حقيقة واقعة. وشهدت مصر، لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو، أحزابا سياسية غير خاضعة لسلطة الدولة أو رقابتها، أحزابا حرة تماماً فيما تفعل وما لا تفعل، وفى أن تكون عميلة لأية قوة خارجية أو تحصر ولاءها فى وطنها! وفى أن تتلقى دعمها المادى من جماهيرها أو من الخارج!

وقد تحقق ما قاله عبد الناصر بحسه السياسى العالى، على نحو هدد الأمن الوطنى المصرى! فرأينا فى حرب تحرير الكويت أحزابا مصرية اسما، عراقية فعلاً، تقف مع جيش الأعداء ضد الجيش المصرى، ومع الحاكم العراقى ضد الحاكم المصرى! ورأينا أحزابا كانت اشتراكية فتحولت بقدرة قادر إلى أحزاب إسلامية تعمل لحساب الإرهاب وتنطق باسمه!

ورأينا أحزابا تغير هويتها السياسية مع كل رئيس تحرير تعينه لصحيفتها! ورأينا صحفاً أسبوعية لا تكاد تغطى مصاريفها بشق الأنفس، تتحول بقدرة قادر أيضاً إلى صحف يومية دون أن يسألها أحد عن مصادر تمويلها!

وفى وسط هذا المولد السياسى الذى لا ضابط له ولا رابط، والخارج تماما عن سيطرة نظامنا السياسى كأنما لا يعنيه! ظهرت جريدة «العربى» لسان حال الحزب الناصرى لتدلى بدلوها فى الفوضى السياسية!

وقد خرجت بشعار مريب هو «لا»! وهو شعار غريب، لأنه لا يوجد حزب معارض فى العالم تقوم مهمته على الرفض فقط، فهو يؤيد ما يتفق مع مصلحة الوطن، ويعارض ما لا يتفق مع هذه المصلحة. ولكن الجريدة حددت وظيفتها منذ البداية، وهى الرفض، وهو ما سارت عليه بعناد حتى اليوم!

والملاحظ أن الرفض الذى اتخذه الحزب سياسة له لم يقتصر على ميدان واحد، بل غطى كافة الميادين الخارجية والداخلية! فكل سياسات نظامنا السياسى الخارجية والداخلية مرفوضة من الحزب الناصرى! وكل إنجازاته الوطنية فى حقل تحرير التراب الوطنى هى خيانات وطنية صارخة! فتحرير سيناء وطابا خيانة، لأن التحرير اقتصر على الأرض المصرية فقط ولم يمتد إلى الجولان والضفة الغربية وغزة! والمعاهدة المصرية الاسرائيلية خيانة رغم أنها تطبيق لمبدأ السلام فى مقابل

الأرض، لأن الوجود الاسرائيلى نفسه مرفوض ويجب القضاء عليه! والاتصال باسرائيل بعد انسحابها من كامل أراضينا وارتباطنا معها بمعاهدة سلام، عمالة، لأنه تعامل مع العدو الاسرائيلى الذى يجب مقاطعته! وتطبيع العلاقات معها خيانة لأن القضية الفلسطينية، التى هى القضية الأصلية، لم تحل بعد! •

والأغرب من ذلك حقا أن مساعدة مصر للفلسطينيين على إبرام اتفاق مع اسرائيل اعتبره الحزب الناصرى خيانة أيضاً! خيانة من جانب مصر وخيانة من جانب الفلسطينيين! لأن الاتفاق لم يعكس حجم الانتصار الذى كان يمكن أن تحققه الأمة العربية ويحققه الفلسطينيون على اسرائيل، لو انتظر الفلسطينيون حتى تجتمع الجيوش العربية فى المستقبل، وتقوم بهجمة شاملة من كافة الجبهات على إسرائيل، تقذف بها إلى البحر، وتحقق تحرير الأرض الفلسطينية كاملة ومعها أرض الجولان السورية، وترفع الوصاية عن جنوب لبنان!

وهكذا فأنت مع هذا الحزب تشعر بأنه حزب لم يظهر فى الساحة السياسية للقيام بما تقوم به الأحزاب السياسية المعارضة فى النظم الديموقراطية، من مساعدة الحكومة على الاصلاح بالنقد البناء، والاشتراك فى حكم البلاد، وإنما هو حزب رافض للنظام السياسى أصلاً يعمل على إزالته من الوجود، مثله فى ذلك تماماً مثل حزب الارهاب! فكما أن الحزب الأخير يعمل على إقامة نظام إسلامى على طريقته، فكذلك يعمل الحزب الناصرى على إقامه نظام ناصرى يعتقد أنه النظام الشرعى المستكمل لمسيرة النظام الناصرى الذى هو أصل نظامنا السياسى، ويتخذ من جريدة «العربى» منبراً يبث منه سمومه لتشكيل الرأى العام تشكيلاً ناصريا.

. وهذا ما دعانى إلى أن أكتب عدة مقالات أوضح لجماهيرنا المصرية ما ألحقته التجربة الناصرية بشعبنا وبلدنا من كوارث ونكبات فى حقل الصراع العربى الاسرائيلى، بلغت قمتها بهزيمة يونية ١٩٦٧ التى

أسفرت عن وقوع سيناء والجولان وغزة والضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلى، ومنحت الجيش الاسرائيلى لقب «الجيش الاسرائيلى الذى لا يقهر»! وذلك حماية لجماهيرنا من تضليل الجريدة الناصرية التى لا تدخر وسعاً فى تزوير تاريخ بلدنا لحساب تجربة فاشلة! وانصافا لنظامنا السياسى الذى حقق أول نصر عسكرى على اسرائيل فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى، وأعاد للجيش المصرى كرامته التى مرغتها هزيمة يونيو فى رمال سيناء، وحرر كل شبر من أرض مصر الغالية من خلال الاحتلال الاسرائيلى المهين.

على أن الجريدة الناصرية لم تيأس من التآمر على تاريخ مصر وقلب الحق باطلا لتبييض وجه النظام الناصرى، وهى لا تدخر وسعاً فى استئجار الكتاب الذين يدافعون عن قضيتها الخاسرة مثل الدكتور جلال أمين، أستاذ الجامعة الأمريكية الذى يكتب كما لو كان أستاذا فى جامعة موسكو! يحاول الايهام بأنه يسارى أكثر من لينين! وناصرى أكثر من عبدالناصر! ويساعده جهل بتاريخ مصر المعاصر يدفع به إلى اختلاق أى شئ يظن أنه يسند رأيه، واستخفاف بعقلية الجماهير يوهمه بتصديقها لكل ما يقدم لها من أباطيل وتخريفات لاصلة لها بالحقيقة التاريخية.

فلقد أثبتنا فى مقالاتنا السابقة فساد الرأى الذى ساقه، والذى يدين الواقعية والمرونة فى السياسة، ويشبه هذه السياسات بالغوانى! ـ أو على حد قوله : إن الفرق الوحيد بين المرأة الشريفة والمرأة غير الشريفة هو أن المرأة الشريفة أقل مرونة من الثانية !

فقد أثبتنا أن من استشهد بهم من الزعماء المصريين على صحة نظريته، مثل سعد زغلول وعبدالناصر كانوا بالمرونة الكافية التى جعلت سعد زغلول يقبل الوزارة فى عهد كرومر، ويقبل التفاوض مع الانجليز عندما كان الحزب الوطنى يرفع شعار لا مفاوضة إلا بعد الجلاء. وهذه المرونة نفسها هى التى جعلت عبدالناصر يسمح لاسرائيل بالمرور فى

خليج العقبة لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى، فى مقابل انسحابها من سيناء، ويتيح لها بهذا المكسب مزايا التمتع بموقعها على بحرين : البحر المتوسط والبحر الأحمر، بكل ما ترتب على ذلك من آثار فادحة مهدت لنكسة يونيو ١٩٦٧.

لم يكن زعماء مصر العظام - إذن - من طلاب المستحيل، كما يتصور أستاذ الجامعة الأمريكية، وإنما كانوا من طلاب الممكن. ولم تكن القضية بالنسبة لهم قضية اعتدال وتطرف، وإنما كانت قضية ممكن يراه بعض الزعماء ممكنا، ويراه البعض الآخر مستحيلاً.

فعندما أراد مصطفى النحاس عقد صفقة سلاح مع الكتلة الشرقية بعد أن يئس من الحصول عليه من الغرب، كان بعض الزعماء يرى عقد مثل هذه الصفقة مستحيلاً، ولكن مصطفى النحاس كان يراه ممكنا. وجاء حريق القاهرة لينهى محاولات النحاس، ولكنه كان قد رسم الطريق لعبد الناصر لعقد صفقة الأسلحة الروسية!

وقد ظلت اسرائيل فى نظر عبد الناصر هى اسرائيل المزعومة، حتى احتلت فى عهده سيناء مرتين: مرة فى ١٩٥٦ ومرة فى ١٩٦٧، وعندئذ تحولت بالضرورة إلى اسرائيل المعترف بها! وقد أعلن هذا الاعتراف بقبوله قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، الذى نص على «احترام السيادة والحدود الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة، وحقها فى أن تعيش آمنة فى نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة». ولم يكن عبدالناصر وحده فى قبول هذا القرار، بل قبلته جميع الدول العربية، ماعدا العراق وسوريا والمقاومة الفلسطينية.

ونتيجة لاعتراف عبدالناصر بحق اسرائيل فى الوجود مقابل ازالة آثار العدوان، تراجعت القضية الفلسطينية بالضرورة إلى الوراء، وتقدمت قضية ازالة آثار العدوان إلى الأمام. وبمعنى آخر تراجع شعار إزالة الكيان الاسرائيلى، وظهر مكانة شعار إزالة آثار العدوان. وقد اعترف عبد الناصر بهذه الحقيقة في لقائه يوم أول فبراير ١٩٦٩ بأعضاء

المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الخامسة، فقال: «لقد قبلنا قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، لأنه كان كافيا لمواجهة ازالة آثار العدوان».

وبذلك ظهرت في الفكر السياسي المصري هاتان القضيتان: الاعتراف بالكيان الاسرائيلي وإنهاء الحرب معه في مقابل إزالة آثار العدوان، والدخول في سلام مع اسرائيل في مقابل حل القضية الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه ظهرت فكرة قيام دولة فلسطينية، ولم تكن موجودة من قبل. لقد كانت القضية الفلسطينية حتى ذلك الحين قضية لاجئين، وهذا هو الوصف الذي كانت تستخدمه قرارات الأمم المتحدة في دوراتها المنعقدة في أعوام ١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٦٦، وهي تقضي بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم. وكان عبدالناصر يستخدمه، ففي حديثه مع «سولز برجر» في ٢٦ فبراير ١٩٦٩، قال: «اذا استطعنا حل كل من مشكلة الأراضي المحتلة ومشكلة لاجئي فلسطين معا، فإن ذلك سوف ينتهي إلى تسوية سليمة».

على أن اعتراف عبد الناصر والبلاد العربية بالوجود الاسرائيلي طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، كان من الطبيعي أن يدفع بفكرة الدولة الفلسطينية إلى الوجود. وكان الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين هو الذي دعا إلى هذه الفكرة في أكتوبر ١٩٦٨، حين اقترح انشاء دولة فلسطينية على ضفتي الأردن وغزة.

على أن تنفيذ هذه الفكرة كان يتوقف بالضرورة على قبول منظمة التحرير الفلسطينية أن يأخذ الوجود الفلسطيني شكل دولة في مقابل الوجود الصهيوني الذي يتخذ شكل دولة. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما ذكرنا، لأنه تركز على ازالة آثار العدوان ولم يشتمل على حل المشكلة الفلسطينية، وبالتالي ظلت صورة الدولة الفلسطينية في نظر الفلسطينيين هي صورة

الدولة التى يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين، وليست صورة الدولة الفلسطينية التى تقابل دولة اسرائيل.

كانت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى ذلك الحين علاقة نفى كل منهما للآخر، فوجود الدولة الفلسطينية ينفى وجود الدولة الاسرائيلية، ووجود الدولة الاسرائيلية ينفى وجود الدولة الفلسطينية، وبذلك ظل حل القضية الفلسطينية فى اطار المستحيل ما دامت الجيوش العربية لا تستطيع أن تجعله ممكنا. وعندما تحققت منظمة التحرير الفلسطينية من استحالة حل القضية الفلسطينية فى اطار عجز الجيوش العربية عن إزالة الدولة الاسرائيلية، قبلت الممكن الوحيد، وهو الاعتراف بالدولة الاسرائيلية، ومحاولة اقامة الدولة الفلسطينية بطريق التدريج.

على أن الحزب الناصرى زايد على الفلسطنيين فى بجاحة وجرأة! رغم أنه لا يحارب، ورغم أنه عندما حارب خسر الحرب وترتب على فشله احتلال اسرائيل لأراضى ثلاث دول عربية! ورأينا كاتبه الدكتور سعدون أمين يدين سياسة الواقعية والمرونة ويصف أصحابها من الزعماء بالغوانى، ويسخر من شعار: السياسة فن الممكن! فالمدرسة السعدونية التى ينطلق منها ترى أن السياسة فن المستحيل، وأن الغوانى فقط هنّ اللاتى يتمتعن بالمرونة!

ومن هنا فقد ظن أنه يخدم عبد الناصر كثيرا إذا هو برأه من سياسة الغوانى.. أو سياسة المرونة والواقعية! ونسى أن عبد الناصر كان يتمتع أيضا بالمرونة! ولم تقم حساباته أبدا على المستحيل، فكل ما طالب به أو دعا إليه كان يعتبره ممكنا، وإذا كان قد عجز عن تحقيقه فليس لأنه كان مستحيلا، وإنما لأنه لم يوفر له عنصر النجاح.

فلم تكن هزيمة اسرائيل فى يونية ١٩٦٧ مستحيلة، بل كانت ممكنة، ولكن أداء الجيش المصرى تحت قيادة عبد الحكيم عامر جعلتها

مستحيلة! وعلى العكس من ذلك فإن هزيمة اسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ كانت تبدو مستحيلة، (وهو ما استقر فى وعى الشعب بعد قراءة مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل : «تحية للرجال»، الذى تحدث فيه عن تحصينات خط بارليف والاستحكامات التى أقامتها إسرائيل عند المضايق وعلى طول سيناء حتى حدود مصر واسرائيل!) ولكن السادات جعل ما يبدو مستحيلاً ممكناً!

فالممكن والمستحيل مرتبطان برؤية، وامكانيات، وأداء، وظروف تاريخية، وبزعامة ترى الممكن ممكنا أو مستحيلاً، وليست مرتبطة بعقلية سعدونية ترى الممكن والمستحيل فى شكل تجريدى منقطع الصلة عن الامكانيات والأداء والظروف التاريخية! أو تراه فى شكل مشوه مغلوط أو مشوش كما فعل أستاذ الجامعة الأمريكية الدكتور سعدون أمين.

ففى مقاله بجريدة «العربى» يوم ٩ مايو ١٩٩٤ يرى أن«الفرق بين موقف عبدالناصر وموقف السادات هو الفرق بين السياسة كوطنية، والسياسة كمصلحة خاصة، بين اعتبار الأخلاق جزءاً لا يتجزأ من الموقف السياسى، والتمسح بشعار السياسة فن الممكن».

واذا كان هذا ما يقوم الدكتور سعدون أمين بتدريسه لطلبة الجامعة الأمريكية، فيمكن لنا فى هذا الضوء أن نحكم على المستوى العلمى والفكرى والأخلاقى لطلبة الجامعة الأمريكية! لأنه إذا تعلم هؤلاء الطلبة أن هزيمة يونية ١٩٦٧ هى منتهى الوطنية والأخلاق، ونصر أكتوبر منتهى الانتهازية واللاأخلاقية، فعلى عقولهم السلام!

وإذا تعلم هؤلاء الطلبة أن دفع الجيش المصرى إلى سيناء فى عهد عبد الناصر فى مايو ١٩٦٧ بدون استعداد - حتى إن بعض جنود الوحدات الاحتياطية وصلوا إلى الميدان بالجلاليب - هو منتهى الوطنية والأخلاق، وهجوم الجيش المصرى على خط بارليف وتحطيمه فى ست ساعات هو منتهى الانتهازية واللا أخلاقية، فيمكن لنا أن نحكم على هؤلاء الطلبة بالتخلف العقلى!

الفصل الثالث

مصر والعرب

أكذوبة الأمن القـــومى العـــربى!

أكتوبر فى ١٩٩٤/٤/١٠

أعتقد أن عالمنا العربى فى حاجة إلى فرانسيس بيكون جديد يخلصه من الأوهام التى ما زال يعيش فيها فى هذا العصر الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وحرب تحرير الكويت، كما خلص فرانسيس بيكون عصره من الأوهام الأربعة الشهيرة الى أوردها فى كتابه التاريخى: «الأورجانون الجديد»، وهى أوهام العرق أو العنصر، وأوهام الكهف، وأوهام السوق، وأوهام المسرح.

والسبب فى ذلك ما نقرؤه من مصطلحات دخلت ذمة التاريخ، دون أن يعى أحد أنها دخلت ذمة التاريخ، بعد أن تغير مدلولها فأصبحت تدل على شئ مختلف عما هو مستقر فى الأوهام والأذهان.

وربما كان أهم المصطلحات التى تغير مدلولها: مصطلح الأمن القومى

العربى، الذى مازال الكثيرون من الكتاب يتحدثون عنه بمعناه القديم فى العصر الناصرى عندما كان يعنى أمن المنطقة المحصورة بين الخليج العربى والمحيط الأطلنطى.

لقد نشأ هذا المصطلح عندما كانت الأمة العربية التى تعيش فى هذه المنطقة العريضة تواجه عدوين أساسيين يهددان أمنها، وهما: الامبريالية، واسرائيل. وقد نشأ هذا المصطلح بقصد حماية الأمة العربية من هذين العدوين، وتكتيل جهودها النضالية لتأمين نفسها من هذين الخطرين، والقتال ضد هذين العدوين.

على أن هذا المصطلح تعرض لهزات وزلازل على مدى ربع القرن الماضى، أحدثت فيه شروخا وتصدعات كثيرة غيرت معالمه بالضرورة، حتى أصبح بعيدا عن المعنى القديم بعد السماء عن الأرض!

وعلى سبيل المثال وعلى المستوى العربى الداخلى فقد تبين أن الأمة العربية ليست أمة موحدة على النحو الذى تصور به! وإنما هى أمة منقسمة إلى دول لها حدود تفصل بينها على نحو ما تفصل الحدود بين الدول التى لا تجمعها أية رابطة من لغة ودين وتاريخ مشترك وثقافة مشتركة! وأكثر من ذلك أنها تتمسك بهذه الحدود أكثر مما تتمسك الدول الأخرى التى لا تجمعها رابطة قومية!

وعلى سبيل المثال فإن الدول الأوروبية لا تجمعها أية رابطة قومية، بل عاشت على طول التاريخ دولا متحاربة، حتى أن التاريخ الأوروبى إنما هو فى حقيقته تاريخ الحروب الأوروبية، وقد تميز فى العصر الحديث بثلاث حروب عالمية هى: الحروب النابوليونية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية ومع ذلك فقد استطاعت هذه الدول أن تقيم السوق الأوروبية المشتركة التى أزالت الحدود بينها كعائق، وصار فى وسع مواطن كل دولة أوروبية أن يخترق حدود أية دولة دون التوقف عند جمارك الحدود بالساعات كما يحدث مع البلاد العربية بل إن الذى زار

أوروبا من أى بلد عربى يستطيع أن يرى العربات عند الحدود وهى تخترقها بسرعة ودون توقف، كما لو كانت تخترق طريقا داخل حدودها!

وهذا ما لم تستطع أن تفعله الدول العربية التى تربطها رابطة قومية حتى اليوم! وهو ما سخر منه الفنان الكوميدى العربى الكبير دريد لحام والفنانة رغدة بفيلمهما العظيم الذى دخلا به تاريخ الفن العالمى من أوسع الأبواب، وهو فيلم «الحدود» الذى أبرزا فيه حقيقة أن الحدود بين الدول العربية لا تسمح بالمرور فيما بينها دون جوازات إلا للحيوانات والطيور! ولكنها لا تسمح للآدميين! وتروى قصة سائح عربى فقد جواز سفره فى إحدى الدول العربية فلم يعد فى وسعه اختراق الحدود إلى البلد التالى، أو الرجوع الى البلد العربى الذى أتى منه، وفقد هويته ولم تعد تعترف به الدولة التى أتى منها أو الدولة التى يتجه إليها، واضطر إلى الإقامة عند الحدود بقية حياته أو اختراقها ليخترق رصاص جنود الحدود ظهره!

وحتى حين قامت بعض الدول العربية بإباحة المرور فيما بينها بدون جوازات سفر، اضطرت سريعا إلى العودة إلى نظام الجوازات، بعد أن أصبحت الحدود المفتوحة وسيلة لتصدير الإرهاب إليها وتجار الشنطة والنهب الاقتصادى، كما حدث مع مصر مؤخرا التى أفاقت إلى حقائق العصر الجديد والأوضاع العربية المعقدة والثابتة، وعادت جوازت السفر كخير وسيلة لحماية المصالح!

هذه الحقيقة فيما يتصل بالحدود بين الأمة العربية التى بدأت كحدود ورقية صنعها الاستعمار، ثم أصبحت حدودا خرسانية بناها حكام الأمة العربية وملوكها، كانت أول شرخ فى مصطلح الأمن القومى العربى، إذ تغلب الأمن الاقليمى لكل دولة عربية دائما على الأمن القومى، الذى تحول إلى مجرد شعار يرفع على واجهات دورات جامعة الدول العربية والمؤتمرات العربية فى المناسبات المختلفة، ليعطى الانطباع بأن الأمن القومى العربى هو قضية حقيقية تهم الحكومات العربية!

وفى الوقت الذى كانت الحدود الورقية تتحول فيه إلى حدود خرسانية، كانت النزاعات على الحدود بين البلاد العربية تهدد أمن كل منها بأكثر مما يهدده نزاعها مع العدو الأساسى، وهو الأمبريالية واسرائيل! الأمر الذى جعل من قضية الأمن العربى مزحة لا تنطلى على أحد!

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الفترة التاريخية التى شهدت مصطلح الأمن القومى العربى، شهدت ألوان النزاعات العربية العربية التالية. ففى المغرب العربى شهدت النزاع بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حول الصحراء الغربية، وفى الوسط المغربى شهدت النزاع بين ليبيا وتونس، وفى المشرق العربى شهدت النزاع بين سوريا والعراق والأردن ولبنان، وفى الجنوب شهدت النزاع بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، ثم بين نظام عدن والصومال، وبينه وبين المملكة العربية السعودية، ثم بينه وبين السودان، ثم بينه وبين العراق، فضلا عن النزاع بين الجمهورية الصومالية وجارتها الأثيوبية، والحرب بين العراق وإيران!

وفى نفس الفترة - فترة الستينات والسبعينات - شهدت المنطقة العربية الصدام الدموى بين الأردن والفلسطينيين، الذى بلغ قمته فى أيلول الأسود ١٩٧٠! وفى يونيو ١٩٧٦ كانت سوريا تدفع بقواتها العسكرية لغزو لبنان الذى كان واقعا فى حرب أهلية، بعد أن كانت معظم أراضيه فى يد القوات الوطنية التقدمية والفلسطينية! وفى يوليو كانت ترتكب مذبحة تل الزعتر ضد المخيمات الفلسطينية، فتقوض لبنان مع تقوض القوات الوطنية التقدمية، وانفتح الباب للتدخل الإسرائيلى فى جنوب لبنان وتحولت الحرب ضد إسرائيل إلى حرب أهلية، وغاصت أقدام الجيش السورى فى لبنان بدلا من أن تغوص فى أرض إسرائيل!

ولم يقتصر الأمر على النزاعات المسلحة بين الدول العربية بل إن هذه النزاعات المسلحة قسمت الشعب الواحد من شعوب الأمة العربية، ودارت حروب أهلية شرسة سفك الأخ فيها دم أخيه. ومن أهم هذه

الحـروب الأهليـة الحـرب الأهليـة الفلسطينيـة فى لبنان، التى دارت بين الفلسطينيين فى طرابس، ونجح عرفـات بأعجـوبة فـى الخروج منـهـا مـع أربعة آلاف من أنصاره، تحت علم الأمم المتحدة وتوسط فرنسا فى أعقاب تعـهـدات وتنازلات، وتدخل واشنطن لدى إسـرائيل لتـرك عرفـات ينسـحب بسـلام! وتدخل مـصـر والسـعـودية لدى أمـريكا، وتـدخل السـعـودية لدى سـوريا، وتدخل رجـال الضـفـادع البشـرية المصـرية فى أحـواض ومـخـرج ميناء طرابلس اللبنانى!

وحديثا نشب الصـراع فى دولة الوحدة فى اليمن بين الرئيس اليمنى على عبد اللّه صـالح ونائبـه السيد على سـالم الذى تحول إلى حـرب أهلية، ويجرى إنقـاذ اليمـن من هذا الصـراع بتدخل الرئيس مـبارك وغـيره من رؤسـاء الدول!

أمـا الصـراع فى العراق بين النظام العراقى والشيـعة والأكراد، فقد دخل دور تصـفيات جسـدية وإبعـاد وطرد، وتدخل الدول الكبرى لحمـاية الأكراد من الفناء! وتدخل إيران لحماية الشيعة فى الجنوب.

وأخـيـرا وليس آخـرا، فـإن الغـزو العـراقى للكويت فى ٢ أغـسـطس ١٩٩٠ جاء ليقضى على مقولة الأمن القومى العربى، فمن الناحية النظرية كانت الأمة العربية تتوقع الخطر من الخارج، ولكنها فوجئت بهذا الخطر ينبعث من الداخل! ليـهدد السعودية ودول الخليج، وفى الوقت الذى كـان يرتكب فيه من المنكرات فى الكويت مـاذكر الأمة العربية بهولاكو وجنكيز خـان وأتيـلا ملك الـهون، دون مـراعـاة لرابطة القـومـيـة العـربيـة، بل دون مـراعاة لرابطة القومية العـراقية،إذا صـدقنا مقولة النظام العراقى عن أن الكويت جزء لايتجزأ من العراق.

وإذا بموقف الأمـة العـربيـة من هذا الخطر الذى انبعث من داخلهـا يندى له الجبين خجلا، فبدلا من أن تتحمل مسئولياتها وتستجيب للنداء الذى وجـهـه لـهـا رئيس أكبـر دولة عـربيـة ـ وهو الرئيس مـبـارك ـ يوم ٨

أغسطس، فتحمل النظام العراقى على انهاء احتلاله للكويت، وعودة حكومتها الشرعية، وسحب كل مبرر للتدخل الأجنبى من جانب الإمبريالية الأمريكية والغربية عموما، إذا بنا نرى التمزق والعجز عن اتخاذ المواقف التى تتفق مع الأمن القومى العربى!وأسوا من ذلك كله نرى التآمر الخسيس فى مؤتمر القمة العربية من جانب بعض الحكام العرب، وتكتلهم ضد مصر، ورميها بتهمة العمالة لأمريكا، وبأنها جاءت إلى المؤتمر لتنفيذ مخطط أمريكى «رسمه بوش على الرمال ومده بيكر إلى الجبال»! ولكى يصدر المؤتمر قرارا كتبت الولايات المتحدة مشروعه باللغة الإنجليزية وترجم إلى العربية!

ويقف أحد الحكام العرب أمام أحد شيوخ الخليج المهددين بالغزو العراقى ليغالط ويقول له : «لماذا تلجأون للأمريكان لحمايتكم؟ ولماذا لا تختصرون الطريق وتطلبون ذلك من إسرائيل؟».

وبدلا من أن يأتى النظام العراقى إلى مؤتمر القمة مطأطئ الرأس والخزى يعلو وجوههم للجريمة النكراء التى ارتكبها نظامهم، إذا بهم يأتون شامخين متبجحين، كفاتحين منتصرين، يستندون الى انقسام عربى أسود لم يسبق له مثيل! واذا بمصر - التى تسعى لمنع التدخل الأجنبى - تصوَّر فى شكل الدولة التى تسعى للتدخل الأجنبى!

وعندما يتم التصويت على قرار بإدانة الغزو العراقى للكويت، وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت، ومطالبة العراق بسحب قواته من الأراضى الكويتية، وعودة نظام الحكم الشرعى الذى كان قائما فى الكويت قبل الغزو وعلى رأسه أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وولى عهده الشيخ سعد العبد اللّه الصباح، وتأييده فى كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته، أقول: عندما يتخذ المؤتمر هذا القرار الذى يتفق مع ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى، يطير صواب زعيم عربى ساند هو وشعبه الغزو العراقى للكويت، فيصيح قائلا: «هذا التصويت غير قانونى»! ولا ينسى أن يوجه إلى

ممثلى مصر فى المؤتمر تهمة «العمالة» الخالدة التى شهرها النظام العراقى ضد مصر فى مؤتمر بغداد، فيصيح فى وجه ممثلى مصر: إنكم جميعا عملاء!

ويكون ذلك نقطة البداية فى حرب أهلية عربية عربية تقضى على البقية الباقية من مقولة الأمن القومى العربى، تقف فيها مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت وبقية دول الخليج إلى جانب حق دولة عربية فى التحرر من الغزو العراقى، وتقف بقية الدول العربية موقفا متآمرا يعمل على تكريس الاحتلال العراقى للكويت إلي الأبد!

وفى هذه الحرب تجد الدولة العربية التى تقف إلى جـ نب الشرعية والحق وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى تجد نفسها مضطرة إلى الاستعانة بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، لمساعدتها فى مواجهة الجيش العراقى العربى المزود بصواريخ سكود والأسلحة الكيميائية، وعندما يوجه النظام العراقى صواريخ سكود إلى الرياض وتل أبيب فى وقت واحد، يكون قد وضع الأمة العربية وإسرائيل فى خندق واحد!

وهكذا عند نهاية الحرب يكون مصطلح الأمن القومى العربى قد تبخر تماما! فكما رأينا فى بداية هذا المقال، هذا المصطلح قد نشأ لأن الأمة العربية التى تعيش من الخليج إلى المحيط كانت تواجه الخطر من جانب عدوين رئيسيين لا ثالث لهما وهما : الامبريالية، واسرائيل، وكانت تريد حماية نفسها من هذين العدوين. ولكن عند نهاية حرب الخليج كان هذان العدوان قد تحولا إلى حلفاء ! فلم تستطع الأمة العربية التخلص من الخطر العراقى إلا بالاستعانة بالإمبرالية الأمريكية! فى الوقت الذى كان فيه العرب وإسرائيل يقفون فى خندق واحد تتساقط عليه صواريخ سكود العراقية!

تحول مذهل لم يكن يخطر ببال أيه قريحة روائية خصبة! ولم يستطع سياسى عربى أن يتنبأ به عبر التاريخ العربى المعاصر! ومعجزة سياسية

استطاع النظام العراقى تحقيقها فى سياق خدماته الجليلة للأمة العربية وهو يرفع شعاراته المزيفة عن القومية العربية، ويؤسس جبهة الصمود والتصدى ضد مصر، لأن السادات رفض انتظار اتفاق الأمة العربية على تحرير سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة مرة واحدة، وقام بمبادرته التاريخية التى انتهت ـ بالفعل ـ بتحرير سيناء وتطهير ترابها من الاحتلال الإسرائيلى.

ومن هنا، حين يأتى كاتب كبير مثل : أحمد نافع، يدعو باسم أكذوبة الأمن القومى العربى، فى «أهرام» أول ابريل ١٩٩٤، إلى مصالحة النظام العراقى، بحجة «إزالة العائق فى وجه تنفيذ خطط تطوير العمل العربى، التى وضعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروعاتها»، ويحمل مصر مسئولية القيام بهذه المصالحة ـ أو هذه «الرسالة» كما يسميها ـ «التى تنتظرها الأمة العربية المتطلعة فى شتى آفاقها إلى استعادة التضامن الكفيل بإخراج الوطن العربى من حالة الضعف الراهنة التى تنذر بمزيد من التردى فى الواقع العربى» فإنه يكون قد قلب الأوضاع رأسا على عقب، ويكون قد ارتكب مغالطة كبرى! لأنه بدلا من أن يدعو إلى تكتيل جهود الأمة العربية لتخليص شعب العراق من النظام العراقى الحالى الذى يحكمه بالحديد والنار، والذى ضيع ثروة البلاد، وزج بها فى حربين كبيرتين لا صلة لهما بمصالح الأمة العربية، واستغرقتا عشر سنوات ـ إذا به يدعو إلى تثبيت أقدام هذا النظام فوق كاهل الشعب العراقى، وتدعيم أركانه، وإنقاذه من الحفرة التى يحتضر فيها ليستعيد قوته من جديد، ويمارس مغامراته العسكرية القاتلة التى لا يحترم فيها ميثاقا ولا عهدا ولا شريعة ولا دينا!

وعندئذ تكون الغاية التى تغياها أحمد نافع قد انقلبت، فبدلا من أن تؤدى استعادة النظام العراقى قوته إلى تنفيذ «خطط تطوير العمل العربى التى وضعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروعاتها، وتكون هذه الخطط قد وصلت إلى طريق مسدود تماما!

ذلك أن خطط تطوير العمل العربي - الوحيدة - التي يعترف بها النظام العراقي، هي الخطط التي وضع أسسها في مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٨! أو هي خطط غزو الكويت مرة أخرى! وقد تكون خطة استئناف غزو المملكة العربية السعودية، أو غيرها من الخطط التي تفنن فيها النظام العراقي! أو في أحسن الظروف تكون خطة الدخول في حرب ضد إيران جديدة تستمر ثماني سنوات!

أفهم أن تأتي هذه الدعوة لو أن النظام العراقي أعلن توبته، وتخلى نهائيا عن دعواه الاقليمية المزعومة تجاه الكويت التي استند فيها إلى أباطيل، وأعاد الأسرى الكويتيين الذين يحتفظ بهم في سجونه إلى ذويهم وبلدهم، وأظهر الدلائل الجلية الواضحة أنه تخلى تماما عن سياسته المدمرة السابقة التي ظل يتبعها على طول حكمه، وأعلن احترامه لحقوق الإنسان العراقي السني والشيعي والكردي، وبمعنى آخر، لو أنه قام بتغيير نفسه من الداخل على نحو يدفع دول العالم إلى احترامه والثقة فيه - أما وهو ما يزال يتمسك بسياسته رغم كل الضغوط التي تفرضها عليه الأمم المتحدة، ورغم المعاناة القاسية التي يعانيها الشعب العراقي، فإن أية دعوة لإنقاذ النظام العراقي من السقوط، تكون مجافية للمنطق العقلي والديني أيضا، فإن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم!

أكذوبة الأمن القــــومى العربى.. مرة أخـــــرى!

أكتوبر فى ٢٤ / ٤ / ١٩٩٤

عندما كتبت مقالى: «أكذوبة الأمن القومى العربى»، أساء بعض المفكرين والكتاب الذين ينتمون إلى معسكر القومى، فهمى، وظنوا أننى أكتب هذا المقال من خارج المعسكر القومى، ونسوا أننى - على وجه التحقيق أكتب من داخل المعسكر القومى، وقد كرست قلمى دائما للمعسكر القومى، إيمانا لا يعتوره شك بالمصلحة العربية المشتركة القائمة على وحدة الأمة العربية من الخليج إلى المحيط، التى تكونت عبر أربعة عشر قرنا من خلال اللغة والدين والثقافة والتاريخ والخطر المشترك والأمل المشترك.

ولعلى قد عبرت عن قمة إيمانى بالقومية العربية والمصلحة العربية المشتركة عندما وقفت ضد الغزو العراقى للكويت، وإلى جانب تحرير الكويت بالقوة المسلحة إذا رفض النظام

العراقى الانسحاب طواعية من الكويت. فلم يستطع عقلى أن يهضم أبدا أن ينبعث الخطر على الأمة العربية من داخل الأمة العربية ذاتها! لأن فى ذلك نسفا كاملا لفكرة القومية العربية من الجذور، وتدميرا للمصلحة العربية المشتركة، وانقساما مخزيا للأمة العربية إلى قسمين: أحدهما خائف من الآخر!

ومن أجل ذلك، وعلى الرغم من أنى كنت وقتذاك ممنوعا من دخول الكويت بسبب قرار مكتب المقاطعة العربية - الذى كانت الكويت أشد تمسكا به من الحكومات الأخرى - وكنت فى الوقت نفسه مدافعا عن العراق فى حربه مع إيران على مدى سنوات ثمان، ونصيرا له - فإنى غيرت موقعى على الفور انطلاقا من الإيمان الذى لا يتزعزع بالقومية العربية، فوقفت بكل قوة إلى جانب تحرير الكويت، ونددت بكل ما أملك من قوة بالغزو العراقى الذى انتهك حرمة القومية العربية، ولم يرع جوارا ولا دينا ولا عروبة.

ومن المفارقات الغريبة فى هذا الصدد، أن من كانوا يتزعمون المعسكر القومى العربى، يرفعون شعاراته فى كل كتاباتهم وخطبهم ومؤتمراتهم، والذين ألبوا الدنيا باسم القومية العربية ضد السادات لزيارة القدس - رأينا غالبيتهم العظمى تقف إلى جانب النظام العراقى، الذى وجه بغزوه الإجرامى للكويت طعنة نجلاء لفكرة القومية العربية! وبرروا فعلته الشنعاء وجريمته النكراء - وعلى رأس هؤلاء القوميين العظام الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذى بلغت قمة دفاعه عن النظام العراقى فى كتابه الذى أصدره عن حرب الخليج وأوهام القوة والنصر! وأزاح فيه عن النظام العراقى كل مسئولية، وألقى بهذه المسئولية على مصر وعلى الكويت!

وقد كان مما أزعجنى وجعلنى أفيق على حقيقة أن شعارات القومية العربية والمصلحة العربية المشتركة والأمن القومى المشترك، هى مجرد سلعة يتاجر بها تجار القومية العربية، أن أكثر الدول العربية استخداما

لهذه الشعارات كانت أكثرها تأييدا للنظام العراقى، وأشدها إصرارا على حمايته من التدخل العسكرى حتى ينتهى من تنفيذ أغراضه من احتلال الكويت بتحويل الشعب الكويتى إلى لاجئين واستبدال العراقيين والفلسطينيين واليمنيين وغيرهم بهم.

بل إن الفلسطينيين، الذين كانت قضيتهم أحد المحاور الهامة التى دارت حولها القومية العربية ودعوة الوحدة العربية، والذين استفادوا من هذه الدعوة وهذه الشعارات أكثر مما استفاد غيرهم، وقفوا إلى جانب النظام العراقى، وحاربوا فى صفوفه، رغم أنه يهدد الكويتيين بنفس المصير الذى انتهوا هم إليه باستيلاء اليهود على أرض فلسطين.

هذه كلها كانت هزات عنيفة وضربات قاتلة فى قلب النظام العراقى القديم الذى أفرزته الأربعينيات، والذى اتخذ شكل حركة تحرر وطنى عارمة هزت قوائم الاستعمار فى الخمسينيات والستينيات تحت قيادة الزعيم عبد الناصر، بعد أن كادت نكبة حرب فلسطين الأولى وتخلى العرب عن الجيش المصرى فيها تقضى عليه.

والأدهى من ذلك، والأكثر إثارة، أن المعسكر القومى العربى نفسه كان هو الذى وجه هذه الضربات القاتلة للنظام العربى! فقد كان النظام العراقى الذى يتزعم المعسكر القومى هو الذى قام بتوجيه ضربته الغادرة للنظام العربى بغزو الكويت، وتهاوت الضربات بعد ذلك على النظام العربى من بقية أعضاء المعسكر: أفرادا وجماعات وحكومات!

ولا يستطيع أحد أن يزعم أن القوى القومية لم تكن تدرى بخطورة ما تفعل ! فلم تكف مصر - من قبل الغزو ومن بعده - عن دق جرس إنذار متواصل لتنبيه هذه القوى والشعوب العربية إلى الخطر الذى يهدد الأمن القومى العربى إذا تخلت عن وحدة الصف ولجأت إلى حل خلافاتها بالقوة المسلحة. وحتى لا يزعم أحد أننى أنطلق فى ذلك من استنتاجات شخصية، فإنى مضطر إلى الاستعانة بالوثائق المصرية الرسمية، التى

هى أقوى من كل ما كتبه الأصدقاء المفكرون والكتاب الأصدقاء الذين كتبوا يعترضون على مقالى عن أكذوبة الأمن القومى العربى، ومنهم الصديق محمد أبو الحديد الذى أطلق على ذلك: «أكذوبة عبد العظيم رمضان»!

ففى يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٠ - أى قبل الغزو العراقى للكويت بأسبوعين تقريبا - أصدرت رئاسة الجمهورية فى مصر بيانا تضمن تحذيرات خطيرة أثبتت الأحداث أنها لم تغن شيئا، ولم تنبه أحدا! وأنها استقبلت باستهانة قبل أن يفيق الجميع إلي حقيقتها! فقد أهاب البيان بالأمة العربية «التى تجد نفسها مواجهة بتحديات عاتية واختبارات مصيرية، سواء فيما يختص بالذود عن الأمن القومى العربى، والتصدي للأخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى ربوع الشرق الأوسط، وتهيئة الظروف المواتية لمواصلة مسيرة التنمية والبقاء ومواجهة المتطلبات المتزايدة للنهضة العلمية والتطوير التكنولوجي - أن تعرف أن «أهم عوامل القوة التى يجب أن تتسلح بها فى هذه المعركة السلمية هو الحفاظ على وحدة الصف العربى، وتعميق التضامن بين جميع الأقطار العربية، انطلاقا من الإيمان بوحدة الهدف والمصير، والتسليم بأن الخلافات القائمة بين أطراف عربية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى التناقضات الرئيسية، وأن الأسلوب الوحيد الذى يتفق مع المصالح العربية للأمة العربية هو تسوية أية خلافات قائمة بالحوار الأخوى.. » إلى آخره.

ولكن بعد أقل من أسبوعين كان النظام العراقى يتحاور مع الكويت حوارا «أخويا» من نوع جديد - أى بالحديد والنار والغزو والسلب والنهب والقتل وإشعال النيران فى المراكز العلمية والدمار!

وهنا أدرك الرئيس مبارك الخطر على الأمن القومى العربى من هذا الغزو، وأراد إنقاذه، فدعا فى بيانه يوم ١٩٩٠/٨/٨ إلى قيام الأمة العربية بمسئولياتها لإنهاء الغزو العراقى للكويت، قبل أن يقوم المجتمع الدولى بمسئولياته فى إنهاء هذا الغزو!

ولم ينس الرئيس أن يوجه كلاما قاسيا للحكومات العربية فى هذا الشأن قال فيه بالحرف الواحد:

«أخشى أن العراق حتجيلها ضربة جامدة جدا من اتجاهات مختلفة.. هناك عدوان قادم، وقد يكون مفزعا، وقد يكون مدمرا، وسوف يكون منظرنا كأمة عربية فى الأرض فى أسفل سافلين.. مجلس الأمن يسبقنا كأن القضية مش عربية، وكأن العرب دول جثة هامدة مش عاوزين يتحركوا، مش عاوزين يتكلموا، مش عاوزين يعملوا حاجة فى بلد عندهم غزت بلدا ثانية.. مش أكرم لنا نستمع لصوت الحق بيننا وبين بعض، مش أكرم لنا أن نحل مشكلتنا فى إطار مظلة عربية بدلا من المظلة الأجنبية؟.. أناشد من هذا المنبر الرئيس صدام حسين والقيادة العراقية الاستجابة للمظلة العربية وسحب القوات من الكويت وإعادة الشرعية للكويت، وأطلب من الأمة العربية أن تستجيب لعقد قمة عربية فى مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة لعلنا نصل إلى حل ونناقش الموضوع، وليست قمة عربية لتبادل الاتهامات والشتائم وتمزيق ملابس بعض»!.

ومعنى هذا الكلام أن القوى القومية فى العالم العربى كانت تدرى تماما الخطر الذى يتهدد له الأمن القومى العربى إذا استمر الاحتلال العراقى للكويت، وكانت عبارات الرئيس مبارك واضحة لا لبس فيها.

ولكن هذه القوى القومية، التى ترفع شعارات الأمن القومى العربى، جاءت إلى مؤتمر القمة العربية الطارئة وهى مصممة على هدم شعار الأمن القومى العربى! ولم تأت لتتناقش، وإنما لتبادل الاتهامات والشتائم وتمزيق ملابس بعضها البعض» - أى على عكس ما حذر الرئيس مبارك!

وبذلك كان المعسكر القومى العربى هو الذى أهوى بمعاوله على فكرة الأمن القومى العربى، وأثبت أنها «أكذوبة» - كما قلت فى مقالى - يخدع بها الجماهير، ويتخفى تحتها لتنفيذ أغراضه وأهدافه التى لا صلة بها بالأمن القومى العربى، ولا بالقومية العربية، أو يتخذ منها حصان

طروادة ليضرب المصالح الوطنية تحت ستار مصالح قومية مشتركة موهومة لم يحترمها يوما، وكان يعمل ضدها على الدوام. ومن هنا حين يأتى بعض الكتاب فى هذه الأيام ليتذرعوا بالمصالح العربية المشتركة والأمن القومى العربى، لإنقاذ النظام الذى كان أول من ضرب بمعول فى فكرة القومية العربية بغزوه بلدا عربيا يجاوره، وكان أول من هدم فكرة الأمن القومى العربى وجعل منها أكذوبة - وهو النظام العراقى - فمن حقنا أن نشك فى هذه الدعوة! فليس مطلوبا منا أن نظل ننخدع بهذه الأكذوبة إلى أبد الدهر!

فقد انخدع الكثيرون بها عندما طردت مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس، بحجة أن مصر انفصلت عن أمتها العربية! رغم أنها لم تنفصل ولا يحزنون، وإنما هم الذين فصلوها لتجرئها على الاجتهاد فى غيبة المتحدثين باسم القومية العربية، وبدون الحصول على إذنهم مسبقا!

وقد تكلفت مصر فى ذلك غاليا من انشقاق غالبية المثقفين اليساريين على النظام، وهجرتهم الخائبة إلى دول الرفض ليقعوا تحت حكمها الشمولى الإرهابى! كما تكلفت غاليا من العقوبات الاقتصادية التى فرضتها بغداد على القاهرة! وتكلفت كثيرا من عزلتها عن الأمة العربية التى كانت تقود من قبل نضالها!

ثم تكلفت أكثر عندما تمخض جبل الصمود والتصدى الذى كان ينادى بتحرير فلسطين بالقوة فولد فأرا، ولم يكن فأرا حيا وإنما كان فأرا ميتا! فلم يتحرر شبر واحد من فلسطين على يد هذه الدول المتشدقة ولم تخض حربا ضد إسرائيل غير حرب الإذاعات الخالدة التى برعت فيها هذه الدول!

ثم كانت الخديعة الكبرى عندما تستر المعسكر القومى - فى مساندته النظام العراقى بعد اجتياحه الكويت - بعباءة الأمن القومى العربى، الذى

خشى عليه من التدخل الأجنبى! وذلك لتمكين النظام العراقى من الغنيمة، وأخذ يطالب بحل عربى موهوم يختلف عن الحل العربى الذى دعا اليه الرئيس مبارك، فلم يكن حلا عربيا يجبر النظام العراقى على الانسحاب من الكويت، إنما كان حلا عربيا يمكن النظام العراقى من الكويت والبقاء فيها إلى الأبد!

وها نحن أولاء نرى البعض يحاول خداعنا مرة أخرى باسم الأمن القومى العربى والمصلحة العربية المشتركة، لإنقاذ النظام العراقى، الذى لم تكن له من مهمة طوال حكمه إلا ضرب المصالح القومية العربية!

وهذا البعض يدعو مصر بالذات للقيام بهذا الإنقاذ، وينسى أن النظام العراقى لم يكن له من عمل طوال حكمه الا مناوأة مصر، والاصطدام بها كلما أرادت القيام بدورها القيادى فى خدمة الأمة العربية، ولم يستثن فى ذلك رئيسا من رؤساء مصر، فقد اصطدم بهم جميعا ابتداء من عبد الناصر ومرورا بالسادات وانتهاء بمبارك!

ففى عهد عبد الناصر عندما قبل مبادرة روجز، تصدى له نظام البعث العراقى على رأس جبهة رفض عربية! واضطر هيكل إلى أن يرفع باسم النظام الناصرى فى مواجهته شعار: «إن الذين لا يحاربون ليس من حقهم أن يُعلّموا غيرهم ممن حاربوا كيف تكون الحرب وفنونها الحديثة، وإن مصر التى تحارب لايمكن أن يُفرض عليها مخطط وتوقيت يوضع فى بغداد»!

وعندما تعلل النظام العراقى باسم «قومية المعركة» فى مؤتمر طرابلس الذى عقد فى ٢١ يونية ١٩٧٠، كان رد الجانب المصرى أن التعلل بقومية المعركة هو مغالطة مكشوفة، لأن قومية المعركة لا تتحقق بأن يحارب طرف واحد - هو الجيش المصرى - وإنما تتحقق باشتراك جميع الأطراف فيها.

وقد نشبت معركة كلامية بين عبد الناصر والرئيس البكر بحضور سبعة رؤساء دول عربية فى المؤتمر، ووجه عبد الناصر كلامه للرئيس

العراقى قائلا: «من سوء الحظ أننا لانستطيع أن نثق فيكم، لأن تجاربنا السابقة معكم تدعونا إلى الشك، وألا نثق فيكم وفى كل ما تتقدمون به.. انكم تتحدثون عن معركة قومية، وأنتم فى الحقيقة لا تقومون إلا بمناورات حزبية!».

وفى عهد السادات تزعم النظام العراقى أيضا جبهة رفض أُخْرى ضد مصر، مستخدما أيضا أكذوبة قومية المعركة!

ولم يشفع للسادات فى ذلك خطابه فى الكنيست الذى تمسك فيه بقومية المعركة! ولم يسترح حاكم بغداد إلا عندما حصل من مؤتمر قمة بغداد على قرار بطرد مصر! وكان دس خطابات التهديد تحت أبواب أمراء وحكام الخليج العربى إحدى وسائل الضغط!

كذلك لم يشفع للسادات حقيقة أن قواته هو، وليست قوات أى حاكم عربى، هى التى ألحقت أول هزيمة بإسرائيل فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، وكان له خمس فرق شرق القناة فى سيناء، فى الوقت الذى تأخر اشتراك القوات العراقية فى المعركة اسبوعا، وكان اشتراكا محدودا جدا لم يتجاوز اللواء العراقى المدرع ١٢، وجاء وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر وبعض كتائب الفرقة المدرعة السادسة العراقية على بعد خمسمائة كيلو متر من منطقة التحشد فى الجبهة السورية!

وفى عهد مبارك اتخذ النظام العراقى من مجلس التعاون العربى مع مصر والأردن واليمن ستارا لتدبير مؤامرته لغزو الكويت. وعندما وقف مبارك فى وجه الغزو، لم يتردد النظام العراقى فى اتهام مبارك بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية! وجر إليه فى ذلك بعض الرؤساء فى مؤتمر القمة بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس - على نحو ما مر بنا فى مقالنا السابق - وكان هو صاحب المقولة - التى رددها هيكل فى كتابه عن حرب الخليج - عن أن مبارك جاء إلى المؤتمر «للدخول بالأمة العربية فى القبضة الأمريكية» ، وليس للخروج بها من هذه القبضة، وأنه حضر إلى القمة

لتنفيذ مخطط أمريكى «خطه بوش على الرمال فى الصحراء، واستكمل بيكر مسيرته على الجبال فى الأناضول»!

ومن هنا فجميع رؤساء مصر عملاء للأمريكان أو خاضعون لمخططاتهم فى نظر النظام العراقى! وكان هيكل أصدق ما يكون - قبل أن يغير موقعه من النظام العراقى - عندما وصف حزب البعث العراقى وقت صدامه مع عبد الناصر بأنه: «حيث هو الآن، وحيث كان بالأمس، وحيث سيكون غدا - مجرد تاجر سوق سوداء فى حرب يتقرر فيها مصير أمته، وأن كل ما يعنيه أن يختلس لنفسه أى غنيمة صيد، حتى لو كانت هذه الغنيمة على حساب الدم الزكى الشهيد».

وعلى هذا النحو، فعلينا فى قضية الأمن القومى العربى أن نستبعد النظام العراقى كلية من هذه القضية، اذا أريد لهذه القضية أن تكون قضية حقيقية وليست «أكذوبة» وهو الوصف الذى أغضب كثيرين، وعلى رأسهم الصديق العزيز الأستاذ أحمد حمروش، واللواء أحمد عبد الحليم! فلم يهدد الأمن القومى العربى نظام أكثر من النظام العراقى، بحربه مع إيران التى أتت بالأساطيل الغربية إلى مياه الخليج، ثم بغزوه للكويت الذى أتى بهذه الأساطيل مرة أخرى إلى مياه الخليج! وبعدائه لمصر ومحاولته إقصاءها عن موقعها القيادى فى خدمة الأمة العربية.

وعلينا أن ندرك أن هذه الحقيقة، وهى أن وجود مصالح عربية مشتركة لا تعنى وجود عمل مشترك جرى أو يجرى لتحقيق هذه المصالح!

وعلى سبيل المثال، فإن مصلحة الأمة العربية المحققة تتطلب قيام وحدتها السياسية، ولكن حدودها السياسية تزداد رسوخا وثباتا! كذلك فإن مصلحة الأمة العربية المحققة تتطلب تكاملها الاقتصادى، ولكن مصالحها الاقتصادية تزداد تباعدا وتناقضا! وهذه المصلحة المشتركة تتطلب سوقا مشتركة على نحو السوق الأوروبية المشتركة، ولكن هذه

السوق العربية المشتركة تزداد اقترابا من الوهم وابتعادا عن الحقيقة! كما أن الأمن العربى المشترك يتطلب ارتباط كل دولة بالأخرى بروابط عسكرية وأمنية، لا أن تتخذ احتياطاتها العسكرية والأمنية خوفا من الأخرى كما يحدث الآن! والأمن القومى العربى يتطلب من كل دولة أن تحمى الأخرى بجيشها، لا أن تغزوها بجيشها وتعتدى على الأموال والممتلكات والأعراض تحت زعم أنها جزء منها وأنها محافظة من محافظاتها!

من هنا لعلى كنت محقا عندما كتبت عن «أكذوبة الأمن القومى العربى»!

الإخراج العراقى للعبة «عسكر وحرامية»

أكتوبر فى ٥ / ٦ / ١٩٩٤

عندما كتبت فى يوم ١٠/٤/١٩٩٤ مقالى «أكذوبة الأمن القومى العربى»، الذى صدمت به الرأى العام فى مصر والعالم العربى كنت أتوقع أولا ردود فعل احتجاجية واسعة المدى، تعقبها إفاقة على حقيقة أوضاع أمتنا العربية، ثم تعقب هذه الإفاقة ردود فعل إيجابية تعترف بالواقع العربى الذى تحدثت عنه وتحاول إيجاد مخرج منه، أو تعترف بأن الأمن القومى العربى قد أصبح بالفعل «أكذوبة» بعد أن كان أملا يملأ جوانح الملايين من أبناء أمتنا العربية ويؤمنون بتحقيقه فى عصر زعيم القومية العربية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

تحقق ما توقعته، وأتت ردود الفعل الاحتجاجية من عديد من كتاب ومفكرى ومثقفى مصر، بعضهم جادون تناولوا القضية الخطيرة بأقلام مسئولة، مثل

الكاتب الكبير رجاء النقاش فى المصور، والمؤرخ أحمد حمروش والدكتور مصطفى سلامة رئيس قسم القانون الدولى بكلية حقوق الإسكندرية والمستشار حامد الجرف والدكتورة محيا زيتون أستاذة الاقتصاد بجامعة الأزهر، والأستاذ محمد أبو الحديد فى الجمهورية، واللواء محمود عادل أحمد والدكتور عبد المنعم المشاط واللواء أحمد عبد الحليم، وآخرين.

أما البعض الآخر فقد تناول القضية بأقلام هازلة، وعلى رأس هؤلاء الدكتور جلال أمين الذى كتب متسائلا: «أيهما الأكذوبة: الأمن العربى أم عبد العظيم رمضان»؟.

وسرعان ما أتت بعد هذه الموجة الاستنكارية «لأكذوبة» الأمن القومى العربى، موجة أخرى تعترف بعدم وجود أمن قومى عربى من الناحية الفعلية وتثبت «أكذوبة» الأمن القومى العربى من الناحية الحقيقية، وإن لم تملك الجرأة على استخدام وصف «أكذوبة» كما استخدمتها.

وقد خدمت المتناقضات فى المنطقة العربية ظهور هذا الاعتراف بعدم وجود أمن قومى عربى، مع محاولات النظام العراقى المحمومة في هذه الأيام تكتيل رأى عام عربى وراءه لرفع الحصار الاقتصادى عنه، وتحقيق نصر له يثبت قبضته الخانقة على رقبة الشعب العراقى!

فقد ساق إلى بيروت فى الفترة من ٩ ـ ١١ مايو أكثر من مائة من المفكرين والمثقفين المصريين والعرب، لحضور ما عرف باسم «المؤتمر القومى العربى الخامس»، جرى اختيارهم بعناية من الموالين للنظام العراقى مع أقلية محايدة لذر الرماد فى العيون، وكانت مهمة هؤلاء المجندين الاشتراك فى لعبة «عسكر وحرامية» التى يقوم بإخراجها النظام العراقى إخراجا جديدا فى هذه الأيام مع الاحتفاظ بمضمونها القديم.

أما «العسكر»، فى الإخراج الجديد للعبة، فهم أصحاب المعسكر القومى المتمسك بمبادئ الستينات من هذا القرن، والذى يحلم بتطبيقها

ولا يفقد الأمل أبدا فى إمكان تنفيذها مادام قد استمر تدفق الدعم العراقى السخى!

وهذه المبادئ - كما هو معروف - تتمحور حول «مسلمات وثوابت» هى: العداء الأبدى لإسرائيل، ورفض السلام معها، وعدم الاعتراف بأية اتفاقيات تعقد معها، واعتبار تحرير سيناء خيانة واتفاق غزة أريحا خيانة!

وهذا المعسكر القومى نفسه هو الذى برهن على تجارته بالمبادئ القومية عندما وقفت غالبيته إلى جانب النظام العراقى عند غزوه الكويت، ورفعت شعارها اللئيم المضلل برفض التدخل الأجنبى حتى يتمكن النظام العراقى من طرد الشعب الكويتى من أرضه ويحل مكانه عراقيين وفلسطينيين ويمنيين، ونسى فى ذلك الحين قضية الأمن القومى العربى!

أما «الحرامية» فى الاخراج العراقى للعبة «عسكر وحرامية» فهم جميع من عقدوا الاتفاقيات مع إسرائيل، ومن يتعاملون معها، ومن يحررون أرضا أو مصلحة عن طريق المفاوضات، ويشتمل هذا المعسكر على مصر والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى والمغرب!

ومن خلال ذلك يتضح أن لعبة «عسكر وحرامية» فى الاخراج الجديد ترمز تحديدا إلى العراق ومصر! فالعراق يحاول استعادة دوره العربى، الذى فقده بغزوه للكويت، عن طريق التظاهر القديم بالوقوف فى وجه محاولات التسوية والتطبيع مع إسرائيل - أى على حساب دور مصر العربى الذى لعبته بجدارة فى حرب تحرير الكويت.

ومعنى ذلك أننا نشهد أكبر عملية تضليل تتم باسم «الأمن القومى العربى» على حساب النظام المصرى ولحساب النظام العراقى، الذى يشعر فى هذه الأيام بأنه على وشك الانتصار فى معركةرفع الحصار الاقتصادى، خصوصا مع وقوف دول أوروبية معه، مثل فرنسا، لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

وفى الوقت نفسه نجد أنفسنا أمام «حصان طروادة» جديد يقوم النظام العراقى ببنائه بعناية ويصرف عليه بسخاء، لكى يختبئ فيه المثقفون المصريون الذين يتاجرون بأفكار الستينيات، ويصورون أنفسهم فى صورة الحرس القديم المتمسك بمبادئ القومية العربية والحريصين على الأمن القومى العربى، ويستخدمون هذه المبادئ سلاحا يطعنون به السياسة المصرية المتطورة التى تتصرف وفقا لمتغيرات العالم الجديد، ويطعنون فى قوميتها ووطنيتها!

وقد كان هذا هو ما جعلنا نقف منذ البداية فى وجه هذا المخطط الجديد، عندما دعا البعض النظام المصرى إلى القيام بمبادرة لمصالحة النظام العراقى وشده إلى العمل العربى، بحجة إزالة العائق فى وجه تنفيذ خطط تطوير العمل العربى.

فكتبنا مقالنا «أكذوبة الأمن القومى العربى»الذى أثبتنا فيه أن خطط تطوير العمل العربى الوحيدة التى يعترف بها النظام العراقى هى الخطط التى وضع أسسها فى مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٨! وهى خطط الزج بالأمة العربية فى حروب لا ناقة لها فيها ولا جمل، مثل حربه التى دامت ثمانى سنوات مع ايران، وهى أيضا خطط غزو الكويت والانطلاق منها إلى شبه الجزيرة العربية للسيطرة على منابع البترول. وكل ما يقال غير ذلك هو تضليل فى تضليل فى تضليل.

والمهم هو أن أهم ما أصدره هذا «المؤتمر القومى العربى الخامس» من قرارات، هو القرار الذى يدين فيه «الذين يساهمون فى حملات التطبيع مع العدو! والتضامن الكامل مع الشعب العراقى، والمطالبة برفع الحصار عنه»!

وهو لب الموضوع، وأصل اللعبة، والمغالطة الضخمة، لأن التضامن الكامل مع الشعب العراقى والمطالبة برفع الحصار عنه ليس له غير باب واحد هو إسقاط النظام العراقى الذي يحكم الشعب العراقى حكما فاشيا

بالحديد والنار، ويحرمه من حرياته الأساسية، ويعتدى على حقوق الإنسان العراقى فى كل ساعة من ساعات النهار!

وهذا الباب، الذى يجب أن يقصده كل قومى حقيقى لا يتاجر بالقومية العربية، هو الوقوف بصلابة فى وجه النظام العراقى الذى تسلم الوطن العراقى وهو فى قمة ثرائه وقوته، فأدخله فى حربين ضروسين فقد فيهما أكثر من مليونى قتيل، وأضاع ثروة البلاد، وحول الشعب العراقى من شعب غنى إلى شعب فقير!

وبالتالى فليس هذا الباب هو الذى ولجه المؤتمر القومى العربى الخامس.. باب الاعتراف بسفاح بغداد، ومناشدته« انتهاج سبل معالجة وطنية وتحول ديمرقراطى وانفتاح على كافة القوى الوطنية العراقية» حسب نص بيانه - فهى مناشدة يعرف منظمو المؤتمر وممولوه وسدنته مصيرها، فى ضوء التاريخ الأسود للنظام العراقى الذى لا يجهله أحد فى داخل الوطن العراقى وخارجه!

وهكذا نجد أنفسنا أمام ألوان شتى من المؤتمرات التى تعقد، إما بتمويل عربى معاد لمصر، وإما بتمويل خارجى معاد لشعب مصر! وهى مؤتمرات لا تعمل لوجه الله والوطن، وإنما تعمل للتجارة والكسب باسم الفكر وخدمة العلم، وتحت شعارات ولافتات شريفة، مثل القومية العربية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

وسامح الله بعض البلاد العربية والأجنبية التى جعلت من بعض المفكرين والمثقفين والعلماء والسياسيين تجاراً يتاجرون بالقلم وبالكلمة، وحولت أعظم الحريات المدنية التى أفرزها الفكر الليبرالى: حرية الكلام، والكتابة، والخطابة، والاجتماع، إلى أسواق تجارية كبرى يديرها حكام العرب الفاشيون وأجهزة المخابرات الغربية!

المهم هو أن مؤتمرا يعقد تحت اسم القومية العربية ، هو « المؤتمر القومى العربى الخامس»، كان لابد أن يتعرض لأحوال الا العربية، وإلا

فقد اسمه! وعندئذ اكتشف ما سبق لى اكتشافه فى مقالى: « أكذوبة الأمن القومى العربى»، وهو أنه لا يوجد أمن قومى عربى ولا يحزنون، وأنه أمام أمة عربية ممزقة تحولت فيها الحدود الكرتونية إلى حدود من الخرسانة المسلحه، « وأصبح الأمن القطرى فيها منفلتا من دائرة الأمن القومى وساعيا للارتباط بمراكز أجنبية» ـ حسب كلمات بيانه المنشور فى جريدة الشعب فى ١٩٩٤/٥/١٧، وأن «القدرات الدفاعية العربية» تفتقر إلى إستراتيجية دفاعية أو هجومية متكاملة»!

وهكذا أخذت نغمة الاعتراض على مقالى «أكذوبة الأمن القومى العربى» تتغير، وتتحول إلى التأييد.. التأييدالسافروالمستتر، فيكتب حسن المستكاوى فى الأهرام عن أسف المواطن العربى على «حلم الوحدة المستحيل»! ويكتب المفكر محمد سيد أحمد فى «الأهالى» يوم ١٩٩٤/٥/١٨ يقول: «الحقيقة أننا لو نظرنا إلى الأنظمة العربية اليوم، فلا مفر من التسليم بأنها تباشر سياسات هى نقيض أهداف الأمة العربية، فكما قال ناجى علوش، أحد أعضاء المؤتمر: «إن التناقض الرئيسى لدينا هو التناقض بين الأنظمة العربية والشعوب العربية».

ويعترف محمد سيد أحمد ـ فى نبرة صراحة يحسد عليها ـ بأن الآلية الرئيسية التى تحكم السياسات العربية وتحركها فى النهاية، لم تعد هى التناقض العربى الاسرائيلى، بل «التناقض العربى/ العربى تحديدا»! وأن التناقض الاسرائيلى اليوم أصبح، موظفا فى عمليات مباشرة التناقضات العربية/ العربية»!

ثم يقول: إن هذه حقيقة كشفها السادات بشكل صريح برحلته إلى القدس، ثم أصبحت حقيقة مستقرة مع أزمة الخليج، وأخيرا مع أزمة اليمن. إن الوحدة العربية اليوم أصبحت تتقرر بقوة السلاح (فى الخليج، والآن فى اليمن) فى وقت تجرى فيه ـ وعلى صعيد الأمة العربية كلها ـ مفاوضات سلام مع إسرائيل! إن الدول العربية تتمسك بعدم التنازل قط عن أى قسط من سيادتها إزاء دول عربية أخرى، دونما نظر إلى انتسابها

جميعا إلى أمة واحدة، وهى مع ذلك لا ترى غضاضة فى تنازل بعد آخر، حول أمور السيادة إزاء اسرائيل! إن هناك آلية تحكم مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية، ولكن لا توجد آلية قط تحكم العلاقات العربية/ العربية»!

ثم يؤكد محمد سيد أحمد ماذكرناه في مقالنا «أكذوبة الأمن القومى العربى» من افتقار الأمة العربية إلى اقتصاد مشترك وسوق عربية مشتركة. ويقول إن هذه السوق العربية المشتركة «هى أبرز نقطة ضعف فى مكونات الأمة العربية الواحدة، وهى الحلقة الضعيفة التى تستغلها اسرائيل تكأة للانقضاض على المنطقة والهيمنة على مقدراتها بدعوى اقامة «سوق شرق أوسطية مشتركة تضم دول الشرق الأوسط جميعا».

وأخيرا يرى محمد سيد أحمد أن الحاجة قد أصبحت ماسة لنشأة جهاز يؤمّن الأمة العربية ضد هذا الاقتحام .. جهاز قومى عربى يكون كفيلا بالتصدى لآلية السوق الشرق أوسطية، وبحماية الكيان القومى العربى من التحدى الاسرائيلى مستقبلا، فى إطار عملية اقليمية شاملة منسوبة إلى السلام». ولكنه يشك فى أن يتولى أمر هذا الجهاز بشكل مناسب الأنظمة العربية، وحتى الجامعة العربية بصفتها نتاج هذه الأنظمة وتعبيرا عنها!

وينقل فهمى هويدى من التقرير الذى أعده المؤتمر (والذى وضعته - على حد قوله - نخبة ممتازة من المثقفين والخبراء العرب فى مختلف التخصصات) ما يؤكد «أكذوبة الأمن القومى العربى! فهو يبرز «استمرار تفكك الروابط الدفاعية العربية، مع تواصل عقد الاتفاقات العسكرية مع الدول الأجنبية! ويقول إن عام ١٩٩٣ شهد أكثر من ثمانين مناورة عسكرية مشتركة بين قوات عربية وأخرى أجنبية!

وفى صدد العلاقات العربية/ العربية، فإن التقرير أثبت «استمرار الصراعات والخلافات التى أفضت إليها أزمة وحرب الخليج، وذكر أن الخلاف المصرى السودانى احتل مقام الصدارة فى هذه القائمة وإن

احتفظ بطابعه الثنائى، «ولكن بقايا صراع الخليج واصلت آثارها المعوقة لإعادة بناء حد أدنى من التضامن العربى الفعال»!

أما فيما يتصل بأنماط التعاون والتحالفات العربية/ العربية فقد لاحظ التقرير غلبة الطابع الثنائى عليها الذى يعبر عن مصالح وقتية، «أما آليات العمل الجماعى، فإنها : إما أنها ضربت فى الصميم. كما فى آلية التنسيق بين دول الطوق فيما يتعلق بجهود التسوية السلمية فى الصراع العربى الإسرائيلى، أو أن عجزها قد تأكد بشكل حاسم كما فى حالة التجمعات الفرعية، أو أنها بقيت تعمل بانتظام دون أن يكون بمقدورها إحداث الحركة المطلوبة إلى الأمام، كما فى حالة الجامعة العربية.

ثم يلاحظ التقرير على المستوى الاقتصادى أن الاستثمار العربى فى الخارج وصل إلى ٦٧٠ مليارا من الدولارات، بينما وصل داخل المنطقة إلى ١٢ مليارا فقط! وأما المديونيات العربية فقد وصلت إلى ١٩٤ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، وهى تمثل ضعف قيمة الصادرات و ٧٥ فى المائة من الناتج المحلى العربى!

والطريف هو الوصف الذى قدمه فهمى هويدى للمؤتمر من الداخل، فهو يقول إن مشهده كان «مثيرا، ليس فقط من زاوية شريط حال الأمة العربية الذى عرض على المجتمعين، أو المناقشات التى دارت حول قائمة هموم الأمة العربية، ولكنه كان كذلك بالنظر إلى المشاركين فيه، ومفردات خطابه، والمسرح الذى جرى عليه العرض كلية!

ويستطرد قائلا: «من طرف القاعة الفسيحة ـ حيث جلست ـ بدأ المجتمعون وكأنهم يمثلون قبيلة منقرضة، تستخدم مصطلحات غريبة! بل تتحدث لغة غير مفهومة فى هذا الزمان! الأغلبية ابيضت شعورهم وتقوست ظهورهم، منهم من استعان بعكاز فى مشيته، ومنهم من أضاف سماعة وراء أذنه تعينه على متابعة الحوار، ومنهم من ارتعشت يده وهو يكتب، أو ثقلت الحروف على لسانه وهو يتكلم، لكنهم ـ للدهشة ـ لم يتوقفوا عن الحلم»!

هذا الوصف البليغ الذى قدمه فهمى هويدى للمؤتمر، ربما يعبر أكثر من أى تعبير عن النهاية التى انتهت إليها أحلام الوحدة العربية والأمن القومى العربى، التى كان شعبنا العربى أقرب ما يكون إلى تحقيقها فى عهد عبد الناصر، ثم جاءت هزيمة يونية العسكرية، لكى تطيح بهذه الآمال وتبددها مع الريح.

فالأمر الذى يجب أن تعرفه الأمم هو أن الانتصارات هى التى توحد الشعوب، أما الهزائم فتمزقها! فلو كان بسمارك قد هزم فى حربه مع نابليون الثالث التى بدأت في ١٩ يوليو ١٨٧٠ لما تحققت الوحدة الألمانية! لقد كان بسمارك يؤمن بأن الشعوب الألمانية لا تتطلع إلى بروسيا لتحقيق وحدتها إلا بسبب قوتها، ولذلك عمل على وضع هذه القوة فى خدمة النصر البروسى على النمسا وفرنسا. وعندما ألحق الهزيمة بفرنسا وأوقع نابليون الثالث فى الأسر، كان هذا النصر حاسما على الحركة القومية الألمانية، فقد ابتدأت المفاوضات التى انتهت بانضمام ولايات الجنوب إلي الاتحاد الألمانى الشمالى، ودعى الملك ولهلم ليعتلى عرش الاتحاد الألمانى بلقب «امبراطور ألمانيا» وتوج رسميا فى ١٨ يناير ١٨٧١ فى قاعة المرايا فى قصر فرساى وسط احتفالات النصر على فرنسا، وبذلك تم اتحاد ألمانيا.

ترى لو كانت حرب يونية ١٩٦٧ قد انتهت بتحقيق النصر على اسرائيل واحتلال تل ابيب وانهاء الدولة الاسرائيلية، هل كانت تقف دولة عربية واحدة بمعزل عن الوحدة؟ وإذا وجدت حكومة واحدة تقف هذا الموقف هل كان شعبها يسمح لها بالبقاء؟

يجب علينا أن نذكر كيف انخدع الملك حسين بمظاهر قوة مصر العسكرية تحت زعامة عبد الناصر، والعروض العسكرية فى شوارع القاهرة التى تتقدمها صواريخ ظافر والقاهر، وخشى أن يتخلف عن موكب النصر على اسرائيل فيسقط تحت ثورة الشعب الأردنى الفلسطينى، ولذلك فعلى الرغم من أن العلاقات بينه وبين عبد الناصر

كانت قد ساءت إلى حد اعتقد عبد الناصر معه أنها وصلت إلى نقطة اللاعودة، إلا أنه قرر فى مساء يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧ أن يطير إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر، وفى يوم ٣٠ مايو عقد معه اتفاقية الدفاع المشترك.

لقد كانت الضغوط الجماهيرية فى ذلك الحين من القوة بحيث إن نصرا واحدا تحققه القوات المصرية علي اسرائيل كان كفيلا بتحقيق الوحدة العربية فى مدى لا يتجاوز عاما واحدا! ولكن الهزيمة ضيعت الفرصة التاريخية، وأتاحت للروح الانفصالية والاقليمية النمو، وهيأت للحدود العربية/ العربية، التى كانت قد أخذت فى الترنح تحت مطارق القومية العربية، الثبات والرسوخ، وأتاحت لنظام صدام حسين ارتكاب جريمته الشنعاء بغزو الكويت، بل أتاحت له البقاء حتى اليوم فى الساحة العربية ليعيد إخراج لعبة «عسكر وحرامية» على مستوى جديد، يستهدف به استعادة دوره العربى المفقود، على حساب الدور المصرى الشريف فى خدمة حل الصراع العربى الإسرائيلى.

من مذبحة دير ياسين إلى مذبحة المسجد الابراهيمى

الوفد فى ١٩٩٤/٣/٧

جرت العادة فى بلادنا العربية أن نحسن الظن بالذكاء الإسرائيلى ونرفعه إلى مقام أعلى مما يستحق، مع أننا لو تأملنا قليلا ما يجرى فى السياسة الإسرائيلية لاكتشفنا زيف هذه الفكرة، وأدركنا أن الكثير جدا مما حصل عليه الإسرائيليون من مكاسب إنما يعود إلى تقصيرنا وسوء سياستنا ولا يعود إلى مهارة السياسة الإسرائيلية. وربما كان أكبر دليل على ذلك وجود الإحتلال العسكرى الإسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة بكل ما يمثله من اضرار بمصالح الشعب الإسرائيلى واستنزاف لطاقاته دون أن يعود عليه بأية فائدة، لان هذا الإحتلال سوف يزول فى النهاية مع حركة التاريخ.

وهذا ماكنت على الدوام أنبه إليه السياسيين والمفكرين والكتاب الإسرائيليين الذين جلست معهم على

مدى السنوات العشر السابقة، وكانوا يقتنعون، ولكن السياسة لها أحكام، وهذه الأحكام قد تكون من الداخل أو من الخارج، وهى من الداخل تتمثل فى المستوطنين اليمينيين المتطرفين، ومن الخارج تتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية التى لم يكن من مصلحتها قبل حرب تحرير الكويت حمل إسرائيل على تقديم تنازلات جوهرية لصالح الفلسطينيين، والأمة العربية على الدوام مشغولة بالصراع العربى الإسرائيلى عن مصالحها الحيوية.

ولعل المذبحة الآخيرة التى قام بها «باروخ» السفاح قد أزالت لحد بعيد الجليد الذى كان يغلف السياسة الأمريكية، وأقنعها بضرورة انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية بأكملها وليس من أريحا فقط. فقد صرح وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية يوم ٣ مارس ١٩٩٤ أمام لجنة المخصصات المالية التابعة لمجلس الشيوخ بأن الفلسطينيين يحتاجون إلى أكثر من الضمانات الأمنية، وهو أن يروا مستقبلاً مختلفاً لهم، وهذا يعنى تغيير الحقائق علي أرض الواقع، ومد نطاق الحكم الذاتى من غزة وأريحا إلى سائر أنحاء الضفة الغربية، وانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه أن المذبحة التى ارتكبها باروخ قد وضعت الحكومة الاسرائيلية وجميع القوى السلامية فى اسرائيل، التى أطاحت بحكومة الليكود وأتت بحكومة رابين إلى الحكم، فى موضع الحرج الشديد، ليس فقط أمام القوى العالمية والمحلية، وإنما أمام ضمائرهم. فما ارتكبه باروخ من عمل غير مسبوق هو سبة فى جبين التاريخ اليهودى كله لما اتصف به من نذالة وخسة وجبن وتحد للسماء، وقد قتلوا وهم بين يدى الله!

ومع ذلك فإن صدور هذه الجريمة عن صهيونى ينتمى لحركة كاخ التى ألفها الحاخام الاسرائيلى مائير كاهانا، لا يثير الدهشة، فقد كان رأى كاهانا هو أن «اليهودى غير العقلانى هو العاقل تماماً! فالديموقراطية والقيم الانسانية الغربية ما هى إلا نبتة أجنبية، ولكن لا

معنى لها في اليهودية الحقيقية! والشعب اليهودى لم يبق حياً لألفى عام لكونة عقلانياً، ولو كنا عقلانيين لكنا قد انتهينا»!

وحركة كاخ هى الطور الثانى لحركة الدفاع اليهودى التى أنشأها كاهانا فى نيويورك فى عام ١٩٦٨ لحماية اليهود الذين كان يزعم أنهم ضحايا جرائم الشوارع من جانب السود! ولتكون آداة لجباية الأموال واستنزاف ملايين الدولارات من آلاف اليهود. وقد عزف كاهانا على مقطوعة الكبرياء اليهودى والقوة اليهودية، وتمكن بذلك من أسر خيال اليهود من الطبقة الوسطى الدنيا فى بروكلين وغيرها من الأحياء القريبة من أحياء السود، وكانت شعاراته «سلاح لكل يهودى»! وأنشأ معسكراً للتدريب على الأسلحة والفنون العسكرية فى مرتفعات كاتسيكل فى ولاية نيويورك، وقد تم تدريب حفنة من صفوة حراس كاهانا على إعداد الذخائر والتصويب الدقيق. وسرعان ما انتقلت رابطة الدفاع اليهودى من مجابهة المناضلين السود إلى ضرب السفارات الروسية والعربية بالقنابل، وضرب الدبلوماسيين الروس والعرب فى أوروبا والولايات المتحدة والتحرش بهم. وبذلك بدا كاهانا أمام يهود ما بعد الهولوكوست (الدمار) فى مظهر المتحدث عنهم والمدافع عن مصالحهم.

وقد اتخذ كاهانا من جريدة «الجويش برس» لسانا لحاله، تنشر أكاذيبه وقصصه الغريبة عن اشتهاء غير اليهود للنساء اليهوديات، وهجمات سوريا على اسرائيل بالغاز السام، وهو ما لم يحدث ابدا. واستطاع عن طريق «الجويش برس» الدخول إلى بيوت عشرات الآلاف من البيوت اليهودية كل أسبوع حيث يتلاعب بمشاعر الخوف الدفينة فى أعماق اليهود منذ ألفى عام.

وقد عقد أول اجتماع لرابطة الدفاع اليهودى يوم الثلاثاء ١٨ يونيو ١٩٦٨ فى مركز «الجانب الغربى» اليهودى فى مانهاتن بنيويورك، وفى اليوم التالى للإجتماع فتح كاهانا أول مكتب لرابطة الدفاع اليهودى فى ١٥٦ الشارع الخامس فى مانهاتن. ولم تلبث الرابطة أن أصبحت عاملاً

شديد الأهمية فى الممارسات السياسية فى مدينة نيويورك كجماعة احتجاج مناهضة للسود، وهو أمر شد إليه أنظار رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق شامير وجيئولا كوهين التى كانت قد انتخبت لتوها فى الكنيست كعضو فى حزب مناحم بيجين (حيروت) وزارته فى مكتب رابطة الدفاع اليهودى لتسأله: «لماذا تبدد وقتك فى محاربة السود؟ إن المسألة الحيوية لليهود هى محنة اليهود السوفييت، فالروس يخططون لتصفية شعبنا. وشعر كاهانا أن محنة اليهود السوفييت والدفاع عنهم يمكن أن يجلب له أهمية أكبر، فقام بين يوم وليلة بتغيير برنامج رابطة الدفاع اليهودى فى ديسمبر ١٩٦٩.

وفى يوم واحد هو يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩، هاجمت الرابطة فى وقت واحد مكاتب تاس (الوكالة السوفيتية للأنباء) وإنتوريست (وكالة السياحة السوفيتية) وايروفلوت (شركة الطيران السوفيتية)، وتوالت هجمات الرابطة على المراكز السوفيتية فى نيويورك وواشنطن وغيرها من المدن الأمريكية، على نحو أكسبها عضوية عشرة آلاف عضو فى ١٢ مدينة أمريكية وكذلك فى انجلترا وفرنسا وجنوب أفريقيا، وتحولت الرابطة بمقتضاه إلى حركة جماهيرية.

ولم يلبث كاهانا أن نقل نشاطه إلى ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، ففى أعقاب هجوم دموى قامت به منظمة التحرير ضد حافلة تلاميذ اسرائيليين عند الحدود اللبنانية، قامت رابطة الدفاع اليهودى باقتحام مكتب المنظمة وسط مانهاتن واعتدت على مديره الفلسطينى، وكان ذلك فى ٢٢ مايو ١٩٧٠، وفى أكتوبر من نفس العام ترك شاب من الرابطة حقيبة متفجرات أمام مكتب المنظمة فى مانهاتن، وحدث انفجار شديد فى المبنى وفى مكتب المنظمة. وهدد كاهانا بأن ما حدث سوف يتكرر حدوثه!

وقد قبض على كاهانا بتهمة تصنيع متفجرات، واعترف بجرمه، ورأى القاضى الأمريكى فى كاهانا سفاحاً وليس بطلاً، ولكنه تحت

ضغوط مئات الخطابات التى تدافع عن كاهانا لم يحكم عليه إلا بأن يبقى أربعة أعوام تحت المراقبة.

وعندما وجد كاهانا الدائرة تضيق عليه، وأن إدارة نيكسون مصممة على كبح جماح رابطته، قرر الانتقال فى سبتمبر ١٩٧١ إلى اسرائيل، وبرر هذا الانتقال بأنه «من المستحيل أن أطلب إلى الناس الذهاب إلى إسرائيل دون أن أذهب أنا»! وقد انضم إليه فى رحلته إلى اسرائيل عدد كبير من شباب رابطة الدفاع اليهودى حتى لا يواجهوا السلطات الفيدرالية الأمريكية.

وقد استقبل اليمين الاسرائيلى كاهانا على الفور، وأعلنه بطلاً باعتباره الرمز العالمى المشرف لليهودى الذى يعود للنضال من جديد فى أمة مكونة من الناجين بحياتهم، واعتبر اليمين الاسرائيلى رابطة الدفاع اليهودى بمثابة تجسيد جديد لجماعة الدفاع عن النفس التى كونها جابوتنسكى فى أوروبا، وتجسيداً حيا لجابوتنسكى. وقد أطرى بيجين كاهانا فى داخل اللجنة المركزية لحزب حيروت الذى يتزعمه، وقدم كاهانا للساحة السياسية الاسرائيلية، وكان متحمساً جداً له، وعرض عليه مقعداً مضموناً فى حزبه، ولكن كاهانا رفض. كما رحب بكاهانا أيضاً الحزب القومى الدينى الذى يرأسة يوسف بورج.

وبعد أقل من شهر من وصول كاهانا إلى إسرائيل، فتح مكتباً لرابطة الدفاع اليهودى فى إسرائيل، وهى الخطوة الأولى نحو تأسيس حزب سياسى مستقل، وقد أغضبت هذه الخطوة جيئولاً كوهين التى قالت له باستهجان: «اسمع، نحن هنا فى اسرائيل! اننا لا نريد رابطة للدفاع اليهودى، فلدينا زاحال - أى الجيش الإسرائيلى - لا تنقل الرابطة إلى إسرائيل!!»

على أن كاهانا أخذ يتحول برابطته إلى نسف الكنائس والمكتبات المسيحية فى القدس، وتنظيم المظاهرات ضد طائفة العبرانيين الأمريكيين

السود المستوطنين فى ديمونة. وبعد أقل من سنة من وصول كاهانا إلى إسرائيل، أمسك بما سيصبح بعد ذلك شغله الشاغل، وهو طرد عرب إسرائيل!

ففى أول نوفمبر ١٩٧١ قامت رابطة الدفاع اليهودى الاسرائيلى بأول مظاهرة لها ضد العرب، وقامت مجموعة من اتباع كاهانا الأمريكيين الشباب، الذين أطلقوا شعورهم ولبسوا سترات جلدية سوداء وبنطلونات جينز زرقاء، بالاحتكاك بالعرب عند بوابة دمشق فى المدينة القديمة بالقدس، وأنذروهم بترك اسرائيل إذا أرادوا البقاء أحياء!

وقد شعرت جريدة «الجيروزاليم بوست» بالخطر، فكتبت مقالاً تحت عنوان: «لا مرحبا بهم!» أى برابطة الدفاع اليهودى. وقال عمدة القدس الاسرائيلى فى حديث لمحطة إذاعية بنيويورك: «بالنسبة لى، يعتبر الحاخام كاهانا قادماغير مرغوب فيه، ويمكنكم استعادته بسرعة». وقالت الجيروزاليم بوست أن رابطة كاهانا «أكثر خطورة على اسرائيل من شبكة كاملة من عملاء فتح»! وبالفعل عندما رشح كاهانا نفسه للكنيست فى عام ١٩٧٣ لم يحصل إلا على أقل من واحد فى المائة من مجموع أصوات الناخبين (٠,٨١ فى المائة)!

وسرعان ما اكتشف كاهانا أن الحماس الأصولى الدينى ليس حكراً عليه وحده، فقد حدث زلزال فى اليمين أسفر عن بروز حركة «جوش أمونيم» (كتلة المؤمنين) التى بدأت حربها المقدسة لاستيطان اليهود فى الضفة الغربية وتحويل العرب إلى أقلية من الدرجة الثانية.

وقد زايد كاهانا على حركة «جوش أمونيم» إذ أصر على طرد العرب من أرض العبرانيين القدامى التى تعرف باسم الضفة الغربية، على أساس أن «الخلاص لا يمكن أن يجئ فى ظل بقاء العرب فى أرض اسرائيل»! لأن «وجودهم يدنس الجوهر الحقيقى لروح اليهودية»! وقال إن الخلاص يمكن أن يتحقق فقط إذا قامت الحكومة الاسرائيلية بطرد

العرب، ودمرت مسجد قبة الصخرة الذى بنى فوق أطلال الهيكل الثانى، وضمت يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

ولذلك عندما وقع بيجين اتفاقيتى كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨ تعرض لهجوم شرس من كاهانا، ولم يعد كاهانا بعد كامب ديفيد يعترف أبداً بشرعية حكومة اسرائيل!

وفى أثناء ذلك، كان كاهانا قد طرد من رابطة الدفاع اليهودى فى أمريكا بعد فضيحة علاقته غير الشرعية بجيرى ألبرين التى رفضت تركه على أساس أنها «لم تعرف أبداً رجل دين استطاع أن يمسها بمثل تلك الشهوانية»! وأسس جماعة باسم «كاخ» فى عام ١٩٧٤ تهدف إلى طرد جميع العرب إلى خارج اسرائيل والأراضى المحتلة. وفيما يبدو أن هذه الجماعة تأثرت بمذبحة بيجين فى دير ياسين، إذ عثر فى أوائل عام ١٩٨٠ على مخبأ للأسلحة فوق أحد المعابد اليهودية فى الحى اليهودى بمدينة القدس القديمة على مسافة غير بعيدة عن الحائط الغربى، وقد تبين أنها مخصصة لشن هجوم على أحد مساجد المدينة القديمة خلال صلاة الجمعة!

ومعنى ذلك أن مذبحة المسجد الابراهيمى الأخيرة هى تنفيذ لفكرة قديمة لحركة كاخ لم يتيسر لها التنفيذ، وعجلت بتنفيذها اتفاقية غزة أريحا، التى يقع ضررها بشكل مباشر على المستوطنات اليهودية التى تقوم على أكتاف المتطرفين اليهود، على أمل أن تدفع الفلسطينيين العرب إلى الهرب كما دفعتهم مذبحة دير ياسين! ومن هنا ضرورة التصدى لهذا المخطط الجهنمى قبل أن يتكرر ويهدد مسيرة السلام تهديداً خطيراً.

مصر والسودان: الانفصال

قراءة فى كتاب جديد

الوفد فى ١٩٩٤/٢/١٤

«فرق تسد» قاعدة وضعها الاستعمار البريطانى وطبقها لبسط سيطرته على مستعمراته، واقتنع بها أبناء الدول التى تحررت من الاستعمار، وتفانوا فى تطبيقها بأكثر مما كان يتفانى الاستعمار! وقد انطبق هذا بصفة خاصة على السودان، فحين طالب المصريون بوحدة وادى النيل، طالبت قوى سودانية بانفصال السودان! وفى الوقت نفسه طالبت قوى فى جنوب السودان بانفصال الجنوب عن الشمال! وبذلك تمزقت وحدة وادى النيل الى ثلاث وحدات، بيد أبنائه أكثر مما هو بيد بريطانيا.

وقد صدرت كتب فى انفصال السودان عن مصر، كما صدرت كتب عن انفصال الجنوب السودانى عن الشمال السودانى، وكتاب الاستاذ محسن محمد الجديد: «مصر

والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية» من نوع الكتب الأولى، فهو يعالج قضية انفصال السودان عن مصر، ويحكى القصة بأكملها من واقع وثائق الأرشيف البريطانى.

ومحسن محمد كما قد يعرف القارئ عاشق للتاريخ، وهو قارئ نهم للتاريخ، كما أنه مؤرخ غزير الانتاج، ولا يكاد يسمع بكتاب صدر فى بلد ما فى العالم عن تاريخ مصر حتى يرسل فى طلبه. وقد فاجأنى منذ بسعة أسابيع بامتحان عويص حين أبلغنى بعثوره على كتاب انجليزى ابتاعه من لندن رجع مؤلفه إلى كتابى: «أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان» نحو أربعين مرة، وطلب إلى معرفة اسم الكتاب والمؤلف، وتطلب الأمر منى أسبوعا حتى استطعت الإجابة عن سؤاله ومعرفة اسم للكتاب واسم مؤلفه.

وعلى مدى نحو عشرين عاما عرفت فيها الأستاذ محسن محمد رأيت كيف تشده عملية الكشف عن خفايا الأحداث التاريخية كما تشد وكيل النيابة أثناء تحقيقه لواقعة فردية أو جناية وكيف لا يبخل بالمال فى سبيل الحصول على المراجع والمصادر والوثائق، ويصل الأمر الى السفر إلى لندن خصيصا لقضاء الوقت فى الأرشيف البريطانى للاطلاع على الوثائق والمكاتبات الرسمية بين السفير البريطانى وحكومته حول مصر وأحداثها وزعمائها.

وقد فاجأنى بكتابه عن انفصال السودان عن مصر، الذى أصدرته دار الشروق، وهو يكشف عن خفايا هذا الحدث الجسيم الذى عاد سلبا على كل من السودان ومصر، وعن تطور الأحداث التى أدت إلى الانفصال. ويبدأ من توقيع الاتفاق المصرى الانجليزى فى ١٩ يناير ١٨٩٩، الذى أعطى ادارة السودان لبريطانيا وأعطى مصر حق رفع العلم المصرى الى جانب العلم البريطانى، وأعطاها أيضا حق سداد العجز فى ميزانية السودان من ميزانية الشعب المصرى. وكذلك اتفاقية ١٠ يوليه ١٨٩٩ التى أضافت مدينة سواكن المصرية إلى السودان وظل الحاكم

العام مطلق السلطة فى السودان بعد صدور قانون عام ١٩١٠ بانشاء مجلس للحاكم العام من موظفين بريطانيين، يشترك معه فى سلطاته التنفيذية والتشريعية.

وكانت الخطوة الثانية بعد عزل السودان عن مصر، فصل جنوب السودان عن شماله: وهو ما تم فى عام ١٩٠٤ بمنع الشماليين من دخول المديريات الجنوبية الثلاث بوضع العقبات أمامهم، وفى عام ١٩٢٢ صدر قانون «المناطق المقفولة» الذي يمنع الشماليين من دخول المديريات الجنوبية، وجبال النوبة فى كردفان غربى السودان، وجبال الفونج بالنيل الأزرق، وبعض مناطق دارفور فى الغرب، الا بترخيص ، ومنعهم من العمل إلا بإذن. وبذلك أقيم ستار حديدى لايمكن اختراقه بين الشمال والجنوب، فى الوقت الذى كانت ادارة السودان فى يد الحاكم العام البريطانى بشكل مطلق دون اشتراك مصر.

ويقول محسن محمد إن مصر حاولت الغاء اتفاقيتى الحكم الثنائى الصورى بالتفاوض ١٠ مرات، وذلك دون جدوى. وعندما أعلنت بريطانيا استقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، جعلت السودان أحد التحفظات الأربعة. وقد حاول الملك فؤاد النص فى دستور مصر على أنه ملك مصر والسودان، فرفض الانجليز، وصدر دستور ١٩٢٣ خاليا من هذه المادة.

ولم تلبث بريطانيا أن انتهزت فرصة اغتيال السردار لى ستاك فى عهد وزارة سعد زغلول، الذى كان حاكماعاما للسودان وسردارا للجيش المصرى، ففرضت على مصر سحب الجيش المصرى من السودان خلال ٢٤ ساعة. وتمردت القوات السودانية عندما صدر قرار سحب الجيش المصرى، ولكن القوات البريطانية أخمدت التمرد بعنف وقسوة. وكان سعد زغلول قد قدم استقالته احتجاجا، فكان بذلك ثانى رئيس وزراء مصرى يستقيل احتجاجا على سحب الجيش المصرى من السودان، وكان رئيس الوزراء الأول هو محمد شريف باشا.

وقد دخلت مصر فى مفاوضات مع بريطانيا لتسوية قضية مصر والسودان فى عام ١٩٢٧ بين ثروت وتشمبرلن، وفى عام ١٩٢٩ بين محمد محمود باشا وهندرسون، وبين مصطفى النحاس وهندرسون فى عام ١٩٣٠، وكاد النحاس يصل الى اتفاق بالفعل لولا تعنت هندرسون فى مسألة السودان، فقطع مصطفى النحاس المفاوضات وقال قولته المشهورة: « تقطع يدى ولا يقطع السودان» وتحطمت هذه المفاوضات على صخرة السودان.

ولم تتمخض معاهدة ١٩٣٦ بخصوص السودان الا عن عودة وحدات من الجيش المصرى - أورطتان من ٥٠٠ جندى الى السودان، وبطبيعة الحال كانتا تحت تصرف الحاكم العام البريطانى. ولكن المعاهدة نصت على جواز التفاوض لتعديلها بعد عشر سنوات.

فى ذلك الحين كان الحكم البريطانى فى السودان قد أفلح فى خلق قوى انفصالية تتحمس للانفصال أكثر من تحمس بريطانيا! ولذلك عندما توصل اسماعيل صدقى باشا مع وزير خارجية بريطانيا ارنست بيفن فى عام ١٩٤٦ إلى ما عرف باسم «بروتوكول السودان» بأن تكون السياسة التى يتعهد باتباعها الطرفان فى السودان «فى نطاق وحدة مصر والسودان - تحت تاج مصر المشترك» اعترض حاكم عام السودان على البروتوكول، ونظم حزب الأمة - حزب الانفصال - مظاهرات ضده، وسافر السيد عبد الرحمن المهدى إلى لندن محتجا على التاج المصرى المشترك! واضطر بيفن إلى التراجع على نحو لم يجد صدقى باشا مفرا معه من تقديم استقالته.

وقد شكت مصر بريطانيا الى مجلس الأمن فى ٨ يولية ١٩٤٧، لكن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا فى شكوى مصر، واكتفى فى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بالاحتفاظ بالنزاع المصرى مدرجا فى جدول أعمال المجلس.

وتولى مصطفى النحاس رئاسة آخر وزارة وفدية فى ١٢ يناير ١٩٥٠، ودخل فى مفاوضات مع بريطانيا ابتداء من يوم ٥ يونية ١٩٥٠، واستغرقت ١٦ جلسة، وكان الهدف تعديل معاهدة ١٩٣٦ وكذلك اتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان عام ١٨٩٩. وأوضحت مصر فى المفاوضات أن «مصر والسودان مرتبطان منذ أقدم العصور ارتباطا طبيعيا، وقد انتهز الانجليز فرصة احتلالهم لمصر ليضعوا أقدامهم فى السودان، واختلاف اللون واللهجات لايعنى اختلاف الجنس بين مصر والسودان، وانما مرده الى اختلاف الجو والبيئة، لترامى المسافات بين البحر المتوسط وخط الاستواء. وأكدت أن جميع أحزاب السودان تقول بوحدة مصر والسودان فيما عدا حزب الأمة.

ويقول الأستاذ محسن محمد إن وزير الخارجية الوفدى الدكتور محمد صلاح الدين، رأى أن يواجه الانجليز بسلاحهم الذى يرفعونه، وهو حق تقرير المصير، فأعلن فى جلسة ٦ من يولية ١٩٥١ موافقته على اجراء استفتاء فى السودان ليختار الشعب مستقبله ومصيره، شرط انسحاب بريطانيا ادارة وجنودا وموظفين لضمان الحرية، ولكنه تراجع عن موقفه عندما طلب منه السفير البريطانى إضافة الاستفتاء إلى مقترحاته.

وكذلك تراجع عن موقفه فى جلسة ١٣ يولية عندما عمد السفير البريطانى الى إحراجه ليوافق على الاستفتاء، وقال له: من المستحيل على مصر أن تقترح إجراء استفتاء فى بعض أجزاء الوطن الواحد. لو كنتم جادين فى هذا الأمر لأعلنتم استعدادكم للانسحاب من السودان ليجرى فيه استفتاء حر» ويعلق محسن محمد على ذلك قوله: «وهكذا تراجع الوزير مرة ثانية عن فكرة الاستفتاء، لأنه يتعارض مع سيادة مصر على السودان».

والحقيقة أن محمد صلاح الدين، وزير الخارجية الوفدى، لم يتراجع، ففى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١، أعلن أمام الجمعية العمومية للأمم

المتحدة بباريس، أن مصر، تحديا منها لبريطانيا، تقبل أن تسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان، بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشئ، وذلك من أجل تمكين السودانيين من الاعراب عن مشيئتهم في حرية استفتاء يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين»

والمهم هو أن المفاوضات بين حكومة الوفد وبريطانيا تفشل، وتنفذ الحكومة وعدها بالغاء معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد. واختار النحاس - كما يقول محسن محمد - الوقت المناسب لالغاء المعاهدة، فقد وافق ملك بريطانيا جورج السادس على طلب زعيم حزب العمال ورئيس الوزراء كليمنت اتلى بحل مجلس العموم، فأمر بحله يوم ٥ اكتوبر ١٩٥١ لاجراء انتخابات جديدة، ومن هنا فإن حزب العمال الحاكم فى ذلك العام كان مشغولا عن مصر، ولا يستطيع أن يتخذ اجراء عنيفا ضدها.

وأمام البرلمان المصرى يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ وقف مصطفى النحاس يقول قولته الخالدة: «من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر جئت اليوم أطالبكم بالغائها» ووافق البرلمان على مشروع قانون الغاء المعاهدة، وكذلك على انتهاء العمل باتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان، كما وافق على مراسيم أخرى بأن مصر والسودان دولة واحدة، وإنشاء مجلس وزراء من السودانيين!

الصراع على السودان: السودان بين تاج المهدى وتاج فاروق!

الوفد فى ٢١ / ٢ / ١٩٩٤

لازلنا مع كتاب محسن محمد: «مصر والسودان: الانفصال»، الذى اعتمد فيه على الوثائق البريطانية، وقد عرضنا جانبا منه فى مقال سابق ينتهى بإلغاء حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦. وفى هذا المقال نعرض علاقة ثورة يوليو بالسودان، ونلمح منها مأساة الانفصال.

لقد أجاد محسن محمد عندما نقل إلينا وصفا للروابط بين مصر والسودان على لسان بريطانى، هو تشرشل، وعلى لسان مصرى هو محمد نجيب. فقد نقل عن كتاب تشرشل: «حرب النهر» هذا الوصف:

«إذا نظر القارئ إلى خريطة مجرى النيل، أخذته الدهشة للشبه القائم بينه وبين شجرة النخيل. فأرض الدلتا بخضرتها وخصوبتها، تنتشر عند قمة الوادى كما ينتشر فى رشاقة جريد

النخل وسعفه. وقد يلتوى الجذع قليلا إذ ينحنى النيل انحناءة واسعة حين يجرى فى أرض السودان، ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم، وتبدأ جذور الشجرة تتوغل عميقا فى السودان. وليس يسعنى أن أتخيل صورة أصدق من هذه الصورة لذلك الرباط الوثيق، رباط التعاطف بين مصر والمديريات الجنوبية. فالماء ـ حياة الدلتا ـ يهبط من السودان مندفعا فى مجرى النيل، كما تسرى العصارة فى ساق الشجرة لتؤتى ثمرها رطبا جنيا. وإذا كانت منفعة مصر واضحة جلية، فهى ليست لها وحدها. إذ أن الرباط بين مصر والسودان مزاياه متبادلة. فالسودان جزء من مصر بحكم الطبيعة والعوامل الجغرافية، وليست حاجة السودان إلى مصر بأقل شأنا من ذلك كى يتسنى له التقدم. فأى خير فى الجذور والأرض الطيبة إذا فصلت الساق التى لا يتهيأ المظهر الخارجى للحياة بغيرها»؟.

هذا ما قاله بريطانى عن مصر والسودان. وفى حديث اللواء محمد نجيب مع السيد المهدى قال: «مصر تعلم أن للسودان مصالح كثيرة فى مصر، مصالح ثقافية، سواء عن طريق تعليم السودانيين فى مصر، أو إرسال الأساتذة والمدرسين إلى السودان. وللسودان فى مصر مصالح تجارية، فإنها أقرب الأسواق إليها. ومصالح اجتماعية، فإن فى مصر ٣٠٠ قبيلة تقريبا متفرعة من قبائل فى السودان. وفيها عدد ضخم من الأسر التى تمت بصلات المصاهرة لعدد من الأسر السودانية».

على أن الحكم البريطانى فى السودان استطاع أن يفرق هذه المصالح، ويصور للسودانيين القضية فى صورة سيادة تريد مصر أن تفرضها على السودان. والطريف أن بريطانيا فى هذا الوقت الذى كانت تطرح فيه قضية وحدة النيل فى هذا الشكل، كانت تتسيد بالفعل على السودان، وتستأثر به وتستنزفه اقتصاديا ! وقد خدعت السودانيين فحين كانت مصر تتحدث عن السيادة كانت تتحدث عن سيادة وطن واحد على أراضيه، وسيادة شعب واحد على أراضيه، ولم تكن تتحدث عن سيادة

شعب على شعب، أو دولة على دولة، فقد كان السودان بالنسبة لمصر مثل الدلتا، فهو جزء من النخلة التى وصفها تشرشل ببراعة: جذرها فى السودان وجريدها وسعفها فى مصر.

ويصور محسن محمد أن المصالح القبلية السودانية كانت هى التربة الخصبة التى بذرت فيها بريطانيا بذور الانفصال، ويرى أن هذه المصالح كانت هى التى تحرك أكبر حزبين متنافسين، وهما: حزب عبدالرحمن المهدى الذى كان ضد الوحدة مع مصر، وحزب السيد على الميرغنى الذى يطالب بالاتحاد مع مصر. فقد كان الحزبان فى البداية يتعاونان مع الإنجليز، إذ كان الحزب الأول ـ حزب المهدى ـ يطمع فى إقامة نظام ملكى فى السودان ليكون المهدى ملكا، وكان الحزب الثانى ـ حزب السيد على الميرغنى يخشى ألا يتعاون مع الإنجليز فيسلمون الأمور إلى المهدية، وقد أطلق الناس علي الطريقة الختمية «الطريقة الحكومية» لتعاونها مع حكومة السودان. وعندما قامت ثورة ١٩١٩ رأس السيد الميرغنى وفد السودان إلى لندن لتهنئة ملك بريطانيا بالانتصار فى الحرب العظمى من جهة، وليعرب له عن استنكاره للثورة المصرية ! وقدم مع السيد عبدالرحمن المهدى وآخرين مذكرة للحاكم العام للسودان يتبرؤون فيها من الثورة المصرية !

وكان السبب فى انقلاب الميرغنى على الإنجليز موقفهم من المهدى الذى أصبح صديقا لهم بعد أن كان مطاردا منهم. وكسب السيد على من ذلك الموقف، فقد عد فى قمة الوطنيين، وكان السيد الميرغنى ينظر بشك لتصاعد المهدى، وفى سبتمبر عام ١٩٢٤ أثناء أزمة العلاقات البريطانية السودانية قال الميرغنى للإنجليز «المهدى يسعى ليكون ملكا على السودان، وإنى أفضل المصريين بدلا من أن يكون السودان تحت حكم الملك المهدى». كان حلم التاج الملكى للمهدى عاملا أساسيا فى تقارب الميرغنى من مصر، وكان الاتحاد مع مصر يعنى شيئا هاما للميرغنى، هو هزيمة المهدى وتقوية الختمية، لأن الاستقلال يعنى نهاية الختمية.

وكان دائما يردد: رغم احتقارى للملك فاروق فإنى أفضله على المهدى. وكان يقول أيضا: أفضل أن يكون هيلاسلاسى ملكا على السودان بدلا من المهدى! وفى أغسطس عام ١٩٥٠ بعد شهور من تولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة فى مصر، كتبت جريدة «صوت السودان» الناطقة بإسم الختمية: «رغم تأييد» الطريقة الختمية للوحدة بين مصر والسودان، فإنها لن تضحى بقوميتها وسياستها، ولن تترك مستقبل البلاد لهوى مصر. ويقول محسن محمد إن مصر لم تكن تعرف هذا كله، وتظن أن الميرغنى يقف معها ضد الإنجليز، مع أنه فى الحقيقة كان يقف ضد المهدى فحسب!

كان السودان هو المشكلة الأولى بين مصر وبريطانيا، وكان الأمريكيون - كما يقول محسن محمد - يلحون على لندن للتنازل عن بعض شروطها، حتى يمكن لمصر أن توافق على حل المشكلة الأهم بالنسبة للولايات المتحدة وهى انضمام مصر لاتفاقية الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. وجرت العادة فى كل المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا أن تتحطم المفاوضات على مسألة السودان.

وعندما قامت ثورة يوليو كانت مشكلة السودان تمر بمرحلة دقيقة، فقد كانت بريطانيا تريد تنفيذ الحكم الذاتى فى السودان، وإقامة برلمان سودانى يقرر مصير السودان، ولما كان من المنتظر أن يقاطع الاتحاديون انتخابات برلمان السودان بعد مقاطعتهم المجلس الاستشارى لشمال السودان ومقاطعة الجمعية التشريعية، فإن البرلمان الجديد ستكون الغالبية فيه لحزب الأمة الذى يطالب بالاستقلال ويتحرك طبقا لما تقوله حكومة السودان الإنجليزية، ولذلك كانت بريطانيا تتعجل الانتخابات للبرلمان الجديد، وكان يشجعها على إجراء الانتخابات أن الحاكم العام سلم كلا من مصر وبريطانيا فى ٨ مايو مشروع دستور الحكم الذاتى الذى يصبح نافذا يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢ إذا لم ترد الدولتان بموافقتهما أو ملاحظاتهما على مشروع الدستور .

وعلى هذا النحو كان رأى مصر مطلوبا فى الدستور السودانى عندما قامت ثورة يوليو، ففى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ أوضح وزير الدولة للشئون الخارجية سلوين لويد أن خروج الدستور السودانى إلى حيز الوجود وبه عيوب، سيفتح الطريق لاتهام الحكومة البريطانية فى مصر وفى غيرها، بالتعجيل بالدستور دون مراعاة مصالح مصر فى السودان أو لمتطلبات السعى لاتفاق مع مصر. وسيكون أفضل كثيراً لعلاقاتنا العامة مع مصر ولمستقبل السودان لو أمكن التوصل مع مصر إلى اتفاق حول الدستور.

على أن حكومة الثورة لم تكن فى وضع يسمح لها بمناقشة مسألة السودان لانشغالها بالاستيلاء على الحكم.

ولذلك عندما قال السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون لعلى ماهر رئيس وزراء مصر: أريد أن أبحث معك مسألة السودان، رد على ماهر بسرعة وبحزم: ليس قبل شهرين على الاقل. ويلح السفير البريطانى على على ماهر لفتح الحوار فى موضوع السودان، ولكن دون جدوى!

وكان موقف على ماهر مع الوفود السودانية التى قدمت الى مصر عقب الثورة متناقضا فى مشروع الدستور، فقد قال لوفد حزب الأمة الانفصالى إنه سيوافق على الدستور، وقال للاتحاديين إنه سيرفضه.

وبالنسبة للضباط فإن صلاح سالم الذى كلف ببحث مشكلة السودان لم يكن يعرف شيئاً عن السودان رغم أنه ولد فيه! يقول فى مذكراته: « لم تكن لى سابق دراية أو خبرة بمثل هذا العمل، لم أقرأ فى حياتى عن السودان سوى النذر اليسير، ولم يكن لى صديق سودانى واحد يحدثنى وأتحدث معه فى شئون بلاده، لم أسمع شيئاً عن السودان إلا من والدى الذى عمل فى حكومة السودان».

فى ذلك الحين كان حسين ذو الفقار صبرى هو أركان حرب القوات المصرية فى السودان عند قيام الثورة، وكان على اتصال بأحزابه، وهو

شقيق على صبرى، وقد قدم الى مصر لابلاغ ضباط الثورة خطورة الموقف فى السودان وقرب انتهاء مهلة الستة شهور لتنفيذ الحكم الذاتى، ولكن ضباط الثورة فى ذلك الحين كانوا مشغولين بالتآمر على الحكم الدستورى والوقوف فى وجه الجماهير التى كانت تطالب الضباط بتنفيذ وعدهم فى بلاغهم الأول بعودة الدستور، ومن هنا كانت قضية السودان التى شغلت بال الشعب المصرى على مدى سبعين عاما. آخر شئ يفكرون فيه!

عندما تخلت الثورة عن شعار وحدة وادى النيل: عبدالناصر: لا يجب على المصريين أن يكونوا أكثر استعمارية من البريطانيين!

الوفد فى ٢١ / ٢ / ١٩٩٤

كانت قضية السودان، التى شغل المصريون أنفسهم بها على مدى نصف قرن، هى آخر شئ يفكر فيه ضباط يوليو فى صراعهم على السلطة بعد خروج الملك من مصر. فى الوقت الذى كانت مشكلة السودان تمر بمرحلة دقيقة، إذ كانت بريطانيا فى ذلك الحين تريد تنفيذ الحكم الذاتى فى السودان، وإقامة برلمان سودانى مؤيد للانفصال، وكانت تتعجل رأى مصر فى مشروع دستور الحكم الثنائى الذى كان مقررا تنفيذه يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢.

وقد كان ذلك ما دفع قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى، الذى كان عند قيام الثورة أركان حرب القوات المصرية فى السودان، وهو شقيق على صبرى أحد ضباط ثورة يوليو، إلى القدوم بسرعة إلى مصر لابلاغ ضباط الثورة خطورة الموقف فى السودان وقرب انتهاء مهلة الستة شهور لتنفيذ الحكم

الذاتى، ولكن ضباط الثورة كانوا فى واد آخر، وكان صلاح سالم الذى أصبح مسئولا عن القوات المصرية فى السودان مشغولا مع بقية ضباط الثورة فى الاستيلاء على الحكم، وأصبحت مقابلته لتنبيهه إلى الخطر ضربا من المستحيلات.

ويصف حسين ذو الفقار صبرى معاناته من أحوال مجلس قيادة الثورة فى الأيام الأولى للثورة قائلا: «بدأت معاناتى الطويلة المملة. كل يوم اتخذ طريقى إلى القيادة العليا، لكنى لم أستطع أن أجد وسيلة لأن يتوقف أحدهم وينصت لى. كم من المرات حاولت الإمساك بصلاح سالم لأجعله يدرك كم عاجلة وملحة مهمتى التى حددتها لنفسى، لكنه كان دائما فى عجلة وهو يدخل أو يخرج مسرعا من الغرفة المقدسة.. ومر أسبوع واثنان، وبدا كأن لم تكن لى هذه الفرصة أبدا. وأصبحت فظا عصبيا.

«وذات مرة رأيت صلاح سالم يمر من الباب المفتوح لمكتب على صبرى، وأسرعت بالارتماء عليه، أمسكت ذراعه بسرعة، ولم أتركه يذهب: اسمع يا صلاح، الأمر هام للغاية، لا يمكننا الوقوف هكذا والإلقاء بالسودان بعيدا. ماذا ستفعل لو أن البريطانيين قاموا بقطع مياه النيل؟

«تردد لحظة، فجررته إلى مكتب آخر قائلا: انظر، ان لدى تقريرا وافيا عن الظروف هناك، ومقترحات محددة بديلة. وسحبت حقيبة أوراقى، وفتحتها بسرعة، ووضعت المذكرة بين يديه، فتصفحها، وتخفى وراء نظارته المعتادة، وقال: حسنا، سوف آخذها معى وأطالعها. قلت: كلا، إنها النسخة الوحيدة لدي، كنا نعرف جميعا أن صلاح سالم لا يهتم بالوثائق المكتوبة، وكان كثيرا ما يضيعها. تفرس فىَّ لحظة ثم تراجع خطوة.

«قلت : أريد اجتماعا موسعا للمجلس، وسأقرؤها عليكم جميعا.

«فأجاب بفظاظة: غير ممكن، نحن مشغولون للغاية فى الوقت الراهن، ربما فى الأسبوع القادم. ثم أضاف: على أى حال، نسخة واحدة لن تنفع

ينبغى أن يكون لديك نسخة لكل واحد، ينبغى أن نطلع عليها قبل مناقشتها. قلت: ماذا أفعل إذن؟ أجاب بنفاد صبر: أنى لى أن أعرف؟ اكتبها على الآلة الكاتبة. وأحاله إلى أمين شاكر، الذى نصحه باختصار الملف إلى صفحتين أو أكثر على الأكثر، وقلت له وأنا مستفز: هذا مستحيل، إنه لا يحوى سوى ماهو هام، هل تعتقد أن الموقف فى السودان يمكن شرحه فى سطور؟ وأجاب أمين شاكر: هذا لمصلحتك، فلا أحد منهم لديه الوقت لقراءة كل هذا، إنهم سيزيحونه جانبا قلت: لن أحذف سطرا واحدا منه، ينبغى أن يطبع كما هو

وتنتهى دراسة ضباط يوليو لقضية السودان إلى التخلى عن المطلب الوطنى الذى ظلت تطالب به الحركة الوطنية فى مصر عشرات السنين، وهو وحدة وادى النيل، ويخبر عبدالناصر رفاقه فى مجلس الثورة أنه يجب التخلى عن المطالبة بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى. فبصرف النظر عن حقيقة أن التاج المصرى كان سيختفى من مصر بعد فترة وجيزة، فإن توقع موافقة بريطانيا على تسليم السودان لمصر لم يكن سياسة عملية ومن ثم اقترح عبدالناصر أنه بدلا من أن يبدو المصريون أكثر استعمارية من البريطانيين فى التمسك بمطالب عفا عليها الزمن تتعلق بالسيادة، يتعين عليهم الاعتراف بحق السودانيين فى الحكم الذاتى وفى تقرير المصير !

وهكذا يتصور عبدالناصرالعلاقة بين مصر والسودان فى شكل علاقة استعمارية ! ويقترب بذلك من موقف البريطانيين. وهو جهل محزن! فالاستعمار، يعنى استغلال موارد شعب لحساب شعب آخر، ولم يحدث فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية أن استغلت مصر موارد السودان لحساب الشعب المصرى، بل كان السودان هو الذى يستغل موارد مصر لحساب الشعب السودانى! فلم تكن مصر تفرق بين السودان والدلتا، ولم تكن تميز بين شعب مصرى وشعب سودانى، فلم تكن تعرف سوى شعب واحد هو شعب وادى النيل. أما لفظ استعمار فينطبق على علاقة بريطانيا بالسودان، فهى التى كانت تستغل موارده لصالح الشعب الإنجليزى.

كان مفهوم محمد نجيب لعلاقة مصر بالسودان أفضل، فيقول إنه كان أدرى الناس بالعلاقة الخالدة بين شعبى وادى النيل، «لذلك كان موضوع تقرير المصير بالنسبة لى أمرا لا يزعجنى ولا يثير القلق فى نفسى»! ولكن السفير البريطانى في مصر، السيررالف ستيفنسون كان يسخر من هذا الاطمئنان، وينسبه إلى الجهل بما يجرى فى السودان !

ففى الوثائق التى رجع إليها محسن محمد فى كتابه: «مصر والسودان: الإنفصال»، الذى نعتمد عليه فى هذا المقال، يقول السفير البريطانى: «كان ضباط مجلس الثورة يعلمون القليل جدا عن السودان، الأمر الذى دفعهم إلى الاعتقاد بأن السودانيين حتى فى أسوأ الظروف سوف يلقون بأنفسهم فى أحضان مصر!

ويقابل صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى مستشار السفارة البريطانية ديوك يوم ١٢ أكتوبر، ويقولان له: «النظام الجديد يقدم فكرة جديدة تماما عن السودان، وقد تخلى عن شعار وحدة وادى النيل، ويعمل على استقلال السودان استقلالا حقيقيا ، وهو تغيير كبير، واللواء محمد نجيب والحكومة يقومان بجهد حقيقى مخلص للتوصل إلى حل عملى لمشكلة السودان، ولكنهما يخشيان إعطاء مناوئيهما السياسيين الكثيرين فرصة مواتية»!

ويقول محسن محمد : كان قرار مجلس الثورة يعنى فى حقيقته، كما قال أنتونى ناتنج، أن يتخلى جمال عبدالناصر عن الوحدة مع السودان مقابل الجلاء عن مصر.

ويصل المهدى إلى القاهرة يوم ٢٠ أكتوبر، وينضم إليه وفد مؤلف من ٧٠ من زعماء حزب الأمة وزعماء القبائل وحاشيته، ويتقابل مع صلاح سالم الذى يقول له:

«لقد اجتمعنا نحن ضباط القيادة، من الثامنة صباحا حتى منتصف الليل، جلسنا طوال هذه الساعات نبحث مشكلة السودان، ونقلب وجوه

الرأى، حتى استقر رأينا على السياسة التى يجب أن نتخذها نحو السودان، وقبل أن نغادر الاجتماع كتبنا النقط التى استقر عليها رأينا فى هذه الورقة، ووقعنا عليها جميعا.

وبدأ السيد المهدى يقرأ قرارات مجلس القيادة فى الورقة الصغيرة، وهى على النحو الآتى:

١ـ مصر لا تبغى أى نوع من السيادة على السودان.

٢ـ مصر تعتبر جميع السودانيين من زعماء دينيين، وزعماء سياسيين، ومواطنين، أمامها سواء.

٣ـ السودانيون وحدهم لهم حق تقرير مصيرهم فى جو من الحرية.

ويرد المهدى قائلا: الحمد لله، الآن صدق ما اعتقدته فيكم، وهذه يدى أضعها فى يدكم.

وعاد المهدى إلى الخرطوم يوم ٣١ أكتوبر، ليخطب فى مستقبليه قائلا: «سيادة بلادكم ردت إليكم»!

ويقول محسن محمد إن هذه لم تكن أول مرة تنازلت فيها الثورة عن السيادة المصرية على السودان، فعند تنازل فاروق عن العرش أعلن فى قراره أنه يتنازل لابنه فواد الثانى ملك مصر والسودان، ولكن برطانيا رفضت الاعتراف باللقب، وطلبت إلى جميع دول حلف شمال الأطلنطى عدم اتخاذ أية خطوة تتضمن الاعتراف الصريح أو الضمنى، ورفضت تقديم أوراق اعتماد جديدة باسم ملك مصر والسودان، على أساس أنه ليس من الضرورى اعتماد ممثليها الدبلوماسيين مرة أخرى.

وعندئذ تنازل مجلس القيادة عن إصراره على اللقب الملكى وتقرر ألا يقدم سفراء الدول الأجنبية أوراق اعتماد جديدة موجهة إلى ملك مصر والسودان، وتقبل هيئة الوصاية على العرش يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٢ أوراق اعتماد تشير إلى اسم الملك أحمد فؤاد الثانى، ولا تذكر لقبه !

ويقول محسن محمد إن الشعب المصرى لم يعرف وقتذاك أن مصر تخلت عن الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان، بسبب الرقابة على الصحف، ولم تعرف مصر أن القيادة وافقت على هذا التنازل إلا بعد مباحثات محمد نجيب والأحزاب السودانية !

الفصل الرابع

الوفد والتاريخ

مصطفى النحاس وأخطاء المؤرخين!

الوفد في ١٩٩٣/٣/٢٩

القارئ المصرى قارئ ذكى، يستطيع أن يقرأ ما بين السطور ويصحح ما قد يصادف من خطأ من كلمات أو جمل، ويستكمل ما قد تسقطه المطبعة من عبارات. والسبب فى ذلك أن الكتاب المصرى هو الكتاب الوحيد الذى لا يخلو من أخطاء إملائية ونحوية! - أى على العكس من الكتاب الأجنبى الذى يخلو تماما من كل خطأ، فإذا حدث ذلك فى حالات نادرة، استدرك فى نفس الكتاب بورقة صغيرة توضح الخطأ والصواب. هذا على الرغم من أن الكلمة الفرنسية أو الإنجليزية بحروفها المنفصلة تحتمل الخطأ أكثر مما تحتمل الكلمة العربية ذات الحروف المتصلة! ولكن دقة الطابع الأجنبى وثقافته وإحساسه بالمسئولية تجعله يفطن بسرعة إلى خطئه، ويقوم بتصويبه فى الحال، ولا يتركه للظروف أو للمصحح الذى يستكمل مهمته، بينما هذا

المصحح فى مصر يقوم بعمله وهو فى كثير من الأحيان منشغل الذهن بأمور أخرى!

على هذا النحو تعود القارئ المصرى على الخطأ، وهو يقوم بتصويبه أولا بأول، اللهم إلا إذا تجاوز هذا الخطأ الشكل الإملائى أو النحوى إلى الخطأ الموضوعى، وعندئذ فإن اكتشاف هذا الخطأ يتطلب ثقافة معينة تتصل بالموضوع المتعلق به.

وهذا ما حدث فى حالة الأخطاء التاريخية التى وقع فيها كتاب: «مصطفى النحاس، دراسة فى الزعامة السياسية المصرية» للدكتور علاء الحديدى، الذى صدر فى سلسلة كتاب الهلال مؤخرا. فقد وصلنى الخطاب الآتى من الدكتور أحمد بدران، المستشار الطبى السابق فى لندن، ويمضى على النحو الآتى بعد التحية:

«لعلك تذكر أيامنا فى لندن أواخر السبعينيات حين كنت مستشارا طبيا! إننى أكتب إليك الآن بوصفك مؤرخا وأستاذا للتاريخ. لقد كان من سوء حظى أن أجد كتابا أصدرته دار الهلال من تأليف دكتور، أفترض أنه حصل على هذه الدكتوراه فى التاريخ أو السياسة، عن: «مصطفى النحاس، دراسة فى الزعامة السياسية المصرية».

«وأقول انى فجعت! فإذا كان هذا مستوى الحاصلين على الدكتوراه فى التاريخ، فأرجو ألا تكون قد ساهمت فى الإشراف أو المناقشة!.

«دعك من ركاكة الأسلوب، وأخطاء الأسماء مثل: «محمد الباسل»! (صفحة ٦٥) ومثل «محمود لطيف جمعة»! ومثل: «لايسون» (صفحة ١٥٢)، و «برى لوريين»! (صفحة ١٤٣)، و «بتسرون» (صفحة ١٥٣)! وأن المتطرفين سوف يلتفون حول «عبد الحميد بك السعيد»! (صفحة ٨٥)، وأن «النحاس مستبعد لأنه غير موزون عقليا بينهما»! صفحة ٨٥).

«ودعنى أركز على المعلومات التاريخية، مثل أن على ماهر كان «رئيس مدير إدارة المجالس الحسبية بوزارة الحقانية»! (صفحة ٢٩)، وأن

محمد محمود كان محافظا لمحافظة الجيزة (صفحة ٤٠)، وأن النحاس فى صفحة ٥٢ قد فصل من منصبه كقاض، فى حين أنه فى صفحة ٣٠ ترك وظيفته لينضم للوفد! وأن سعد زغلول دخل الوزارة سنة ١٩٠٨ «بعد هزيمته كقائد شعبى وثورى»! (صفح ٣٤)، وأن اعتقاله «تلا هزيمة ثورة ١٩١٩»! (صفحة ٣٤) وأن الخلافات نشأت بين سعد والملك حول حق «تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين»! (صفحة ٧٩) وأن النحاس «كان يدعو بريطانيا صراحة إلى التدخل لإعادته إلى السلطة»! (صفحة ١٥٥)، ثم ان قيادة الوفد قد أصبحت فى أيدى «عصابة الأربعة»! النحاس ومكرم والنقراشى وماهر (صفحة ١٥٠)، وأن مايلز لامبسون كان «يحدث النحاس على تشكيل جبهة وطنية ضد بريطانيا»! (صفحة ١٦٣).

«سيدى: لا أستطيع الاستطراد، لأنى حين وصلت إلى بداية الفصل الثالث ألقيت الكتاب فى سلة المهملات!.

«هل هذا هو البحث التاريخى الأكاديمى فى جامعاتنا»؟ لك حبى وتقديرى».

انتهى خطاب الدكتور أحمد بدران، ولم أصدق ما ورد به في البداية، فصحيح أنى اشتريت الكتاب عند صدوره فى يناير ١٩٩٣، ولكن لم تتح لى مشاغلى قراءته، وأبقيته حتى تسنح الفرصة المناسبة. ولكن خطاب الدكتور أحمد بدران أجبرنى على مراجعة ما ذكره فى خطابه على الكتاب. وقد تبينت صحة ما أورده، وهو قليل من كثير!

وفى البداية فإن الدكتور علاء الحديدى لم يحصل على درجته العلمية من الجامعات المصرية، وإنما حصل عليها من جامعة لندن. ولست أدرى إذا كان هو الذى قام بترجمة رسالته بنفسه أم أنه عهد بها إلى أحد آخر، ولكن طالما أن الكتاب مكتوب على غلافه: بقلم د، علاءالحديدى، فإنه يتحمل شخصيا مسئولية كل خطأ وقع فيه، ويكون هو الذى نقله إلى العربية ـ بتصرف أو بغير تصرف.

وأنا - بصراحة تامة - لا أستطيع أن أغتفر لباحث أخطاء من هذا النوع، التى تدل على الاستخفاف بدراسة الموضوع وعدم الاكتراث بالدقة العلمية، والإهمال العلمى الشديد. فأول مايجب أن يتوافر فى المؤرخ الأمانة والدقة العلمية، لسبب بسيط هو أن القارئ يتقبل ما يكتبه المؤرخ باستسلام دون مقاومة، وبثقة تامة، فإذا كان مايقدمه المؤرخ حافلا بالأخطاء التاريخية والمنهجية والإملائية والنحوية، فإنه يكون عملا مهلهلا ساقطا بالضرورة.

إن المؤلف كان عليه أن يتحرى الدقة فى كتابة الأسماء، وأن يراجعها بنفسه عند الطبع، أو يكلف من ينوب عنه بهذه المراجعة - اللهم إلا إذا تسرع الناشر فى الطبع دون أن يحصل منه على أمر بالطبع، وعندئذ يتحمل الناشر المسئولية.

على أن مسئولية الناشر تكون فى هذه الحالة منصبة على الأخطاء الإملائية والهجائية والأرقام - وهى التى يخطئ فيها العامل الذى يجمع الكتاب إذا كان عاملا جاهلا مهملا، ولم تجد هذه الأخطاء من الناشر من يعنى بتصويبها، أو كان المؤلف فى بلد بعيد عن بلد الطباعة.

وفى هذه الحالة، فإننا نستطيع أن نغفر أخطاء الأسماء التى كشفها الدكتور أحمد بدران، مثل محمد الباسل، وصحتها «حمد الباسل»، ومحمود لطيف جمعة، وصحتها «محمد لطفى جمعة»، ولايسون، وصحتها «لامبسون»، و «برى لوريين»، وصحتها «برسى لورين»، و «بتسرون» وصحتها «بترسون»، وعبد الحميد بك السعيد، وصحتها عبد الحميد بك سعيد.

ولكن لانستطيع أن نغفر الأخطاء التاريخية التى وردت بالكتاب، مثل أن النحاس كان «غير موزون عقليا» وأن على ماهر كان «رئيس مدير إدارة المجالس الحسبية»، فقد كان «مديرا» وليس «رئيسا للمدير»!

كما أن محمد محمود باشا كان مديرا للبحيرة وليس محافظا للجيزة! ولم يدخل سعد زغلول الوزارة بعد هزيمته كقائد شعبى ثورى -

حسب تعبير المؤلف - لأن دخوله الوزارة كان قبل ثورة مارس ١٩١٩ بأكثر من عقد من الزمان! ولم يهزم سعد زغلول كقائد شعبي وثوري وإنما ظل زعيما شعبيا وثوريا إلى آخر حياته. كما أن اعتقاله لم يكن بعد «هزيمة ثورة ١٩١٩»! وإنما كان الاعتقال قبل الثورة وكان السبب المباشر للثورة! ولم تهزم ثورة ١٩١٩، وإنما ظلت في حالة نشاط دائم، واستردت جزءا عظيما من استقلال مصر الداخلي والخارجي تحت قيادة الوفد. كذلك فإن الخلافات التي نشأت بين سعد زغلول والملك فؤاد لم تكن حول حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ «المنتخبين»! وإنما كانت حول تعيين الأعضاء «المعينين»! وفي الوقت نفسه فلم يحدث أن دعا النحاس بريطانيا صراحة أو ضمنا إلى التدخل لإعادته إلى السلطة، لأن النحاس كان يأتي إلى السلطة بالأغلبية الساحقة التي كان يحصل عليها من خلال انتخابات حرة. ولم يكن النحاس عضوا في «عصابة الأربعة» الذين ذكرهم مؤلف الكتاب! وإنما كان النحاس زعيم الأمة، وكان على المؤلف أن يفرق بين مركز النحاس الذي وضعته فيه الأمة، ومركز غيره من الأعضاء الذين كانوا، مهما بلغت شعبيتهم، مجرد أعضاء حزبيين في نهاية الأمر، ولذلك لم يتحرك الشعب بسبب طردهم من الوفد. كذلك فإن فكرة دعوة المندوب السامي مايلز لامبسون النحاس إلى تشكيل جبهة وطنية «ضد بريطانيا» تبدو مثيرة للسخرية!

والمهم هو أنه كان من الضروري بالنسبة لكتاب يتناول زعامة سياسية وشعبية على مستوى مصطفى النحاس، لم يسبقها على هذا المستوى سوى زعامة سعد زغلول، أن يتحرى الباحث فيها الدقة البالغة، والحقائق التارخية الموثوق بها، والأمانة العلمية التامة، ليس حرصا على هذه الشخصية من التشويه، فشخصية مثل شخصية مصطفى النحاس لا تقبل التشويه، وإنما حرصا على صورة الباحث نفسه من التشويه!

مذكرات خالد محمد خالد وحقائق التاريخ!

الوفد فى ١٩٩٣/٤/٥

الأستاذ الكريم خالد محمد خالد عالم أجله وأحترمه، ومفكر سياسى تقدمى أعجب به منذ أن كتب مقاله الشهير فى مجلة روز اليوسف: «أبشر بطول سلامة يا جورج!» ردا على دعوة المرحوم الهضيبى، المرشد العام للإخوان المسلمين، بالعكوف على الصلاة والعبادة أثناء معركة القناة! وأيضا منذ أصدر كتبه: «من هنا نبدأ»و «مواطنون لا رعايا»، و «الديموقراطية أبدا»، و«هذا أو الطوفان». وأنا عادة أستمتع بمقالاته الهامة فى جريدة «الوفد».

وقد تابعت باهتمام «قصته مع الحياة» التى نشرها فى شكل مقالات فى جريدة «الوفد»، ثم جمعها فى كتاب صدر عن دار «أخبار اليوم» منذ وقت قصير. وقد كان الأستاذ خالد منصفا لنفسه حين كتب فى أول كتابه يقول: إنه

لا يكتب تاريخـا، ولا يجب على القـراء أن ينتظروا منه تحـديد الأعـوام والشهور والأيام!

ولكن المشكلة أن القـراء عادة لا يفرقـون بين من يكتب ذكرياته ومن يكتب تاريخـا! وهم يتـأثرون بكتـابة من يكتب مـذكـراته ربمـا أكـثـر مما يتأثرون بكتابة من يكتب تاريخا! فمن يكتب مذكراته هو شاهد عيان، ومن يكتب تاريخا هو شاهد بعيون الآخرين، والناس تصدق الشاهد المباشر أكثر ما يصدقون الشاهد غير المباشر!

وبطبيعة الحال فإن غالبية القراء لا تدرك أن كتابة التاريخ لا تتم إلا عبر نظر وتحقيق وتدقيق، ورجوع إلى المصادر الأولى، والاطلاع على كافة الشهادات والروايات والوثائق الرسمية، وبالتالى فهى تسترجع الحدث التاريخى كما كان أو قريبا مما كان. أما كتابة صاحب المذكرات فإنها لا تعرض سوى جانب واحد من جوانب الحدث التاريخى، هو الجانب الذى يراه منه صاحب المذكرات، وهو جانب قاصر بالضرورة عن استيعاب بقية الجوانب، كما أنه جانب منحاز بالضرورة، لأنه يعرض وجهة نظر الكاتب وليس وجهة نظر الحقيقة.

ومن هنا، وبسبب شهرة الأستاذ خالد محمد خالد وشعبيته، فقد رأيت ضرورة تصحيح بعض أجزاء الصورة التى رسمها كما رآها وقتها من نافذته الحزبية، التى كانت فى ذلك الحين نافذة حزب الهيئة السعدية وعلى رأسها المرحومان النقراشى باشا وأحمد ماهر باشا، وهى نافذة تختلف عن نافذة حزب الوفد الذى كانت تلتف حوله الغالبية الجماهيرية. خصوصا وأن الفترة التى تعرض لها كانت فترة حرجة فى تاريخ مصر بعد إبرامها معاهدة ١٩٣٦، وما جرى من صراع على السلطة بعدها مباشرة بين العرش والوفد - أو بين القصر والشعب - وكان هو المقدمة الطبيعية التى أدت إلى ثورة يوليو.

لقد كتب الأستاذ خالد محمد خالد (وكان وقتذاك نصيرا متحمسا للنقراشى باشا) يقول إنه فى شهر يولية عام ١٩٣٧، وقف فاروق فى برلمان الأمة يتلو اليمين الدستورية، ووفقا لما جرى به العرف قدم النحاس

باشا استقالة وزارته الثالثة، وفى الوقت نفسه كلفه الملك فاروق بتشكيل وزارة جديدة، ومع هذه الوزارة جاءت مفاجأة تعيسة - حسب قوله - فقد استبعد منها النقراشى ومحمود غالب ومحمد صفوت وعلى فهمى، وحل مكانهم أربعة آخرون لم يشغلوا من قبل أى منصب وزارى.

«وفسر هذا من الناس - كما يقول - بل فسره النحاس باشا بأنهم كانوا عقبة أمام التآخى والتواصى والانسجام داخل مجلس الوزراء واتسعت شقة الخلاف، واتخذ الوفد قرارا جماعيا بفصل النقراشى من الوفد، ما عدا الدكتور ماهر الذى رفض القرار. ودارت الرحى، ونادت المعارضة بعضها بعضا، وأصبحت الجامعة والمعاهد والمدارس والشارع مسرحا للمظاهرات الناقمة، وتعرض النحاس باشا لمحاولة اغتيال من عز الدين عبد القادر أحد شباب حزب «مصر الفتاة»، وتفاقمت الخصومة والقطيعة بين القصر والوفد، واتهم النحاس باشا على ماهر باشا الذى كان قد عاد لرئاسة الديوان الملكى، بأنه المحرض الأول على هذه الفتنة. ولم تمكث وزارة الوفد فى مكانها سوى خمسة أشهر، تلقى النحاس باشا على أثرها خطاب الإقالة الذى كان بمثابة وثيقة اتهام وسمت الوزارة الوفدية بأنها تجافى روح الدستور، ولا تحترم الحريات، مما أفقدها ثقة الشعب . وألف محمد محمود باشا خصم الوفد اللدود الوزارة».

هذا ما كتبه الأستاذ خالد محمد خالد، وهو صحيح بصفة عامة فى جملته، ولكن الأمر غير الصحيح هو ما كتبه بعد ذلك عن موقف محمود فهمى النقراشى باشا فيقول:

«أين كان النقراشى أثناء هذه التطورات المتلاحقة؟ كان فى مكتبه ومنتداه السياسى نائيا كل النأى عن المهاترات والدسائس ومبشرا بمنهج جديد فى أخلاقيات السياسة والحكم (هكذا!).

ويمضى فيقول: «وفى انتخابات ١٩٣٨، وقبيل اشتراكهم فى وزارة محمد محمود، ظفرت الهيئة السعدية بثمانين مقعدا فى مجلس النواب وبينما أنا جالس فى النادى مع الوافدين من الطلبة والشباب، والاستعداد

يومئذ للانتخابات على قدم وساق، جاء الحاج عبد اللطيف، الذى كان مديرا لمكتب النقراشى باشا، ودعانى لمقابلة الباشا. كانت غرفته مكتظة بالذين رشحوا أنفسهم على مبادئ الهيئة السعدية، واستقبلنى كعادته بمودة حانية ووجه بشوش، وقدمنى للحضور قائلا. الشيخ خالد، «مكرم» الهيئة السعدية! ثم ضحك وقال لكن بدون مساوئ مكرم باشا! ثم قال:

«لى عندكم رجاء واحد، تجنبوا العنف ما استطعتم، واحذروا أن تستدرجوا إليه. إن القمصان الزرق (التى تنتمى للوفد) هاجموا مكتبى هذا، وحطموا ما استطاعوا تحطيمه من الأثاث، وآثاروا الفوضى.. كان المقصود بهذا العدوان أن يصطنعوا مذبحة تتخذها الحكومة - يعنى حكومة الوفد يومئذ ـ مبررات لإغلاق المكتب بالضبة والمفتاح». ثم ضحك وقال. إن شاء الله أريد أن أراكم فى البرلمان، وليس فى أجسامكم عاهات ولا ضمادات»!

هذا ما كتبه الأستاذ خالد محمد خالد فى كتابه، أكتفى بهذا القدر منه تمهيدا لمناقشته تاريخيا، إذ كان يجهل - فى موقعه حينذاك - ما كان يجرى من صراع بين القصر والوفد، ودور النقراشى وأحمد ماهر فى هذا الصراع، وهو دور سوف نرى أنه كان يخرج عن حدود «أخلاقيات السياسة والحكم» التى يقول الأستاذ خالد إن النقراشى كان يبشر فيها بمنهج جديد!

ولكنى أكتفى فى هذا المقال بتصحيح واقعتين: الأولى، أن القمصان الزرق للوفد لم يكن فى وسعهم وقت انتخابات ١٩٣٨ أن يقوموا بمهاجمة مكتب النقراشى باشا، لسبب بسيط هو أنه لم يكن لهم وجود بعد أن حل محمد محمود باشا فرقهم بعد توليه الحكم.

أما الواقعة الثانية، فهى أنه عندما جرت انتخابات ١٩٣٨ لم تكن حكومة الوفد فى الحكم إذ أقيلت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وخلفتها حكومة محمد محمود باشا التى أجرت الانتخابات!

النقراشى والنحاس والزعامة المقدسة !*

الوفد فى ١٩٩٣/٤/١٩

في مقالى السابق عن حقائق انشقاق النقراشى وأحمد ماهر من الوفد، الذى أردت به الرد على ما كتبه الأستاذ الكبير خالد محمد خالد عن النقراشى باشا وتصويره فى صورة «المبشر بمنهج جديد فى أخلاقيات السياسة والحكم»، أوضحت ظروف الصراع السياسى التاريخى الذى كان يدور فى ذلك الوقت بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصطفى النحاس والقصر الملكى، وكيف كان النحاس باشا يقف بصلابة فى وجه كل المحاولات التى بذلها على ماهر باشا لتنصيب فاروق الشاب زعيما للحركة الوطنية بدلا من الوفد.

وقد بلغت ذروة الصراع حين أراد على ماهر تعزيز سلطة فاروق المدنية بسلطة دينية عن طريق انتهاز فرصة حفلات، التتويج لإقامة حفلة دينية فى القلعة يقلد شيخ الأزهر فيها فاروق

سيف جده محمد على، أو إقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم فاروق فيها الناس على أثر التتويج، على اعتبار أنه الإمام الذى ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة! ولكن النحاس أعلن أن الأخذ بهذه المقترحات يتضمن «إقحاما للدين فيما ليس من شئونه، وإيجاد سلطة دينية إلى جانب السلطة المدنية، وأن الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده، وأنه لا معنى للاحتجاج فى هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الإسلام، أو بمكانة مصر لدى الأمم الإسلامية، بل إن هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين». وأصر على ألا ينفذ إلا ما ورد فى الدستور فى هذا الخصوص، وهو أن الملك قبل أن يتولى سلطاته ويباشرها، يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب - ولا شئ غير ذلك! ولم يملك سوى الإذعان.

فى ذلك الحين بنيت خطة على ماهر باشا على الاستيلاء على الوفد من الداخل، بالاعتماد على نابغة التنظيم فى الوفد، وهو النقراشى باشا، الذى كان يحرك الجماهير الوفدية، ونقل ولاء الوفديين من مصطفى النحاس إلى الدكتور أحمد ماهر باشا.

وقد بدأت الخطة بمحاولة تلويث سمعة الوفد عن طريق مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، واستطاع القصر أن يحرك فى ذلك النقراشى باشا ومحمد صفوت باشا ومحمود غالب باشا وعلى فهمى باشا، وهو ما جعل مصطفى النحاس يستبعد هؤلاء الوزراء الأربعة عند إعادة تأليف الوزارة الوفدية بعد تولية فاروق سلطاته الدستورية. وقد واجه محمود غالب باشا ذلك الاستبعاد بنشر بيان مطول وجه فيها اتهامات خطيرة إلى الوزارة تمس نزاهة الحكم، وأوضح أن النقراشى باشا اطلع على البيان قبل نشره ووافق عليه، كما أن الدكتور أحمد ماهر زاره بعد نشره ولم يعترض على شئ مما جاء فيه.

وقد ثبت فيما بعد عدم صحة هذه الاتهامات، بل ثبت أن الوزارة الوفدية توصلت مع الشركة إلى شروط أفضل مما توصلت إليه وزارة نسيم باشا! ومن هنا تبنى النقراشى باشا للصراع مع النحاس باشا قضيتين هامتين: الأولى، قضية الزعامة المقدسة، وفيها يتهم النحاس بالدكتاتورية، والثانية قضية القمصان الزرقاء، وهما قضيتان تتعلقان بحرية الرأى وبالديموقراطية عماد الوفد وأساس شعبيته.

كان اختيار النقراشى باشا لقضية الزعامة المقدسة ميدانا للصراع بينه وبين مصطفى النحاس اختيارا ذكيا، كما أنه أيضا كان اختيارا مضللا للجماهير! فلم تكن زعامة الوفد زعامة عادية مثل زعامة أى حزب، وإنما كانت زعامة لها خصوصيتها التى تتفق مع نشأة الوفد.

والوفد كما هو معروف لم ينشأ كما ينشأ أى حزب سياسى، بل إنه فى الأصل لم يكن حزبا سياسيا، وإنما نشأ بتوكيل شعبى من الجماهير المصرية ليكون ممثلا لها ووكيلا عنها فى المطالبة باستقلال مصر ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وزعامة الوفد - بالتالى - لم تكن زعامة حزب وإنما كانت زعامة أمة، ومن هنا لم تكن أغلبية أعضاء الوفد هى التى تحدد مصير زعامة الوفد، وإنما كانت أغلبية الأمة هى التى تحدد هذا المصير، ومن هنا أيضا لم يكن غريبا أن يقوم سعد زغلول فى عام ١٩٢١ بفصل عشرة من أعضاء الوفد، ولا يتبقى معه من المؤيدين سوى أربعة فقط! كما لم يكن غريبا أن يفصل النحاس باشا فى عام ١٩٣٢ ثمانية أعضاء من الوفد، ولا يتبقى معه سوى ثلاثة فقط! فلم يكن أى من سعد زغلول أو مصطفى النحاس زعيم حزب وإنما كان زعيم أمة، ولم تكن من سلطة أعضاء الوفد فصل زعيم الوفد، وإنما كانت هذه السلطة للأمة وحدها، إذا شاءت نحت الزعيم من قيادتها، وإذا شاءت أبقته

وقد أراد النقراشى اعتبار الوفد حزبا عاديا، وليس وكيلا عن الأمة، ليتيح لأنصاره تنحية مصطفى النحاس عن زعامة الوفد بالأغلبية، وبذلك ينجح فيما فشل فيه خصوم سعد زغلول فى عام ١٩٢١ وخصوم مصطفى النحاس فى عام ١٩٣٢. فأثار فى هجومه على مصطفى

النحاس طبيعة المسئولية الوزارية، وروح الحكم النيابى والقواعد الدستورية، وزعم أن ما يريده النحاس هو «فرض جو على البلاد لا يسمع فيه صوت يخالف صوت الزعيم، ومثل هذا الجو لا تترعرع فى ظله المواهب الصالحة، وهيهات أن تدين الأمة إلا للحياة الدستورية الحرة الصحيحة!».

ونسى النقراشى أن هذا الجو - جو الزعامة - هو الجو الذى نشأت فى ظله الحركة الوطنية، ونمت وترعرعت المواهب الصالحة، وحققت إنجازاتها. فقد كانت زعامة سعد زغلول، وكانت زعامة مصطفى النحاس هى التى ألهبت إحساس الجماهير وحماسها الوطنى وحركتها للعمل الوطنى. ولو كانت هذه الجماهير تتبع الأعضاء الذين فصلهم سعد زغلول أو مصطفى النحاس، لتظاهرت ضد سعد ومصطفى النحاس، ونحتهم عن قياداتها، ولم يكن يمنعها عن ذلك مانع، فلم يكن سعد زغلول أو مصطفى النحاس عند فصل غالبية أعضاء الوقت، فى الحكم، ولم يكن أى منهما رئيس حكومة، ولم يكن يستند إلى أية قوة غير قوة التأييد الشعبى، ولكن الجماهير تمسكت بزعامتها وظلت تتمسك بهذه الزعامة حتى نهاية حياة كل منهما.

حقائق انشقاق النقراشى وأحمد ماهر على الوفد!

الوفد فى ١٢/٤/١٩٩٣

ربما كانت أهم ملاحظاتى على مذكرات الأستاذ الكبير خالد محمد خالد المنشورة أنه كان حسن الظن بالمرحوم محمود فهمى النقراشى باشا بعد انشقاقه عن الوفد، حتى صوره بمظهر «النائى» عن المهاترات والدسائس»، وبأنه «كان مبشرا بمنهج جديد فى أخلاقيات السياسة والحكم»!

وكان الأستاذ خالد فى ذلك الحين ينحنى بميوله السياسية ناحية «الهيئة السعدية» التى ألفها النقراشى باشا والدكتور أحمد ماهر باشا. ولا جناح عليه فى ذلك، وإنما يهمنى تنوير شعبنا بحقائق «أخلاقيات السياسة والحكم» التى كان النقراشى باشا يبشر بمنهج جديد فيها!

على أنه يلزم لتوضيح ذلك أن نرسم صورة للقوى السياسية التى برزت بعد معاهدة ١٩٣٦، والعلاقات

الجديدة التى ترتبت على المعاهدة وذلك فى اختصار شديد، حتى يعرف القارئ الخلفية التاريخية لخروج النقراشى وماهر من الوفد.

لقد تواكب إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع اعتلاء ملك جديد للعرش، هو الملك فاروق الذى تولى العرش بعد فتوى مشبوهة سعى إليها على ماهر باشا وأصدرها كل من رئيس لجنة القضايا وشيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية ببلوغه سن الرشد فى سن السابعة عشرة! بدلا من سن الثامنة عشرة كما يقضى الأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل ١٩٢٣ فى شأن نظام توارث العرش.

وقد ترتب على صعود صبى فى سن السابعة عشرة إلى العرش بمثل هذه الفتوى أن أصبح هذا الصبى مدينا لعلى ماهر باشا وخاضعا لتوجيهاته التى كانت متأثرة بعدائه الشديد للوفد، الأمر الذى حول الساحة السياسية إلى ساحة صراع محتدم بين العرش والوفد، انقسمت فيه القوى السياسية إلى قسم يناصر القصر، ويضم أحزاب الأقلية، وقسم يناصر الوفد ويضم كافة القوى الديموقراطية والوطنية والتقدمية.

على أنه لما كانت أحزاب الأقلية قد استهلكت قبل إبرام المعاهدة، ولم يعد لها أى تأثير فى دفع عجلة الحياة السياسية، كما أن صراعها مع الوفد زاده قوة وعزز مركزه لدى الجماهير الشعبية، فلذلك ركزت خطة على ماهر لضرب الوفد على محاولة شقه إلى نصفين، وسحب القوى السياسية الأكثر فاعلية فى التأثير على الجماهير، والاستعانة بها فى الاستيلاء على الوفد من الداخل.

وقد تمثلت هذه القوى السياسية الأكثر تأثيرا على الجماهير فى محمود فهمى النقراشى باشا والدكتور أحمد ماهر باشا. وبالنسبة للنقراشى باشا فقد كان - كما وصفته جريدة التايمز البريطانية - أحد زعماء الوفد الأربعة البارزين، وضابط الاتصال بينهم وبين الصحف الأجنبية، ومنظم صفوفهم الأكبر. بل كان نابغة التنظيم فى الوفد. أما الدكتور أحمد ماهر فكان رفيق الجهاد القديم والعقل المدبر فى الحركة السرية أثناء ثورة ١٩١٩، وكان يؤلف مع النقراشى ومكرم ومصطفى

النحاس، الحرس القديم فى الوفد! فقد عين الدكتور ماهر عضوا فى الوفد فى نوفمبر ١٩٢٤، وعين النقراشى عضوا سنة ١٩٢٧ بعد جهاد طويل فى صفوف الوفد، وقد اعتقلا بعد استقالة وزارة سعد باشا زغلول فى ١٩٢٤، وحوكما وبرأتهما المحكمة سنة ١٩٢٦. وكان الزعماء الأربعة يمثلون قوة التطرف فى الوفد فى وجه المعتدلين.

ومن سوء حظ النقراشى وأحمد ماهر أنهما لم يدركا أبعاد المعركة الضارية التى خاضها مصطفى النحاس فى ذلك الحين ضد مخططات على ماهر باشا الجهنمية التى كانت تهدف إلى سحب تأييد الجماهير من الوفد إلى الملك، وتنصيب الملك فاروق زعيما للحركة الوطنية!

فقد انتهز على ماهر باشا فرصة اختفاء شخصية الملك فؤاد الاستبدادية البغيضة، وتولى ابنه فاروق العرش، فى تصوير فاروق فى صورة محببة للشعب، ونسج الأساطير والخرافات حول ديموقراطيته وبساطته، والإكثار من الحديث عن نبوغه وتفوقه، حتى جعلت من هذا الشاب نصف المتعلم عالما فى الآثار ينافس سليم حسن وسامى جبره!

كما أظهرته فى صورة الشاب المتدين الورع الذى لا تفارق المسبحة يده وهو خارج من المسجد بعد صلاة الجمعة! وإذاعة الروايات تجوب الآفاق حول وطنيته الدافقة.

ولم يكن فى وسع مصطفى النحاس بطبيعة الحال الوقوف فى وجه هذه المحاولات، طالما أن الملك لا يتعدى حدود دوره الذى حدده الدستور، ولكن حين انتقل على ماهر باشا إلى محاولة إضافة سلطات إلى الملك فاروق تتجاوز ما له بحكم الدستور، أدرك الخطر وهب للوقوف فى وجهها.

فقد أراد على ماهر تعزيز سلطة الملك المدنية بسلطة دينية، عن طريق انتهاز حفلات التتويج المزمع إقامتها عند بلوغ فاروق سن الرشد لإقامة حفلة دينية فى القلعة، يقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على! أو إقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم الملك

الناس على أثر التتويج. على اعتبار أنه الإمام الذى ينوب عنه الأئمة وتصدر بأسمه أحكام الشريعة!

على أن النحاس وقف فى هذه المسألة موقف الرفض التام. فقد أعلن أن الأخذ بهذه المقترحات يتضمن «إقحاما للدين فيما ليس من شئونه، وإيجاد سلطة دينية وإلى جانب السلطة المدنية»، وأنه من الضرورى ألا ينفذ إلا ما ورد فى الدستور فى هذا الخصوص، وهو أن الملك قبل أن يتولى سلطاته ويباشرها، يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب، «ولا شئ، غير ذلك»! وقد اضطر الملك للإذعان لإرادة رئيس الحكومة مصطفى النحاس.

كذلك أراد مصطفى النحاس تأمين الحياة الدستورية من ناحية الجيش، عن طريق قطع الصلة ما بين الجيش والملك من الناحية الفعلية. فسن قانونا بإنشاء المجلس الأعلى للدفاع وهيئة أركان الجيش على هذا الأساس، ووضع صيغة جديدة ليمين الجيش للملك، حذف منها عبارة أن يكون الضابط «خادما مخلصا أمينا» للملك، «مطيعا» لأوامره الكريمة. فجعل «الإخلاص» للوطن والملك، و «الطاعة» للدستور وقوانين الأمة المصرية. وكان غرض مصطفى النحاس من ذلك سحب الجيش من تحت سيطرة القصر، ووضعه فى الغرض الوطنى المخصص لأجله، وهو خدمة الشعب والطاعة للدستور.

وقد حانت الفرصة لعلى ماهر باشا للتخلص من وزارة الوفد حين قدم النحاس استقالة وزارته الأولى إلى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية، وهو إجراء شكلى، على أن يسند إليه الملك تأليف الوزارة بعد تسلمه هذه السلطات وهو ما حدث، ولم يكن فى وسع فاروق غير ذلك لأن وزارة مصطفى النحاس جاءت إلى الحكم بناء على الإرادة الشعبية، ولأن الأغلبية البرلمانية للوفد .

وهنا عمد على ماهر باشا إلى استفزاز النحاس وإثارة أزمة دستورية عن طريق الاعتراض على تعيين يوسف الجندى، صاحب التاريخ المشهور فى الحركة الوطنية، ورافع علم الاستقلال فى مدينة

زفتى فى سنة ١٩١٩، وزيرا للمعارف. ولكن النحاس فوت هذا الغرض فأضاف وزارة المعارف إلى عبد السلام فهمى جمعة باشا وزير التجارة والصناعة، ولم يعين لها وزيرا! وفى الوقت نفسه ألقت الهيئة البرلمانية القفاز فى وجه الملك، بأن اجتمعت وأعلنت «تقديرها لحضرة الأستاذ يوسف الجندى» وثقتها التى لا حد لها بالنحاس باشا وبالوزارة الدستورية!

على هذا النحو كان الصراع الدستورى يحتدم بين مصطفى النحاس والعرش، ويقسم القوى الوطنية حوله. فأين كان موقف النقراشى باشا فى هذا الصراع؟ وما هى «أخلاقيات السياسة والحكم» التى كان يبشر بمنهج فيها ـ حسب تعبير الأستاذ الكبير خالد محمد خالد؟

هذا ما نواصل الإجابة عنه.

هل كان مصطفى النحاس دكتاتورا؟

الوفد فى ١٩٩٣/٤/٢٦

فى مقالى السابق كنت قد أوضحت جانبا من منهج النقراشى باشا الجديد فى «أخلاقيات السياسة والحكم» الذى تحدث عنه الأستاذ الكبير خالد محمد خالد فى «قصته مع الحياة»، عندما ورط نفسه فى مؤامرة تلويث سمعة الوفد فى مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، التى كان يعمل لها حثيثا على ماهر باشا، فى الوقت الذى كان مصطفى النحاس يخوض أشرف المعارك على الإطلاق ضد القصر لحماية الديموقراطية وإعلاء كلمة الدستور، وعندما فشلت المؤامرة وثبتت طهارة ذمة حكومة الوفد، أخذ النقراشى باشا فى مهاجمة مصطفى النحاس بحجة أنه زعيم دكتاتور لا يبالى برأى غالبية أعضاء الحزب، وأن ما يريده إنما هو «فرض جو على البلاد لا يسمع فيه صوت

يخالف صوت الزعيم» وهو ما يخالف - فى رأيه - طبيعة المسئولية الوزارية وروح الحكم النيابى والقواعد الدستورية».

وبذلك لم تعد قضية الديموقراطية والدستور هى قضية صراع بين الوفد والقصر، بل قضية صراع بين الوفد ورئيس الوفد! ولم تعد قضية نظام الحكم وإنما قضية نظام الوفد! وأصبح فى وسع القصر من خلال هذه المعركة بين النقراشى ومصطفى النحاس أن يطالب الوفد بتطبيق الديمقراطية فى صفوفه قبل أن يطالب بتطبيقها فى البلاد، وأن يطالب مصطفى النحاس بأن يكون زعيم حزب ديمقراطى قبل أن يطالب فاروق بأن يكون ملكا ديموقراطيا!

على أن إثارة هذه القضية من جانب النقراشى باشا لم يكن لها كبير أثر فى صفوف الأمة المصرية، التى كانت تعرف أن زعيم الوفد ليس زعيم حزب عادى، وإنما هو زعيم أمة، وأنه يستمد زعامته من ثقة الأمة جمعاء به وليس من ثقة أعضاء الوفد، وأن السوابق التاريخية أثبتت أن غالبية أعضاء الوفد فى بعض الأوقات كانوا ضد زعيم الأمة ولكن الأمة كانت تعطى من ثقتها وتأييدها لزعيم الوفد ما يمكنه من دحر خصومه. فزعامة الوفد لم تكن زعامة حزب وإنما زعامة أمة.

وقد تولت صحف الوفد الرد على اتهامات النقراشى باشا التى تبناها القصر وتبناها حزب الأحرار الدستوريين وأعداء الوفد، ففى مقال لجريدة الجهاد قالت. «إن الزعامة التى تدّعون أيها الناس أنها منافية للدستور، هى التى برزت بأنصارها إلى الانتخابات العامة، فنالت من الأمة إجماعا بتأييدها فإذا صح أنها تسمى دكتاتورية، فهى دكتاتورية الأمة، لا دكتاتورية الوفد. والزعامة التى تنطق بلسانها تنطق بلسان الأمة»

وفى خطاب مصطفى النحاس فى عيد الجهاد الوطنى سنة ١٩٣٧ تساءل قائلا: «يقولون دكتاتورية! وإخلال بالدستور! فهل هم يعقلون؟

وهل هم يستحون؟ أنحن عطلنا البرلمان أيها الناس؟ أنحن أوقفنا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد؟ أنحن تفاخرنا بالحكم بيد من حديد؟ أنحن ألغينا الدستور إلغاء وأبدلناه بدستور ملفق جديد؟ أنحن أجرينا الانتخابات على أساس الإكراه والتزوير؟ أنحن قتلنا الأبرياء؟ أو روينا أرض الوطن بدماء الشهداء؟ أنحن تسترنا على المجرمين، وحمينا العابثين من عدالة القانون؟ حاشا لله، بل الدستور قائم، والبرلمان قائم، والحرية شاملة تبسط ظلها على الجميع بالسواء، والقانون والقضاء هما الفيصل فى الصغير والكبير، يخضع لهما المؤيدون كما يخضع لها المعارضون»!

وهكذا كان رد مصطفى النحاس دامغا. ففى ذلك الحين كان هو رئيس الحكومة، وقد أوضح للأمة الفرق بينه وبين خصومه الذين انضم إليهم النقراشى باشا، حتى تعرف من هو الدكتاتور ومن هو رئيس الحكومة الدستورية! فقد كان خصومه الذين يتهمونه بالديكتاتورية هم الذين عطلوا البرلمان وأوقفوا الدستور وألغوه واستبدلوا به غيره وقتلوا الأبرياء وزوروا الانتخابات، وتلك هى الدكتاتورية الحقيقية، أما هو فالدستور فى عهد حكومته قائم، والحرية تبسط ظلها على الجميع، القانون والقضاء هما الفيصل فى الصغير والكبير.

وقد كشف الوفد الأسباب الحقيقية لإبعاد مصطفى النحاس النقراشى باشا من الوزارة الجديدة عندما أعاد تأليفها بعد تولى الملك حقوقه الدستورية، فأوضح أن السبب فى هذا الابعاد لم يكن يرجع إلى مخالفة النقراشى لرأى الرئيس وزملائه، وإنما لما دأب عليه من التهديد بالاستقالة كلما وقع خلاف فى الرأى بينه وبين زعيمه والغالبية فى هيئة الوفد أو فى مجلس الوزراء وقد عدد ست مناسبات قدم فيها النقراشى باشا استقالته وشرح محمود سليمان غنام فى بيانه الذى رد به على بيان النقراشى باشا معنى التهديد بالاستقالة «كما يفهمه الساسة فى أرقى البلاد الدستورية»، فاستدل بعبارة للسير إدوارد جراى، وزير

خارجية بريطانيا فى كتابه: «خمسة وعشرون عاما فى وزارة الخارجية»، جاء فيه. «إن تذرع العضو فى هيئة تقوم على الشورى، بالتهديد بالاستقالة كأداة لتغليب رأيه على رأى الأغلبية فى تلك الهيئة، إنما هو بمثابة تصويب مسدس إلى رأس الهيئة التى هو عضو فيها! وهذا أشبه بأساليب رجال العصابات منه بأساليب الساسة ورجال الحكم وأصحاب الرأى»[1] واستطرد غنام قائلا. «فإذا كان النحاس باشا لم يشرك النقراشى باشا فى الوزارة الجديدة عند تأليفها، فليس ذلك لرغبة منه فى أن يتحكم ويستبد، بل لأنه أراد أن يقى زملاءه ونفسه شر التحكم والاستبداد بالرأى»!

وعندما عجز النقراشى باشا عن إثبات تهمة الدكتاتورية على مصطفى النحاس لجأ إلى إثارة قضية القمصان الزرقاء

القمصان الزرقاء بين النقراشى والنحاس

الوفد فى ١٠ / ٥ / ١٩٩٤

فى مقالاتنا السابقة عن النزاع بين النقراشى والنحاس ذكرنا كيف اتهم النقراشى مصطفى النحاس بالدكتاتورية! وأوردنا فى مقال سابق مقال محمد التابعى الذى يتهم الشباب بأنه ضيع الدستور من فرط حرصه على الدستور ومطالبه بأن يضرب خصومه قبل أن يضربوه ويبدى يأسه من استجابة مصطفى النحاس لهذه النصيحة، وعندئذ «فسلام علينا يوم نمسى ويوم نصبح فإذا النحاس قد ضيع الدستور من فرط حرصه على الدستور»!

فى ذلك الحين كان أحد محاور المعركة بين النقراشى والنحاس هو المتمثل فى وجود فرق القمصان الزرقاء الوفدية. وكانت هذه الفرق هى أضعف نقطة فى دفاع الوفد، وأكبر مأخذ عليه، لما لها من مظهر فاشى يتنافى كلية مع حزب ليبرالى ديمقراطى مثل الوفد.

على أن العصر كان عصر القمصان، ليس فقط فى إيطاليا وألمانيا وإنما فى انجلترا ذاتها!، وكان قد سبق تأليف الوفد القمصان الزرقاء تأليف أحمد حسين القمصان الخضراء التى استهوت الشباب المتطلع إلى القوة. ولما كانت جماعة القمصان الخضراء هى جماعة فاشية النزعة، فإن التحاق الشباب بها يؤدى بالضرورة إلى نشر المبادئ الفاشية فى البلاد، ومن هنا ألف الوفد القمصان الزرقاء لأغراض غير فاشية ولامتصاص رغبة الشباب فى الانخراط فى تنظيمات شبه عسكرية.

وقد أثار إعلان القمصان الزرقاء فى يناير ١٩٣٦ قلق الأحزاب المعارضة وقلق القصر، فقد اعتبرت تأليف هذه الفرق عملا عدائيا من الوفد موجها إلى التنظيمات السياسية الأخرى، وقالت بعض صحف هذه الأحزاب إن المقصود بهذا التنظيم هو الإرهاب واستخدام القوة للإقناع!

وقد رد الدكتور أحمد ماهر - وكان لما يزل فى الوفد - ردا بليغا، فقد ذكر أن الوفد ليس فى حاجة إلى استخدام وسائل العنف للحصول على الثقة والكثرة، وإنما أراد الوفد أن يؤكد التضامن فى صفوفه وأن يدعم القواعد التى تقوم عليها لجانه وتشكيلاته. «وقال إن الأغلبية الكبرى التى يمثلها الوفد ليست بحاجة إلى وسائل إرهاب أو أساليب تخويف إزاء الأقليات الصغيرة.

وعندما اتهمت صحف المعارضة الفرق الزرقاء الوفدية بأنها تشكيلات فاشية ونازية، ردت جريدة «الجهاد» «الوفدية ساخرة بأنها لو كانت فاشية» لما بقى فى مصر معارض كما أنه لم يبق فى ألمانيا ولا فى إيطاليا معارض بفضل القمصان.

وقد أبرز ممدوح رياض ثلاثة فروق بين القمصان الزرقاء الوفدية والقمصان الفاشية، أولها أن القمصان الفاشية والنازية ترتكز فى نشأتها على الفكرة الدكتاتورية، بينما ترتكز التنظيمات الوفدية على الفكرة الديمقراطية. ثانيا، أن التنظيمات الفاشية ترمى فى وجودها إلى تدعيم النظام الدكتاتورى، أما التنظيمات الوفدية فترمى إلى تدعيم روح

الديمقراطية والسهر على صيانة الحياة الدستورية الحقة، أما الفارق الثالث فقد قال ممدوح رياض إنه يتعلق بقضية الحرية والاستقلال، «فمن الجلى الواضح» - كما قال - أن القوى الساعية للتحرير كلما نظمت كلما أجدت».

والمهم هو أنه بسبب الشكل الفاشى للقمصان الزرقاء، اتخذها النقراشى باشا ميدانا للهجوم على مصطفى النحاس واتهامه بالدكتاورية، ووقف يطالب بحل فرقهم فى بيان له يوم ٧ سبتمبر ١٩٣٧، ويقول عن نفسه أنه قاوم فكرة وجودها منذ نشأت!

ولم يكن صادقا فى قوله، فمن الثابت تاريخيا أنه كانت له ولأصدقائه المخلصين الذين خرجوا معه من الوفد، اليد الطولى فى تأليف هذه الفرق وتنظيمها ! وقد اعترف صديقه االدكتور أحمد ماهر الذى خرج معه بهذه الحقيقة من فوق منبر مجلس النواب بعد فصله من الوفد !

بل لقد كان مقر النقراشى باشا مأوى لذوى القمصان فى معظم أوقاته قبل تأليف الوزارة، وكان يتولى تنظيمهم أحيانا ويستعرض فرقهم ويحييهم بتحيتهم الخاصة فى كثير من المناسبات ! وكان لأصدقائه المقربين نفس الدور، فقد كان الدكتور حلمى الجيار، وهو أشد المتحمسين له، رئيسا لفرق القمصان الزرقاء بالدقهلية إلى يوم الانشقاق! وقد خرج من الوفد مع النقراشى باشا وأصدر بيانا مطولا اعترف فيه بدوره فى تأليف الفرق، وكان إبراهيم عبدالهادى، وهو الفارس الثالث فى حزب السعديين، ممن أسهموا أيضا فى تنظيم هذه الفرق والإشراف عليها.

وهذه الحقيقة تثير هذه الملاحظة، وهى أن الكثيرين الذين يتورطون فى أعمال غير ديموقراطية لا يكتشفون ذلك إلا عند خروجهم! ولكن النقراشى لم يبدأ هجومه على القمصان الزرقاء إلا عندما بذل وأنصاره محاولات عديدة لشراء أكبر عدد منهم لاستخدامهم ضد مصطفى النحاس، وفشل فى ذلك. لقد رفضت هذه الفرق أن تضع نفسها فى

خدمة القصر وأعداء الوفد رغم ما أغريت به من أموال، ومع ملاحظة أنها كانت تتكون من عائلات شعبية فقيرة!

وسرعان ما تبين أن هجوم النقراشى على مصطفى النحاس لم يكن غيرة على الديموقراطية، وإنما كان جزءا من مؤامرة كبرى كان القصر الملكى يعدها للاستيلاء على الوفد من الداخل!

محاولة إغتيال مصطفى النحاس!

الوفد فى ١٩٩٣/٥/٢٤

فى مقالاتنا السابقة عن أخلاقيات النقراشى باشا، والتى كان أستاذنا الكبير خالد محمد خالد يحسن بها الظن كثيرا، وأوضحنا أن الخلاف بينه وبين مصطفى النحاس لم يكن مجرد خلاف فى الرأى، وإنما كان جزءا من مؤامرة ضخمة كان على ماهر باشا فى القصر الملكى يعدها للاستيلاء على الوفد من الداخل! وإسقاط زعامة مصطفى النحاس من الوفد وإحلال زعامة شقيقه الدكتور أحمد ماهر مكانها، وبذلك تقع البلاد فى قبضة الشقيقين: على ماهر فى القصر الملكى، وأحمد ماهر فى الوفد! وقد كان النقراشى باشا ضالعا فى المؤامرة بحكم صداقته الوثيقة بأحمد ماهر، منقلبا بذلك على ماضيه.

وقد كان على النقراشى باشا أن يبحث عن محاور للخلاف مع مصطفى

النحاس مقبولة من الجماهير، فاخترع فكرة دكتاتورية النحاس - التى لم يصدقها أحد! - وأثار قضية القمصان الزرقاء للوفد على إعتبار أنها منافية للديموقراطية، رغم أنه وأصدقاءه كان لهم اليد الطولى فى تأليف هذه الفرق وتنظيمها!

ولم تلبث المؤامرة أن دخلت فى طور التنفيذ فى ديسمبر ١٩٣٧، حين أبلغ على ماهر باشا شقيقه الدكتور أحمد ماهر بأنه فى حالة ما إذا قرر الملك فاروق عدم التعامل مع النحاس، فعليه (أى على الدكتور أحمد ماهر) أن يعد نفسه لتأليف وزارة وفدية (نعم: وزارة وفدية!) وقد أجاب الدكتور أحمد ماهر شقيقه بأنه ليس لديه اعتراض على ذلك (أنظر رسالة لامبسون إلى ايدن فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٧).

وعندما أحس الوفد بالمؤامرة التى تدبر فى الظلام، حرك جماهيره فى مظاهرات صاخبة لإرهاب القصر بقوة الشعب، ومنعه من القيام بانقلابه الدستورى. وقد سارت المظاهرات يوم ١٩ ديسمبر إلى قصر عابدين وهى تهتف: «النحاس، أو الثورة»! فأعادت هذه المظاهرات بذلك ذكرى مظاهرات الجماهير المصرية فى نوفمبر ١٩٢٤ حين انطلقت إلى عابدين أثناء الأزمة الدستورية بين سعد زغلول والملك فؤاد وهى تهتف: «سعد أو الثورة».

وقد واجه القصر الملكى هذا التحرك بتحرك خطير، ففى نفس اليوم كان يحرك أربعين ضابطا من ضباط الجيش، بينهم سبعة عشر برتبة لواء، لزيارة القصر الملكى وإعلان ولائهم لفاروق! فاكتسبت المعركة أبعادا خطيرة.

ولما كان النقراشى باشا قد انتقل إلى صفوف القصر، وكان هو أكبر منظمى المظاهرات فى حزب الوفد، فسرعان ما حرك مظاهرات موالية للملك من طلبة الأزهر وغيرهم وعلى رأسهم المراغى شيخ الأزهر إلى سراى عابدين، وهى تهتف هتافا لم تسمعه مصر من قبل وهو: «الله مع الملك»!

كان استخدام لفظ الجلالة فى الصراع السياسى بين الوفد والقصر فى ذلك الحين، بدعة ابتدعها خصوم الوفد لإسباغ صبغة دينية على مساندتهم للحكم المطلق!

وكان أحمد حسين، مؤسس جماعة مصر الفتاة الفاشية، هو صاحب هذه البدعة عندما أصدر برنامج مصر الفتاة فى أكتوبر ١٩٣٣ فقد ركز على وجوب الولاء للملك وتعظيمه والالتفاف حول عرشه، وجعل شعار جمعيته: «الله - الوطن - الملك»! لذلك عندما أراد تحسين صورته فى عين مصطفى النحاس، ويوضح له أن حركته هى حركة قومية بحتة، لم تنطل هذه الحيلة على النحاس، وقال له إن فى البرنامج الذى أعلنه «مبادئ خطرة»، منها وضع لفظ الجلالة فى البرنامج، لأن وضع لفظ الجلالة فى برنامج سياسى هو شعوذة».

وقد اشتركت جمعية مصر الفتاة فى المؤامرة التى كان القصر الملكى يدبرها ضد مصطفى النحاس، بطريقتها الفاشية الخاصة، وهى العنف! فحاولت قتل النحاس باشا فى يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ على يد عضو من أعضائها، وهو عزالدين عبدالقادر، ولكن الأعيرة أخطأت مصطفى النحاس واستقر أحداها فى سيارته.

وقد ورد فى بيان سرى ضبط بعد محاولة الاغتيال، وزعه الحزب على أعضائه يوم ٥ نوفمبر ١٩٣٧، وما يوضح أبعاد المؤامرة التى كان يدبرها القصر، فجاء فيه أنه «لمناسبة الحوادث الأخيرة، وما انتواه الحزب من متابعة الخطط لحمل الرأى العام على التخلص من الوزارة الوفدية، فقد قرر الاحتفال بعيد الشهداء للدعاية ضدها وإثارة السخط عليها، والتمهيد لذلك ببث الدعاية بالخطب والمنشورات وتأليف اللجان، وجمع الاكتتابات، والاستعانة بلجان الطلبة، والاحتفال بعودة جلالة الملك لعاصمة ملكه احتفالا ضخما، وإرسال التلغرافات بالتهنئة، وطلب إقالة الوزارة (!) وإنجاز عرائض لنزع الثقة منها».

على كل حال، فعلى هذا النحو أراد أعداء الوفد وأصدقاء القصر أن يظهروا المعركة السياسية الدائرة بين الطرفين فى شكل معركة بين الوفد المؤيد من الشعب، والملك المؤيد من الله! وهى اللعبة القديمة التى يلجأ إليها أعداء الديموقراطية لتزييف الدين وإظهاره فى شكل دين يؤيد الطغاة فى وجه الشعوب!

وقد سبق أن رأينا كيف أراد الملك فاروق إقامة حفلة دينية بمناسبة توليه العرش يؤم فيها الناس على اعتبار أنه الإمام الذى ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة، وذلك لتدعيم سلطته الزمنية بالسلطة الدينية، وتهيئة السبيل لتنصيبه خليفة للمسلمين. وكيف وقف النحاس باشا فى وجه هذه المحاولة مصرا على ألا ينفذ إلا ما ورد فى الدستور.

الطبقة العاملة بين الوفد والقصر!

الوفد فى ١٩٩٣/٦/٧

لم تكن المعركة السياسية التى دارت بين النقراشى والدكتور أحمد ماهر من جانب، وبين مصطفى النحاس والوفد من جانب آخر، معركة بسيطة، بل كانت معركة مركبة ومعقدة اشتركت فيها جميع العناصر السياسية والمصالح الاقتصادية. وقد رأينا فيما سبق كيف اشترك الأزهر وعلى رأسه المراغى إلى جانب القصر ضد الوفد، وأخذ يسير طلبته تحت شعار دينى يزعم أن «الله مع الملك»! ليحطم شعار الوفد: «الشعب مع الوفد».

ولم يلبث أن ظهر بُعدٌ اجتماعى خطير فى هذه المعركة السياسية التاريخية الكبرى، عندما أراد جناح القصر استغلال تعاطف الوفد مع الطبقة العاملة المصرية ضد الطبقة الأجنبية المستغلة، للإيقاع بينه وبين دولة التحالف وهى بريطانيا.

وكان الوفد، قبل توليه الحكم فى عام ١٩٣٦ - أى قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ - قد أعرب عن تقديره لأصوات العمال، بقراره الذى اتخذه فى مؤتمر ٨ -٩ يناير ١٩٣٥، بتأسيس «المجلس الأعلى للعمال».

وقد أزعج هذا القرار فى ذلك الحين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب بدرجة كبيرة، حتى وصفته جريدة «الديلى تلغراف» بأنه «أهم تطور سياسى فى مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير». ورفع إسماعيل صدقى، ممثل الرأسمالية المصرية الكومبرادورية عقيرته وقتها منبها إلى أن تغلغل النفوذ الحزبى (الوفدى) بين العمال، من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم، ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعى!

بل إن هذا القرار أزعج النبيل عباس حليم، الذى كان قد تمكن من فرض وصايته على جزء كبير من الطبقة العاملة بثورية زائفة، وأصبح رئيسا للإتحاد العام للنقابات، وأخذ يتجه بالعمال وجهة فاشية. فقد أعلن حينذاك أن الوفد يريد إقحام «الاتحاد» العمالى فى السياسة على حساب مصلحة العمال!

وعندما تولى الوفد الحكم فى عام ١٩٣٦، توقعت الدوائر السياسية الاستعمارية أن يدع مسألة الإشراف على العمال إلى المنظمة الحكومية التى أنشئت لهذا الغرض تحت اسم «مصلحة العمل». ولكن الوفد خيب ظنها، واستمر يحتفظ بالمجلس الأعلى واتحاد النقابات. ولما كان على رأس مصلحة العمل فى ذلك الحين بريطانى، هو المستر جريفز، فقد كان ذلك ما دعاه إلى الوقوف موقفا معاديا من حكومة الوفد، بلغ أشده أثناء الأزمة الدستورية حين أعد تقريرا يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧، يحمل وجهة نظر السياسة البريطانية إزاء الطبقة العاملة المصرية ووجهة نظر الرأسماليين الأجانب والمصريين.

فقد أوضح جريفز فى تقريره الذى رفعه السفير البريطانى إلى حكومته أن «المجلس الأعلى للعمال واتحاد النقابات، قد صعدا نشاطهما ضد الشركات، اعتمادا على تأييد مجلس الوزراء. وأنهما يزاولان ضغطا

شديدا على مصلحة العمل للتدخل فى المنازعات العمالية، وهى المنازعات التى ما كانت تظهر لو تُرك العمال وشأنهم.

ثم قال: إن المطالب العمالية الخاصة بزيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل، وتقرير إجازة بأجركامل، والإجازات المرضية، والمعاشات، ومكافأة نهاية الخدمة ـ كل هذه المطالب ظلت تثير الإزعاج الشديد طوال الأشهر الستة الماضية، وأنه بعد انقسام الوفد أخذت الإضرابات تقع من حين لآخر، وعندئذ تحول موقف الحكومة الوفدية تجاه العمال من العطف والتشجيع المستترلاتحاد النقابات، إلى التأييد الصريح للاتحاد!

ثم قال جريفز: إن الإصلاحات العمالية اللازمة، إنما ينبغى أن تتم «بمعدل يتناسب مع بلد لا يزال ثلاثة أرباع عماله من الأميين»، وأن «الضغط يقع على الشركات الأجنبية لزيادة تحسين الأوضاع بينما تترك الشركات المصرية وشأنها! ومن غير الطبيعى ـ على أية حال ـ العمل على زيادة السخط بين العمال لأسباب سياسية محضة، وهو ما يجرى الآن فى مصر!

ثم أخذ يضرب الأمثلة على تجاهل الحكومة الوفدية لـ «مصلحة العمل» التى يرأسها، ويوجه انتقاداته لتصرفاتها مع العمال. فذكر أن مجلس الوزراء الوفدى قرر فى سبتمبر «منح جميع عمال الحكومة إجازات مدفوعة الأجر على أساس أسبوعين لمن أمضى فى الخدمة عاما واحدا. وثلاثة أسابيع لمن أمضوا أكثر من عام. بالإضافة إلى اعتبار جميع إجازات الحكومة والأعياد الرسمية إجازة مدفوعة الأجر، وتبلغ ١٤ يوما على الأقل. وقال إن ذلك حدث دون الرجوع إلى «مصلحة العمل» أو إلى أية مصلحة أخرى. وأنا واثق أنه اتخذ دون حساب تكلفة ما سوف يترتب على تنفيذه، لأن العامل الذى يحصل على إجازة سيحتاج إلى من يحل محله، مما يكلف الحكومة مبالغ طائلة سنويا، وبذلك تصبح تكلفة قانون الإجازات عالية جدا.

ثم قال: إن وزارة الوفد إنما اتخذت قرارها السابق استجابة لإضراب عمال المطابع الأميرية، وهو إضراب تدخل مكرم عبيد لإنهائه

بالشروط التى تضمنها ذلك القرار. وقال إن هذه الشروط أضيف إليها شرط آخر، هو «فصل مدير المطابع الذى كان يعارض رغبات العمال»! مع أن هذا المدير كان يهتم بالنظام، وكان رئيسا كفؤا، ولم يكن غير أمين وغير عادل، وكان يعد مسئولا عن إنجاز مطبوعات الحكومة وطبع كتب المدارس، ولم يسمح للعمال بترك العمل للمشاركة فى المظاهرات».

«السفير البريطانى ينتقد سياسة الوفد العمالية، ويحذر: «الوفد يلعب لعبة خطيرة بتشجيعه العمال»

الوفد فى ١٤ / ٦ / ١٩٩٤

لم أكن أتصور أن التعتيم الذى فرضته ثورة يوليو على الوفد طوال الحقبة الناصرية قد نجح فى حجب كثير من إنجازات الوفد الوطنية عن الجماهير الشعبية، حتى صدر مقالى السابق فى جريدة الوفد يوم الإثنين ٧ يونيو ١٩٩٣، الذى تعرضت فيه لموقف الوفد الموالى للطبقة العاملة فى فترة حكمه ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، وإذا بكثير من الخطابات والمكالمات تصلنى تبدى دهشتها لهذه المعلومات التى تتناقض مع ما ترسخ فى أذهان الكثيرين من أن الوفد هو حزب الطبقة الإقطاعية، وأنه كان فى حكمه يخدم مصالح هذه الطبقة!

وفى الحقيقة أن الوفد منذ أن تألف فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حتى يومنا هذا كان اعتماده الرئيسى على الجماهير الشعبية العريضة، ولم يكن

اعتماده على طبقة كبار الملاك أو الرأسماليين، وإلا كيف اكتسب غالبيته الساحقة فى كل انتخابات حرة خاضها فى وجه المقاومة الباطشة من القصر والإنجليز ؟ من الطبيعى أن الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين لم يعطوا الوفد أصواتهم فى كل انتخابات حرة إلا لأن الوفد كان يعمل فى أثناء حكمه لصالح هذه الجماهير بالدرجة الأولى، بينما كان خصومه يعملون لصالح الطبقات التى يمثلونها!

ولقد كانت سياسة الوفد فى فترة حكمه ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ المتعاطفة مع الطبقة العاملة أحد المحاور الرئيسية التى دار حولها الصراع بينه وبين خصومه فى القصر والإنجليز، بل وكانت من أسباب انشقاق كل من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد! وقد عرضنا فى مقالنا السابق الجزء الأول من تقرير «جريفز»، رئيس مصلحة العمل البريطانى، الذى كال فيه الهجوم للحكومة الوفدية لإصلاحاتها العمالية، متهما إياها بالإسراف فى هذه الإصلاحات، فى حين أنها ينبغى ـ فى رأيه ـ أن تتم «بمعدل معقول يتناسب مع بلد لا تزال ثلاثة أرباع عماله من الأميين» كما اتهمها بالضغط على الشركات الأجنبية فى مصر لزيادة تحسين الأوضاع، بينما تترك الشركات المصرية وشأنها»!

وقد استمر جريفز فى نقده لحكومة الوفد لتعاطفها مع العمال، فضرب مثلا باضراب عمال الترسانة فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٧، فقال إن الإضراب حدث لأن مدير المصلحة أخبر العمال أنهم «لا يستحقون سوى خمسة أيام أجازة عن المدة من سبتمبر حتى نهاية العام، مما أدى إلى سخط العمال. وقد حاول مدير عام مصلحة الميكانيكا تهدئة العمال بإبلاغهم أن مكرم عبيد باشا وافق على استحقاقهم أجازة كاملة عن عام ١٩٣٧، ولكنهم رفضوا تصديقه حتى يأتى اليهم مكرم عبيد باشا شخصيا ويبلغهم ذلك. وعندئذ ـ كما يقول جريفز ـ لجأ مكرم عبيد إلى تصرف لم يسبقه إليه غيره من الوزراء الأتراك فى الظروف المشابهة، فقد ترك مكتبه وذهب إلى الترسانة، وأخبر العمال أن طلباتهم مجابة، بما فى ذلك اعتبار أيام العطلات الأسبوعية (الجمعة) خلال شهر رمضان

مدفوعة الأجر. كما أخبرهم أن المدير الذى وقف فى وجه مطالبهم سيفصل عن عمله»!

وقد علق جريفز على هذا التصرف من جانب مكرم عبيد بقوله: «إنه من الصعب على المرء أن يتسع صدره لمثل هذا الأسلوب الوضيع للحماقة الرسمية التى تعمل على تأكيد الوضع الخطير الذى سببه وزير المالية (مكرم عبيد) تجاه اضراب عمال المطابع الأميرية!

ثم قال جريفز: إن خطاب النحاس باشا الذى ألقاه فى مطلع أكتوبر باستاد الإسكندرية، قد صيغ «بصورة تكفل التفاف العمال، الذين أبدوا ولاءهم للملك، حول الوفد، «وأنه» فى الوقت الذى اتجه النحاس إلى تملق العمال، لم يتضمن كلمة واحدة لتقويم روح العداء الذى يشنها قادة نقابات العمال الآن ! كما لم يشجع على إقرار الأمن والنظام»!

وضرب المثل أيضا باضراب عمال شركة أسمنت طرة فى أكتوبر ١٩٣٧، وما ترتب عليه من موافقة الشركة على إدخال بعض التحسينات على شروط العمل، بما فيها الأجور. وقال: إن التنازلات السخية التى قدمها مدير شركة أسمنت طرة، «قد أدت إلى انزعاج بعض أصحاب الأعمال ! فإن شركة الأسمنت تمر بفترة رواج الآن، وتستطيع أن تقدم مثل هذه التنازلات، ولكن الكثيرين من رجال الصناعة لا يحققون أية أرباح، أو أنهم يحققون أرباحا قليلة، ولا يستطيعون منح عمالهم أجازات اعتيادية أو مرضية مدفوعة الأجر، كما لا يستطيعون زيادة الأجور! ولن يمنع ذلك النقابات من المبالغة في مطالبها، الا إذا كانت الحكومة مستعدة لأن تنتهج نهج البانديت جواهر لال نهرو، الذى أصدر بيانا حكيما لنقابات العمال منذ أيام. لذلك أتنبأ بحلول فترة عصيبة مليئة بالشغب والاضطرابات».

ثم قال جريفز إن «حوادث الإسكندرية الأخيرة تقدم دلالة قوية على أن موقف الحكومة الوفدية لا يتسم بالحزم فى مواجهة المواقف التى تحتمها عليها واجباتها! فإن مكتب العمل بالإسكندرية يعانى من تدخل

السلطات الإدارية وتدخل الأستاذ عبدالفتاح الطويل، وزير الصحة، الذى يقوم بزيارة فروع اتحاد النقابات بالإسكندرية مرة كل أسبوعين، لتوجيه أعضائه، وتزويدهم بالنصائح! وذلك تنفيذا للتعليمات الصادرة إليه من رئيس الوزراء!».

وقال جريفز إنه حدث بالفعل فى زيارة عبدالفتاح الطويل الأخيرة لفرع اتحادالنقابات، أن ووجه بخطب عنيفة ضد مدير مكتب العمل بالإسكندرية، وهتافات بسقوط مكتب العمل، ولم يظهر احتجاجه أو استنكاره لذلك ! بل إن رئيس الوزراء (مصطفى النحاس) - كما بلغ جريفز - يصر على نقل رئيس مكتب العمل!

وقد اهتم السفير البريطانى ما يلز لا مبسون (كيلرن فيما بعد) بهذا التقرير اهتماما كبيرا، وكتب إلى حكومته فى وصفه يقول:

«إنه يرسم صورة مظلمة! فإن الوفد يلعب لعبة خطيرة بتشجيعه للعمال أملا فى كسب تأييدهم السياسى! وقد سبق للمستر كيلى أن أكد هذا الاتجاه الخطير يوم ٧ سبتمبر خلال مظاهرات العمال فى الاسكندرية. وإذا أصرالوفد على سياسته الحالية بتقديم التنازلات إلى موظفى مصالح الحكومة، وأصدر تشريعات عمالية متقدمة غير مناسبة، فإن جميع المشروعات الصناعية، سواء كانت وطنية أو أجنبية، سوف تتأثر - أغلب الظن - تأثرا عكسيا، وتصاب سمعة مصر الدولية بالضرر!

«فضلا عن ذلك - كما قال مايلز لامبسون» - فهناك احتمال أن يدفع تشجيع عمال المدن على هذا النحو. العمال الزراعيين إلى المطالبة بزيادة مماثلة فى الأجور! ومع أن مستوى معيشة العمال الزراعيين منخفض بشكل مشين، الا أن رفع أجورهم يجب أن يتم بالتدريج (!) وأن يرتبط بتحسين وسائل الزراعة والتسويق، بل وتخفيض الضرائب المقررة على الأراضى والتى تشكل عبئا غير مناسب.

«أما رفع الأجور فى الزراعة نتيجة الألاعيب السياسية ودون تخطيط مسبق، فقد يؤدى إلى اضطراب خطير فى الاقتصاد القومى، وربما يؤدى

مثل هذا العبث السياسى فى اقتصاد البلاد إلى زيادة البطالة بشكل خطير فى المدن والريف»!

ثم قال لامبسون إنه فكر فى محادثة مصطفى النحاس فى هذا الصدد ولكنى رأيت أن أية نصيحة أقدمها له لن تكون لها فائدة فى هذا الوقت، حيث أنه صريح تماما فى أنه في حاجة إلى تأييد العمال له بشكل فعال فى مواجهة الملك والمعارضة اللذين يتلهفان على كسب العمال لصفهما».

وعلى هذا النحو، وعلى الرغم من أن السفير البريطانى يعترف بانخفاض مستوى معيشة العمال الزراعيين «بشكل مشين»، الا أنه ينتقد سياسة حكومة الوفد لأنها تؤدى إلى ارتفاع مستوى هذه المعيشة بشكل سريع، وهو يريدها أن ترتفع «بالتدريج» ! كما أنه يسئ الظن بمحاولات حكومة الوفد تحسين حال العمال والاستجابة لمطالبهم، ويرى أنها مضرة بالمشروعات الصناعية، لأن أصحابها الأجانب «لا يحققون أرباحا تكفى لمنح عمالهم أجازات اعتيادية أو مرضية مدفوعة الأجر»، ولا يستطيعون زيادة الأجور». فكأنه يرى أن الصناعة لا تنهض إلا على الإضرار بمصالح العمال وحرمانهم من مطالبهم الشرعية - أى على العكس تماماً من سياسة الوفد التى كانت ترى أن نهضة الصناعة لا تقوم إلا على نهضة العمال.

حقيقة المواجهة بين الدكتور أحمد ماهر ومصطفى النحاس!

الوفد فى ١٩٩٣/٦/٢١

أوضحنا فى مقالنا السابق، ومن واقع الوثائق البريطانية، سخط الإنجليز لسياسة الحكومات الوفدية المتعاطفة مع الطبقة العاملة المصرية واعتبارها سياسة خطرة تؤدى إلى تشجيع العمال ضد أصحاب الأعمال الأجانب، وهو أمر يهدد ـ فى نظرهم ـ المشروعات الصناعية، وفى الوقت نفسه يهدد الاستقرار الاجتماعى، لأنه يدفع العمال الزراعيين إلى المطالبة بالمثل ورفع أجورهم «المتدنية بشكل مشين» باعتراف السفير البريطانى!

على أن الإنجليز لم يكونوا وحدهم فى السخط على سياسة حكومة مصطفى النحاس، بل كان من أعضاء الوفد أنفسهم من سخطوا على هذه السياسة، وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا، وكان سببا فى انحيازهم للقصر فى صراعه ضد الوفد، والدخول فى مؤامرة الاستيلاء

على الوفد من الداخل عن طريق إسقاط زعامة مصطفى النحاس وإحلال زعامة الدكتور أحمد ماهر والنقراشى مكانها.

ويرجع السبب فى اتخاذ الدكتور أحمد ماهر هذا الموقف إلى أنه كان يتولى فى ذلك الوقت إدارة بعض المشروعات الصناعية، وإلى ارتباطه بالمصالح الاقتصادية الإنجليزية. فكما يذكر الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته، فقد حاول الدكتور أحمد ماهر منح شركة البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة تجاوز مائة ألف من الجنيهات، بحجة أنها شركة مصرية، مع أنها كانت شركة انجليزية فعلا، وإن كانت مصرية قانونا!

ولقد حاول الدكتور أحمد ماهر إيقاف سياسة الوفد العمالية داخل الوفد، ولكنه فشل لوقوف أغلبية أعضاء الوفد إلى جانب السياسة المتعاطفة مع العمال، ولما عجز عن إيقاف هذه السياسة أصبحت محورا هاما من محاور الصراع بينه وبين مصطفى النحاس.

ففى ذلك الحين كان النحاس قد قبل اشتراك الدكتور أحمد ماهر فى الوزارة لإيقاف مؤامرته مع القصر، ولكن الدكتور أحمد ماهر رفض لثقته بنجاح المؤامرة وقدرته على أن يحل محل النحاس فى رياسة الوفد، وبذلك انفتح الباب لامتحان القوى الكبير بينه وبين مصطفى النحاس.

وكان هذا الامتحان قد تأجل فى الحقيقة عن موعده بفضل عمل من أعمال الدهاء السياسى من جانب الدكتور أحمد ماهر، عند افتتاح الدورة البرلمانية العادية يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٧. فقد عمل النحاس على عدم ترشيح الدكتور أحمد ماهر فى رياسة مجلس النواب، وعندما أحس هذا بذلك، اجتمع مع مكرم عبيد باشا فى بيت طاهر اللوزى بك، وأكد له إخلاصه للنحاس، وتفضيله إياه على النقراشى، وكلفه بأن يبلغ النحاس ذلك،

وحرصا من النحاس على وحدة صف الوفد وعدم إتاحة الفرصة للقصر لاستغلال أحمد ماهر، قام بترشيحه لرياسة مجلس النواب، ولكنه

أتاح له بهذا الترشيح فرصة نادرة للفوز بأصوات الوفديين وأصوات أنصار القصر معا! فلأن النحاس رشحه للرياسة كان من الطبيعى أن يمنحه جميع النواب الوفديين أصواتهم، ولأنه كان معروفا لنواب القصر تآمره معه على الوفد، فقد حصل أيضا على أصوات هؤلاء النواب، وبلغ عدد الأصوات التى نالها ١٨٧ صوتا.

وقد أساء الدكتور أحمد ماهر فهم وتقدير هذه النتيجة، فاعتقد أن تصويت أعضاء الوفد من النواب له دليلا على تفضيله على مصطفى النحاس، وتأييدا له فى أية مواجهة قادمة، وأخذ - بالتالى - يتحدى مصطفى النحاس فى زعامته للوفد

وهنا قرر النحاس حسم المعركة وإتاحة الفرصة لنواب الوفد لتقرير الزعامة التى ينحازون لها، فدعا أعضاءالهيئة الوفدية البرلمانية للانعقاد يوم ٢٣ ديسمبر للفصل فى هذا النزاع، وتحديد موقفها بين الجانبين. فكان هذا الاجتماع أكبر مواجهة بين الزعيمين تركت أثرها على مستقبل الوفد نفسه، لأن المواجهة فى حقيقتها لم تكن مجرد مواجهة بين زعيمين، وإنما كانت مواجهة بين قضيتين: قضية الديمقراطية التى كان يمثلها النحاس، وقضية الأوتوقراطية التى أصبح يمثلها الدكتور أحمد ماهر، وهى أيضا قضية قوة الوفد أو ضعفه، بقائه أو فنائه.

فقد وقف مصطفى النحاس فى هذا الاجتماع التاريخى، يشرح للنواب الوفديين تطورات الأزمة وموقف وزارته منها وسياستها نحو القصر إزاء مخالفاته للدستور. ثم وقف أحمد ماهر يشرح بدوره موقفه. وكانت خطته ترمى إلى الاستعانة بحرص النواب - عادة - على مقاعدهم فى البرلمان، والتأكيد لهم بأنهم إذا تخلوا عن مصطفى النحاس وأيدوه هو فى موقفه، فإن ذلك سوف يجنبهم حل البرلمان، وضياع نيابتهم وعضويتهم بالتالى لأمد لا يعرف من السنين (حكم القصر ثلاث مرات ضعف مدة حكم الوفد فى الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ بفضل تزويره للانتخابات).

فقد انتقد أحمد ماهر موقف حكومة الوفد فى الخلاف بينها وبين القصر قائلا إنه «كان من المستطاع تفادى هذا الخلاف لو عالجت الوزارة الأمر «بحكمة وكياسة» وتحدث عن موقفه إذا عرضت عليه الوزارة: فقال:

«إننى أتصور موقف الملك حين تخلى الوزارة القائمة (الوفدية)، مكانها. سيقول الملك لنفسه إنه ملك دستورى بطبعه، وقد دعا، على أثر تبوئه العرش، رئيس الأكثرية ليستشيره فيمن يوليه الحكم، فلما عرف برغبته فى أن يقوم بذلك بنفسه، عهد إليه بتأليف الوزارة، وأعانه على العمل (!) ولكن لم تمض أشهر قليلة حتى شعر رئيس الحكومة أنه غير مستطيع العمل، ولما لم يستقل بنفسه، استعملت حق الدستور فى إقالته(!) ثم أردت تمكين الأكثرية من الحكم تحقيقا لروح الدستور(!).

«هذا ما أتصور أن يكون عليه موقف الملك الدستورى. أما ما سيكون عليه موقف الأكثرية، فإنها إن رفضت الحكم، هيأت لجلالة الملك القول بأنها تسلك سبيلا غير دستورية، إذ إنها تنشئ صلة شاذة بعمل معارضة فى ولاية الحكم، وتسوغ لجلالته الاتجاه إلى الأقلية (!) وما يترتب على ولايتها الحكم من حل البرلمان والحكم من غير دستور (!).

«ستقولون (مخاطبا النواب): لا بأس، سنجاهد فى سبيل الدستور ونلجأ إلى الأمة! ولكنى أخشى ألا تصادف دعوة الجهاد فى هذا السبيل من النجاح ما كانت تصادفه فى الماضى، لأسباب كثيرة:

«أولا: لقد كان أكبر حافز يحفز الأمة لتلبية داعى الجهاد، أن الدعوة كانت منصبة على حمل الإنجليز على الاعتراف باستقلالنا، وتحديد علاقتنا معهم على هذا الأساس. وقد تحقق هذا الغرض الآن، فليس من سبيل لاستخدامه من جديد!

ثانياً: كنا نقول إن هناك اعتداء على الدستور. ولكن جلالة الملك يقول اليوم انه قد جرب التعاون مع الأكثرية، فلم تفلح التجربة (!).

ثالثاً: إن الناس لم ينعموا فى عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى ضمائرهم. وقد كنا نحن علة ذلك (!)

عند هذا الحد من خطاب الدكتور أحمد ماهر، يهمنا أن نبرز أهم ما تضمنه من أكاذيب وتضليل. فلم يكن صحيحا أن الخلاف بين النحاس والقصر الملكى سببه عدم معالجته الأمر «بحكمة وكياسة» - كما ادعى أحمد ماهر - فالقضية فى حقيقتها كانت قضية مصالح متناقضة، يقف القصر فى طرف منها. بكل ادعاءاته فى الحكم المطلق، تحيط به مجموعة المصالح الإقطاعية والرأسمالية الأجنبية التى تسعى لتدعيم وتأمين هيمنتها وسيطرتها على البلاد - وفى الطرف الآخر يقف الوفد على رأس القوى الوطنية الديموقراطية، التى كانت تتكون من الطبقات العمالية والفلاحية والبورجوازية الصغيرة والوطنية، للدفاع عن حق هذه القوى المشروع فى الحرية والديموقراطية وممارسة الحكم الفعلى لحماية مصالحها المضروبة.

وفى مثل هذه القضية الخطيرة فإن محاولة الدكتور أحمد ماهر تصويرها فى صورة افتقار حكومة الوفد إلى «الحكمة والكياسة» تكون محاولة مضللة لخداع النواب الوفديين، وإيهامهم بسهولة حلها فيما لو تخلوا عن زعامة مصطفى النحاس وقبلوا بزعامته هو على رأس الوفد لما يتوفر فيه من حكمة وكياسة! فقد كان الجميع يعلمون أن «الحكمة والكياسة» التى يقبلها القصر، هى التى يتنازل بها الوفد للقصر عن سلطة الشعب وسيادته، وليست الحكمة والكياسة التى تعرفها المعاملات الاجتماعية!

الدكتور أحمد ماهر يتهم سياسة الوفد العمالية بالبلشفية!*

* الوفد فى ٢٨ / ٦ / ١٩٩٣

فى مقالنا السابق تعرضنا للمواجهة التاريخية بين مصطفى النحاس والدكتور أحمد ماهر أمام هيئة الوفد البرلمانية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧، التى كان الدكتور أحمد ماهر يطمع فى أن يخرج منها زعيما للوفد بدلا من مصطفى النحاس ! وكيف أخذ يلقى على مصطفى النحاس بمسئولية الخلاف بين حكومته والقصر الملكى، لافتقار مصطفى النحاس إلى «الحكمة والكياسة»! ـ حسب قوله ! وكان غرضه من ذلك إقناع النواب الوفديين بتفادى المواجهة مع القصر ، بما تؤدى إليه من إقالة الوزارة وحل البرلمان، عن طريق اختياره زعيما للوفد.

وفى الوقت نفسه زعم الدكتور أحمد ماهر أن الأمة المصرية لن تستجيب لدعوة الجهاد من أجل الدستور بعد اعتراف الانجليز

باستقلال مصر فى معاهدة ١٩٣٦، واختفاء الداعى إلى الجهاد، ونسى أن قضية الحرية لا تتجزأ، وأن الشعب المصرى لم يكن ليقبل التحرر من الانجليز ويقبل الاستعباد للملك !

والمهم هو أنه بعد هذا البيان الانهزامى البليغ الذى ألقاه الدكتور أحمد ماهر، أخذ فى شرح موقفه من سياسة حكومة الوفد تجاه الطبقة العاملة، فأعلن معارضته الصريحة لها، وقال إنه يأخذ على الوزارة الوفدية عدة أمور منها ـ حسب قوله ـ :

«إغداق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرأتهم على الاخلال بالنظام ، والتحكم فى رؤسائهم ! وتوجيههم للاعتداء على خصوم الحكومة». وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر نقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال، عملا شبيها «بأعمال البلشفية»! يقصد بذلك أعمال الحكومة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى.

ثانيا: «استجابة الوزارة لمطالب الطوائف، كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحامين الشرعيين وغيرهم، ومحاولة تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب الطلبة. وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر هذه الاستجابة ضعفا وخضوعا من حكومة الوفد!

ثم قال : إن هذه التصرفات «قد أساءت إلى النظام الدستورى، وجعلت الناس لا يرون فارقا كبيرا بين عهده وبين العهود الأخرى (!) وليس من شك فى أن هذه التصرفات تضعف من حجتنا إذا لجأنا إلى الأمة نستفتيها، وتجعلنا نشك كثيرا فى نتيجة الاستفتاء (!) وإذا استحضرنا أمام أعيننا جميع هذه النتائج، ورأينا الملك يوفر علينا التعب، ويهيئ لنا سبيل العمل، فإنا نكون مخطئين إذا لم نقبل هذا العرض الكريم»!.

على أن النواب والشيوخ الوفديين وقفوا موقفا مشرفا، لقد أدركوا جيدا أبعاد الصراع، كما أدركوا أبعاد الاختيار ! فلم يكن الاختيار بين

مصطفى النحاس والدكتور أحمد ماهر، وإنما كان الاختيار بين حكم القصر مقنعا بقناع الوفد، وحكم الشعب ممثلا فى الوفد.

وفى الوقت نفسه كان النواب الوفديون يعرفون أبعاد المخاطرة، فقد كانوا يخاطرون بمقاعدهم فى البرلمان لو أقال فاروق الحكومة الوفدية وحل البرلمان. ولكن وطنيتهم تغلبت على مصالحهم، واتخذوا القرارات الآتية:

أولا : ثقتهم بالنحاس وبوزارته الدستورية، وتأييدهم له كل التأييد فى موقفه الدستورى.

ثانيا : أن كل وفدى يخرج على تضامن الهيئة الوفدية، ويقبل تشكيل أى وزارة، أو الاشتراك فى أو تأييد أية وزارة أخرى غير الوزارة الحالية التى يرأسها النحاس باشا رئيس الوفد المصرى، يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية، وخارجا على وحدة الأمة، وعاملا على تقويض دستورها».

وقد وافق الجميع على هذه القرارات، فيما عدا الدكتور أحمد ماهر والدكتور حامد محمود وإبراهيم عبد الهادى. وهنا وقف النحاس باشا وطلب من المؤيديين أن يقسموا معه اليمين الآتية : «اقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته، وأن أنفذه بإخلاص ما دمت حيا».. فأقسم الجميع ماعدا الثلاثة.

وكان الشبان الوفديون قد عرفوا قبل نهاية الاجتماع عدم موافقة الدكتور أحمد ماهر على القرار الذى اتخذته الهيئة الوفدية، فتعرضوا له بالإهانة والهتافات العدائية عند خروجه مع الدكتور حامد محمود وأمين عثمان، وتدافعوا عليه، حتى انزلقت قدمه على السلم، ولكن أمين عثمان والدكتور حامد محمود أسرعا إلى الإحاطة به ودفعا الشبان الوفديين عن طريقه.

على هذا النحو أخذ الصراع بين القصر الملكى والحكومة الوفدية يستنفد طاقة القوى الوطنية والديمقراطية، ويستنفد طاقة الوفد فى

صراعات داخلية وصراعات مع القصر. وفى ذلك الوقت كتب مراسل جريدة «النيوز كرونيكل» فى القاهرة يقول : «لقد اشتهر النحاس باشا بكفاحه ضد الذين اضطهدوا الشعب. وإلى هذا الكفاح يرجع السبب فى ميل الشعب إليه. وقد تعهد بأن يبدأ عصر مصر الذهبى بمجئ الاستقلال، وقد جاء الاستقلال، ولكن العصر الذهبى لا يزال يسير بخطوات ثقيلة فى المؤخرة».

على أن المعركة لم تنته بين مصطفى النحاس والدكتور أحمد ماهر والنقراشى، فقد ظل الدكتور أحمد ماهر، حتى بعد أن أصدر الوفد قرارا بفصله بالإجماع فى ٣ يناير ١٩٣٨، «لارتكابه فى حق الدستور والوفد إثما لا يغتفر»، يعلن وفديته وولاءه للحزب، انتظارا للمعركة الأخيرة بينه وبين النحاس، كما ظل النقراشى يحتفظ للجان الوفدية التى خرجت معه باسمها كلجان الوفد المركزية!

والطريف أن فشل الدكتور أحمد ماهر فى الحصول على تأييد النواب الوفديين قد أثار ثائرة صحف القصر. فعلى الرغم من أن موقف النواب الوفديين كان فيه مخاطرة كاملة بمقاعدهم فى البرلمان، وكان يعد بالتالى أشرف المواقف، إلا أن جريدة «روزاليوسف» فى ٧ فبراير ١٩٣٨ نعتت هؤلاء النواب بأفحش النعوت، فقد وصفتهم بأنهم «كانوا وصمة فى جبين الحياة النيابية، وأنهم لم يكونوا نوابا، ولكنهم كانوا نعاجا يقودهم النحاس باشا يمينا فينقادون»! وبذلك كشفت حجم المؤامرة بين الدكتور أحمد ماهر والقصر.

لم تدر صحف القصر فى ذلك الحين أن فاروق لم يكن يحفر قبرا للوفد، وإنما كان يحفر قبره بظلفه، وأن الأخوين على ماهر وأحمد ماهر كانا يدفعانه إلى حفرة ليس لها قرار. وجاءت البداية على يد مصطفى النحاس، الذى دفعته كل هذه الظروف إلى الإيمان الراسخ بأن فاروق لن يصلح للحكم فى عهد الاستقلال، ومن الضرورى خلعه عن العرش.

الوفد في حوار بين اليمين واليسار!

هذا كتاب هام يستكشف مشاكل مصر الاجتماعية والسياسية داخل تضاريس العقل المصرى، وفى الوقت نفسه يكشف العقل المصرى من خلال مواقفه المتباينة تجاه مشاكل مصر. وأداة الكاتب لهذه العملية الاستكشافية والكشفية هى الحوار الصحفى مع عدد تجاوز الأربعين من الكتاب السياسيين والأكاديميين والحزبيين والأدباء والفنانين.

هذا الحوار الصحفى الذى امتد على مدى ست سنوات مع هذا العدد الضخم من المفكرين قد دفع الدكتور عمرو عبد السميع إليه هذه النتيجة المحزنة ، وهى أنه «بمقدار ما تعددت الأوعية والمؤسسات، والجمعيات والأحزاب، والنوادى والاتحادات، بمقدار ما أصبحت ساحات للمخاصمة الفكرية، والنفى المتبادل. وتخلت عن

طبيعتها المفترضة كأوعية حوار تبحث عن جوانب اللقاء القومى العام إلى أوعية حوار تبحث عن جوانب التمييز والتفرقة، وبدا وكأن الكثيرين يسعون إلى سحب غطاء أخلاقى على مواقف هى فى التحليل الأخير غير أخلاقية ! ويسعون إلى سحب غطاء وطنى على سلوكيات هى فى التقييم النهائى لا تعرف الوطنية ! ويسعون إلى سحب غطاء ليبرالى على اراء وممارسات شمولية !

ومن هنا أهمية هذا الحوار الطويل من الناحية التوثيقية فى خدمة الدراسة التاريخية. فكل حوار من هذه الحوارات يعد وثيقة تاريخية من الدرجة الأولى، فهو مشاهدة لصاحبها ومعاينة وموقف، وهو شهادة معاصر على الأحداث ، وبالتالى فهو مصدر تاريخى من مصادر الفترة المعاصرة.

ولعل هذا الكلام يصدم الباحثين والمؤرخين الذين يتصورون أن الوثيقة لكى تستحق هذا الاسم يجب أن تكون وثيقة رسمية من الوثائق الموجودة فى أرشيفات الدول. وقد قضينا على هذه الفكرة الخاطئة، فالوثيقة هى كل أصل، وتشتمل على كل قول أو شهادة أو حوار أو بيان، سواء ألقاه مسئول رسمى أو ألقاه مسئول حزبى لا ينتمى إلى الحكومة. كما أنها ليست الوثيقة الأرشيفية وحدها وإنما هى الوثيقة الشعبية التى تتمثل فى المذكرات التى يكتبها سياسيون أو مفكرون أو نقابيون أو غيرهم.

ويمتاز الحوار الصحفى عن المذكرات بأنه يستخلص آراء وأفكارا ومشاهدات قد لا تخطر ببال صاحبها إذا آراد كتابة مذكراته، أو تكون قد أصبحت فى زوايا النسيان عند كتابة المذكرات، كما يستخلص ردودا على تساؤلات.

وعلى سبيل المثال، ففى حوار الدكتور عمرو عبد السميع مع فؤاد سراج الدين يتهم جريدة الوفد بأنها، على الرغم من جودتها المهنية فإنها

أصبحت أقل معارضة، مما يعنى أن القصور ليس نابعا منها وإنما من أداء الحزب الذى تعبر عنه !

ويرد فؤاد سراج الدين قائلا : صحيفة الوفد تضم فى كل يوم خمس أو ست مقالات سياسية هجومية معارضة، ولكن ليس المطلوب منى أن أهاتر. نحن نقول على السياسة الصحيحة إنها صح، ونقول على السياسة الخاطئة إنها غلط، هذه هى المعارضة الحقيقية، أما أن أعارض على طول الخط ، أو أهاجم على طول الخط فهذا لون من المعارضة لم أؤمن به فى أى مرحلة من مراحل حياتى.

ويستطرد فؤاد سراج الدين قائلا:

«كان هذا هو أسلوبى وأنا عضو معارض فى مجلس الشيوخ المصرى من ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ . كثيرا ما وقفت أؤيد الحكومة، وكثيرا ما عاملتها بهجوم قاس شديد، ولهذا كان الأعضاء يتقبلون كلامى فى المعارضة بشئ من الطمأنينة والثقة. واستطعت بهذا الأسلوب أن أكسب معارك ضد الحكومة بأصوات أعضاء أحزابها الذين انضموا إلى فى إسقاط بعض التشريعات التى قدمتها هذه الحكومة.

«كان لى ٣٠ عضوا فى هذه الفترة فى مجلس الشيوخ، أمام ١٤٨ عضوا من أحزاب أخرى، واستطعت أن أنجح أمام الحكومة فى معركتين بأصوات الأعضاء الحكوميين، لأن معارضتى موضوعية، ليست سبابا وليست صراخا».

ثم يقول فؤاد سراج الدين : «إننا مقتنعون بأساليبنا حتى لو امتلأت الساحة بصحف ذات عناوين حمراء وخضراء وزرقاء تسب وتلعن كل شخص وكل إجراء وكل سياسة.

ويستدل فؤاد سراج الدين على نجاح هذه السياسة بانتشار جريدة الوفد، فيقول : «انتشار صحيفة الوفد وتوزيعها الكبير دليل على أن الرأى العام راض عن هذا الخط، والحكاية ليست أن نغمة الوفد هدأت، ولكنها أسلوب موضوعى وعقلانى نتبعه، ويليق بحزبنا».

ويثير الدكتور عمرو عبد السميع قضية سوف يقف التاريخ عندها طويلا، وهى انسحاب الوفد من الانتخابات البرلمانية المصرية الأخيرة ومقاطعته لها، ودوافع الوفد إلى هذا الانسحاب ونتائجه. ويرد فؤاد سراج الدين قائلا :«جربنا مسألة الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية مرتين : فى سنة ١٩٨٤، وسنة ١٩٨٧ . وكانت النتيجة سيئة، حيث لم ينجح سوى عدد قليل جدا من نوابنا، تحت ضغط أساليب التزوير والتزييف التى مورست إلى أقصى حد. ولهذا قررنا بأغلبية ٤٨ ضد ٥٠ صوتا عدم دخول انتخابات ١٩٩٠ . كيف يمكن لشخصيات وفدية لها قدرها أن تدخل الانتخابات وتتحمل مصاريف المعركة وتعرض اسمها للهزات، وهى تعلم مسبقا بأن سقوطها أمر محقق ؟

ويكشف فؤاد سراج الدين سبب إصرار النظام السياسى على تزوير الانتخابات فيقول : المعروف أن البرلمان هوالذى يقوم بترشيح رئيس الدولة للاستفتاء، ولابد أن يكون هذا بغالبية ثلثى الأعضاء، إذن فلابد أن يتوافر فى البرلمان هذا النصاب لمرشحى الحكومة الموالين.

ويجادل الدكتور عمرو عبد السميع فؤاد سراج الدين فى هذه الحجة فيقول له : «ولكن حتى نواب المعارضة الذين كانوا داخل البرلمان وافقوا على ترشح الرئيس، فما المشكلة فى دخولكم الانتخابات ودخولكم البرلمان لتصبحوا عنصر توازن فى الحياة السياسية المصرية ؟

ويرد فؤاد سراج الدين قائلا : هذا صحيح ، ولكن الحكومة تحب أن تكون مطمئنة إلى أن الغالبية فى المجلس تمثلها، ثم إن نوابنا الذين تمكنوا من دخول البرلمان لم يمكنوا من إبداء رأيهم ، وكانت تغطية التليفزيون للجلسات تستبعد القضايا الرئيسية التى يتكلم فيها النائب الوفدى. إذن فوجودنا فى البرلمان ليس له فائدة، فلن أتمكن من المعارضة الحقيقية ، ولن يذاع ما أقول فى أداة الحكومة الإعلامية، وكل ما سوف أحصله من هذه العملية أننى سأكون شاركت فى عملية خداع الأمة.

ويطرح الدكتور عمرو عبد السميع مع فؤاد سراج الدين قضية هوية الوفد الحالية، ويسأله عن مدى صحة ما يراه بعض المختلفين مع الوفد من أنه أقرب إلى التعبير عن تيار محافظ منه إلى التعبير عن تيار ليبرالى! ويرد فؤاد سراج الدين مستنكرا: نحن نطالب بحريات عامة أكبر، وبحقوق الإنسان، ولنا - إلى جوار هذا - برنامجنا الاجتماعى الذى يقوم على التخفيف عن المواطنين. الوفد له سياسته وبرنامجه وأهدافه منذ تكون عام ١٩١٩، ولم يتخل عنها أبدا.

ويستطرد فؤاد سراج الدين : «الوفد أول من اعترف بحقوق العمال، وكنت - شخصيا - وزيرا للشئون الاجتماعية عام ١٩٤٣ عندما أصدرت قانون نقابات العمال، وكانت المرة الأولى التى يعترف فيها بحق العمال فى إنشاء نقابات لهم فى مصر. أنا أيضا الذى أصدر قانون عقد العمل الفردى حول تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل. الوفد هو صاحب مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والفنى، وتوسيع مجانية التعليم العالى إلى حد كبير . فى برنامجنا ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨ قلنا إننا نؤيد مكاسب العمال، ولا نعتبرها مكاسب ولكنها حقوق حصلوا على بعضها بعد الثورة ونطلب لهم المزيد منها. وإلى جوار ذلك لا نفرط فى الليبرالية أو الديموقراطية.

ويسأل الدكتور عمرو عبد السميع فؤاد سراج الدين رأيه فى أهم قضية تشغل بال مصر فى هذه الأيام، وهى قضية التيار الإسلامى السياسى، ويقول له : هل تعتقد أن تيار الإسلام السياسى عموما قدم طروحا اقتصادية أو سياسية محددة يمكن التعويل على أن تكون أساسا لجدليات فكرية بين الفصائل المختلفة التى تشكل بدن المجتمع السياسى فى مصر ؟

ويرد فؤاد سراج الدين قائلا : «لم يقدموا برامج محددة، ولكن لهم أهداف معروفة ومعلنة كلها تدور حول تطببيق أحكام الشريعة وهذا فى حد ذاته هدف لا يعترض عليه أحد، ولكن لابد من وقفة هنا نتساءل فيها:

تطبيق الشريعة بأى معنى ؟ فالقانون المدنى المصرى (أبو القوانين الذى وضعه عبد الرازق باشا السنهورى) ومواده حوالى ١٥٠٠ مادة ـ كل أحكامها مستقاة من الشريعة الإسلامية، ما عدا مادتين : أولاهما كانت فوائد البنوك، ، وقد أفتى مفتى الدار المصرية بأنها حلال والمادة الثانية متعلقة بفوائد التأمين على الحياة، وهى محل جدل بين الفقهاء، ولا أظنها ضد الشريعة.

أما الشريعة عندهم هى متوقفة عند تطبيق الحدود، وهو أمر من الواضح أنهم لا يعرفون تفاصيله، لأن تطبيق الحدود له شروط صعبة جدا ـ مثلا فى تطبيق حد السرقة لابد ألا تقل قيمة الشئ المسروق عن حد معين، وألا يوضع فى مكان معرض للسرقة، وألا يكون السارق جائعا ... وهكذا.

ولا ينتهى حديث فؤاد سراج الدين عند هذا الحد، فحديثه يشغل جزءا هاما من كتاب الدكتور عمرو عبد السميع : «اليمين واليسار، حوارات حول المستقبل»، الذى صدر فى جزئين، بعدد صفحات تبلغ أكثر من ١٢٠٠ صفحة، ويتضمن حوارات مع رجال مهمين، وقد نعود إليه مرة أخرى لالتقاط ما نرى أهمية إحاطة القارئ المصرى به علما ..

الفصل الخامس

التاريخ والمجتمع

الاسكندرية عبر العصور

أكتوبر في ١٩٩٣/٢/٧

منذ بعض الوقت أردت أن أكتب عن عمل علمي سياحي قمت بالاشتراك فيه، وسعدت بهذا الاشتراك، وهو عن الاسكندرية عبر العصور، ثم حال بيني وبين تحقيق هذا الغرض ما يطلق عليه بلغة الصحافة «الاكتواليتيه» ـ أي الحوادث الجارية، التي اكتشفت أنها في عصرنا الحاضر ذات إيقاع سريع جدا. وبعضها يركب بعضا! فلا تكاد تفرغ من وقائع الزالزال، حتى تفاجأ بحوادث الإرهاب والاعتداء على السياح واجتياح قوات الأمن لجمهورية إمبابة! ولا تكاد تنتهي من ذلك حتى تفاجأ بالصدام بين حكم محكمة القضاء الإداري وحكم محكمة القضاء العسكري الذي أثار ضجة عالية! ثم لا يلبث أن يفاجئك الاعتداء الأحمق لدكتاتور العراق الفاشي على حدود الكويت! ورد فعله العسكري من جانب

الولايات المتحدة ودول التحالف، المتمثل في الغارات الرادعة على بغداد ومواقع عسكرية أخرى في العراق، والضجة المفتعلة من جانب الصحافة المصرية إزاءها! هذا فضلا عما يثيره العرب الفلسطينيون المبعدون في الرأى العام العربي والعالمي من استنكار، وما يتعرض له المسلمون في البوسنة من اعتداءات وحشية وخلقية على يد الصرب، لا تحرك في الرأى العام الإسلامي - الذي ديست كرامته بالنعال - أكثر من بيانات التنديد والإدانة ، بينما حكوماته تحتفظ بسلاحها المتطور لتحارب به بعضها بعضا!

إلى آخر كل هذه الأحداث الجسيمة اليومية الجارية التي يأخذ بعضها بخناق بعض، ولا يملك الكاتب إزاءها غير استخدام قلمه والتعبير عن رأيه. الأمر الذي عطل كتابتي عن هذا العمل العلمي الذي أشرت إليه، والذي أعرف قيمته، عن الإسكندرية عبر العصور.

وأعترف بأني دهشت حين وصلتني منذ عامين تقريبا دعوة من شريف الإبراشي، مدير العلاقات العامة بشركة «موبيل» للقاء في مقر الشركة بجاردن سيتي! فحتى ذلك الحين كانت كل صلتي بشركات البترول تنحصر في شيء واحد، هو المرور على محطاتها - دون تخصيص - لتزويد سيارتي بالبنزين كلما تطلب الأمر ذلك، أو إجراء عمليات التشحيم وتغيير الزيت والغسيل وغير ذلك مما تحتاج إليه السيارة. ولم أكن أعرف شيئا عن أي نشاط آخر تقوم به غير نشاط تسويق منتجاتها البترولية، التي تقوم بتصنيعها في مصانعها، والتنقيب عن البترول.

وقد فوجئت عند وصولي إلى مقر الشركة بوجود بعض أساتذة التاريخ بها، مثل الدكتور جمال مختار رئيس هيئة الآثار الأسبق، والدكتور مصطفى العبادي، فضلا عن الدكتور مرسي سعد الدين، وأُخبرت بأن الشركة بصدد إصدار كتاب تاريخي مصور عن مدينة الإسكندرية، الغرض منه تعريف العالم الغربي بالدور الحضاري الذي لعبته هذه المدينة الرائعة في الحضارة العالمية.

وتعجبت! وتساءلت فى نفسى عما يدفع شركة بترول إلى إقحام نفسها فى مسائل لا تمت إلى نشاطها الأساسى بصلة، وظننت أن دورى فى هذا الصدد لن يعدو دور مقدمى الإعلانات فى التليفزيون عند الإعلان عن شركة تجارية معينة أو خدمة معينة! وفوجئت بأن الأمر ليس على هذا النحو، وأننى بصدد عمل علمى جاد، وأكثر من ذلك أن هذا العمل الذى تزمع الشركة عمله عن الاسكندرية، قد سبقته أعمال هامة وصلت إلى مستويات عالمية وحصلت على جوائز عالمية.

ففى سنة ١٩٧٦ قدمت الشركة كتاب: «عبقرية الحضارة العربية» باللغة الإنجليزية، بهدف تعريف العالم الغربى بالدور الحضارى الذى لعبه العرب، وقد قام بإعداد الفصول فريق هام من الأساتذة المختصين فى دراسات الحضارة العربية. وفى سنة ١٩٨٨ قدمت كتاب: «القاهرة»، الذى تناول بالبحث التطور الحضارى لمدينة القاهرة، بدءا من العصور الجيولوجية القديمة، ومرورا بالتاريخ الفرعونى والقبطى والإسلامى للمدينة، ومنتهيا بفترة محمد على. وقد قام بهذا العمل العلمى أيضا فريق هام من الأساتذة المختصين. وقد حصل هذا الكتاب على جائزتين عالميتين فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. كواحد من أحسن الكتب المصممة فى هاتين الدولتين!

وعندما اطلعت على هذين الكتابين فوجئت بالمستوى الرفيع للطباعة والتصوير، الذى يدل على شىء واحد هو أن مثل هذه الشركات لا تدخر وسعا فى الإنفاق ببذخ على هذه الأعمال، وهو ما لا تقدر عليه دار نشر حكومية عامة أو خاصة بمفردها! وربما كان هذا ما دعا هيئة الاستعلامات المصرية برياسة الدكتور ممدوح البلتاجى، إلى الاشتراك مع المتحف البريطانى الشهير فى إصدار كتاب: «مصر، الماضى الحى»، الذى صدر مؤخرا فى سلسلة إصدارات المتحف البريطانى عن مصر، وقد أتعرض له فى المستقبل القريب.

على أن ما اكتشفته أيضا من خلال هذه النافذة هو الدور الاجتماعى الذى تقوم به شركات القطاع الخاص فى مصر فى مساعدة

الهيئات العلمية وعروض دار الأوبرا وغيرها! وعلى سبيل المثال فقد ساعدت شركة «شل» الجمعية المصرية التاريخية - وأنا أحد أعضاء مجلس إدارتها - بماكينة تصوير زيروكس، لمساعدة الباحثين على تصوير ما يريدون تصويره من الكتب النادرة التى يتعذر الحصول عليها من خارج مكتبة الجمعية الثمينة، وكان من المستحيل على الجمعية، التى تتلقى مساعدات مالية متدنية للغاية من وزارة الثقافة، شراء مثل هذه الآلة التى هى لا غنى عنها لأى مكتبة عامة.

والمهم هو أن العمل فى مثل هذه المشروعات العلمية التى أشرت إليها، وهى إصدار كتب عن موضوعات معينة أو بلاد معينة، يوضح إلى أى حد تعتنى تلك الهيئات بكل صغيرة وكبيرة، مهما تكلفت من نفقات، وكيف تعد لتنفيذ هذه الأعمال بالاجتماعات الموسعة والفرعية لمناقشة كل تفصيلة من تفصيلات العمل.

وقد سبق لى أن أشرت إلى ذلك عند كلامى عن مشروع «الأصوليين فى العالم» الذى تعده جامعة شيكاغو عن طريق الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم، وقد اشتركت فيه مع أكثر من أربعين من علماء العالم، فقد صدر من هذا العمل الموسوعى عن الأصوليين ثلاثة مجلدات ضخمة حتى الآن، وبقى مجلدان.

ولم يكن الإعداد لكتاب مدينة الاسكندرية من جانب شركة «موبيل» ليقل مستوى عن ذلك، لدرجة أننى كنت قبل كل اجتماع أدعى إليه أسائل نفسى: وماذا يمكننا أن نضيف إلى ما أضفناه سابقا؟ ثم أكتشف أن هناك إضافات أخرى نضيفها فى مجال الدقة والتجويد! وربما كان لهذا السبب أن حصل هذا الكتاب الذى صدر تحت عنوان «الاسكندرية . الموقع والتاريخ» على جائزة «الرئيس» فى إيطاليا، التى تمنح سنويا لأحسن كتب تصدر فى إيطاليا!

وعلى كل حال فيهمنى أن أقدم للقارئ جرعة تاريخية مركزة عن هذه المدينة المصرية، التى كانت عروس المدائن فى عهد البطالمة، ومركز تجارة

العالم، وكانت المدينة الثانية فى العالم بعد روما فى عهد الرومان، وتعد حاليا العاصمة الثانية لمصر.

فقد تدهور مركز هذه المدينة بعد الفتح العربى لمصر، عندما انتقلت العاصمة إلى الداخل (الفسطاط - القطائع - القاهرة)، وإن ظلت مزدهرة حتى نحو القرن الرابع عشر الميلادى.

ولكن مع بداية العصر الحديث أخذت الاسكندرية تفقد أهميتها بشكل مستمر تحت عاملين:

الأول، اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند فى عام ١٤٩٧، وتحول الشطر الأكبر من التجارة بين أوروبا والهند إلى طريق المحيط الأطلنطى، مما أفقد الاسكندرية أهميتها كطريق بين الغرب والشرق، ومستودع للمتاجر، وأدى إلى اضمحلالها تدريجيا.

أما العامل الثانى، فهو سقوط مصر تحت السيادة العثمانية، وانتهاج العثمانيين سياسة عزل مصر عن العالم الخارجى خوفا من خطر الاستعمار الغربى، وعزوفهم عن إحياء تجارة الشرق حتى لا يأتى الاستعمار فى أعقاب التجارة.

وقد ترتب على ذلك أنه عندما نزلت الحملة الفرنسية، بقيادة الجنرال بونابارت، إلى الاسكندرية فى ليلة ٢ يولية سنة ١٧٩٨، كانت هذه المدينة العظيمة قد تحولت إلى بلدة صغيرة تقع شمالى المدينة القديمة، وتنحصر فى شبه الجزيرة التى بين الميناء الشرقية والميناء الغربية، وكانت حدود العمران فيها تنتهى شمالا فى مقابلة شبه جزيرة رأس التين! فكانت جميع الجهات الواقعة بين البحر شمالا وشارع أبى وردة إلى جامع أبى العباس، بعضها مدافن وبعضها مستنقعات، ولم يكن بها مساكن سوى بعض بيوت الصيادين المعروفة بالسيالة. وكان حد المدينة من الجهة القبلية، الحارة المعروفة الآن بحارة المغاربة قريبا من ميدان محمد على. ويكفى لمعرفة مدى تقلص المدينة وقتذاك أن نعرف أن موضع عمود السوارى الحالى كان يبعد عن المدينة بنحو كيلو ونصف الكيلو جنوبا!

وفى الوقت نفسه كانت الاسكندرية قد انعزلت عن القاهرة وداخلية البلاد، بسبب جفاف ترعة الاسكندرية، وتوقف الملاحة فيها، بعد أن كانت طريق المواصلات النيلية إلى الثغر.

ومن هنا، كانت المتاجر الأوروبية التى تصل إليها من أوروبا تشحن أولا بحرا إلى رشيد على ظهر المراكب المصرية المعدة للملاحة فى النيل، ثم تمضى فى فرع رشيد إلى القاهرة.

وكان تعداد سكان الاسكندرية عند وصول الحملة الفرنسية يبلغ ثمانية آلاف نسمة فقط، ثم تناقص فى عهد الفرنسيين إلى سبعة آلاف! وكان هؤلاء السكان يتكونون من مصريين، وأتراك ، وعرب، ومغاربة، وأروام، وسوريين، ويهود، وبعض المسيحيين الأوروبيين.

وقد دهش الفرنسيون لمنظر سكان الاسكندرية الذى خالف ما كان منطبعا فى أذهانهم! ووصف أحد الجنود الفرنسيين ذلك فى رسالة له بقوله: «قد يبدو زى الأهالى لأول وهلة عديم الشكل، ولكنى بعد أن تأملته جيدا أدركت أنه أكثر مهابة من زينا! فهم يحلقون رءوسهم، ويلبسون طاقية حمراء صغيرة يسمونها «طربوشا» ويطوون حولها عمامة من خمس أو ست طيات، ويرتدون عدة قفاطين فضفاضة من الحرير أو القماش، بعضها فوق بعض، وكلها طويل يصل إلى الكعب كأثواب الكهان! أما سيقانهم وأرجلهم فهى فى الغالب عارية. وهم يطلقون لحاهم فتطول وتضفى على شيخوهم مهابة. وكان هؤلاء الرجال ينفقون سحابة نهارهم جالسين على عتبات دورهم، أو فى المقاهى ، يدخنون ، ويحتسون القهوة، ويترفعون عن العمل!»

ولم يعجب منظر نساء الاسكندرية الفرنسيين، خصوصا نساء الطبقة الدنيا اللاتى كن يرتدين جلبابا واحدا، أزرق فى العادة، ويسرن حافيات الأقدام ، عاريات السيقان، ويلطخن حواجبهن بالكحل، وأظافرهن بالحناء!

مع ذلك كتب لوى، أخو بونابرت فى خطاب لجوزيف بونابرت يقول: «إن فى هذا الشعب رباطة جأش مدهشة، فلا شىء يهزهم، وليس الموت عندهم أكثر من رحلة عبر المحيط عندالرجل الانجليزى! أما طلعتهم فمهيبة، وإذا قارناها، بطلعتنا ، حتى أقواها ملامح، فإن طلعتنا سوف تبدو إلى جوارها كطلعة أطفال». كذلك وصفهم بونابرت بقوله: «إنهم شعب هادئ باسل معتز بنفسه».

وعندما أصدر بونابرت أوامره بإعدام محمد كريم رميا بالرصاص، وسمح له بافتداء نفسه بدفع غرامة قدرها ثلاثون ألف ريال، رفض دفع هذا المبلغ وافتداء نفسه ! وقد نصحه المستشرق «فانتور» كبير مترجمى الحملة الفرنسية، بأن يدفع الغرامة قائلا له: «إنك رجل غنى، فماذا يضيرك أن تدفع هذه الفدية؟ ولكن محمد كريم أجابه بقوله: «إذا كان مقدورا على أن أموت، فلا يعصمنى من الموت دفع الفدية، وإذا كان مقدورا لى الحياة، فعلام أدفعها؟» . وظل على إصراره حتى نفذ فيه حكم الإعدام فى ميدان الرميلة.

والغريب أن الجبرتى، وكان يقيم فى القاهرة بعيدا عن مسرح الأحداث، صور محمد كريم فى صورة الجبن والتهالك على دفع الفدية لدرجة استجدائها من الأهالى، وإعراضهم عنه! وهى صورة بعيدة عن الحقيقة، وخطأ كبير وقع فيه فيلم تسجيلى عن محمد كريم شاهدته منذ بعض الوقت، ويجب تجنب عرضه مرة أخرى، قبل إعادة تصوير الأجزاء الخاطئة فيه بما يتفق مع الوثائق الفرنسية التى شهدت ببسالة محمد كريم.

والمهم هو أن الاسكندرية ظلت فى حالة التدهور إلى أن استولى عليها محمد على فى ٢٠ سبتمبر ١٨٠٧، فكانت تلك هى نقطة البداية فى استرداد أهميتها مرة أخرى.

فقد أدرك محمد على أنه لن يتيسر للمدينة النهوض الحقيقى ما دامت قد ظلت المواصلات بينها وبين بقية القطر معتمدة على ميناء رشيد،

فأنشا ترعة المحمودية لتكون طريق المواصلات النيلية بين الاسكندرية وداخل البلاد، وقد بلغ طولها أكثر من ثمانين كيلو مترا.

وقد اشترك فى حفر ترعة المحمودية نحو ثلث مليون من الفلاحين (٣١٣ ألفا) ومات منهم عدد كبير دفنوا تحت أكداس التراب التى كانوا يرفعونها من قاعها، بسبب قلة الزاد والمئونة وسوء المعاملة، حتى ليذكر شاهد عيان، هو المسيو مانجان، أنه مات أثنا عشر ألفا فى مدة عشرة أشهر فقط! وبالتالى كانت هذه الترعة مقدمة لحفر قناة السويس بعد نصف قرن تقريبا!

ولكن حفر ترعة المحمودية كان البداية الحقيقية لنمو الاسكندرية الحضارى والعمرانى والاجتماعى. فلم يكن الغرض من حفر الترعة مجرد تيسير الملاحة بين الاسكندرية وبقية القطر، بل كان الغرض أن تكون هذه المياه كافية لإنشاء البساتين ورى الحقول والمزارع فى ضواحى الاسكندرية وعلى ضفاف الترعة، فابتنى الأغنياء القصور وأنشاوا البساتين على ضفاف الترعة، وتضاعفت مساحة الأراضى ذات الزراعة الصيفية إلى ثلاثة أمثالها فى عام ١٨٤٩، وتضاعفت عدد السكان حتى وصل ٢٧٠ ألف نسمة فى عام ١٨٧٤!

وقد شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى مصر عامة، وإلى الاسكندرية خاصة، بسبب سياسة محمد على إزاء الأجانب. فقد ألغى ما كان متبعا من قبل من اجراءات إزاء المسيحيين، إذ كانوا يمنعون من ركوب الخيل، ومن ارتداء الملابس ذات الألوان الخاصة بالمسلمين. وأذن للرهبان ببناء الأديرة، كما أذن للكنائس بأن تدق نواقيسها، ولرؤساء الطوائف بإقامة القداس علنا، كما استخدم الكثيرين من الأجانب لتنفيذ مشروعاته العمرانية والعسكرية. ومن هنا تبدلت حال الأجانب فى مصر ، فتركوا حياة العزلة فى الأحياء التى كانت مخصصة لهم، وكان يطلق عليها اسم «الخانات» ليختلطوا بالأهالى.

وقد كان اليونانيون أول من بكروا بالمجىء إلى مصر منذ عام ١٨١١. وتلاهم الفرنسيون الذين كثر عددهم بعد انهيار امبراطورية نابليون فى عام ١٨١٥. ثم الايطاليون، حتى كانت اللغة الإيطالية هى اللغة الأجنبية الأكثر تداولا. وكان هؤلاء الإيطاليون يعرفون العربية، بل كان عامة أهالى الاسكندرية يتكلمون الإيطالية. وفى ذلك يقول الطهطاوى فى كتابه «تخليص الابرين» عند الكلام عن الاسكندرية ، إبان رحلته إلى باريس: «كان أغلب السوقة بمدينة الاسكندرية يتكلم بشىء من اللغة الايطالية»!

الاسكندرية بين الأوروبيين والوطنيين *

في مقالي الماضي تحدثت عن مدينة الاسكندرية وما طرأ عليها من تطورات من مدينة كانت عروس المدائن يسكنها ستمائة ألف نسمة في العصر البطلمي ، إلى قرية صغيرة تقع شمالي المدينة القديمة ويسكنها نحو ثمانية آلاف نسمة فقط عند نزول الحملة الفرنسية في ٢ يوليو سنة ١٧٩٨،ثم أخذت تستعيد أهميتها منذ نزول محمد على إليها في ٢٠ سبتمبر ١٨٠٧، وحفره ترعة المحمودية التي كانت البداية الحقيقية في نمو الاسكندرية الحضاري والعمراني والاجتماعي، حيث تضاعف عدد السكان فيها حتى وصل إلى ٢٧٠ ألفا في سنة ١٨٧٤، وتضاعفت مساحة الأراضي الزراعية فيها، وأخذ الأثرياء يبنون القصور وينشئون البساتين على ضفاف الترعة.

في ذلك الحين أخذ الأجانب ينزحون إلى الإسكندرية خاصة ومصر

* أكتوبر في ١٩٩٣/٢/١٤

عامة، بعد أن شجعهم محمد على على الوفود إليها بما ألغى من قيود كانت مفروضة عليهم فى ارتداء الملابس وركوب الخيل وبناء الأديرة ودق الكنائس نواقيسها، وأطلق لهم الحرية فى تنفيذ مشروعاته العمرانية والعسكرية، فخرج الأجانب من «الخانات» ـ أو الأحياء ـ التى كانوا يعيشون فيها، وأخذوا يختلطون بالأهالى .

وفى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر كان الأجانب يقومون بجميع العمليات التجارية بين مصر وأوروبا، وكذلك الملاحة فى ميناء الاسكندرية التى كانت فى يد الأوروبيين وحدهم، وعرف ذلك العهد أسماء تجار أجانب ما تزال معروفة فى الاسكندرية أو فى القاهرة حتى عهد قريب، مثل أفرينو اليونانى، وسكاكينى الفرنسى، وزيزينيا اليونانى.

وقد كان لوجود الأجانب فى الاسكندرية بأعدادهم الكبيرة أثره فى الامتداد العمرانى فى المدينة واتجاهاته. ففى أول القرن التاسع عشر كانت المدينة تقتصر على حى الجمرك وحى المنشية تقريبا. وفى منتصف القرن كانت المدينة قد امتدت فى اتجاهين : الأول نحو الشمال، ويشمل حى رأس التين وحى الأنفوشى الحاليين، والثانى نحو الجنوب الشرقى، ويشغل قلب المدينة التجارى الحالى حتى شارع صفية زغلول وطريق الحرية. وامتداده حتى شارع سيدى المتولى فى الجنوب، وكانت معظم المبانى والمنشآت التى أقيمت فى هذه المنطقة خاصة بالأجانب، فقد ضمت ثلاث عشرة قنصلية، وأعدادا كبيرة من الفنادق والمطاعم والمقاهى والكنائس الأفرنجية والمستشفيات الأجنبية. ومن الثابت أن معظم الأجانب الذين وفدوا على الاسكندرية خلال عصر محمد على تركزت إقامتهم حول ميدان المنشية الذى خطط فى عهده، وشيدت المبانى الأوروبية الطراز حوله.

ويرجع امتداد المدينة، فى الاتجاهين الشمالى والجنوبى الشرقى، إلى منح محمد على الأوروبيين الأراضى على ضفتى ترعة المحمودية بعد حفرها، فأقاموا عليها المنازل التى تحيط بها المزارع والحدائق، ولاسيما

على الضفة الشمالية ابتداء من موضع قصر انطونيادس الحالى فى الشرق حتى حى كرموز الحالى فى الغرب.

ولتسهيل سبل المواصلات إلى الاسكندرية افتتح الخديو اسماعيل فى عام ١٨٦٣ خطا حديديا يمتد منها إلى موقع محطة بولكلى الحالى (الذى كان يقع خارج حدود الاسكندرية فى ذلك الوقت!) عن طريق سيدى جابر. وكان القطار الذى يسير فى هذا الخط يتكون من أربع عربات تجرها الخيول! ولكن فى نفس العام استعملت قاطرة بخارية لجر العربات بدلا من الخيول.

فى ذلك الحين لم يعد الأوربيون مجرد جزء من المجتمع السكندرى، وإنما أصبحوا جزءا من الإدارة المحلية فى المدينة، وحظوا بنصيب من السلطة التنفيذية فى المدينة. وقد أعيد تنظيم البوليس فى عهد اسماعيل، وضم فى صفوفه خمسين رجلا من الأوربيين، أغلبهم من السويسريين. كما أنشئت المسارح فى الإسكندرية كمسرح زيزينيا.

ومع مجئ الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ أخذ الطابع الأوروبى لمدينة الاسكندرية يزداد لدرجة ميزتها عن بقية القطر، وأخذت أعدادهم تتزايد حتى بلغت فى تعداد سنة ١٨٩٧ أكثر من ٤٦ ألف نسمة. أى ما يعادل ١٤,٥ فى المائة من جملة سكان المدينة.

وقد كان اليونانيون أكثر الأجانب عددا، حيث بلغ هذا العدد ١٥,١٨٢ نسمة، يليهم الإيطاليون (١١,٧٤٣ نسمة) ثم الانجليز (٨٣٠١)، فالفرنسون (٥٢٢١) فالنمساويون (٣١٩٧). وفى خلال الربع الأول من القرن العشرين واصل الأجانب تزايدهم فى الاسكندرية، وتضاعف عددهم قبل عشرين عاما، ففى عام ١٩١٧ بلغوا ٨٤,٧٠٥ نسمة، وفى عام ١٩٣٧ وصلوا إلى ٩٩,٦٠٥ نسمة.

وقد تركزوا على طول الواجهة البحرية للمدينة، من ميدان المنشية غربا، إلى منطقة بولكلى شرقا، وكانت أعدادهم تتزايد باضطراد نحو الشرق، وتتناقص فى الغرب، كما يشير إلى ذلك تعدادا سنتى ١٨٩٧ و١٩٤٧ .

وكانت الجاليات الأوروبية فى الاسكندرية جاليات منظمة وفعالة، ولكل جالية أوروبية أعيادها القومية، وكنيستها أو معبدها، ورجال دينها، ومدارسها ومستشفياتها، ومدافنها. كما كانت لكل جالية حفلاتها المتميزة الخاصة بالزواج وغيره.

وكانت الجالية اليونانية هى أكبر الجاليات الأوروبية فى الاسكندرية فقد كانت نسبتهم حسب تعداد ١٩٤٧ تبلغ حوالى نصف عدد الأجانب. وكانوا يشعرون بأنهم فى بلادهم، فهى مدينة الإسكندر! ومنذ حوالى عام ١٨٣٠ أصبح اليونانيون يكونون جالية، لها نظامها التعليمى ونشاطها الخاص بالخدمات والمشروعات، وفى مدى قرن من الزمان تضاعفت المؤسسات اليونانية المالية بالمدينة، مثل كوتسكا، وبيناخى، وسالفاجو، وزاد نشاطهم الثقافى والإعلامى حتى إنه فى الفترة ما بين عام ١٨٦٢ و١٩٧٢ أصدر يونانيو الاسكندرية وحدها ٢٥٣ جريدة ومجلة، أغلبها باللغة اليونانية، وبعضها بلغات مختلفة، ومنها العربية مثل : «المخبر المصرى» عام ١٨٨٧ ، و«المنارة» عام ١٨٨٩ ، و«النور التوفيقى» عام ١٨٩٢ ، و«البهلول»، و«النور»، و«أبو الهول» فى عام ١٩٠٣ ، و«اليونانى المتمصر» بالعربية واليونانية فى عام ١٩٣٢ ، والراعى الصالح بالعربية سنة ١٩٤٠ ، مما يشير إلى أن اليونانيين اعتبروا أنفسهم مصريين.

وبالفعل قدم اليونانيون فى الاسكندرية دراسات تتعلق بمصر عامة والاسكندرية خاصة فى التاريخ والأدب واللغة. بل أخرجت مطابع الاسكندرية كتبا ليونانيين تتعلق بقضايا مصرية، ومعجما فى اللغتين اليونانية والعربية طبع عام ١٨٩٨ ، وترجمة للقرآن الكريم فى ثلاث طبعات أخرجت الاسكندرية واحدة، منها فى عام ١٨٧٩ .

ويلى اليونانيين فى الأهمية فى الاسكندرية الايطاليون، الذين كانوا يكونون جالية كبيرة يقدر عددها فى أوائل الثلاثينيات من القرن الحالى بـ ٢٧ ألفا. وقد وفدوا إلى مصر فى حركات هجرية فردية قبل توحيد إيطاليا فى عام ١٨٧٠ . وكانت لهم مجموعة من المدارس أهمها مدرسة رأس التين، وما أصبح كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية، كما كان لهم

مستشفاهم بالمدينة فى الحضرة وكان يسمى مستشفى بنيتو موسولينى، كما كانت لهم صحيفتهم المعروفة «المساجيرو إيجتسيانو» ومؤسساتهم الاقتصادية مثل بنك روما أو «بانكودى روما» والبنك التجارى، والغرفة التجارية الإيطالية.

ويلى الإيطاليين فى الأهمية الفرنسيون، وتكمن أهميتهم فى مؤسساتهم التعليمية التى كانت كثيرة ومتعددة الدرجات. ففى أوائل الثلاثينيات من هذا القرن كانت المعاهد الفرنسية تضم ١١,٠٢١ طالبا، منهم ٥٦١ فرنسيا. وكان يقوم بهذا النشاط ثلاثون مؤسسة فرنسية بالاسكندرية، ومنها البعثة العلمانية «ميسيون لاييك» التى كانت تمتلك وتدير ليسيه الاسكندرية، والفرير التى كانت تمتلك كلية سان مارك، وكلية سانت كاترين فى محرم بك وباكوس.

أما البريطانيون، فعلى الرغم من أن معظم أعضاء الجالية البريطانية كانوا من أهل مالطة، فإن المؤثرات الانجليزية فى مجتمع الاسكندرية كانت واضحة، فقد كانت لهم مدارسهم، ومستشفاهم ونشاطهم الخيرى والإنسانى، ومؤسساتهم الاجتماعية والتجارية. فقد أسسوا كلية فيكتوريا فى الأزاريطة عام ١٩٠١ على نمط المدارس الانجليزية العامة لجميع الجنسيات، ثم نقلت إلى مقرها الحالى فى سنة ١٩٠٩، وكانت لهم مدرسة للبنات هى المدرسة الاسكتلندية، ومدرسة للبنين. كذلك كانت لهم مؤسساتهم الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية، مثل المستشفى الانجليزى، ونادى سبورتنج ونادى الاتحاد ونادى اليخت، كما كونوا فرقة للكشافة وأخرى للمرشدات فى عام ١٩٢١ . وإلى الانجليز يرجع الفضل فى تأسيس جمعية الرفق بالحيوان.

وإلى جانب هذه الجاليات فى الاسكندرية وجدت الجالية اليهودية التى كانت تتكون من جنسيات مختلفة، وقد وفد اليهود إلى الاسكندرية من قبل مجئ الحملة الفرنسية ومحمد على إلى مصر. فقد اجتذبت الاسكندرية إليها يهود رشيد وإدكو فى عام ١٧٠٠، حيث استقروا فى

الشرق من المدينة ، وفى منتصف القرن ١٨ اجتذبت الاسكندرية يهود رشيد ودمياط والقاهرة. وفى عهد محمد على زاد عددهم، وأنشأوا مختلف المؤسسات التعليمية والصحية والرياضية والاجتماعية بالمدينة.

وعند بداية الحرب العالمية الأولى وفد على الاسكندرية أكثر من عشرة آلاف من يهود فلسطين، وكان من بينهم نسبة كبيرة من الروس، الأمر الذى يدل على أن الحركة الصهيونية لم تكن قد أيقظت بعد الوعى فى عقول اليهود بأهمية فلسطين. ومن المعروف أن الحركة الصهيونية كانت قد استقرت على اختيار فلسطين مكانا للدولة اليهودية فى عام ١٩٠٥، ولكنها لم تكن قد حصلت بعد على وعد بلفور الذى أدخل الحركة فى دور التنفيذ الفعلى.

والمهم هو أنه فى الوقت الذى كان اليهود يعملون فيه للحركة الصهيونية، كانوا يعملون فى الوقت نفسه فى خدمة الحركة الوطنية المصرية! فقد أسسوا جريدة «الليبرتية» بالفرنسية، التى كان شعارها حماية مصالح مصر، وكانت تدافع عن سعد زغلول والوفد. لقد كان الغيب يحجب عن الجميع فى ذلك الحين الصدام المأساوى الذى وقع بين الحركة الصهونية والحركة الوطنية المصرية وأسفر عن أربع حروب دامية!

وعلى كل حال فقد عمل الأوروبيون فى الاسكندرية فى جميع الأعمال والحرف تقريبا، وكان اليونانيون يعملون فى البقالة خاصة، فكان البقال اليونانى هو أول أوروبى يراه الإنسان فى الاسكندرية، كما عمل الإيطاليون كصانعى أثاث، وصانعى أقفال، وفى مجال البناء، كما عملوا أطباء ومحامين، ونافسوا بأيديهم وعقولهم المصريين، وكانوا مثل اليونانيين يتكلمون العربية كأهلها.

وقد ترك الأوربيون بصماتهم على مظاهر الحياة المختلفة فى الاسكندرية، وفى مبانيها وحدائقها وشواطئها. وانعكس الطابع الأوروبى

على الحى التجارى، مثل شارع شريف، حيث كانت ترفرف أعلام الدول أيام الآحاد والعطلات على كل باب وشرفة وشارع. وكانت المحلات متعددة الجنسيات. ويماثل شارع شريف فى ذلك شارعى فؤاد وسعد زغلول.

وفى الوقت نفسه كانت شواطئ الاسكندرية ـ وما تزال ـ تحمل أسماء أوروبية، مثل كامب شيزار، وسبورتنج، وستانلى وجليمونوبولو، وزيزينيا.

وفى ذلك الحين كانت الاسكندرية تشهد تطورا عمرانيا وحضاريا لم يسبق له مثيل، ففى عام ١٩٢٥ أقيمت ضاحية سموحة بعد تجفيف بحيرة الحضرة وتصريف مياهها إلى بحيرة مريوط، وفى عام ١٩٣٤ أنشئ أعظم عمل عمرانى بإنشاء طريق الكورنيش على امتداد ٢٠ كيلو مترا من قصر المنتزه شرقا إلى قصر رأس التين غربا. وبفضل الكورنيش قامت الاسكندرية ببناء أكشاك الاستحمام والحمامات على امتداد الشاطئ، كما جعلت من الكورنيش أجمل واجهة لمدينة الاسكندرية، وقد انتشرت على طول الشاطئ الكازينوهات السياحية ابتداء من شواطئ المنتزه والمعمورة «وأبو قير» شرقا، إلى شواطئ العجمى وهانوفيل وسيدى كرير غربا.

وفى الوقت نفسه حفلت المدينة بالطرق الكبيرة العامة والميادين الواسعة، مثل طريق الحرية الذى يمتد من باب شرق حتى منطقة فكتوريا، وميدان الخرطوم الذى تزينه التماثيل والأعمدة، وميدان الفريق عبد المنعم رياض الذى تحليه ساعة الزهور والنافورة، وميدان محطة الرمل الشهير، وميدان سعد زغلول الذى يتوسطه تمثال الزعيم الكبير، ومنطقة السلسلة حيث أقيم تمثال الأشرعة الطائرة الذى نحته الفنان فتحى محمود تعبيرا عن أسطورة قديمة ترمز إلى مولد الاسكندرية، وكذلك تم شق طريق النصر من الميناء إلى وسط المدينة، وأقيم طريق قناة السويس كمدخل جديد للمدينة.

وقد اتسعت مساحة الاسكندرية اتساعا هائلا لم يحدث فى تاريخها، فهى تشغل شريطا ساحليا يمتد طوله ٧٠ كيلو مترا فى شمال غربى الدلتا، ويحدده البحر المتوسط شمالا، وبحيرة مريوط جنوبا حتى الكيلو ٧١ على طريق مصر الاسكندرية الصحراوى، وخليج أبو قير ومنطقة إدكو شرقا، وسيدى كرير غربا إلى الكيلو ٣٦ . ويهمنا فى هذه المساحة الامتداد المتماسك للاسكندرية القديمة الذى يتمثل فى أحيائها السكنية الجديدة، وهى أحياء المنتزه، والرمل، وسيدى جابر، وباب شرق، ومحرم بك، والعطارين، والجمرك، والمنشية، واللبان، وميناء الاسكندرية، وكرموز، وميناء البصل، والدخيلة، والعامرية، وهذه الأحياء كلها كانت تضم ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة، وفقا لاحصاء ١٩٧٦، وهى الآن تبلغ نحو أربعة ملايين.

وإذا نحن قارنا هذا التعداد بتعداد الاسكندرية وقت مجئ الحملة الفرنسية وهو نحو ثمانية آلاف نسمة، كما قارنا الامتداد العمرانى الهائل الذى أصبحت عليه، بعد أن كانت مجرد قرية صغيرة تقع وتنحصر فى شبه الجزيرة التى بين الميناء الشرقية والميناء الغربية، وحين كان موضع عمود السوارى الحالى يبعد عن المدينة بنحو كيلو ونصف جنوبا - فان هذا يبين كيف أن الاسكندرية لم تستعيد فقط مجدها القديم، وإنما تفوقت عليه، بجامعتها ومتاحفها ومعاهدها ومكتبتها وأكاديميتها، وكنائسها ومساجدها ومزاراتها الإسلامية الشهيرة.

وصحيح أن الأوروبيين هجروا فى معظمهم الاسكندرية فى فترة النضال الوطنى أثناء الحقبة الناصرية، ولكن هجرتهم لم تلحق بها ضررا كمركز للإشعاع الثقافى، فقد تصادف أنه عندما تمت هذه الهجرة كانت العناصر الوطنية قد انتقلت إليها مشاعل الثقافة بالفعل.

والمهم فى كتاب : «الاسكندرية، الموقع والتاريخ» الذى أصدرته شركة موبيل، هو الطباعة الفاخرة التى لا تدانيها طباعة - فيما رأينا - والصور التى التقطها الفنان الإيطالى الكبير أرالدو دى لوتشا، والتى تشعرك بأنك

لا ترى صورة بل تلمس أثرا، وقد استدعى هذا الفنان خصيصا لمصر لالتقاط هذه الصور.

وقام بإعداد الكتاب جاريث ستين، يساعده الدكتور مرسى سعد الدين، وأدار المشروع شريف الابراشى من الألف إلى الياء. وهذا ما يجعلنا نهنئ شركة موبيل على هذا العمل العلمى السياحى الكبير ، الذى يبرز أهمية العاصمة الثانية فى مصر للعالم الخارجى فى تلك الصورة المشرفة.

خواطر مؤرخ في أسبانيا!*

فى الوقت الذى يعمل فيه فريق من المصريين - تحت ستار الدين - بكل همة ونشاط على تدمير الاقتصاد المصرى وتشويه سمعة مصر فى الخارج ، ينشغل الأوروبيون بتحسين أوضاعهم الاقتصادية فى وجه المنافسة الأمريكية التى تسعى للسيطرة على الأسواق العالمية ، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الشعوب التى تربطها بهم روابط تاريخية ومصالح مشتركة ، وعلى رأس هذه الشعوب الشعوب العربية.

ويدخل فى هذا الإطار الملتقى السياسى الذى حضرته فى طليطلة فى الفترة من ١٠ - ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ ، والذى عقدته بلدية طليطلة بالتعاون مع حركة السلام ونزع السلاح والحرية، ومعهد التعاون مع العالم العربى ، وجامعة الدول العربية. فقد كانت

* أكتوبر فى ١٩٩٣/١٢/٢٦

محاوره الأساسية هى : التعاون، والماء والزراعة، والطاقة، والدور الذى يمكن أن تلعبه أوروبا فى عملية السلام بعد مؤتمر مدريد، والتعاون بين المدن العربية والمدن الأسبانية.

واختيار طليطلة بالذات لهذا الملتقى يعد رمزا لرغبة أسبانيا فى التعاون والتقارب مع العرب، إذ يعيد الملتقى للمدينة ذكرى الحضارة الإسلامية والثقافة العربية اللتين تشكلان أحد العناصر التى كونت أسس الشخصية الأسبانية الحالية. وبالنسبة للجانب العربى فإنه محاولة لاستعادة الوجه العربى لطليطلة فى وجه النشاط اليهودى المتزايد لتهويد التاريخ العربى لهذه المدينة التى تزخر بالمعابد اليهودية بما لا يتوافر فى مدن أسبانية أخرى.

وفى الحقيقة فأنت فى طليطلة تشعر بأنك فى بلد عربى من بلدان الشمال الأفريقى الجبلية، من ناحية حاراتها الضيقة ، وبيوتها العربية الطابع، وحوانيتها الصغيرة، وجامعها القديم، ولاشك أنه كان اختيارا ذكيا من الجانب المضيف، نزولنا فى فندق «بنتور الجريكو» ـ وهو على اسم الرسام اليونانى الشهير ـ الذى يجمع بين الطابع العربى فى كل مظاهره، مع التجهيزات الأوروبية فى الحمام والإضاءة الحديثة والتليفزيون المزود بالإيريال الهوائى الحديث (الديش)، بالإضافة إلى النظافة الفائقة التى تتميز بها أوروبا.

والطريف أنه منذ سقطت طليطلة فى يد الأسبان المسيحيين فى عام ١٠٨٥م ـ أى منذ تسعمائة سنة ـ لم يعقد اجتماع عربى أسبانى إلا فى العام الماضى، وكان الاجتماع الثانى هو الذى حضرته عن التعاون الأوروبى العربى!

والتعاون الأوروبى العربى هو تعاون حديث! وللدقة فهو تعاون معاصر، فتاريخ العلاقات العربية الأوروبية هو تاريخ الحروب العربية الأوروبية! وهو تاريخ الاستعمار الأوروبى للبلاد العربية، وهو تاريخ

حركات التحرر الوطنى للتخلص من الاستعمار الأوروبى، وهو تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، الذى يعد صراعاً عربياً أوروبياً، نظراً لأن الجانب الأكبر من الشعب الإسرائيلى وفد من أوروبا، ويدعم من أوروبا.

وقد ظل الأمر كذلك حتى العدوان الثلاثى على مصر، الذى جمع بين أوروبا وإسرائيل تحت مظلة واحدة، وكان يمثل قمة هجوم أوروبا على العالم العربى، وقد كان على يد مصر بالذات دفن الهيمنة الأوروبية بإجبار انجلترا وفرنسا على سحب قواتهما من مصر، وكذلك سحب القوات الإسرائيلية.

وقد كان ذلك هو ختام الاستعمار الأوروبى فى المنطقة العربية، فبعد سنوات قليلة كانت جميع الدول العربية الخاضعة للاستعمار الأوروبى قد تحررت، وفى عام ١٩٧١ أعلنت بريطانيا انسحابها من شرق السويس، فتحررت دول الخليج العربى، وانفتحت صفحة جديدة فى العلاقات العربية الأوروبية يلعب فيها التعاون، بدلاً من الحرب والعدوان، الدور الرئيسى.

ولكن ذلك كان مرتبطاً بانتقال الهيمنة على العالم العربى من يد أوروبا إلى يد الولايات المتحدة الأمريكية، وتغير العلاقات الأوروبية الأمريكية من علاقات تحالف وثيق إلى علاقات تنافس اقتصادى يشبه الحرب! ففى حين اتخذت «الهيمنة الأمريكية» الطابع الإمبريالى القائم على السيطرة على مقدرات البلاد العربية لدفعها إلى القبول بالهيمنة الأمريكية، اتجهت أوروبا إلى استعادة مكانتها فى العالم العربى بالطريقة الوحيدة التى تملكها، وهى التعاون الاقتصادى وكسب الأسواق العربية، واتخاذ مواقف معتدلة فى الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية. وأصبحت العلاقات الأوروبية بذلك أوثق من العلاقات الأمريكية العربية.

ولكن من سوء حظ أوروبا ، ومن سوء حظ العرب، أن جاء الغزو العراقى الإجرامى للكويت، ليحدث اختلالا كبيراً فى موازين القوى بين

الولايات المتحدة وأوروبا. فبسبب التمسك العنيد من جانب النظام العراقى باحتلاله للكويت، لم تكن ثمة قوة على ظهر الأرض تستطيع إنهاءه إلا قوة الولايات المتحدة! وقد خشيت أوروبا فى البداية أن تتخذ موقفاً متميزاً حتى لا تستبعد من مركز التأثير فيما بعد انتهاء حرب تحرير الكويت، فاشتركت مع الولايات المتحدة فى قوات التحالف، ولكن نظراً لأن الولايات المتحدة كانت هى التى تعهدت بالقضاء على القوة العراقية، فقد كانت هى التى فازت فى النهاية بمغانم الحرب، وتمثل ذلك فى استبعاد أوروبا، التى كانت تميل إلى الجانب العربى أكثر من الجانب الإسرائيلى، من المشاركة الفعلية فى عملية إقرار السلام، فقد حددت الولايات المتحدة دور أوروبا فى دور المراقب، واشترطت اسرائيل لقبول هذا الدور تقديم مساعدات اقتصادية لها وزيادة التبادل التجارى معها! وفى الوقت نفسه لم يحدث إصرار عربى على ضرورة المشاركة الأوروبية الفعالة فى التسوية!

وقد كان مما ساعد على تضاؤل الدور الأوروبى تراجع دوافع الوحدة الأوروبية مع تراجع دور الاتحاد السوفيتى بعد تفككه، وتقدم أسباب الفرقة بعد اتحاد ألمانيا وما بعثه من خوف فى أوروبا من الهيمنة الألمانية على نحو دفع فريقاً من الدول الأوروبية إلى زيادة التمسك بالولايات المتحدة على حساب الوحدة الأوروبية، ودفع الفريق الآخر إلى التمسك بالوحدة الأوروبية على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة! ومازالت القضية لم تحسم إلى الآن، ولكنها أخرت الوحدة الأوروبية.

فى أثناء ذلك لم يعد أمام أوروبا من سبيل لتحسين وضعها الاقتصادى إلا عن طريق تحسين علاقاتها مع الأسواق العالمية، وخصوصاً الأسواق العربية التى أصبحت مفتوحة أمام السلع الأمريكية متأثرة بتفاقم الدور الأمريكى فى صنع السلام فى الشرق الأوسط، فى الوقت الذى شعر العرب بأنه لا مفر أمامهم لتحسين وضعهم السياسى ـ أمام الهيمنة الأمريكية ـ سوى تحسين علاقاتهم بأوروبا، وهى القوة

العالمية التى تبقت لهم بعد اختفاء قوة المعسكر الشرقى وسقوط الاتحاد السوفيتى.

وفى هذا الإطار من الرغبة المتبادلة، تم عقد ملتقى طليطلة الذى حضرته. ذلك أن أسبانيا هى أقرب دولة أوروبية من العالم العربى، وهناك علاقة تاريخية طويلة بينها وبين العرب تركت طابعها على ثقافتها وحضارتها ومدنها وقراها ومؤسساتها، بل على شخصيتها. فالأسبان هم أقرب شعب أوروبى سلوكاً وطباعاً من العرب، خصوصاً فى المدن العربية القديمة مثل طليطلة.

ورغم هذه الصلات التاريخية القديمة فإن التبادل الاقتصادى بين البلاد العربية وأسبانيا هو أقل تبادل! كما أن العلاقات الثقافية العربية الأسبانية لا تتناسب مع العلاقات التاريخية.

وقد كان لى حظ زيارة المعهد المصرى فى مدريد، وهو المعهد العربى الوحيد، وهو مفخرة مصرية حقيقية بفضل جهد مديره الدكتور جمال عبدالكريم، أستاذ الأدب الأسبانى، ورعاية السفير المصرى علاء بركات، وليس له مثيل فى أى بلد أوروبى. وقد أتمكن فى مقال آخر من الحديث عن نشاط هذا المعهد.

على أن بعثة الجامعة العربية فى مدريد تخلو من أى عنصر مصرى، وهو ما أرى أن يهتم به الدكتور عصمت عبدالمجيد، لإيجاد التوازن، خصوصاً وقد لاحظت أن الكثير من العناصر العربية فى الجامعة العربية تدين بولائها لدولها أكثر مما تدين لفكرة الجامعة العربية! بل إن كثيرين من الذين اشتركوا فى ملتقى طليطلة جاءوا مبرمجين للكلام عن قضايا أنظمتهم الحاكمة.

ولقد كان لى شرف رئاسة جلسة التعاون الاقتصادى، وتصورت أن الحاضرين سوف يتناولون فى محاضراتهم جوانب التعاون الاقتصادى التى يمكن أن تخدم بلادهم وأسبانيا، فلم أره يفعل ذلك سوى عبد الله

يعقوب بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجى، الذى جاء جاهزا بمحاضرته لهذا الغرض بالذات، وكان ـ بالتالى ـ مثار اهتمام من الجانب الأسبانى الذى يرغب فى استكشاف ميادين التعاون الاقتصادى.

وقد أثير فى الملتقى ـ بحكم التواجد العربى الأسبانى ـ قضية خروج العرب من أسبانيا، وقد قدمت رؤية فى هذا الميدان، وهى أن القضية لم تكن قضية طرد الأسبانيين للعرب، وإنما كانت قضية طرد الأسبانيين المسيحيين للأسبانيين المسلمين! فبعد ثمانمائة سنة من دخول العرب أسبانيا لم يكن من المنتظر أن يظل العرب جنسا عربيا خالصا، فقد اختلطوا بالسكان الأصليين، وتزوجوا منهم، وولد العرب الجدد من أمهات أسبانيات، واستمر ذلك على مدى قرون، فتحول العرب إلى أسبان، أو تحول الأسبان إلى عرب، وتحولت العروبة من جنس إلى ثقافة وحضارة.

وفى الحقيقة، لقد كان كثير من الخلفاء المسلمين ذوى عيون زرقاء وشعر أصفر وبشرة بيضاء! ولم يكونوا يفترقون فى الشكل عن ملوك أوروبا الذين يحاربونهم. وعلى سبيل المثال فقد كانت أم الخليفة هشام المؤيد، ابن الحكم المستنصر، من الباسك (بشكنسية)، وكانت أم عبد الرحمن شنجول ابن الحاجب المنصور، هى ابنة سانشو جارسيا (شانجة) ملك بنبلونة، وقد أهداها هذا الملك إلى المنصور، فتزوجها وحسن إسلامها، وكانت من خير نسائه دينا، وقد أنجب منها ابنه عبد الرحمن، الذى كان قريب الشبه بجده سانشو، حتى اسمته أمه فى صغره «سانشويلو» ـ وهو تصغير سانشو، فعرف باسم «شنجول» (كان العرب ينطقون سانشو «شانجة»).

والمهم هو أن الصراع كان صراعا دينيا بالدرجة الأولى، ولم يكن صراعا جنسيا، ففى ذلك العصر لم تكن فكرة القومية معروفة بالمعنى الحالى، وإنما كان العالم ينقسم إلى عالم مسيحى وعالم إسلامى، أو عالم حرب وعالم سلام.

على كل حال فقد شعرت أن من واجبي في هذا الملتقى أن أفضح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتذرع بها أوروبا للتدخل في شئون مصر والعالم العربي، وهي في الأصل اختراع أمريكي اكتشفت الولايات المتحدة فائدته في انهيار أكبر دولة تنافسها في هذا العصر وهي الاتحاد السوفيتي، وتحويلها إلى ولايات منقسمة متحاربة، فأرادت تعميمه على مصر والبلاد العربية لاستدامة أسباب تدخلها تحت ستار شريف هو ستار الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان!

فقد أوضحت أن تطبيق المفاهيم الغربية على العالم العربي بخصوص الديمقراطية هو تطبيق يغفل التطور التاريخي المختلف في كل من الغرب والشرق. فقد ظهرت الديمقراطية الليبرالية في الغرب نتيجة ظهور ونمو الطبقة الرأسمالية، وصراعها مع الإقطاع على الحكم طوال القرون ١٦ و ١٧ و ١٨، وكانت الثورة الفرنسية هي قمة هذا الصراع، وتبعها سقوط معاقل الحكم المطلق تباعا إلى نهاية القرن التاسع عشر.

ولكن الأمر كان مختلفا في العالم العربي، الذي اتخذ التطور فيه مسارا مختلفا، حيث توجد فيه مجتمعات قبلية إلى اليوم، كما توجد مجتمعات إقطاعية، وحتى المجتمعات التي برزت فيها الطبقة الرأسمالية فإنها ما تزال هشة، وقد تعرضت لضربات معطلة على يد الثورات العربية المتأثرة بالأفكار الاشتراكية دون أن يكون لديها استعداد لتطبيق مضمونها. وقد ترتب على ذلك أن المجتمعات العربية ابتليت بأمراض نتيجة التطبيقات الاشتراكية الخاطئة، وكان أبرز هذه الأمراض في مصر والجزائر ممثلة في الحركات الإرهابية التي تتذرع بالدين الإسلامي.

ومن هنا تصبح مطالبة الغرب للعالم العربي بتطبيق الديمقراطية الليبرالية الغربية، أشبه بمطالبة المجتمعات الغربية في القرن السابع عشر أو الثامن عشر بتطبيق هذه الديمقراطية بينما هي لا تملك مقومات إنشائها المتمثلة في وجود طبقة رأسمالية قوية في يدها الحكم.

وقصارى ما تستطيع هذه المجتمعات تطبيقه هو نوع من الديمقراطية يتفق مع علاقات الإنتاج السائدة فيها. وبصورة أخرى فإن مطالبة مجتمع من المجتمعات التى تقع فيها وسائل الإنتاج فى معظمها فى يد الدولة، بتطبيق الديمقراطية الليبرالية، هو أمر يتجاوز إمكانياته الفعلية، لأن السيطرة على وسائل الإنتاج تستلزم بالضرورة سيطرة مماثلة على جهاز الحكم.

وفى الوقت نفسه ـ كما أوضحت ـ فإن ممارسات الغرب المشبوهة بخصوص تطبيق الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، توضح أنه غير مخلص فى الدعوة إليها، وأنه إنما يتخذها أداة لإخضاع الشعوب الأخرى التى لم تنضج بعد للديمقراطية الليبرالية.

فقد رأينا كيف صفق الغرب ليلتسين بينما هو يوجه قذائف مدافعه إلى البرلمان الروسى ويسقط جدرانه ويقتل نواب الشعب، وينتهك بذلك ـ بشكل صارخ لم يسبق له مثيل ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان الروسى! وفى الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة تمارس القوات الإسرائيلية أشد ضروب القمع والاعتداء على حقوق الإنسان ، دون أن يؤثر ذلك على موقف الدول الغربية تجاهها! كما أن الصرب ينتهكون فى كل يوم حقوق الإنسان المسلم فى البوسنة، ولا تفعل الدول الغربية شيئا جادا!

هذا الكيل بمكيالين، يوضح فى جلاء أن دعوة حقوق الإنسان التى ترفعها الدول الغربية، إنما هى دعوة زائفة تقصد بها السيطرة والإذلال ، وتبرير عدم منح المساعدات لمن يستحقها من الدول . وأن مطالبتها الدول العربية ـ بدون تفرقة ـ بتطبيق الديمقراطية الغربية إنما المقصود منه تمزيق وإضعاف هذه الدول وليس تقويتها.

وعلى سبيل المثال، ففى بلد مثل الكويت، لو كانت القوات العراقية قد تمكنت من أسر أمير الكويت وولى العهد لكان فى وسعها محو شعب الكويت من اللوح، ولا يغنى فى ذلك وجود أو عدم وجود برلمان! والأمر

يختلف فى مصر لا تستطيع قوة على ظهر الأرض أن تمحو شعب مصر من الوجود.

ومعنى ذلك أن لكل مجتمع ظروفه الخاصة التى تسمح له أو لا تسمح بقيام ديموقراطية على النسق الأوروبى أو الأمريكى. والقوى الوطنية داخل كل بلد هى التى تستطيع أن تحدد لنفسها مصيرها، ولا يحدد مصيرها القوى الخارجية مثل أوروبا أو أمريكا.

وقلت إنه من العار على أوروبا والولايات المتحدة أن تجند لنفسها جماعات فى داخل كل وطن تحت اسم جماعات حقوق الإنسان، مهمتها رعاية الخارجين على القانون والإرهابيين الذين يخربون مصالح الوطن! والاعتماد على تقارير ذويهم وجماعاتهم فى التشنيع على نظمهم الحاكمة فى الخارج واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان، وتعريض بلادهم للحرمان من المساعدات المادية!

وقد كان فى ذهنى تلك المهزلة الأخيرة فى مصر المتمثلة فى إنشاء جائزة باسم «جائزة فتحى رضوان لحقوق الإنسان» ومنحها لرئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان السيد محمد إبراهيم كامل!

فقد كان المرحوم فتحى رضوان هو أعدى أعداء الديمقراطية الليبرالية، وخصما لدودا لأكبر حزب ليبرالى شهدته مصر فى تاريخها وهو الوفد، وهو الذى ساعد ضباط يوليو على إرساء دكتاتوريتهم فى البلاد، وفى عهد توليه الوزارة ارتكب ضباط يوليو أشنع الاعتداءات على حقوق الإنسان فى مصر بمباركته! ولكنه تحول بعد خروجه من الحكم، وبعد أن اختفى عهد عبد الناصر، إلى نصير لحقوق الإنسان، مثله فى ذلك مثل المشير عبد الحكيم عامر الذى كان يسارع إلى رفع علم الديمقراطية ضد عبد الناصر كلما تهدد مركزه الخطر!

وعلى كل حال فإن ملاحظتى عن ارتباط الديمقراطية بالتطور الاجتماعى التاريخى لكل مجتمع من المجتمعات كانت موضع اعتراف من

الجانب الأسبانى فى ملتقى طليطلة. وهو ما يمثل أحد الجوانب الإيجابية لعقد هذه الملتقيات .

على أنه يبقى على مصر أن تولى عنايتها إلى علاقاتها مع أسبانيا التى كانت لها مواقف مشرفة من الصراع العربى الإسرائيلى تفوق مواقف الدول الأوروبية الأخرى، وتتطلب من السياسة المصرية المزيد من توثيق العلاقات لخدمة مصالح البلدين الاقتصادية والسياسية.

المصير: دراسة نقدية لرؤية بول كيندى التاريخية

أكتوبر فى ١٩٩٣/١/٣١

كثيرا ما كانت تواجهنا ـ نحن المؤرخين ـ قضية تعريف العصر الذى نعيش فيه، هل نسميه العصر الحديث، أو نسميه العصر الرأسمالى، أو نسميه عصر الإمبريالية؟

فقد درجت المدرسة التقليدية فى كتابة التاريخ، سواء فى مصر أو فى أوروبا، على أن تنظر إلى تاريخ العالم الحديث من منظور سياسى بحت، وأن تفسر كل ما طرأ عليه من تغييرات وتطورات اقتصادية واجتماعية فى ضوء هذا المنظور، ومعنى ذلك نشأة أجيال تقرأ التاريخ بالمقلوب! أى تفسر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء المتغيرات السياسية، وليس العكس.

مع ذلك لم يكن ثمة اتفاق حول نقطة البداية فى العصر الحديث بين

مؤرخى المدرسة التقليدية فبعضهم يبدأ التاريخ الحديث بالقرن السادس عشر، على أساس أنه القرن الذى ظهرت فيه الدولة الحديثة وحركة الإصلاح الدينى، وما نتج عن هذين الحدثين الهائلين من حروب. والبعض الآخر يبدأ بالقرن السابع عشر، على أساس أنه القرن الذى وقعت فيه حرب الثلاثين عاما، والثورة العظمى فى انجلترا، وتفوق فرنسا، وحرب الوراثة الاسبانية. بل من الطريف أن المدرسة السوفيتية ، وهى مدرسة ماركسية بالضرورة، حددت بداية العصر الحديث بالثورة البورجوازية فى انجلترا فى القرن السابع عشر!

على هذا النحو بدأ التاريخ الحديث مشتتا، يفتقد الوحدة العضوية بين أجزائه، والقوى الدافعة التى حركت أحداثه، والإطار الأيديولوجى الذى يبرز هويته الاقتصادية والاجتماعية فى مجرى التاريخ البشرى العام.

لذلك كان لابد من العثور على نقطة بداية للتاريخ الحديث.. بداية حقيقية تقيمه على قدميه بعد أن عاش مقلوبا! ولما كان تاريخ أوروبا الحديث هو فى حقيقته تاريخ النظام الرأسمالى والطبقة الرأسمالية، بالدرجة نفسها التى يعتبر تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى هو تاريخ الإقطاع والطبقة الإقطاعية، لذلك كان من المنطقى أن تكون نقطة بداية تاريخ أوروبا الحديث هى ظهور الطبقة الرأسمالية فى أوروبا على أنقاض النظام الإقطاعى، بما أحدثته من انقلاب فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومعنى ذلك أن يبدأ تاريخ أوروبا الحديث بعصر النهضة. وهذا هو ما آخذ به شخصيا.

على أن كل هذه التسميات ـ فيما يبدو ـ لم تقنع مؤلف أحدث كتاب صدر عن تاريخ العالم الحديث، وهو بول كيندى، استاذ التاريخ بجامعة ييل، فقد أصدره تحت عنوان: «قيام وسقوط القوى العظمى»! وتناول فيه التغيرات الاقتصادية والصراعات العسكرية التى وقعت من عام ١٥٠٠ إلى سنة ٢٠٠٠.

ولم أكن أعلم شيئا عن هذا الكتاب حتى قامت الهيئة العامة للاستعلامات برئاسة الدكتور ممدوح البلتاجى بترجمته وإصداره فى جزءين، فى سلسلة «أفكار العالم الجديد». ولم يكن هذا الكتاب وحده هو ما صدر عن هذه السلسلة القيمة، بل سبقه كتابان هامان، هما: «اليابان يمكنها أن تقول لا!» لموريتا وايشيهارا». و «صوت من ألمانيا» لريتشارد فون فايتزكر. وكلاهما يضعان القارئ المثقف على أعتاب أفكار العالم الجديد ويحيطانه علما بمستحدثات هذا الفكر.

وتلك رسالة جديدة جديرة بالتنويه يقوم بها الدكتور ممدوح البلتاجى، فى مجرى نشاطه الهائل وغير المسبوق فى حقل الإعلام، والذى يتجاوز المعلومة العادية إلى المعلومة الفكرية والمعلومة العلمية، وينتقل بمقدرة فذة من التعريف بالوطن على المستوى التاريخى والجغرافى والاقتصادى والاجتماعى، الى المتابعة الدقيقة اليومية - بل والساعاتية أحيانا! - للأحداث السياسية المحلية والعربية والعالمية، إلى التعريف بالدول والشعوب التى تربطها بمصر وشعبها علاقات سياسية أو قومية أو دينية إلى تقديم الدراسات الهامة عن المؤسسات التشريعية والتنفيذية والتاريخية فى داخل الوطن وخارجه. الى عمل الموسوعة القومية/ للشخصيات المصرية البارزة، وعمل موسوعة مصر الإسلامية ومصر الفرعونية، واصدار المطبوعات الهامة عن عظمة مصر بالاشتراك مع المؤسسات العلميةالعالمية - وكل ذلك قليل من كثير يقدمه الدكتور ممدوح البلتاجى وهو يقود على رأس هيئة الاستعلامات، جيشا من المتفانين فى حب مصر، ببراعة القائد العسكرى الذى لا يعرف الهزيمة. ويقدم أجل الخدمات للمثقفين والإعلاميين والعلماء والمفكرين والسياسيين.

والمهم هو أن المؤلف بول كيندى فى كتابه «قيام وسقوط القوى العظمى» لا يكتفى بأن يقدم تاريخا، وإنما يحاول أن يعثر على قوانين للحركة التاريخية. وبمعنى آخر أنه يحاول أن يتتبع ويفسر كيفية قيام

وسقوط القوى الكبرى، بمقارنة كل منها بالأخرى، فى فترة القرون الخمسة التى درسها. وهذه المحاولة تدخله فى مجال علم آخر وهو علم فلسفة التاريخ!

وقد انطلق فى بحثه من فكرة أن مواطن القوة فى الأمم التى تقود السياسة العالمية لا تكون متساوية فى كل الأمم، ولا تكون ثابتة. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن استفادة الأمم من الإنجازات العلمية لاتكون استفادة متساوية. وعلى سبيل المثال فإن ظهور السفن ذات المدافع بعيدة المدى، ونهضة التجارة فى الأطلنطى بعد عام ١٥٠٠، لم يفد كل الدول بدرجة متساوية، وإنما استفادت منه أمم ولم تستفد الأمم الأخرى. كما أن استخدام الطاقة البخارية فيما بعد، وموارد الفحم والمعادن التى اعتمدت عليها بدرجة كبيرة، لم يؤد إلى زيادة القوة لكل الأمم، بل زادت قوة البعض وقلت قوة البعض الآخر.

وفى الوقت نفسه فإنه كلما زادت الطاقة الإنتاجية لأية دولة، تجد من السهل عليها تحمل أعباء الانفاق على برامج تسلح كبيرة فى وقت السلم، والاحتفاظ بجيوش وأساطيل كبيرة فى وقت الحرب. وعندما يتم تحويل نسبة كبيرة من موارد الدولة للأغراض العسكرية، بدلا من تخصيصها لتحقيق الثروة. فإن ذلك يؤدى - فى المدى البعيد - إلى إضعاف القوة الوطنية. وبالشكل نفسه، إذا وسعت أية دولة رقعتها بشكل مبالغ فيه من الناحية الاستراتيجية، بأن تغزو مثلا أراضى شاسعة، أو بأن تشن حربا باهظة التكاليف. فإنها تتعرض لخطر زيادة التكاليف الباهظة على المغانم المحتملة من التوسع الخارجى..

وقد أخذ بول كيندى بعد ذلك يسوق كتابه فى التدليل على صحة هذه النظرية، ولكنه كان يفعل ذلك بروح عالم فلسفة التاريخ وليس بوصفه عالم التاريخ! والفرق بين الاثنين أن الأول ينطلق من نظرية يسعى لاثباتها، والآخر ينطلق من فراغ! وبمعنى آخر لا يسعى لاثبات شئ، وإنما هو يترك نفسه للوقائع التاريخية تقوده إلى ما تشاء.

وهذا هو المنهج الصحيح ! فالتاريخ وعاء كبير جدا نستطيع أن نلتقط منه ما نثبت به أى شئ نريد اثباته! ولكن الأحداث تحدث بفعل عوامل لاحصر لها، لا تتفق فى حدث وآخر، بل تختلف كل منها عن الأخرى.

ولكن يبقى أن الفيلسوف يسعى دائما للوصول الى قوانين للحركة التاريخية، ولا يسعى إلى نتائج - قد تكون متباينة أو مختلفة باختلاف ظروف الحدث التاريخى.

وعلى سبيل المثال فإن المؤرخ العربى ابن خلدون - لم يكتف بكتابة التاريخ، وإنما أراد الوصول الى قوانين للحركة التاريخية، وخرج بنظرية تقول إن عامل قيام الحضارة هو نفسه عامل تدهورها وفنائها! وإن العصبية أساس قوة القبيلة. ولا تكون الرياسة إلا فى أهل اقوى العصائب، وأن العصبية تهدف إلى الملك، وتنقل المجتمع من البداوة إلى التحضر، ولكن صاحب الدولة الذى وصل الى الرياسة بمقتضى عصبية قبيلته، لا تستقيم له هذه الرياسة إلا إذا جدع أنوف أهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له فى نسبه، واستغنى عن هذه العصبية التى اكتسب بها الرياسة! وهكذا نجد أنفسنا أمام قضيتين متعارضتين: فلا تتم الرياسة الا بالعصبية، ولا تدوم الرياسة إلا بالاستغناء عن العصبية!

ثمة قانون آخر خرج به ابن خلدون، هو قانون الترف، فالترف يزيد الدولة فى أولها قوة إلى قوتها، إنه غاية الحضارة والملك، به تتباهى الدول المتحضرة، وبه تقاس حضارتها وقوتها، وبه ترهب الدول المجاورة.

ولكن الترف هو العلة الاساسية لتطرق الخلل فى الدولة، وهو الذى يؤذن بفسادها، وإذا حصل الترف أقبلت الدولة على الهرم والشيخوخة.

ومن ذلك انتهى ابن خلدون إلى وجود أطوار ثلاثة تتعاقب على الدول والحضارات:

١ - طور البداوة، كمعيشة البدو فى الصحارى. والبربر فى الجبال، والتتار فى السهول.

٢ ـ طور التحضر، حيث تأسيس الدولة عقب الغزو والفتح، ثم الاستقرار فى المدن.

٣ ـ طور التدهور، نتيجة الانغماس فى الترف والنعيم.

هذه النظرية لابن خلدون فى قيام وسقوط الدول لا تجد لها صدى فى النظرية التى قدمها بول كيندى فى كتابه، والتى تقوم على العلاقة بين الثروة والقوة، أو القوة الاقتصادية والقوة العسكرية!

ففى رأيه أن القوة الاقتصادية تؤدى إلى القوة العسكرية، والقوة العسكرية تؤدى إلى الضعف الاقتصادى! أو على حد قوله : إن القوة العظمى ـ وهى حسب تعريفها: دولة قادرة على الاحتفاظ بمكانتها فى مواجهة أية دولة أخرى ـ تتطلب أساسا اقتصاديا مزدهرا، لكن بدخول الحرب، أو بتكريس قد كبير من «قوة التصنيع» لدى الدولة للإنفاق على التسلح «غير المنتج»، فإن الدولة تواجه خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية، خاصة إزاء الدول التى تركز قدرا أكبر من دخلها للاستثمار الإنتاجى من أجل نمو طويل الأمد.

ومن هنا تصبح المشكلة التى تواجه رجال الدولة هى : إما شراء الأمن العسكرى فى وقت الخطر الحقيقى أو المحتمل ـ الأمر الذى يصبح عبئا على كاهل الاقتصاد الوطنى ـ أو خفض النفقات العسكرية، مع احتمال أن تجد الدولة مصالحها مهددة أحيانا من قبل الدول الكبرى!وبمعنى آخر، أن قادة الدول مضطرون إلى الاختيار بين الأمن العسكرى الذى هو أكثر الحاحا، والأمن الاقتصادى الأطول مدى، فإذا هم أهملوا توفير دفاعات عسكرية ملائمة، فقد يصبحون عاجزين عن الرد إذا تفوقت عليهم قوة معادية، وإذا انفقوا الكثير على التسلح والوفاء بالتزاماتهم العسكرية فإنه من المرجح أن يرهقوا أنفسهم بصورة تفوق قدرتهم الطبيعية، خصوصا مع تصاعد تكلفة الاسلحة الحديثة.

ومن هنا تصبح القضية التى يطرحها بول كيندى واضحة كل الوضوح، وهى أن الدولة التى تستطيع الاحتفاظ بقوتها الاقتصادية فترة

أطول رغم الانفاق العسكرى، هى الدولة التى يكتب لها البقاء فى الصراع العالمى! لأن الحروب الكبرى فى التاريخ - كما يقول ماكندر - هى النتيجة المباشرة أو غير المباشرة للنمو غير المتكافئ بين الأمم، فإن التوازن بين القوى المختلفة - من ثم - يكون هو السبيل الوحيد لتفادى الحرب. وهذا هو ما حدث فى أثناء التوازن الذرى بين الولايات المتحدة على رأس المعسكر الغربى، والاتحاد السوفيتى على رأس المعسكر الشرقى، ومن هنا فإن سعى القوى العظمى حاليا الى التوازن الاقتصادى والعسكرى يمكن فهمه فى هذا الضوء.

وفى رأى بول كيندى أنه سيكون هناك تحول فى أنصبة اجمالى الانتاج العالمى والانفاق العسكرى، من تكتلات القوى الخمس الكبرى - وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، والصين، واليابان، والمجموعة الاقتصادية الأوربية - إلى عدد أكبر من الأمم، ولكن هذه - فى رأيه ستكون عملية تدريجية!

وهو مخطئ فى ذلك، فإن التحول حادث بالفعل! ويتمثل فى إيران والعراق، اللتين تنطبق عليهما نظرية بول كيندى بدرجة كبيرة، ذلك أن تنامى قوتيهما الاقتصادية التى نجمت عن ظهور البترول وارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر، قد أدت إلى تنامى قوتيهما العسكرية! وتنامى قوتيهما العسكرية أدى إلى ضعفهما الاقتصادى والعسكرى!

وبالنسبة لإيران، فإنها تحاول الآن، عن طريق استرداد قوتها الاقتصادية، أن تسترد قوتها العسكرية ولكن بالنسبة للعراق، فإنها غائبة عن الوعى تحت حاكمها الأحمق، ولذلك فهى تعطل استرداد قوتها الاقتصادية عن طريق معاندتها فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وفى الوقت نفسه فإن ما تبقى من قوتها العسكرية تستنزفه أولا بأول فى مغامراتها الجنونية على الحدود الكويتية، التى تؤدى إلى التدخل العسكرى ضدها وتدميرها! على أن اختلال التوازن الاقتصادى والعسكرى بين إيران والعراق سوف يؤدى - طبقا لنظرية ماكندر» - إلى

تجدد الحرب بينهما فى المستقبل! فالحرب الكبرى فى التاريخ لم تقع - فى رأيه - الا نتيجة اختلال التوازن فى النمو بين الأمم!

وفى الوقت نفسه، فإن تزايد قوة دول الخليج الاقتصادية لابد أن يتبعه تزايد قوتها العسكرية، وتزايد قوتها العسكرية يؤدى إلى تأكل قوتها الاقتصادية! والخيار مرير أمامها، فإما أن تملك قوة اقتصادية بدون حماية عسكرية، وفى هذه الحالة تكون قوة اقتصادية مهددة، أو تتمتع بحماية عسكرية على حساب القوة الاقتصادية، وتكون القوة الاقتصادية أيضا مهددة بالاضمحلال!

والمهم هو أن كتاب بول كيندى عن قيام وسقوط القوى العظمى قد أثار اهتمام القيادة السياسية الأمريكية، وعقدت حوله الندوات، وكان السؤال هو: ما العمل؟ إذا كان الانحدار النسبى هو المصير، فكيف يمكن تفاديه؟ وإذا كان العالم لابد وأن يدخل مرحلة التغيير، فكيف يمكن الابقاء على المركز الأمريكى؟

هذا هو مادفع الدكتور أنور عبد الملك، المشرف على السلسلة - إلى الاعتقاد بأن رؤية بول كيندى كانت وراء التحرك الأمريكى للسيطرة على منطقة النفط فى الخليج، ردعا لكل من القوتين الصاعدتين: اليابان وألمانيا! وكانت المرحلة الأول من هذا التحرك الهائل هى حرب الخليج الأولى من ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وجاءت حرب الخليج الثانية لتعزيز الوجود الأمريكى بالقرب من مصادر النفط، وإرساء الركائز الأولى لما أطلق عليه اسم «النظام العالمى الجديد»: أى زوال القطبية الثنائية، وإضعاف الاشتراكية، وسيادة نظام السوق، وبروز نمط التعددية الليبرالية بوصفها النمط الأمثل للديموقراطية - وفى كلمة واحدة : الهيمنة المطلقة للغرب حول مركزه الأوحد، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا الكلام لا يعنى إلا أحد أمرين: إما أن تكون الولايات المتحدة هى التى دبرت حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية. وفى هذه

الحالة يكون صدام حسين ونظامه السياسى هو العميل الأول للولايات المتحدة الأمريكية - وهو ما تؤكده شواهد كثيرة - وإما أن حماقة النظام العراقى هى التى هيأت للولايات المتحدة فرصة مد بقائها كقوة مهيمنة ومسيطرة فى العالم المعاصر؟ وإن كان الأمر الأخير هو الأقرب للعقل والمنطق!

ورأيى الشخصى - كمؤرخ - أن نظرية بول كيندى فى قيام وسقوط القوى العظمى خاطئة من الأساس! فإذا كان من الصحيح أن تنامى القوة الاقتصادية يؤدى إلى تنامى القوة العسكرية، فإن تنامى القوة العسكرية يؤدى بدوره إلى تنامى القوة الاقتصادية، وليس العكس كما يقول بول كيندى!

فلم تبن الدول العظمى فى التاريخ قوتها العسكرية لمجرد حماية قوتها الاقتصادية، وانما لاستخدام هذه القوة العسكرية فى تنمية قوتها الاقتصادية ودعمها عن طريق الاستعمار، واحتكار ثروات الشعوب.

وما يحدث الآن فى العالم المعاصر شاهد على ذلك، فإن القوة العسكرية للدول العظمى قد استطاعت استنزاف ثروة دول الخليج، وعلى رأسها إيران والعراق. ونزحها بمئات المليارات إلى خزائنها ودعم اقتصادها. وبدون هذه القوة العسكرية كانت تسقط الدول العظمى!

من هنا، ربما كانت نظرية بول كيندى صالحة فقط للتطبيق على قيام وسقوط القوى الصغرى!

من الجاني في حوادث كفر الدوار؟

الوفد في

عندما قرأت عنوان هذا الكتاب «بعد أربعين عاما براءة خميس والبقرى»، الذى ألفه عبد المنعم الغزالى الجبيلى، وهو من قيادات تنظيم «حدتو» الشيوعى القديم الذى ضرب على يد ثورة يوليو، توهمت أننى أمام إعادة محاكمة جديدة جادة تستهدف الوصول إلى الحقيقة فى حوادث كفر الدوار الشهيرة، وأن هذه المحاكمة التى عقدها عبد المنعم الغزالى قد توصلت إلى شئ جديد خلاف ما انتهى إليه تحقيقى للحوادث الذى ورد فى كتابى: «عبد الناصر وأزمة مارس»، الذى أثبت فيه براءة خميس والبقرى مما نسب إليهما، كما أثبت أنهما شنقا ظلما.

ثم فوجئت بأن الكتاب الجديد يسعى إلى براءة ثورة يوليو من جريمة إعدام النقابيين! وإلى إلقاء التهمة على قوى أخرى!

وبالنسبة لباحث مثلى عن الحقيقة التاريخية فقد كان بودى أن أرحب بهذا الكشف الجديد، لولا أن عبد المنعم الغزالى لم يقدم جديدا فى هذا الموضوع، وإنما كل ما فعله أن ردد تهمة قديمة لقوى مجهولة اتجهت إليها الاشاعات فى ذلك الحين ثم أختفت سريعا، بعد أن تولت سلطات الأمن التحقيق وتحققت من عدم صحتها، وهى تهمة تنسب مسئولية الأحداث إلى مأمور كفر الدوار وابن حافظ عفيفى باشا.

ولم يسأل عبد المنعم الغزالى نفسه: إذا كانت هذه التهمة صحيحة، فلماذا أخفتها سلطات التحقيق ولم تثبتها المحاكمة؟ ولماذا ظلت ثورة يوليو تتكتم هذا الدليل الذى يثبت براءتها من تهمة ضرب الحركة النقابية وارتكاب جريمة إعدام نقابيين فيها طوال عهد عبد الناصر؟

ولماذا - أيضا - اختفى ملف التحقيق فى هذه الأحداث بعد أن قرأه أحد وكلاء وزارة العدل، الذى كان متحمسا - كما يقول عبد المنعم الغزالى - لعرضه على مكتب العمل الدولى حيث قدمت شكوى ضد مصر بخصوص هذه المحاكمة وإعدام الشهيدين محمد مصطفى خميس ومحمد البقرى، بعد أن تبين له أن عرض ملف التحقيق على مكتب العمل الدولى سيكون دليلا ضد النظام القائم فى مصر وقتها: حكومة ومجلسا لقيادة الثورة (انقلاب ٢٣ يوليو العسكرى).

وإذا كان ملف التحقيق يعد - باعتراف عبد المنعم الغزالى - دليلا ضد نظام ثورة يوليو، فكيف اخترع اختراعه العجيب الذى يلقى فيه بالتهمة على مأمور كفر الدوار وابن حافظ عفيفى ووراءهما تلك القوى المجهولة التى يزعم أنها كانت تريد أن تدق إسفينا بين الطبقة العاملة وحركة الجيش؟

أفهم أن يكون لهذا القول نصيب من الصحة لو أن سلطات التحقيق التى تولت إجراءات التحقيق فى هذه الحوادث كانت مكونة من رجال العهد القديم الذين يلقى عليهم بالاتهام، وأن هذه السلطات هى التى

أخفت الأدلة على تدبيرها هذه الحوادث حتى لا تتحمل المسئولية عنها أمام التاريخ وأمام القضاء، ولكن من المعروف أن هذه السلطات كانت هى نفسها سلطات الثورة - أو حركة الجيش كما كان يطلق عليها - فأى مصلحة لهذه السلطات فى إخفاء أدلة الاتهام ضد رجال العهد القديم - أو على حد قوله: «القوى القديمة التى وضعت مخططها وقتها بمهارة لإبعاد حركة الجيش عن الشعب وطبقاته الكادحة!

وفى الوقت نفسه أى مصلحة لهذه السلطات - سلطات ضباط يوليو - فى إخفاء أدلة براءة حركة الجيش من جريمة إعدام نقابيين مصريين لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر، وتحمل مسئولية هذه الجريمة أمام التاريخ على طول سنوات الثورة؟

ألم يكن فى وسع حركة الجيش، بعد أن اصطدمت بالرأسمالية المصرية فى يوليو ١٩٦١ بقرارات التأميم، أن تسوق فى مبررات قراراتها هذه التهمة العمياء التى يسوقها عبد المنعم الغزالى فى بحثه المزعوم عن الحقيقة؟ وتفتح بنفسها الملف بما يبرئ ساحتها ويدين القوى القديمة على نحو ما يفعل الغزالى؟

المذهل فى هذا الكتاب هو التخبط الغريب من جانب المؤلف! ففى الوقت الذى يردد على طول صفحاته ادعاء «مخطط القوى القديمة لإبعاد حركة الجيش عن الشعب وطبقاته الكادحة»! أو ما يطلق عليه: «تآمر القوى القديمة والدوائر الاستعمارية، والأمريكية خاصة» - فإنه يعترف فى مقدمة الكتاب بأنه لم يكن هناك تآمر ولا حاجة! وأن التحرك العمالى لم يكن بتدبير وإنما كان «تلقائيا»!

وعلى حد تعبيره بالحرف الواحد فإن حوادث كفر الدوار «كانت تحركا عماليا تلقائيا، أبطاله العمال الذين كانوا يريدون نقابة مستقلة لهم حرة غير خاضعة للإدارة، وأبطالها هم هؤلاء الذين سقطوا شهداء أمام المصانع، أو البطلان اللذان حكم عليهما بالإعدام ظلما وعدوانا ودون سند من قانون ودون تحقيق عادل»!

وطبعا لا يسأل الغزالى نفسه: كيف تكون الحوادث مدبرة وفى نفس الوقت تلقائية؟ وإنما يترك للقارئ حل هذا اللغز!

والغريب حقا - وكتاب الغزالى ملئ بالغرائب! - إنه عندما يتحدث عن القوى القديمة المجهولة، التى يدينها ويحملها مسئولية الحوادث، ينسب إليها القيام بعمليات تخريب المصانع، وعندما يتحدث عن الطبقة العاملة ينفى تماما أنها أحدثت أى تخريب فى المصانع».

فيقول فى صفحة ٩ «خلال جولاتنا مع عاطف نصار (قائد منطقة الاسكندرية فى ذلك الوقت) أكدنا له على مجموعة من الحقائق، منها: أن العمال لم يقوموا بأى تخريب فى المصانع، وأن حوادث التخريب كانت فى مكاتب الإدارة بعيدا عن المصانع».

ولكنه يعود فيؤكد فى الصفحة التالية (ص ١٠) وجود التخريب فيقول: «كان الاتفاق كاملا بينى وبين عاطف نصار حول ضرورة الكشف عن الأيدى الخفية والمجرم الحقيقى الذى وقف خلف عمليات التخريب والفوضى».

وإذا كان من الثابت أن العمال لم يقوموا بأى تخريب فى المصانع، فما هو معنى «إعدام حركة الجيش لمصطفى خميس ومحمد البقرى؟، وإذا كانت هناك حوادث تخريب فى المصانع أو بعيدة عن المصانع فى مكاتب الإدارة، وكان وراءها - حسب قوله - «السراى والباشوات وفى مقدمتهم حافظ عفيفى» فلماذا لم تحاكمهم حركة الجيش وتقوم بإعدامهم بدلا من خميس والبقرى؟

وإذا كانت حركة الجيش قد أعدمت خميس والبقرى رغم براءتهما، وتركت الجناة الحقيقيين من رجال العهد القديم - كما يعترف عبد المنعم الغزالى - فكيف يصل إلى هذه النتيجة الغريبة، وهى تبرئة حركة الجيش من إعدام خميس والبقرى وإدانة هذه القوى القديمة المجهولة من رجال العهد القديم؟

ألم يكن جديرا بعبد المنعم الغزالى أن يحترم عقل قارئه بدلا من أن يسوقه فى هذه المتاهة؟ وهى المتاهة التى يقول فيها إن حوادث كفر الدوار كانت نتيجة تخطيط وتآمر، وهى فى الوقت نفسه حركة «تلقائية»! أو أن العمال «لم يقوموا بأى تخريب فى المصانع» ولكن القوى القديمة هى التى أحدثت التخريب! أو أن حركة الجيش بريئة لأنها أعدمت الأبرياء وأخلت سبيل الجناة؟

الفصل السادس

الجامعة والمجتمع

الحركة الوطنية وميلاد الجامعة المصرية

اكتوبر فى ١٩٨٣/١٢/٢٥

جرت العادة أن يتناول الباحثون إنشاء الجامعة المصرية فى إطار التربية والتعليم، وتعطش الشعب المصرى إلى التعليم العالى والارتقاء العلمى والأدبى واللحاق بركب الأمم المتقدمة وهو إطار صحيح ولكنه ضيق، لأنه يفصل الظاهرة التاريخية عن محيطها، ويعزل الحدث التاريخى عن ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفى الحقيقة أن ميلاد الجامعة المصرية هو جزء من الحركة الوطنية، وبمعنى أدق، هو جزء من المعركة الهائلة التى كانت تخوضها في تلك الأثناء كل القوى الوطنية ضد الاحتلال البريطانى، لتحرير وسائل الانتاج وادارة البلاد من القبضة الأجنبية.

ومن المعروف أن الأوربيين، منذ منتصف القرن التاسع عشر، كانوا قد تمكنوا من السيطرة على مصر، عن

طريق تملك الأراضى الزراعية من خلال شركات الرهن العقارى والاصلاح الزراعى والتملك الفردى، حتى كادت مساحة الأراضى الزراعية المملوكة للأجانب تصل فى بعض الأزمات المالية، إلى نصف الأراضى المصرية[1]. كما تمكنوا من السيطرة على نشاطها التجارى والصناعى والمالى من خلال المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة والكبيرة، التى كانت غالبيتها العظمى ملكا لرءوس الأموال الأجنبية. كما كبلوا البلاد بالديون فى عهدى سعيد واسماعيل مما أتاح لهم إنشاء ما عرف باسم «صندوق الدين» الذى كان له حق مراقبة الإيرادات وحق التشريع والقضاء ما بقى الدين العام.

وفى الوقت نفسه وقعت الإدارة الحكومية فى قبضة الأوروبيين عن طريق صبغ المصالح الحكومية بالصبغة الأوروبية، وشغل الوظائف بواسطة الأجانب. ولم تكن الإدارة الحكومية قبل الاحتلال البريطانى فى الواقع فى يد المصريين، بل كانت فى يد العناصر الأجنبية الاسلامية الحاكمة من الأتراك والشراكسة والأرناؤوط. فعلى الرغم من إرسال محمد على البعثات إلى أوروبا، فإن معظم الوظائف العليا فى مصر حتى عام ١٨٣٩ كانت فى يد الأتراك. وفى أواخر عهد محمد على حدث تحسن تدريجى فى صالح المصريين، ولكن هذا التحسن انتكس فى عهد عباس، الذى فصل جميع الموظفين المصريين الكبار، حتى لم يبق فى عام ١٨٥٦ من بين المصريين الذين علمهم محمد على فى مصر وفرنسا وانجلترا من يشغل وظيفة كبيرة، وعين مكانهم الأتراك. وفى عهد اسماعيل، حين رأى أن يجعل من مصر قطعة من أوروبا، أراد أن يصبغ الادارة الحكومية بالصبغة الأوروبية، فاستعان بمن يتقنون اللغات الأوروبية، ولما كان عدد المصريين المثقفين ثقافة غربية قاصرا، فقد استعان بالسوريين لمعرفتهم العربية والفرنسية، وسرعان ماتصدروا المناصب الكبرى.

وعندما احتل الانجليز مصر، تبنوا سياسة إبعاد المصريين عن الوظائف العليا، وحصرهم فى إطار الوظائف الدنيا، وتوجيه التعليم لهذا الغرض. ومع أنهم استبقوا السوريين فى مناصبهم فى البداية، فإنهم

أخذوا ينقلون إلى أيديهم الوظائف الكبيرة، وبدأوا بتعيين عدد من المستشارين الإنجليز فى دوائر المالية والرى، ثم أضيف إليهم مستشار قضائى ومستشار للمعارف، وبعدهمامستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم واستمر ذلك ليصل إلى كثير من المناصب المتوسطة.

وفى خلال ذلك كان الانجليز لا يفتأون يعلنون أنهم سيقومون بتدريب المصريين وإعدادهم لتدبير - شئونهم بأنفسهم، ولكن هذا الإعداد اقتصر - كما ذكرنا - على الوظائف الصغرى ذلك أن نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة فى ذلك الحين - كما أثبتت الاحصائيات - لم يتجاوز الربع! وفى وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات كان نصيب المصريين من الوظائف الكبرى لايتجاوز ٣١ فى مقابل ١٦٨ للانجليز، و٢ لغيرهم.

هذا يفسر تلك الحقيقة، التى يجمع عليها باحثو تلك الفترة، وهى الأهمية الكبيرة التى أصبح يعلقها المصريون على الوظيفة، أو المركز الهام الذى احتلته «الوظيفة الحكومية» فى أذهان المثقفين، الذى نلمس أصداءه فى «حديث عيسى بن هشام» للمويلحى فى كثير من المواضع وإن كان هؤلاء الباحثون يخطئون فهم بواعث هذا الاهتمام، فينسبونه إلى سياسة الاحتلال التعليمية، التى ربطت التعليم بأعداد الموظفين اللازمين للوظائف الحكومية، مع أنه لو كان هذا السبب صحيحا، لكانت الشكوى من التعليم فى غير محلها، مادام يشبع رغبة المصريين فى الوظائف!

وفى الحقيقة فإن الاهتمام بالوظيفة يرجع إلى ماتتيحه للمصرى من الاشتراك فى ادارة بلده وتصريف شئونه، وما يكتسبه - بالتالى - من أهمية فى أعين مواطنيه ومن شعور بالسلطة والسلطان، وهى أشياء كان محروما منها منذ زمن بعيد، بسبب وقوع إدارة البلاد الحكومية فى أيدى الأجانب، سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين.

وهذا ما نلمسه بوضوح من الصور التى يقدمها المويلحى فى حديث عيسى بن هشام. فاقتران الوظيفة الحكومية بالسلطة هو السبب الأساسى فيما اكتسبته الوظيفة الحكومية من أهمية فى ذلك الحين. ولما

كانت السلطة فى يد الاحتلال - كما ذكرنا - فمن هنا العامل الوطنى والقومى المحرك للسعى إلى الوظائف.

ومعنى ذلك أن سياسة الاحتلال فى ربط التعليم بشغل الوظائف الحكومية لاصلة لها بالأهمية التى أصبحت تحظى بها الوظيفة الحكومية فى أذهان المصريين، إنما كانت الشكوى من هذه السياسة التعليمية قائمة على تهيئ المصريين لوظائف لا أهمية لها! وهى الوظائف الدنيا.

فلقد ترتب على حصر الغرض من التعليم فى تدريب المصريين على الوظائف الدنيا، أن انخفض مستواه فى عهد الاحتلال، فانحصر فى إطار تشجيع الكتاتيب الأهلية وتحويلها من ديوان الأوقاف إلى ديوان المدارس، وتصعيب التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية عن طريق إحلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية كلغة للتدريس، وجعل التعليم فى المرحلتين بمصروفات باهظة لايحتمل دفعها إلا الموسرون.

وفى الوقت نفسه وبسبب ربط التعليم بشغل الوظائف، فقد عمد الاحتلال إلى خفض أعداد الطلاب فى إطار أعداد الوظائف المطلوب شغلها، خوفا من تخريج أعداد تزيد على حاجة الإدارة الحكومية فتنتشر البطالة. ولذلك، فبعد إحدى عشرة سنة من الاحتلال لم يكن لدى وزارة المعارف سنة ١٨٩٣ سوى ثلاث مدارس ثانوية أميرية! وقد بلغ عدد الطلبة الذين نالوا شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) من هذه المدارس الثلاث وغيرها من المدارس الحرة، ٤٢ طالبا فقط فى ذلك العام، وقد بقى التعليم العالى محدودا نتيجة لعدم تشجيع التعليم الثانوى. وكانت هناك من المدارس العالية: مدرسة الطب، والهندسة، والحقوق، أضيفت إليها فيما بعد مدرسة الزراعة العليا وقد كان بالمدارس العليا قبل الاحتلال ٢٠٠٠ طالب، فأصبح بها ٤٥٠ طالبا فى سنة ١٩١٤، وكان بمدرسة الطب وحدها مائتا طالب، فلم يكن بها فى سنة ١٨٩٨ إلا عشرة طلاب!

وهكذا ترتب على سياسة الاحتلال فى إبقاء المصريين على الدوام فى حالة عجز وقصور عن القيام بشئون الإدارة الحكومية، وإجبارهم

على الاعتماد على الانجليز فى هذا الصدد، أن نشأت مشكلة انخفاض مستوى التعليم التى لا تقل خطورة، بكل تأثيرها على انخفاض المستوى الحضارى للشعب المصرى وإبقائه فى حالة من التخلف الفكرى والعجز عن اللحاق بركب التقدم.

وهذا ما اتجهت الجهود الوطنية فى ذلك الحين لمقاومته عن طريق إنشاء الجامعة المصرية فإنشاء الجامعة يحقق الغرضين: ارتقاء مستوى الأمة عن طريق ارتقاء مستوى الأفراد، وتخريج كوادر وطنية تستطيع أن تضطلع بشئون بلادها، وكل ذلك يقوى الحركة الوطنية التى تستهدف تحرير وسائل الانتاج من القبضة الأجنبية وتحرير إدارة البلاد الحكومية من قبضة الاحتلال. وهذا ماعبر عنه مصطفى كامل بقوله إن هذا العمل «يخدم به المصريون أنفسهم خدمات جليلة، ويصنعون به للمستقبل رجالا أشداء يعرفون معنى الوطن والوطنية، ويبرهنون به على أنهم قادرون على القيام بعظائم الأعمال، وأنهم أهل لنوال الحرية والاستقلال».

ومن ثم فليس لنا أن نعلق أهمية كبيرة على زعم القوى الوطنية التى تصدت لمشروع إنشاء الجامعة، بأن الغرض منها هو العلم فقط لا الارتزاق أى الوظيفة، وربما كانت المبررات التى ساقتها لجنة الجامعة أدق فى هذا الصدد، حين أكدت أنها تريد بالجامعة أن تجعل الناس على اختلاف طبقاتهم يقبلون على طلب العلم لمجرد العلم حتى يرتقى مستوى الأمة فى أقرب وقت بارتقاء مستوى الأفراد، وأن الجامعة حينما توجه جهودها لتعليم العلم لمجرد العلم فإن النابغين فيه ستفتح أمامهم أبواب الرزق!. ومعنى هذا القول أن العلم وإن كان هدفا فى حد ذاته، فإنه يفتح لصاحبه الباب للرزق (الوظيفة).

وعلى كل حال فإن التركيب الطبقى للقائمين على إنشاء الجامعة فى ذلك الحين يفسر فكرة «العلم للعلم» التى سيقت فى ذلك الحين ذريعة لانشاء الجامعة. فإن كثيرا منهم كانوا من كبار الملاك الذين يتمتعون بجاه كاف يصرف أنظارهم عن الوظيفة، ولكن الكثيرين أيضا منهم كانوا من كبار رجال الدولة الذين كانوا يعانون من سيطرة الانجليز على

الوظائف العليا، ويدركون أهمية صنع كوادر تتولى شئون البلاد عند اللزوم، ومن هؤلاء سعد زغلول، الذى كان مستشارا فى محكمة الاستئناف الأهلية، وقاسم أمين المستشار كذلك بالاستئناف، وبعض رجالات الخديو والقصر. وجميعهم كانوا ينتمون إلى الأحزاب الوطنية فى ذلك الحين، التى كانت تسعى لتحرير البلاد بطرق مختلفة، ونقل السيطرة على شئونها الاقتصادية والسياسية والادارية من يد الانجليز إلى يد المصريين. وكانوا يدركون ـ من ثم ـ أن إنجاز ذلك لايمكن أن يتحقق إلا عن طريق العلم وارتقاء مستوى البلاد. وهكذا فان شعار «العلم للعلم» فى ذلك الحين كان يعنى من الناحية الفعلية «العلم للاستقلال» !

هذا يفسر أن نشأة الجامعة ارتبطت بأكبر زعيمين وطنيين قامت على أكتافهما الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال البريطانى، وهما مصطفى كامل وسعد زغلول. فقد دعا مصطفى كامل إلى إنشاء الجامعة فى مقال بجريدة اللواء يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤. وبعد عامين تولى تنفيذ الفكرة سعد زغلول!

وكانت الفكرة قد لقيت صدى طيبا، واشتغل بها الشيخ محمد عبده، وأعرب بعض الأغنياء عن استعدادهم للتبرع لها. وعندما توفى الشيخ محمد عبده، رأى سعد زغلول وبعض أصدقاء وتلامذة الشيخ تكريم أستاذهم عن طريق إنشاء كلية تنتسب إليه. وبدأوا فى جمع المال والتبرعات، وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع، واستقر الرأى على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة فى داره، وحدد يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ موعدا لهذا الاجتماع. وحضر ٢٧ عضوا منهم قاسم أمين، ومحمد فريد، وعبد العزيز فهمى، والشيخ عبد العزيز جاويش، وحفنى ناصف، وعبد الله أباظة وغيرهم. واختير سعد زغلول وكيلا لرئيس اللجنة المؤقتة التى تألفت لمباشرة هذا العمل، وتركت الرئاسة شاغرة ليتولاها أحد الأمراء. كما انتخب قاسم أمين سكرتيرا للجنة، واتفق على أن تسمى الجامعة باسم الجامعة المصرية، واكتتب سعد زغلول للمشروع بمائة جنيه، كما تبرع غيره، حتى بلغت الاكتتابات ٤٤٨٥ جنيها

ومن الطريف أن مصطفى كامل حين علم بإعلان تشكيل لجنة تأسيس الجامعة المصرية، أرسل من أوروبا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بأنه هو الذى سبقهم إلى هذه الفكرة، ويجب أن يكون تنفيذها تحت رعايته الأمر الذى يدل على مدى التنافس بين الرجلين على رعاية هذا العمل.

ولم يستمر سعد زغلول فى وكالة رياسة اللجنة إلا مدة أسبوعين فقط. إذ عين وزيرا للمعارف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، فتخلى عن الرئاسة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦، معتذرا لزملائه بأن الوظيفة التى تولاها «تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم فى مشروع الجامعة المصرية، الذى أفتخر بكونى من الذين اشتركوا فى وضعه».

ولما كان كرومر غير سعيد بهذا المشروع الوطنى، فقد دفع هذا كثيرين فى ذلك الحين إلى الاعتقاد - كما يقول أحمد شفيق - بأن اختيار كرومر لسعد زغلول وزيرا للمعارف كان المقصود به إبعاده عن الاشتغال به، والقضاء على فكرة الجامعة فى مهدها، وغضب خصوم سعد السياسيون واتهموه بأنه تخلى عن مشروع الجامعة «حبا للوظيفة».

وقد دفع هذا بعض الباحثين إلى إساءة فهم موقف سعد زغلول من الجامعة، بل تسرع بعضهم، فى رسالة للماجستير عن سعد زغلول منشورة، إلى اعتماد رواية لكاننجهام فى كتابه «مصر اليوم» to - day in Egypt بأن الجامعة لم تتلق أدنى مساعدة أو عون من الحكومة أو من وزارة المعارف بصفة خاصة، حتى سنة ١٩١٠، أى بعد أن ترك سعد زغلول المعارف، حيث منحتها الوزارة مبلغ ألفى جنيه أول منحة لها، فى الوقت الذى تبرعت فيه بعض الدول الأجنبية للجامعة فى شكل كتب وأدوات!.

وهذا التسرع فى تحقيق الرواية التاريخية، مبعثه غياب فهم الفلسفة السياسية التى كانت تحرك القوى الوطنية التى دعت إلى إنشاء الجامعة فى ذلك الحين. وهذه الفلسفة تتمثل فى الفكر الليبرالى الذى كان يرفع لواءه أحمد لطفى السيد فى «الجريدة» وكان يرى - كما كتب لطفى السيد -

أن «ترفع الحكومة يدها عن التعليم، وأن تنزل عنه إلى الأمة»، «لأن التعليم الحـر أنفع جـدا من التـعليم الحكومى»، وأنـه «إذا تولت الحكومـة أمـر التعليم فسوف تصبغه بسياستها. «ودخول السياسة فى التعليم من شأنه أن يجعل الطالب يكبر وهو طفل» و «العلم لا يرقى تحت ضغط السياسة».

لهذا السبب ابتعد سعد زغلول عن مشروع الجامعة عند توليه وزارة المعارف، لإبعاد تأثير السياسة (سياسة الاحتلال) عن الجامعة. على أنه مع ذلك - وعلى عكس الرأى السالف الذكر الذى اعتمد رواية كاننجهام - لم يلبث أن تدخل لإنقاذ المشروع، حين رأى أن التبرعات التى جمعت وقتذاك لا تتجاوز ستة وعشرين ألف جنيه، وهى لا تكفى - حسب قوله - لإنشاء جامعة كبرى كجامعات أوروبا، فدفعت الحكومة فى عهده للمشروع «خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون فى أنحاء القطر مرة واحدة» - حسب تعبير سعد زغلول فى حديثه لعباس محمود العقاد الذى كان يكتب فى جريدة الدستور، فى مايو ١٩٠٨.

والطريف أن هذا التبرع أثار غضب كثير من القوى الوطنية، التى تدين بالفكر الليبرالى كما ذكرنا، لأنه اقترن بمراقبة الحكومة لها، ورأوا أن فى ذلك مساسا باستقلال الجامعة، وذهبوا فى ذلك إلى الدعوة إلى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة!، وكما يقول عباس محمود العقاد . «اتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها!، ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة خدم بها سعد زغلول مشروع الجامعة وهو وزير المعارف».

وقد اضطر الأمير أحمد فؤاد، الذى اختير رئيسا للجامعة، إلى التصريح لمراسل «الجريدة» بأنه «من يوم تولى رياسة الجامعة، وهى جامعة وطنية حرة، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها فى شئ ما». كما دافع حسين رشدى باشا، أحد أعضاء الجامعة، عن استقلالها قائلا لنفس المراسل، «إنى لا أعرف تدخلا من الحكومة فى شئون الجامعة، ولا أن هناك ميلا من الحكومة للتدخل»!

كذلك اضطر سعد زغلول بسبب هذا التبرع إلى نفى تهمة التدخل فى شئون الجامعة عن نفسه أمام الرأى العام، ففى حديثه مع العقاد قال: «أقول وأنا على يقين إن الحكومة لا تقصد سوءا بهذه الجامعة، ولم تفكر فى إعاقة سيرها، وإن مراقبتها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تتيسر لها بغير ذلك». وقال: «يقولون إن الجامعة وقعت فى أيدى الموظفين (الحكومة) فانتشلوها منهم!. ولكن ألا يتدبرون فى عاقبة ذلك؟. إن بعض هؤلاء كانوا يطلبون من الحكومة إعانة المشروع ماديا، فرفضهم الآن اشرافها عليه بعد أن أدت الحكومة ما طلبوه منها يعد من الغرابة بمكان، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه».

على كل حال، فإن هذا يبين مدى حرص القوى الوطنية فى هذا الوقت المبكر على استقلال الجامعة، وإبعاد الحكومة عن التدخل فى شئونها، وهو حرص ظل قائما على الدوام، كما ظلت الحكومة بدورها حريصة على عدم التدخل طوال عهد الاحتلال، حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو، فكسرت هذه القاعدة الأساسية منذ أزمة مارس ١٩٥٤!.

وقد احتفل بافتتاح الجامعة المصرية رسميا فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين، حضره الخديو عباس الثانى. وفى مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة فى الجامعة، التى اتخذت لها مكانا فى دار «جناكليس»، مكان الجامعة الأمريكية الحالية، بإيجار سنوى ٤٠٠ جنيه، على أنه نتيجة قصور امكانات الجامعة المالية، أصبح هذا الإيجار يمثل عبئا كبيرا على مواردها، فوق أن الدار لم تكن تصلح لتكون مقرا ثابتا لها يستوعب ما يستلزمه تطويرها من توسعات. وبدأت الجامعة تتعثر إلى أن تقدمت الأميرة فاطمة الزهراء، ابنة الخديو اسماعيل، «ربيبة المجد وربة الكرم الدرة العصماء صاحبة الأيادى البيضاء» ـ كما وصفتها بحق الوثيقة التاريخية التى وضعت بالحجر الأساسى لبناء دار الجامعة الأولى ببولاق الدكرور (مقر وزارة الزراعة الحالى) سنة ١٩١٤ ـ تقدمت هذه السيدة العظيمة لتكمل الصرح الذى بنته القوى الوطنية المصرية وعلى رأسها سعد زغلول. ووهبت الجامعة

قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور، خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة، ووقفت عليها ٦٦١ فدانا من أجود أطيانها فى الدقهلية، وتبرعت بجواهر وحلى لتباع وينفق من ثمنها فى البناء، وقيمتها ١٨,٠٠٠ ألف جنيه، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه - أى ١٠ ملايين جنيه بعملة هذه الايام!. واحتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى فى ٣٠ مارس ١٩١٤.

ويتضح من ذلك أن انشاء الجامعة المصرية كان ثمرة كفاح وطنى عظيم خاضته القوى الوطنية باصرار وثبات، ولم تبخل عليه بشئ من مالها ومن ممتلكاتها، وظلت تحافظ على استقلاله من أى تدخل من قبل الدولة، حتى بعد أن ضمت الجامعة إلى الحكومة فى ١٩ مايو ١٩٢٥. وقد أثبت هذا العمل الجليل أنه كان العتبة الحقيقية التى خطت منها مصر من عالم التخلف الذى أراده لها الاحتلال، إلى عالم التقدم الذى أراده لها أبناؤها الأوفياء المخلصون.

الجامعة والدبة!

فيما يبدو أن حرمان الشعب المصرى من الديموقراطية لمدة ثلاثين عاما فى عهد ثورة يوليو المجيدة قد أثر على أدائه الديمقراطى، وخلط المفاهيم فى رءوس الكثيرين، وأصابهم بحساسية شديدة لكل ما يعتقدون أنه انتهاك للديموقراطية من جانب نظامنا السياسى، حتى أصبح مفهوم الديموقراطية والفوضى مختلطين على نحو يصعب التمييز بينهما، وصار يتعذر التفرقة بين ما ينتمى للعمل التشريعى والعمل التنفيذى، أو بين ما ينتمى للوظائف الإدارية والوظائف التمثيلية.

وقد ترتب على ذلك أننا أصبحنا نعانى من تسيب إدارى مدمر ومخرب باسم الديموقراطية، وتمتع اللصوص والمفسدون فى مؤسساتنا الإنتاجية بحصانة ضد الفصل لا يوجد لها مثيل فى أى مجتمع إنتاجى يحترم نفسه،

اكتوبر فى١٩ / ٦ / ١٩٩٤

وتحول المرءوسون إلى رؤساء والرؤساء إلى مرءوسين، وبعد أن كان النفاق فى المؤسسات الإنتاجية وغيرها يجرى من أسفل إلى أعلى، صار يجرى من أعلى إلى أسفل! فلا يستطيع صاحب مسئولية فى مؤسسة ما أداء عمله وتحمل مسئولياته بدون منافقة مرءوسيه و «الطبطبة» عليهم! فإذا شاء معاقبة أحد حال دون ذلك من العقبات ما يجعله يصرف النظر عن المحاولة منذ البداية! وأصبحت إدارات التحقيقات فى المؤسسات الإنتاجية أداة فى يد المرءوسين بدلا من أن تكون أداة فى يد الرؤساء، ويكفى رضاؤها عن موظف ليتمتع بحصانة من العقاب طول بقائه فى وظيفته. وهذا الكلام لا يوجد فيه مبالغة من أى نوع، فأنا شاهد على التاريخ، وأستطيع أن أروى وقائع عايشتها فى إحدى الهيئات أفلت فيها المخالفون من العقاب لتواطؤ جهاز التحقيق.

وقد روى لى الدكتور حمدى الحكيم، وكيل لجنة الخدمات بمجلس الشورى، أنه حين كان يتولى رئاسة مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية، ضُبط أحد العمال متلبسا ببعض المسروقات، وعندما تحقق من ثبوت تهمة السرقة على العامل، قرر فصله. على أنه لم يلبث أن فوجىء بعودته إلى عمله، بعد أن قررت اللجنة الثلاثية، المكونة من مندوب اللجنة النقابية، ومندوب مكتب العمل، وممثل الشركة، رفض فصله من عمله! ومنذ ذلك الحين كان هذاالعامل اللص يتعمد الجلوس فى تحد عند مرور الدكتور حمدى الحكيم فى جولات تفتيشية!

لماذا أسوق هذا الكلام؟ إننى أسوقه بسبب الضجةالتى أثارها عدد من الكتاب وصحف المعارضة حول موافقة مجلس الشعب على تعيين عمد ومشايخ القرى، وأيضا على تعيين عمداء الكليات.

فهذه الأصوات التى ارتفعت بالمعارضة لا تستطيع أن تفرق بين الوظائف الإدارية والوظائف التمثيلية، فليست وظيفة العمدة وشيخ البلد أن يحكم قريته أو بلده وفقا لإرادة أهلها، وإنما وظيفته إدارتها وضبط الأمن فيها وحراسة ممتلكاتها وفقا لأوامر وتعليمات الحكومة وقوانين الدولة، ومعنى ذلك أنه لا يرسم سياسة يمليها أهل القرية وإنما ينفذ

سياسة تمليها الحكومة المنتخبة من الشعب انتخابا حرا. وهذا هو الفرق بين الإدارة والحكم، فالإدارة تنفيذ، والحكم سياسة، وهو أيضا الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلى، فالإدارة المحلية تكون فى الدول البسيطة والحكم المحلى يكون فى الدول المركبة، أى الاتحادات الفدرالية.

لقد تغير وضع العمدة فى ظل نظامنا السياسى عنه فى ظل النظام السياسى الذى كان سائدا قبل ثورة يوليو، فقد كان العمدة فى السابق جزءا من الطبقة شبه الإقطاعية الحاكمة، ولذلك كان جزءا من الحياة الحزبية والسياسة التى كانت تتحكم فى استمراره فى وظيفته أو خروجه منها، وفقا لانتماءاته الحزبية وتداول الحكم بين الأحزاب، كما كانوا جزءا من الصراع الحزبى.

ولذلك عندما أصدر أحمد زيور باشا فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ قانون الانتخاب المعدل الذى ضيق فيه حق الانتخاب وقصره على من بلغ سن الثلاثين، وجعله على درجتين، كان من الأساليب التى اتخذتها الأحزاب المعارضة فى مقاومة الحكومة الزيورية، إصدار أوامرها إلى أنصارها من العمد فى مختلف المديريات بالامتناع عن تنفيذه! وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا الاضراب، فصدر قرار الحكومة برفتهم، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا، وأضرب العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعتهم للانتخابات التى تجرى على أساس ذلك القانون.

وقد تغير وضع العمد فى عهد ثورة يوليو مع إلغاء الأحزاب وتحكم الثورة فى الحياة السياسية، فانحصرت وظيفتهم فى الناحية الإدارية التنفيذية، وأصبحوا أداة فى يد الثورة رغم الانتخاب الشكلى! الذى كان طابع كل انتخاب يجرى فى عهد الثورة.

ولكن الأمر أخذ يتحول مع ظهور التعددية الحزبية، وهى التى هددت بعودة العمد والمشايخ إلى الحلبة السياسية من جديد والانخراط فى الحياة الحزبية، فى الوقت الذى أخذ الخطر يتهدد البلاد من ناحية الإرهاب ويؤثر على سمعة الحكم. ومن هنا صار من الضرورى حصر

وظيفة العمدة والشيخ فى العمل الإدارى التنفيذى باعتبار كل منهما موظفين عموميين تابعين للحكومة وتعيينهما يكون بقرار إدارى من السلطة المختصة. وجرى وضع ضوابط للتعيين تتمثل فى تشكيل لجنة التعيين من نائب مدير الأمن رئيسا، وقاض تعينه الجمعية العمومية للمحكمة التى تقع فيها دائرة القرية ومدير ادارة البحث الجنائى، ومفتش مباحث أمن الدولة وعلى هذا النحو يمكن للحكومة أن تسيطر على الوضع الأمنى فى الظروف الصعبة التى تمر بمصر، وتحمى الإدارة فى الريف من المؤثرات السياسية الحزبية التى ثبتت ممارساتها الضارة فى ظروف تجربتنا الحزبية المريضة.

وهذا ينقلنا إلى قضية تعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم، وهو ما اعتبره بعض الدببة الذين يدافعون عن الجامعة بالطوب ردة عن الديموقراطية وتحويل الأساتذة الجامعيين إلى موظفين إداريين، واتهاما لهم - وهم صفوة المجتمع - بأنهم غير قادرين على الانتخابات مثل الفلاحين!

وهذا الكلام يمثل تجاهلا مغرضا، أو جهلا شنيعا بالجامعة والحياة الجامعية، لأنه يتجاهل، أو يجهل أن القسم - وليس الكلية - هو أساس العملية التعليمية فى الجامعة.

وعلى سبيل المثال، فقسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية، وهو الذى انتمى إليه، هو الذى يختص - وفقا للمادة ٥٥ من قانون الجامعات - برسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمى فى القسم، ووضع نظام العمل بالقسم، والتنسيق بين مختلف التخصصات فى القسم، وتحديد المقررات الدراسية التى يتولى القسم تدريسها، وتحديد محتواها العلمى. كما يختص أيضا بتحديد الكتب والمراجع فى مواد القسم وتيسير حصول الطلاب عليها وتدعيم المكتبة بها. هذا فضلا عن وضع وتنسيق خطة البحوث، وتوزيع الإشراف عليها.

والقسم أيضا هو الذى يقترح تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم، ونقلهم، وإعارتهم، وإيفادهم فى مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية، واقتراح الترخيص للأساتذة بإجازات التفرغ العلمى.

كما يقترح القسم أيضا توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات والانتداب من القسم وإليه. وهو الذى يقترح تعيين المدرسين والمساعدين والمعيدين، وندبهم ونقلهم وإيفادهم فى بعثات أو على منح أجنبية، وإعطائهم الإجازات الدراسية.

ويقترح القسم أيضا توزيع أعمال الامتحان، وتشكيل لجانه فيما يخص القسم، كما يقترح منح مكافآت التفرغ للدراسات العليا، واقتراح تعيين المشرفين على الرسائل وتشكيل لجان الحكم عليها، ومنح درجات الماجستير والدكتوراه.

والقسم أيضا هو الذى يناقش نتائج الامتحانات فى مواد القسم، وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث العلمى فى القسم، ومراجعتها وتجديدها فى ضوء كل ذلك وفى إطار التقدم العلمى والتعليمى. كما أنه يتابع أيضا تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث فى القسم.

هذا ما يختص به قسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية، وهو الذى يختص به كل قسم فى الكلية وفى الكليات الأخرى وفى الجامعات الأخرى.

وهو ما يبين أن الذين اعترضوا على تعيين عميد الكلية ليسوا أكثر من مغرضين أو جهلاء بالنظام الجامعى، فسواء عين عميد الكلية أو انتخب فالعملية التعليمية الجامعية والنشاط العلمى كله يقوم به القسم المختص وليس عميد الكلية.

وأكثر من ذلك إن مجلس الكلية - المكون من مجموع أقسام الكلية - وليس عميد الكلية - هو الذى يرسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية ورسم الإطار العام لنظام العمل فى أقسام الكلية. وعميد الكلية الذى يرأس هذا المجلس تنحصر مهمته فى «تنفيذ قرارات مجلس الكلية أو المعهد، ويبلغ محاضر الجلسات إلى رئيس الجامعة»

وحتى أدلل على أن القسم هو أساس الجامعة، وكلمته هى النافذة فى العملية التعليمية والإدارية، فإنى حين كنت رئيسا لقسم التاريخ منذ نحو عشر سنوات، قررت تعطيل تعيين مدرس مساعد حصل على الدكتوراه، فى وظيفة مدرس، وذلك لمدة عامين، عقابا له على تجاوزه للتقاليد الجامعية. وقد عمد هذا المدرس المساعد إلى استعطاف عميد الكلية، ورئيس الجامعة، بل أعضاء مجلس الجامعة، وكان من بينهم شخصيات هامة جدا، مثل المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات، والأستاذ الدكتور إبراهيم بدران.

وقد عرض موضوع هذا المدرس المساعد على مجلس الجامعة وأنا عميد عدة مرات، فكنت أصر على ضرورة تأديبه، وكانت حجتى أن الجامعة هى القسم وكان مجلس الجامعة يذعن لقرار القسم فى كل مرة، حتى شعرت بأن العقوبة قد أثمرت، وعاد المدرس المساعد إلى صوابه، فقرر القسم تعيينه، وعندئذ أصدر مجلس الجامعة قراره بتعيينه مدرسا. هذه الرواية توضح تماما الصورة الحقيقية للجامعة والحياة الجامعية والعملية التعليمية فى الجامعة. وهى تبين أن الذين تصوروا أن تعيين عميد الكلية سوف يقلب الأساتذة إلى موظفين ويحيل الجامعة إلى إدارة حكومية هم مغرضون أو هم أبعد الناس فهما للجامعة، وأكثرهم جهلا بوظيفة العميد

ذاك أنه إذا كان قد تبين لنا أن وظيفة العميد هى تنفيذ قرارات مؤسستين ديموقراطيتين فى الكلية، وهما مجلس القسم ومجلس الكلية، فسواء وصل إلى منصبه بالتعيين أو بالانتخاب فلن يغير ذلك من وظيفته، ويجعله يرسم سياسة القسم والكلية بدلا من تنفيذ ما يقرره مجلس القسم ومجلس الكلية.

فالعميد - وفقا للمادة ٤٤ من قانون الجامعات - يقوم بتصريف أمور الكلية وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية، وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية، وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية

ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فى حدود هذه القوانين واللوائح.

وهذا العمل ـ كما واضح ـ عمل إدارى بحت، لا يتطلب فى صاحبه أن يكون منتخبا، وإنما يتطلب فيه فقط أن يكون إداريا ناجحا، فإذا كان إداريا فاشلا انعكس فشله على إدارة الكلية وتنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات.. إلى آخره.

ولعل الكثيرين الذين لم يقتربوا من الجامعة يجهلون أن العملية الانتخابية للعميد لا تتم إلا فى الكليات التى يتوافر فيها أكثر من عشرة أساتذة، فإذا لم يوجد بالكلية سوى عشرة أساتذة فأقل، يعين العميد من بين أساتذة الكلية بقرار من رئيس الجامعة.

وفى الفترة السابقة كانت معظم الكليات الجامعية الجديدة تعانى من نقص شديد فى عدد الأساتذة، يعطل العملية الانتخابية، فكان العميد يصل إلى وظيفته بالتعيين.

وقد كنت أنا نفسى عميداً معيناً لأن عدد الأساتذة بالكلية لم يكن كافياً لإجراء انتخاب، وكنت أفخر بأنى وطه حسين معينان! ولعلى أقدر من غيرى على تقدير أهمية أن يكون العميد معيناً لا منتخباً. فلم أكن مديناً لأحد من الأساتذة بصوته على نحو يدعونى إلى مجاملته على حساب المصلحة العامة، ولم أشعر بحاجتى إلى تكتيل «لوبى» لصالح انتخابى، أو شلة تروج لى بين الأساتذة، كما لم تكن ثمة مصالح أو خصومات شخصية بينى وبين أحد من أعضاء هيئة التدريس.

بل أذكر أن شعورى بأنى غير مدين لأحد من أعضاء هيئة التدريس بمنصبى جعلنى أخوض معركة شرسة ضد الغلو فى أسعار المذكرات والكتب، وأنحاز لصالح الطلبة فى كثير مما يمس مصالحهم. وقد أحلت ثلاثة أساتذة إلى مجلس تأديب لبيعهم المذكرات بأسعار مبالغ فيها كثيراً، وأجبرت البعض على رد فروق ما حصلوا عليه من الطلبة من مبالغ زائدة عما حددته من أسعار عادلة للكتب والمذكرات.

لا جدال - إذن - فى أن التعديل الذى أدخله وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين، ووافق عليه مجلس الشعب، كان تعديلاً صحيحاً، وهو يدخل فى عملية إصلاح الجامعات، كما أنه يلطم كثيراً من المنافقين الذين يعلو صوتهم بالنحيب على انهيار الديموقراطية فى الجامعة.

فالظريف فى هذه الأصوات أنها تنسى أن رئيس الجامعة نفسه يصل إلى منصبه بالتعيين وليس بالانتخاب! بل إن العميد المنتخب يصل إلى منصبه أيضاً بالتعيين! فالقانون القديم لا ينص على تعيين من يحصل على أعلى الأصوات عميداً، وإنما ينص على أن يختار رئيس الجامعة العميد من بين من حصلوا على أكثر الأصوات، وله الحق فى تعيين أقل هؤلاء الثلاثة أصواتاً! وهو ما حدث فى جامعة عين شمس منذ بضعة أعوام، إذ استبعد رئيس الجامعة من التعيين من حصل على أعلى الأصوات من الثلاثة، واختار أقلهم!

المهم أن المتباكين على الجامعة وكرامة الأستاذ الجامعى أغفلوا - عمداً أو جهلاً - تعديلاً يعد أعظم تحول فى تاريخ الجامعة، وأكثرها حفاظاً على كرامة الأستاذ الجامعى. فلقد كان النص القديم فى القانون يجعل سن انتهاء الخدمة بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس، ستين سنة، ولكنه يبيح لهم البقاء بصفة شخصية كأساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين، ثم يتم تعيينهم كأساتذة متفرغين لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص.

وقد وضعت هذه المادة الأساتذة المتفرغين فى أكثر الأوضاع مهانة، إذ أصبح استمرارهم فى العمل منوطا برأى تلامذتهم ومن هم أقل درجة علمية منهم! وفى هذا الزمن الردئ وجد البعض من صغار النفوس الفرصة لتصفية الحسابات مع أساتذتهم، أو المن عليهم بموافقتهم على تجديد التعيين! وفى الوقت نفسه فإن البعض من الأساتذة الذين شعروا بأن الحساب يمكن أن يجمعهم مع تلامذتهم فى نهاية الأمر، تهاونوا فى

أداء واجبهم تجاه هؤلاء التلامذة على حساب الكفاءة العلمية. وكل ذلك أوجد داخل الجامعة أوضاعاً لم تعرفها الحياة الجامعية.

وقد تولت التعديلات الجديدة التى وافق مجلس الشعب على إدخالها على قانون الجامعات، إصلاح هذا الوضع الخاطئ، والحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعى، فقد نصت المادة ١٢١ على أن «يعين بصفة شخصية فى ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة، ويصبحون أساتذة متفرغين، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل .. إلى آخره.

وفى هذا الصدد أيضاً - أى الحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعى - أدخلت التعديلات الجديدة نصاً يقضى باعتبار عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصباً عاماً أو أكثر، فى حكم المعار من وظيفته فى الجامعة طوال مدة شغله لهذه المناصب العامة، فإذا ترك منصبه العام عاد إلى شغل وظيفته الأصلية فى هيئة التدريس. فإذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة فى الجامعة، عاد أستاذاً متفرغاً فى ذات الكلية أو المعهد.

والسبب فى هذا التعديل أنه فى هذا الزمن الردئ أيضاً حدث أن تنكرت بعض الجامعات لبعض بنيها ممن تولوا منصب الوزارة بعد أن تركوا مناصبهم ورفضت إعادتهم إلى وظائفهم العلمية، جرياً على العادة المصرية العريقة.. عادة التوديع بالقلل القناوى.. والآن بعد هذا التعديل لم يعد فى وسع أصحاب النفوس الصغيرة ممارسة هوايتهم فى التنكر لمن خدموا البلاد!

الفصل السابع

هموم المجتمع المصرى

مؤتمر المرأة المصرية والنفخ فى الرماد!

يوليو ١٩٩٤/٧/٣

لست أدرى هل هى المصادفة وحدها أو التخطيط هو الذى جعل السيدة سوزان مبارك، حرم السيد رئيس الجمهورية، تخوض معركتين هامتين على جبهتين مختلفتين فى مدى زمنى قصير لا يتجاوز شهراً واحداً: الجبهة الأولى هى جبهة مشكلات المرأة المصرية، والجبهة الثانية هى جبهة مشكلات الثقافة المصرية.

وبالنسبة للجبهة الأولى، وهى موضوع هذا المقال، فلعلها الحاسة السادسة للسيدة سوزان مبارك، أو إحساس فائق بالمشكلة الاجتماعية التى تعانيها المرأة المصرية، هو الذى دفع السيدة حرم الرئيس إلى عقد «المؤتمر القومى للمرأة المصرية وتحديات القرن الواحد والعشرين»، لكى يكون مسئولاً عن «وضع الرؤية المستقبلية لدور المرأة المصرية وتحديد مسارها خلال السنوات القادمة فى ظل التطورات الدولية والإقليمية والمحلية القادمة».

وربما كانت نقطة اعتراضى الوحيدة هى ما يتصل بعبارة تحديات القرن الواحد والعشرين، والتى تحمل تفاؤلا هو أبعد ما يكون عن الواقع المصرى، إذ هو يتجاوز «تحديات الثلث الأخير من القرن العشرين» التى هى المشكلة الحقيقية التى تواجهها المرأة المصرية، والتى لا سبيل إلى مواجهة القرن الواحد والعشرين قبل التغلب عليها.

ففى تصورى الشخصى أن التحديات التى واجهتها المرأة المصرية فى الثلث الأخير من القرن العشرين، هى أخطر تحديات واجهتها فى تاريخها الحديث، منذ أن نهضت نهضتها التاريخية الهائلة فى ثورة ١٩١٩، ومنذ أن خاضت ظروف النضال الوطنى الذى خاضه شعبنا تحت زعامة الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس.

هذه التحديات هى التى فرضتها جماعات الإسلام السياسى منذ بداية عهد الرئيس السادات، وعلى طول مدة حكمه، وفرضت الإرهاب الفكرى، بل فرضت القهر البدنى والعنف على حياة المرأة، كما فرضت مناخاً اجتماعيا خاصاً على حياة المرأة تراجع بها إلى العصر العثمانى.

هذه التحديات، التى استمرت فى خط متصاعد حتى وقتنا هذا، لم تتمثل خطورتها فى الهزيمة النفسية التى لحقت بالمرأة، بل تمثلت خطورتها فى الهزيمة النفسية التى أصابتها وجعلتها تقبل طواعية ما ظلت تتحرر منه على مدى نصف القرن السابق!

لقد عقدت السيدة سوزان مبارك، فى كلمتها فى افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية، مقارنة بين رقمين على مسيرة التعليم الجامعى: الأول فى عام ١٩٢٩ حين بلغ عدد الطالبات الملتحقات بالجامعة المصرية ١٦ طالبة على مستوى المنطقة العربية كلها، والثانى فى عام ١٩٩٤ ـ أى بعد سبعين عاماً ـ حين بلغ عدد الطالبات الجامعيات نحو ٣٢ ألف طالبة ـ ٢٠ ألف ضعف ! وهو ما اعتبرته «قفزة هائلة تجسد انتقال المرأة المصرية إلى مشارف القرن الحادى والعشرين».

وهو تقييم صحيح، ولكنه يتطلب استكمال الصورة برسم صورة لفتاة الجامعة اليوم، وصورة هذه الفتاة منذ ٤٠ عاماً عندما كنت ما أزال

طالباً فى الجامعة! أو عقد مقارنة بين صورة حفل افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية يوم ٦ يونية ١٩٩٤، وصورة مثل هذا المؤتمر منذ نصف قرن! فإذا لم يتيسر الحصول على هذه الصورة فيمكن الاستعانة - للتقريب - بصورة حفل غنائى للسيدة أم كلثوم فى الخمسينيات أو الستينيات. وذلك لعقد مقارنة بين عدد المحجبات اللاتى حضرن افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية وعدد المحجبات اللاتى حضرن الحفل الغنائى!

هذه المقارنة، تمثل النقلة الاجتماعية العكسية المقابلة للنقلة التعليمية الجامعية التى أوردتها السيدة سوزان مبارك ذلك أن جميع السيدات المحجبات اللاتى حضرن حفل إفتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية لا توجد فيهن سيدة واحدة اجبرها زوجها أو ذووها على ارتداء الحجاب عند حضور المؤتمر الأخير، وإنما ارتدينه طواعية ورغبة واقتناعاً فى ظل المناخ الاجتماعى الذى فرضته جماعات الاسلام السياسى، والذى قرن ارتداء الحجاب بالفضيلة!

ولم يكن ذلك صحيحاً، فلا ارتباط بين الحجاب والفضيلة، بدليل أن أمهات السيدات والآنسات المحجبات اللاتى حضرن افتتاح المؤتمر القومى للمرأة المصرية، كن هن - أو أقرانهن - اللائى حضرن الحفل الغنائى لأم كلثوم الذى أشرت إليه، ولم تكن احداهن تقل فضيلة عن ابنتها التى حضرت حفل الافتتاح المذكور. كما أنهن هن اللاتى أنشأن تلك البنات اللاتى ترتدين الحجاب.

ومعنى هذه المفارقة : هى أن الأم، وربما الجدة كانت سافرة تعيش عصرها فى مناخ ثورة ١٩١٩، بينما الابنة تعيش العصر العثمانى ! - تعيشه اجتماعيا وفكريا، ولا تعيشه علمياً بعد أن قفز عدد الجامعيات من ١٦ فتاة فى سنة ١٩٢٩ إلى ٣٢ ألفا فى سنة ١٩٩٤ !

ولذلك سوف نجد هذه المفارقة،حين تفتح كل من الأم أو الجدة «ألبوم» صورها فى فترة شبابها، وتفتح الابنة هذا الألبوم، فنرى أن الأم والجدة كانتا ترتديان ملابس العصر الذى عاشتا فيه، بينما ترتدى الابنة

أو الحفيدة ملابس العصر الأسبق! بل العصور السابقة! فيخيل إليك أن الأم أو الجدة هى الابنة أو الحفيدة، والإبنة أو الحفيدة هى الأم أو الجدة!

ولا نستطيع أن نزعم أن ما يحدث هو نتاج طبيعى للتطور الاجتماعى، أو للتربية المنزلية! فإذا كان من المعقول أن تقنع الأم المحجبة ابنتها السافرة بأن ترتدى الحجاب من باب الفضيلة، فليس من المعقول أن تقنع الأم السافرة التى رفضت الحجاب - شابة - ابنتها بارتداء الحجاب، اللهم إلا إذا أدانت شبابها إدانة بالغة وحكمت على نفسها حكماً سيئاً !

إنما هو - إذن - نتاج المناخ الذى فرضته جماعات الإسلام السياسى، وهو مناخ لم تعرفه الحياة الاجتماعية فى الأربعينيات وما بعدها حتى أوائل السبعينيات. وهو أيضاً مناخ فرضه القهر والضغط ولم يفرضه الدين، بدليل أن الأربعينيات كانت تشهد كبرى الحركات الإسلامية فى الشرق، وهى حركة الإخوان المسلمين، ولم تمارس هذه الحركة من الضغوط الاجتماعية باسم الدين ما ألزم المرأة المصرية بارتداء الحجاب، وإنما كانت ضغوطها من أجل الاحتشام، وهذا الاحتشام كان هو السائد فى الأسر الكريمة وأسر الطبقة الوسطى وما دونها، وكان التبهرج والتبرج ممجوجاً، ولم تفعل حركة الإخوان المسلمين أكثر من مسايرة التقاليد الاجتماعية والالحاح عليها، والوقوف دون انجرافها إلى ما انجرفت إليه هذه التقاليد فى الغرب من حرية بلا حدود.

ما يجرى - إذن - هو تطرف فى التظاهر بالفضيلة، وليس تطرفاً فى الفضيلة! فلا يوجد تطرف فى الفضيلة، وإنما الفضيلة هى الفضيلة، فإذا خدشت لم تعد فضيلة وإنما أصبحت شيئاً آخر. وإذا نحن ربطنا الحجاب بالفضيلة أدنا - بالضرورة - أمهاتنا وجداتنا اللاتى نبذن الحجاب وارتدين الملابس العصرية، وحكمنا عليهن بأنهن كن غير فاضلات !

هذا الكلام عن الحجاب أسوقه فقط كمثال للنقلة العكسية الاجتماعية المقابلة للنقلة التعليمية الجامعية التى حققتها المرأة المصرية،

واختيارى له سببه أنه مثال صارخ نراه فى جامعاتنا وادارتنا الحكومية وفى القطاع العام والخاص وفى الطريق وفى المنزل وفى كل مكان، وليس لأنه كل شئ! فالأمثلة على ارتداد المرأة المصرية بعقلها إلى العصر العثمانى لا حصر لها، ولدينا منها الكثير ! والأمثلة على أن النقلة التعليمية الجامعية التى قفزت بعدد الجامعيات من ١٦ جامعية فى عام ١٩٢٩ إلى ٣٢ ألف جامعية فى عام ١٩٩٤، لم تنعكس على عقلية الفتاة الجامعية، بل لم تنعكس على عقلية الأستاذة الجامعية ذاتها ! ـ لا حصر لها أيضاً.

وهذا كله مما يوضح أن تحديات الثلث الأخير من القرن العشرين، التى فرضتها جماعات الإسلام السياسى، هى ما يجب أن تتوجه إليه الجهود وتتصدى له الأقلام الشجاعة، وذلك قبل أن نقترب من القرن الحادى والعشرين !

وفى هذا الصدد أعتقد أن شهادة الارهابى التائب عادل عبد الباقى سوف يثبت التاريخ أنها كانت أكثر فاعلية فى مواجهة هذه الظاهرة من كل كتابات الكتاب والمفكرين المصريين الذين يمكن أن يتصدوا لها!.

كما أن مسلسلاً تلفزيونياً مثل «العائلة»، الذى تواكب عرضه مع شهادة عادل عبد الباقى، لا يقل تأثيراً ! وذلك بشجاعة مؤلفه، وشجاعة ليلى علوى، وفوق ذلك شجاعة صفوت الشريف.

فالمطلوب أن نعيد المرأة المصرية إلى عصرها الذى هربت منه تحت ادعاءات جماعات الاسلام السياسى التى ثبت زيفها، وأن نعيد التناسق الضرورى بين الزى والعقل، فالحجاب على الرأس أصبح حجابا على العقل! ومعنى ذلك حجب نصف عقل المجتمع المصرى عن المشاركة فى صنع التقدم ! ومعناه أن ينتقل نصف المجتمع المصرى ـ الذى يمثله الرجل ـ إلى القرن الحادى والعشرين، بينما ينتقل النصف الآخر ـ الذى تمثله المرأة ـ إلى القرن التاسع عشر !

القضية ـ إذن ـ أبعد خطراً من كونها قضية زى ترتديه المرأة المصرية، وإنما هى قضية منهج فى التفكير اقتحم عقل المرأة المصرية

تحت عباءة الدين ! وقد اقتحمته جماعات الاسلام السياسى التى أثبتت اعترافات التائبين تشوه فكرها الدينى وبعده عن الدين الصحيح. وهذا المنهج فى التفكير اذا استمر يساور عقل المرأة المصرية فإنه كفيل بأن يصيبه بالضمور حتى لو ارتفع عدد الملتحقات بالجامعات المصرية من ٣٢ ألفاً إلى ٣٢ مليون فتاة ! وحين يحدث ذلك نكون قد خسرنا نصف المجتمع.

ذلك أنه يكفى أن نقارن بين انتاجية المرأة المصرية وإسهامها فى صنع التقدم فى مصر، وإنتاجية المرأة الأوروبية أو الأمريكية وإسهامها فى النهوض بالمجتمع ! أو نقارن بين عدد الساعات اليومية التى تعملها المرأة المصرية وتلك الساعات التى تعملها المرأة الأوروبية أو الأمريكية ! أو نقارن بين إهمال وتسيب المرأة المصرية فى عملها والتزام المرأة الأوروبية أو الأمريكية واتقانها للعمل.

إن هذا الفارق الهائل، الذى سوف نكتشفه من خلال هذه المقارنة، يصور انعكاسات منهج التفكير على عقل كل من المرأة المصرية والمرأة الغربية ! فهو يرسم الفرق بين منهج «الدروشة» عند المرأة المصرية والاكتفاء بشكلية الدين والتدين، والمنهج العلمى الدقيق لدى المرأة الغربية، الذى يقودها للقيام بواجبات عملها بكل دقة مهما كانت الظروف !

ولا شك أنه فى وسع كل من زار أوروبا أو الولايات المتحدة أن يعقد هذه المقارنة بسهولة، ويعرف أن فضيلة الحجاب لم تنعكس ايجابيا على عمل المرأة المصرية، وإنما انعكست سلباً ! فمن الملاحظ أن المرأة العاملة المحجبة أكثر كسلاً وتكاسلاً، وأكثر إهمالاً فى عملها وتسيباً، اعتمادا على فضيلة الحجاب، بينما المرأة العاملة الغربية لا تجد ما تختبئ تحته غير فضيله العمل !

وإذا لم تنعكس ظاهرة الحجاب فى مجتمعنا على الانتاج، فمعناه أنها ظاهرة سلبية وليست ايجابية ! فهى لم تكسب المرأة المصرية فضيلة أكثر مما تملك المرأة غير المحجبة، كما أنها لم تدفعها إلى اتقان العمل

كما أمر الدين وكما أمر الحديث الشريف : «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

وأكثر من ذلك أنها اتخذت غطاء لاخفاء الاهمال والتسيب. وغير ذلك من ألوان السلوك الذى لا يتصل بالدين !

وفى الوقت نفسه فإن حجاب المرأة لم يكسبها الحصانة التى ترجوها من لبس الحجاب، ويصرف عنها أعين الشباب الداعر. فلقد كانت فتاة العتبة محجبة، ولم يمنع ذلك من انتهاك عرضها فى وسط الزحام ! ولم نر فى كل صور الفتيات والسيدات التى نشرت الصحف عن تعرضهن للاعتداء الجنسى واحدة سافرة، بل كلهن كن محجبات ! فلم يعد الحجاب يعنى التميز، وفى الظلام تبدو كل القطط سوداء !

والمشكلة أنه فى كل نظام انتاجى لا يوجد تفرقة بين ذكر وأنثى، بل يوجد فقط منتج وغير منتج ! بغض النظر عن جنس هذا المنتج وما اذا كان ذكراً أو أنثى ! ولكن الحجاب أقام هذه التفرقة، فمجتمعنا ينقسم إلى ذكور وإناث، ولا ينقسم بين منتجين وغير منتجين ! والطفلة المصرية تشعر منذ طفولتها بأنها مخلوقة غير طبيعية حين يفرض ذووها عليها الحجاب، ويفصلون بينها وبين الطفل، وهو ما يضعف جهاز المناعة لديها الذى يتكون من خلال الاختلاط البرىء الشريف، ويضعف من شخصيتها، ويجعلها أقرب إلى السقوط عند أول تجربة !

ولطالما نادينا بإيجاد الاتساق اللازم بين تطور علاقات ووسائل الانتاج، وتطور الزى الذى يرتديه الناس. فالبعض يتصور أن تطور الأزياء عبر مراحل تطور المجتمع المصرى كان أمراً اختيارياً، مع أنه كان أمراً فرضته طبيعة المرحلة الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يفسر لماذا لم ترتد الفتاة الغربية البنطلون «الجينز» فى القرن التاسع عشر. وإنما ارتدت الأردية الطويلة المكرنشة المجهزة «بجيبونات» منشاة لاكساب الجسم شكلاً أنثوياً ! لقد فرض المجتمع الزراعى فى القرن التاسع عشر ارتداء هذا الزى الذى يبطئ من حركة الفتاة

بالضرورة، بينما فرض المجتمع الصناعي، بمواصلاته المزدحمة السريعة وايقاعه الصاروخي، على الفتاة الغربية لبس الجينز !

بل لقد فرض المجتمع الصناعى على رجال الدين الغربيين ارتداء الملابس العصرية، بدلاً من ملابس الكهنوت الطويلة الفضفاضة ! وقد كانت هذه الملابس الفضفاضة هى التى قتلت الشيخ محمود أبو العيون تحت عجلات مترو مصر الجديدة حين اشتبكت أثناء نزوله بما اشتبكت به، فسقط تحت عجلات القطار ولقى حتفه !

وقد كانت ظروف المجتمع الصناعى هى التى قضت بزوال عادة ارتداء الرجال الطربوش، بعد أن فقد مبرر بقائه أمام ماكينات المصانع وزحام المواصلات القاتل. وكان ارتداء الطربوس من قبل من أمارات الوقار، ولا يتخلى عن ارتدائه إلا كل من فقد اعتباره فى عين المجتمع !

بل لقد تسبب الطربوش فى أزمة وزارية حادة فى سنة ١٩٣٧ انتهت بإقالة أكبر زعيم شعبى فى البلاد، وهو مصطفى النحاس! وذلك عندما أجبرت حرارة الجو مصطفى النحاس وهو س للوزراء على أن يخلع طربوشه بينما هو يجلس إلى جانب الملك فاروق فى إحدى حفلات التولية، وبقى برأسه عارياً، فاعتبرت صحف القصر خلع الطربوش تحللا مما يقضى به واجب الإجلال للملك! ونفخت فى ريح الخلافات حتى انتهى الأمر بإقالة النحاس !

والمهم هو أنه، كما أن ظروف المجتمع الصناعى فرضت زياً مختلفاً عن زى المجتمع الزراعى (ولم يكن منه زى الحجاب الذى ترتديه سيداتنا وفتياتنا) فإنها فرضت - بالضرورة - أنماطاً مختلفة من السلوك، وطرقاً مختلفة للتربية.

فقد صار من الضرورى تسليح الفتاة المصرية بخلق من نوع جديد.. خلق يساعدها على الاختلاط الذى تفرضه بالضرورة الحياة الجامعية والعمل فى الادارات والمصانع، كما يساعدها على مزاحمة الشاب فى وسائل المواصلات وإلزامه باحترام انسانيتها، وفى الوقت نفسه يهيئها

للاستجابة لمتطلبات المجتمع الصناعى الإنتاجية، التى ليس فيها الثرثرة وشغل التريكو والتزويغ من العمل، والاعتماد على الحجاب فى اثبات الفضيلة والجدية، بدلاً من الاعتماد على العمل الجاد المثمر !

وهذا كله مما يوضح أن القضية ليست ـ بحال ـ قضية ارتداء زى هو زى الحجاب، وإنما هى قضية انتهاج نمط معين من الحياة الاجتماعية والصناعية تفرضه علاقات الانتاج ويحتمه تطور وسائل الانتاج، ويخضع له الجميع طواعية أو كرها !

وفى هذه القضية نرى أن جماعات الاسلام السياسى قد فرضت على المرأة المصرية ارتداء زى تراه زياً اسلامياً، ولكنها عجزت عن تزويدها بالخلق الاسلامى الذى يجعل من العمل عبادة ويجعل اتقان العمل جزءاً لا يتجزأ من الدين. وقد استكانت المرأة المصرية لما فرضته عليها جماعات الاسلام السياسى، واعتبرت ذلك هو جوهر الدين، بينما جوهر الدين بعيد عن ذلك كل البعد ! وما لم تنجح المرأة المصرية فى مواجهة تحديات الثلث الأخير من القرن العشرين، فلن تكون مؤهلة لدخول القرن الواحد والعشرين ! ولن تزيد مؤتمرات المرأة المصرية القادمة عن كونها صيحة فى واد ونفخة فى رماد !

ملاحظات على زوبعة مؤتمر حماية الأقليات

الوفد فى ٢٢ / ٥ / ١٩٩٤

بعد أن نشرت جريدة «الأهرام» فى عددها الصادر يوم ١٩٩٤/٥/١٢، البيان الذى أصدره مركز ابن خلدون عن المؤتمر الذى نظمه لمناقشة حقوق الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط، تكون صورة الزوبعة التى ثارت حول إدراجه مسألة حقوق الأقباط فى المؤتمر قد اكتملت، الأمر الذى يجعلنى أقطع سلسلة مقالاتى التى أرد فيها على المؤامرة الخسيسة على تاريخ مصر الى يدبرها السعدونيون، لأبدى ملاحظات أشعر بواجب تقديمها للجماهير المصرية حول هذه القضية الخطيرة التى أثارت اهتمام الرأى العام.

وأولي هذه الملاحظات الخطأ الذى وقع فيه مركز ابن خلدون بوضع مسألة حقوق الأقباط بين موضوعات المؤتمر، دون مراعاة اختلاف ظروفهم

الاجتماعية والسياسية عن ظروف الأقليات التى تعيش فى أنحاء العالم العربى والشرق الأوسط إذ كان عليه منذ البداية إدراك أنه إذا كانت للأقليات التى تعيش فى بلاد أخرى مشاكل تتعلق بحقوقها، فإن هذه المشاكل لاتوجد فى مصر، بعد أن أنهت ثورة ١٩١٩ أية تفرقة فى الحقوق بين المسلمين والأقباط، وذلك فى الاتفاق الذى عقده سعد زغلول مع الأقباط عند تأليف الوفد المصرى.

وكان سعد زغلول قد مهد لهذا الاتفاق بوضع صيغة فى قانون الوفد تعطيه الحق فى اختيار من يشاء، وكتب سعد فى مذكراته يقول: «كان سينوت حنا بك أول شخص من الأقباط افتكرنا فيه، وكان من أهم الأسباب التى دعت لوضع صيغة الحق فى انتخاب من نشاء هو اختياره، وجورجى خياط بك افتكرنا فيه بعد سينوت حنا، فدعوناه، فحضر، وقبل أن يقبل استفهم منى عما يكون من شأن الأقباط بعد الاستقلال؟ فقلت: بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لافرق بين أحد منا إلا فى الكفاءة الشخصية. فسر بذلك».

وكان الأقباط فى نادى رمسيس قد خشوا أن يغفل سعد زغلول أمر تمثيلهم عند تأليف الوفد، فاتفقوا على إيفاد الأستاذ ويصا واصف، ومعه عضوان من أعضاء النادى لمفاتحته فى الموضوع، وعندما قابل هؤلاء سعدا، أزال قلقهم، وظن أنهم يرشحون ويصا واصف لهذه الوكالة، فرحب باختياره، ولكن ويصا واصف تنحى معتذرا مقترحا أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالى باشا، فقبله سعد باشا على الفور.

وعلى هذا الأساس اشترك الأقباط فى ثورة ١٩١٩ منذ اللحظة الأولى، وتآخى الجميع مع المسلمين بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز، واستبدلوا بالعلم المصرى علما آخر فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصلبان وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر، وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى. ولم تقتصر الخطابة فى المساجد

على القسس فقط، بل إن السيدات القبطيات أيضا دخلن المساجد، وألقين الخطب جنبا إلي جنب مع السيدات المسلمات. وكان من أبرز الخطباء القس القمص سرجيوس الذى خطب فى إحدى المرات يقول: «إذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك، فإنى مستعد لأن أضع يدى فى يد إخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة».

وعلى هذا النحو لم تعد فى مصر منذ ذلك الحين قضية تتعلق بحقوق الأقباط، بعد أن أصبح الأقباط فى قيادة الحركة الوطنية، وفى مكان الصدارة. بل من الغريب أن الأقباط شكلوا الأغلبية فى قيادة الوفد المصرى بعد الانقسام الأول فى الوفد حول وزارة عدلى باشا، عندما رأى سعد زغلول أن السماح لوزارة عدلى باشا، التى قبل تعيينها الانجليز، بالتفاوض مع الانجليز! حول القضية المصرية، معناه أن الانجليز يفاوضون الإنجليز! وصارح الشعب بهذه الحقيقة فى خطابه الشهير يوم ٢٥ أبريل ١٩٢١ فى حفل شبرا، فقال:

«ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية، فقلت للورد ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠: من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين؟ فأجاب: الحكومة المصرية. قلت : إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس»!

فلقد كان بعد هذه الخطبة أن وضع سعد زغلول أعضاء الوفديين أحد أمرين: إما التوقيع على بيان مكتوب للأمة يعلن عدم الثقة بالوزارة، وإما الانفصال! فرفض معظم أعضاء الوفد التوقيع على البيان، فاعتبرهم سعد منفصلين، وسقط بذلك التشكيل القديم للوفد، ولم تبق فيه سوى العناصر التى تمثل الوحدة الوطنية ـ أو «الوحدة المقدسة» كما كان يطلق عليها. وكانت هذه القيادة الجديدة تتألف من اثنين فقط من المسلمين، وثلاثة من الأقباط ـ أى أقلية من المسلمين وأغلبية من الأقباط! وذلك لأول

مرة فى تاريخ مصر الطويل. وكان المسلمان هما: سعد زغلول ومصطفى النحاس، والأقباط الثلاثة هم: سينوت حنا، وويصا واصف، وواصف غالى.

وقد كان من الطبيعى أن يشترك الأقباط مع المسلمين فى وضع دستور ١٩٢٣، فكان فى لجنة الدستور بطريرك الأقباط ممثلا للأقباط، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الذين من المسلمين، وكان توفيق دوس بك والياس بك عوض من الدين جمعوا بين الاشتغال بالقانون والصفة القبطية. ولم يحدث أن اعترض هؤلاء على وضع نص فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام، لأن هذا النص لا يزيد على تقرير الواقع من أن شعائر الإسلام سوف تقام بعد الدستور كما كانت تقام قبل صدوره.

ولكن الدستور أخضع جميع المصريين - مسلمين وأقباطا - لأحكامه دون تفرقة، وأعطاهم كافة الحقوق دون تفرقة، وقرر مبدأ المساواة بين المصريين. فهم لدى القانون سواء، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة. وكفل لهم جميعا الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى، وحرية الملكية، وحرمة المنازل، وحق الاجتماع وتكوين الأحزاب.. الخ.

ومنذ ذلك الحين لم تعد للأقباط حقوق مختلفة عن حقوق المسلمين، ولم يتغير الأمر فى ثورة يوليو عنه فى ثورة ١٩١٩، فقد نص الإعلان الدستورى الصادر يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ «على أن المصريين لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وعلى أن حرية العقيدة مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية» «مادة ١و٣».

كما نص دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ «على أن المصريين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى

ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» ونص أيضا على أن حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى مصر».

كما نص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ مارس ١٩٥٨ فى المادة ٧ على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

كذلك نص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ على أن «المصريين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. كما نص فى المادة ٣٤ على أن «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد، طبقا للعادات المرعية».

وكان آخر نص دستورى هو نص دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ وقد نص على أن «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين» وعلى أن «الوظائف العامة حق للمواطنين. كما نص على أن «المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ونص أيضا على أن الدولة «تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية».

هذه النصوص المتشابهة - التى تعمدت إيرادها جميعا رغم ما فيها من تكرار - للتأكيد ولترسيخها فى الأذهان، توضح بصورة لا تحتمل اللبس أن حقوق الأقباط ليست محل إشكال يدعو مركز ابن خلدون إلى إدراجها فى قائمة الموضوعات التى تعالج مشاكل حقوق الأقليات وحمايتها فى الوطن العربى والشرق الأوسط. فالدولة - كما هو واضح - تعترف بها، وتؤكد عليها فى كل مناسبة، فما هو - إذن - معنى افتعال مشكلة من لا شئ.

إنه قد يلتمس العذر لمركز ابن خلدون فى تصور وجود مشكلة حول حقوق الأقباط تجعله يطرحها على مائدة المؤتمر، لو أن النصوص الدستورية، التى أوردتها فيما سبق، كانت مجرد نصوص شكلية للاستهلاك المحلى أو لذر الرماد فى عين المجتمع الدولى، وأن ممارسات الدولة لهذه النصوص شئ مختلف، فهى لا تساوى بين الأقباط والمسلمين فى الحقوق والواجبات، وتميز بينهم حسب الدين، ولا تكفل لهم حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

ولكن الدولة - كما هو ثابت - تطبق نصوص الدستور فى هذا الصدد تطبيقا أمينا، وتحرص على عدم التفرقة بين المسلمين فيما يختص بحرية الاعتقاد وحماية ممارسة الشعائر الدينية، وفى التوظيف، وفى كل ما يتصل بشئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفى الوقت نفسه فإن الأقباط فى مصر - للحقيقة والتاريخ - لا يعتبرون أنفسهم غرباء عن النسيج الاجتماعى المصرى، كما أنهم لا يشعرون بأنهم أقلية من الأقليات التى تتطلب التنظيم فى حركة معارضة للدولة أو مدافعة عن حقوقهم أو حتى القتال من أجل هذه الحقوق. فباب رئيس الدولة مفتوح لهم، وأبواب الحكومة مفتوحة لهم، وهم - كما أثبت التاريخ المعاصر - أكثر وعيا وحرصا على متانة الرابطة والوشائج التى تربط بينهم وبين المسلمين، فى كل ظروف سياسية عملت على عكس ما تعودوا عليه فى مصر من وئام وسلام. والمثال على ذلك فترة السبعينيات المدلهمة التى أطلق فيها الرئيس السادات العنان للتيار الإسلامى لموازنة التيار اليسارى الناصرى وعمل على إرضائه، فإن ردود الفعل المشروعة للأقباط فى ذلك الحين كانت من الحكمة والوعى السياسى الناضج واهتضام التاريخ بما حال دون استغلالها من جانب أية قوة خارجية، فبقيت محصورة فى إطار العائلة المصرية التى تضم المسلم والقبطى.

وقد أتى الرئيس مبارك لينهى تماما لعبة التوازن بين اليمين واليسار التى لعبها السادات ودفع ثمنها حياته، ويقود البلاد قيادة جديدة لا تمييز

فيها بين مسلم وقبطى، ولا تسلط فيها على الحياة السياسية على نحو ما تسلط عبد الناصر والسادات، وأطلق حرية الرأى للجميع بما لم يسبق له مثيل، وجعل الساحة السياسية المصرية ساحة مفتوحة لاخفاء فيها ولا سرية، ويمكن لأى فرد فيها أو جماعة سياسية أو دينية أن تعبر عن نفسها ومطالبها كما تشاء، بل تهاجم رئيس الدولة كما تشاء.

ومن هنا فلسنا - إذن - أمام مشكلة حقوق أقلية قبطية لا تستطيع التعبير عن نفسها وتحتاج إلى مركز ابن خلدون ليطرح مشاكل حقوقها فى ندوة عامة جنبا إلى جنب مع مشاكل حقوق الاقليات الأخرى العاجزة عن التعبير عن نفسها داخل أوطانها - وإنما نحن أمام مشكلة يفتعلها مركز ابن خلدون من وراء ظهر أصحابها، ويريد أن يفرضها على حياتنا السياسية باعتبارها حقيقة واقعة، وذلك رغم إنكار أصحابها لها! والأكثر من ذلك أنه يصر عليها إصرارا غريبا.

ففى حديث مجلة «أخبار الأدب» مع الدكتور سعد الدين إبراهيم حول مقال الأستاذ هيكل، نرى هذا الاصرار على وجود مشاكل وهموم للأقباط! فهو يقول إن الأستاذ هيكل صال وجال شرقا وغربا ولكنه لم يذكر مشكلة واحدة أو هاجسا واحدا أو هماواحدا من هموم الأقباط!

ويعود فيؤكد أن الطائفة القبطية «لديها مشكلات وهواجس لابد من التعامل معها»!

وهذا الكلام عن مشكلات وهواجس وهموم الأقباط، هو أمر غريب، لأنه لايوجد ما يمنع الأقباط من الجهر بهذه المشكلات والهموم فى مناخ حرية الرأى المطلقة. ولديهم من وسائل الاعراب عن أنفسهم فى مجلسى الشعب والشورى وفى وسائل الاعلام ما يجعل صوتهم مسموعا، ولا يعرضهم لأية متاعب مع الدولة أو مع بنى وطنهم المسلمين من أى نوع.

وهذا ما جعل كثيرا من المثقفين المعتدلين الذين لم يعرف عنهم أى انفعال، يظهرون قلقهم، ويبدون شكوكهم فى دوافع إقامة المؤتمر. ففى

مقال الأستاذ السيد يسين فى أهرام ١٩٩٤/٥/٢ يتساءل عن أسباب دعوة «مركز بحوث مصرى يعمل فى إطار القطاع الخاص بغرض الربح» إلى عقد مؤتمر فى القاهرة بالاشتراك مع جمعية بريطانية لحماية الاقليات، ويتولى ممثلو هذه الجمعية رئاسة ورش العمل الخاصة برسم السياسات لتحقيق الحماية الدولية للأقليات؟

ويقول: «لابد من وقفة حاسمة إزاء هذه الممارسات المنحرفة، وخصوصا بعدما شاب تنظيم هذا المؤتمر من أخطاء جسيمة، بل من مخالفات أخلاقية تدعو للمساءلة القانونية لمنظميه. فقد حشد هؤلاء المنظمون بالاشتراك مع هذه الجمعية البريطانية أسماء عدد كبير من النخبة السياسية والعلمية والفكرية والاعلامية، باعتبارهم أعضاء فى المؤتمر، بغير استئذان مسبق، وبغير موافقتهم! ومعنى ذلك - بكل بساطة - أن هذا المركز الخاص قد تاجر بأسماء النخبة المصرية فى سوق التمويل العالمية! لذلك لم يكن غريبا بالمرة على المجتمع الثقافى الوطنى المصرى أن يهب فى غضب شديد ضد هذا المؤتمر المشبوه، وتوالت التصريحات، وعلى رأسها تصريحات الأنبا شنودة، معترضا على اعتبار أقباط مصر أقلية من الأقليات التى ستناقش أمورها فى هذا المؤتمر الذى يدعو إلى فرض حماية دولية لها.. لقد كان هناك اجماع على رفض هذا المؤتمر وتوجيهاته، استمرارا للخط الوطنى الأصيل الذى يرفض دائما التدخلات الأجنبية فى مشاكل مصر، مهما تقنعت بالصفة الدولية، ومهما اختفت وراء ستار الأمم المتحدة».

على هذا النحو فإن قضية مؤتمر حقوق الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط، لم تكن قضية توصيف الأقباط وهل هم أقلية أو أنهم جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصرى - كما صورها الأستاذ هيكل فى مقاله بأهرام ١٩٩٤/٤/٢٢ وتابعه المثقفون فى هذا التصوير، وإنما هى قضية افتعال مشكلة موهومة لا وجود لها إلا فى ذهن أصحابها.. مشكلة ينكرها أصحابها الذين يملكون الحرية المطلقة فى التعبير عن أنفسهم وطرح مشاكلهم وهمومهم دون حاجة إلى وسيط

أجنبى، ويستطيعون حماية أنفسهم فى إطار الدستور والقوانين المصرية دون حاجة إلى حماية أجنبية.

هذه هى الصورة الحقيقية لزوبعة مؤتمر حقوق الأقليات الذى أزمع عقده مركز ابن خلدون، وتبقى ملاحظاتى على مقال الأستاذ هيكل، الذى أثار زوبعة بدوره بسبب رفض الأستاذ فؤاد سراج الدين نشره فى جريدة «الوفد».

فقد تميز هذا المقال بأسلوب الأستاذ هيكل فى الكتابة، حين يضع تحت السطور أكثر مما يضع فوق السطور!

فقد كان مخلصا تماما لما شرعه عبد الناصر من تجاهل تام لمصطفى النحاس وزعامته للأمة المصرية على مدى ربع قرن، عندما قفز من فوق سعد غلول إلى عبد الناصر دون المرور بمصطفى النحاس! وذلك فى حديثه عن دور الزعامات المصرية فى «تمتين كتلة السبيكة الوطنية المصرية»! وهو تصلب غير مفهوم من هيكل بعدما اعترف الرئيس مبارك بدور مصطفى النحاس الوطنى. ولعل الأستاذ هيكل فى حاجة إلى زيادة معلوماته عن مصطفى النحاس ودوره التاريخى عندما رفع شعار «الدين لله والوطن للجميع» فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧ ورفض إقامة الحفلة الدينية التى أراد فاروق إقامتها لمبايعته. ويمكن له الاطلاع على هذا الدور فى كتابى: «تطور الحركة الوطنية» الذى سبق لى إهداؤه له منذ عشرين عاما.

أما الملاحظة الثانية فهى عن كتابات ابن عبد الحكم والمقريزى وابن إياس، التى يذكر أنها توضح كيف استطاع شيوخ الأزهر وبطاركة الكرازة المرقسية انجاز مهمتهم النبيلة فى الحفاظ على الكتلة الوطنية للشعب المصرى خلال قرون! إن عذر الأستاذ هيكل فى هذا الكلام هو أنه لم يقرأ هذه الكتب ليعرف ما فيها! ولكن يكفى أن أوضح له أن المجتمع المصرى حتى قيام ثورة ١٩١٩ القومية التى صهرت المسلمين والأقباط، كان مجتمعا إسلاميا بحتا وليس مجتمعا قوميا، ولا يقلل ذلك

من حقيقة العلاقة الفريدة الوثيقة بين المسلمين والأقباط على نحو لم يشهده مجتمع إسلامى آخر وأعطت للمجتمع المصرى خصوصيته.

أما الملاحظة الثالثة، فتتصل بالدكتور بطرس غالى! لقد كتب عنه الأستاذ هيكل تحت السطور أكثر مما كتب فوق السطور! ولكنه اعترف بأنه لم يكن متحمسا لترشيحه،أمينا عاما للأمم المتحدة، وكان أقرب ميلا للأمير صدر الدين خان لأنه أكثر شبابا وأوفر خبرة بأعمال الأمم المتحدة، ولأن المنظمة كانت فى ظروف متغيرة تحتاج - حسب قوله - «إلى شخصية قادرة على الاستقلال قدر ما هو ممكن، شخصية يحتاج إليها المنصب ولا تحتاج هى إليه»!

ومن المحقق أن الصورة بالنسبة للدكتور بطرس غالى لم تكن كما صور هيكل ، فتقليل هيكل من شأنه على هذا النحو الفريد هو تقليل ظالم وغامض! لأنه قارنه بشخصية لم تجرب فى هذا المركز العالمى، وبالتالى لا يوجد ما يثبت صحة رأى هيكل!

ومن هنا كان غريبا دفاع هيكل عن الأقباط، وموازنة هذا الدفاع فى الوقت نفسه بالتنزيل من شأن قبطى مرموق شغل هذا المنصب العالمى ولم يسعد شغله هذا المنصب كثيرا من القوى العالمية التى كانت تؤثر أن ينال هذا الشرف غير مصرى! خصوصا حين يعترف هيكل بنفسه أن الأمين العام للأمم المتحدة ليس حاكما مطلقا يفرض إرادته على المؤسسة التى يديرها، ويوجهها يمينا أو يسارا كما يشاء، بل له - حسب قول هيكل - «سيد مطاع» هو مجلس الأمن الذى يتكون من دول عظمى لا سيطرة للأمين العام على سياساتها، وفوق هذا المجلس قائد لا يُعصى هو الولايات المتحدة!»

ولكن هذه توازنات هيكل الفريدة!

معركة حول القيم فى مؤتمر رجال الأعمال بالاسكندرية!*

عندما ظهر منذ بضع سنوات مصطلح رجال الأعمال، أو جمعية رجال الأعمال، استقبله مجتمعنا بحذر، إذ كان يسبقه ماض طويل من الشك والريبة صنعته ثورة يوليو منذ أصدرت قوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١. ومع أن الرأسمالية الوطنية كانت إحدى قوى الشعب العاملة وفقا للميثاق، إلا أن الشك ظل يحيط بها، كما كان الغموض يحيط بمصطلحها، ولا يستطيع أحد أن يميز بشكل قاطع بينها وبين الرأسمالية غير الوطنية. وفى ظل هذه المساحة الواسعة من الغموض ارتكبت ثورة يوليو كثيرا من المنكرات، وانغمس كثير من أفرادها فى الفساد، وسقط كثير من العائلات الكريمة. لهذا عندما وصلتنى دعوة من جمعية رجال أعمال الإسكندرية للمشاركة فى ندوة عن القيم فى المجتمع المصرى، أو حسب نص عنوان الندوة: «النظام القيمى فى

* أكتوبر فى ٧/ ١١/ ١٩٩٣

المجتمع المصرى»، لم أستطع أن أتخلص تماما من انطباعاتى الأولى التى تكونت منذ يوليو ١٩٦١، وكان على أن أستعيد إلى ذاكرتى كل ما مر من تغيير على وضع الرأسمالية المصرية منذ ورقة أكتوبر ١٩٧٤، التى فتحت عصرا جديدا للرأسمالية لم يخطر ببال عبد الناصر عندما أمضى قرارات يوليو ١٩٦١. وبعد ذلك قبلت الدعوة.

على أن مصطلح «القيم» ظل يداعب ذهنى، خصوصا بعد أن وضعته جمعية رجال الأعمال فى شكل «نظام» وقدمته بعنوانا: «النظام القيمى»، وهو ما يعنى أن هناك نظاما للقيم فى المجتمع المصرى، بكل ما يعنيه هذا اللفظ من معنى التنظيم والترتيب والتنسيق ووجود عقول منظمة وضعت هذا النظام - مع أنه لا يوجد مثل هذا النظام.

وفيما يبدو أن كلمة «نظام» لم تكن محل اتفاق بين الكتاب والمفكرين الذين حضروا الندوة، إذ عبر كثيرون عنها بلفظ «المنظومة القيمية»، و«النسق القيمى»، وهى ألفاظ ربما كانت أكثر دقة وتحديدا.

وفى الواقع أننا حين نتحدث عن قيم المجتمع، وتدهورها أو ارتفاعها، إنما نقصد القيم التى اتفق عليها مجموع المجتمع أو غالبيته العظمى، وحددها كمعايير للأشياء المعنوية والمادية - المعنوية مثل الشرف والصداقة والأمانة والتدين، والمادية مثل الثروة والكماليات والضروريات.

وعلى سبيل المثال فحين ينتشر بين الناس التخلى عن الشرف لحساب الثروة، نقول إن قيم المجتمع قد تدهورت، وحين تغلب الأمانة على الخيانة والتدين على الفسق نقول إن قيم المجتمع ارتفعت.

ولكن يبقى أن قيم المجتمع لاترتفع ولا تتدهور بدون سبب، وإنما تدفع إلى ارتفاعها أو تدهورها أسباب يجب على علماء الاجتماع والمفكرين الغوص وراءها، والعثور عليها، وتحليلها، وتقديمها للمجتمع لإيقاف التدهور، أو التشجيع على الارتفاع.

ولست أدرى هل تمكنت ندوة جمعية رجال أعمال الإسكندرية من الكشف عن التدهور الحالى فى القيم فى المجتمع المصرى أولا! ولكن

الحوار الذي كان فيها كان حوارا خصبا وبناء، ومن الضرورى على الجمعية أن تطبعه فى كتاب لإتاحة الفرصة للمثقفين والمفكرين المصريين الاطلاع عليه، ولسلطاتنا العمل على تهيئة الظروف للارتفاع بقيم المجتمع التى تعانى من تدهور فى هذه الأيام!

وقد كان من الطبيعى أن تتعرض الندوة لنشأة القيم وأسباب ظهورها وأصولها التاريخية. وفى ذلك اختلف المحاضرون والمتحدثون، ففى حين كان من رأى شريف دولار أن الدين هو مصدر القيمة الأساسى فى مصر، فقد كان من رأى الأستاذ سامى خشبة أن أصول قيمنا الحديثة ترجع إلى نهضتنا الحديثة، التى لم تبدأ مع الحملة الفرنسية كما هو الشائع، وإنما ترجع إلى ما قبل الحملة الفرنسية بنصف قرن نتيجة للتجارة بين مصر والشام وجنوب أوروبا، وهو ما كشفه المؤرخ الأمريكى المعاصر «بيتر جران». وهذه القيم تأخذ شكل نصوص يصوغها المجتمع فى القواعد والأحكام والقانون والتشريع، وتنعكس على النظام السياسى والاجتماعى. وهو يرى أن هناك صلة بين انتعاش الدولة وانتعاش الأفراد ينعكس على النسق القيمى، ومن هنا ضرورة بناء الدولة القوية.

على أن الدكتور محمد إسماعيل على يرى أن أصول قيمنا الحديثة ترجع إلى ما قبل ظهور الأديان، ولهذا لم تكن هذه القيم الأخلاقية شيئا جديدا علينا عندما نزلت بنا التعاليم الدينية السماوية الرئيسية. وقد عدد من هذه القيم: التوحد، والدين، والتوبة والاعتراف بالذنب، والعمل، والكرم. وقال إن المصادر الرئيسية للقيم فى المجتمع المصرى هى الحضارة المصرية القديمة، والحضارة المسيحية، والحضارة الإسلامية. ونسب تدهور القيم الأخلاقية فى المجتمع المصرى وتفككها واضطرابها إلى تعارض التطبيق الاشتراكى، الذى حدث فى الستينيات، مع القيم الأخلاقية والسلوكية للمصريين المستقاة أصلا من الدين، فتفشى التواكل والكسل، وانعدمت الثقة فى المعاملات بين الناس، وانعدم الحافز الفردى فى ظل تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وانعدمت القدرة على الابتكار والإبداع، واختفت المنافسة والجودة وأصبح «المستورد» هو

التميمة السحرية للجودة والإتقان، مما أتاح الفرصة لنشوء ظاهرة التهريب وظاهرة تجار الشنطة وتحول شارع الشواربى إلى كعبة يحج إليها المصريون!

ويقول: إن هزيمة يونيو ١٩٦٧ أثبتت أنه لا كانت هناك دولة ولا كان هناك صانع ولا تاجر، لأن الهزيمة كانت هزيمة نظام حكم كان حسن النية سيئ التصرف ، ومع بوادر الانفتاح الاقتصادى والسياسى كان من الطبيعى أن يظهر الكثير من حالات الفساد، ولكنها كانت حالات مؤقتة ورد فعل طبيعى الشمولية إلى الحرية، والآن لابد أن يشعر المصريون بعودة الروح، وأن يشعر المواطن الفرد بالزهو والفخر والكبرياء، بعد أن طأطأ الرأس خجلا وانزواء لما كانت عليه منتجاته من سوء! وهنا لابد أن تبدأ القيم الهاربة فى العودة إلى داخل الحدود بعد أن طيرها إطلاق الرصاص الاشتراكى من فوق أغصان الشجر!

وهذه النظرة، التى تربط تدهور القيم بالاشتراكية، وارتفاعها بالرأسمالية! تؤدى بنا إلى التسليم بأن قيمنا الحالية فى حالة ارتفاع وصعود مع تحولنا من الاشتراكية إلى الرأسمالية! وهو ما ينقضه الواقع الذى نعايشه، ومظاهر الحياة حولنا، والأخبار التى تطالعنا فى الصحف!

وفى الواقع أن لكل نظام اقتصادى سلبياته وإيجابيته، أو قيمه السلبية وقيمه الإيجابية، وحكمنا على هذه القيم ليس حكما مطلقا، وإنما هو حكم نسبى يرتبط بنظرتنا للحياة وتاريخنا وتجربتنا. فما يعتبر فى عين المجتمع الرأسمالى الغربى تحررا للمرأة، نعتبره تحللا، والمشكلة الحقيقية هى أننا لم نتبع نظاما رأسماليا أو اشتراكيا خالصا، ولم تتح لنا الفرصة لتجربته لمدة كافية.

وعلى سبيل المثال فإن النظام الرأسمالى ليس هو فقط تحرر المرأة، وإنما هو الدقة فى المواعيد، والانضباط فى العلم، والإنتاج، والنظام الصارم، إلى آخر هذه القيم، كما أن النظام الاشتراكى ليس هو التسيب والتواكل وانعدام الحافز الفردى وانعدام القدرة على الابتكار، وإنما هو النظام الذى أوصل الاتحاد السوفيتى إلى القمر وإلى عصر الصواريخ.

وما حدث عندنا لم يكن ينتمى إلى الاشتراكية، وإنما كان ينتمى إلى ما تدهورت إليه الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى بعد تفكك النظام الاشتراكى!

وليس من الصحيح أن الصناعة المصرية التى أنتجها القطاع العام فى عصر التحول الاشتراكى كانت تبعث على الخجل، وإنما كانت الصناعة التى سبقت يوليو ١٩٦١ هى التى كانت تبعث على الخجل! ومن يقارن بين الأدوية التى كان ينتجها القطاع الخاص قبل التأميم، والأدوية التى تنتجها حاليا شركات الأدوية المنتشرة فى مصر، يعرف جيدا ما يبعث على الخجل وما يبعث على الفخر! ومازال إنتاج القطاع العام حتى اليوم - على الرغم من التحول الرأسمالى - هو الإنتاج الذى يحظى بثقة الجماهير المصرية، ولم تتأسس بعد أسماء فى القطاع الخاص تستطيع أن تنقل إليها ثقة الجماهير من القطاع العام، وقد يحدث هذا فى المستقبل ولكنه لم يحدث حتى الآن!

كذلك ليس من الصحيح أن الإجراءات الاشتراكية تصادمت مع المشاعر الدينية لجماهيرنا المصرية، لأن هذه الجماهير كانت تعرف أن العدالة الاجتماعية هى جزء لا يتجزأ من الدين، وأن الاستغلال ليس من الدين وكانت الاشتراكية بالنسبة للجماهير الشعبية حلما ظلت تناضل من أجله على مدى نصف قرن قبل مجيء ثورة يوليو، وقد رحبت بها ترحيبا حارا. ولكن المشكلة لم تتمثل فى الاشتراكية وإنما فهم ضباط يوليو للاشتراكية، الذى كان يصورها فى شكل انتقال وسائل الإنتاج من يد الرأسمالية المصرية إلى يد ضباط الجيش! وليس إلى يد الطبقة العاملة! ولذلك بعد أن كانت الطبقة العاملة تتصور أن المصانع سوف تتحول إلى مؤسسات اشتراكية وجدتها تتحول إلى ثكنات عسكرية! ولكن الدولة فى كل الأحوال كانت أقدر على قيادة حركة التصنيع الثقيل فى كل أنحاء القطر بمساعدة الاتحاد السوفيتى، بما مكن من إقامة صناعة متقدمة بكل المعايير فى مصر تفوق صناعة أى بلد آخر فى المنطقة العربية.

على كل حال فإن مصادر القيم في المجتمع المصرى كانت محل جدل. فقد رأى الأستاذ راجي عنايت أن هناك مصدرين رئيسيين للقيم في مصر، هما عصر الزراعة، ثم عصر الصناعة، وإلى جانب ذلك توجد قيم محلية تنبع من خصوصية المجتمع المصرى، وإلى جانب قيم عصر الزراعة فإن المصريين تأثروا بقيم المجتمع الصناعى بعد إنشاء المصانع في مصر، واضطرار العمالة المهاجرة من الريف للعمل في هذه المصانع، إلى تبنى قيم المجتمع الصناعى على حساب قيم المجتمع الزراعى، وفى الوقت نفسه فإن الاستعمار البريطانى فرض قيمه الصناعية بإقامته العديد من المؤسسات المصرية على نسق المؤسسات في بريطانيا في مجال الإدارة الحكومية والتعليم والقضاء والصحة إلى غير ذلك، ولكن هذه القيم لم تكن عميقة في نفوس المصريين.

وقد تحدث عن القيم التى يتطلبها دخول مصر في القرن الحادى والعشرين، فقال إنه خلال عصر الزراعة كانت قيمة العنف والقسر هى السائدة، لأنها كانت السبيل إلى التحكم والسلطة والثراء، ثم ظهرت قيمة المال كبديل للعنف في عصر الصناعة. واليوم فإن الدول التى هى أكثر استقرارا هى التى تتبنى قيمة المعرفة كأساس للقوة، ومع تدفق المعلومات وتجدد المعرف بلا حدود سقطت قيمة الشهادة واستتبعها أن تكون حياة الفرد سلسلة متواصلة من الدراسة والعمل والتدريب ثم إعادة التدريب.

على أن الأستاذ محمد رجب، رئيس جمعية رجال أعمال الإسكندرية، يرى أن القيم التى يتطلبها تقدم مصر هى قيم الحرية في المجتمع. والحرية ليست فقط حرية رأس المال. ولكنها أيضا حرية العامل في التعبير عن طاقاته وملكاته وإبداعاته، وتأمينه اجتماعيا ضد الفقر. كما أن الحرية ليست فقط هى حق الأفراد في الملكية الخاصة، ولكنها أيضا حق المجتمع في التطور الاجتماعى. ويرى أن دور رأس المال الاجتماعى حاليا يجب أن يكون إعلاء قيم الحرية في المجتمع والدفاع عنها.

وقد كان من رأى الأستاذ رجب البنا أننا فى حاجة لإعادة النظر فى قيمنا من منطق ماذا يمكن أن يفيدنا، وما الذى ينتمى للعصر. ويمكن لمؤسسة الإعلام أن تلعب فى ذلك دورا هاما.

على أن المفارقة فى الندوة هى التى تمثلت فى ورقة الدكتور رفعت لقوشة عن «أزمة الطبقة الوسطى» - وهى مدير مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - فقد قامت الورقة على أساس صحيح من نشأة الطبقة الوسطى فى مصر، ولكنها انتهت إلى نتائج خاطئة لست أظنها تنصف الطبقة الوسطى التى هى أصل طبقة «رجال الأعمال»!

فقد ذكر الدكتور لقوشة أن الطبقة الوسطى فى مصر لم تشكل من خلال تطور الأنظمة الاقتصادية من النظام التجارى إلى النظام الرأسمالى، كما حدث بالنسبة للطبقة الوسطى فى أوروبا، وإنما نشأت فى عهد محمد على على يد الدولة. فالدولة هى التى خلقت الطبقة الوسطى، وليست الطبقة الوسطى هى التى خلقت الدولة وقد قامت الطبقة الوسطى فى أثناء ممارستها بخلق حزام من القيم، مثل قيمة المصالحة بين الدين والعلمانية، وقيمة نبذ التعصب الدينى، وقيمة الإقرار بحقوق المواطنة، وقيمة إعلاء شأن المسئولية الاجتماعية لرأس المال، وقيمة التنظيم الا جتماعى، وقيمة التعليم، وغير ذلك من القيم التى أضفت طابعا مدنيا على الدولة، وكانت الدولة فى حاجة إلى هذه المنظومة القيمية لتأصيل شرعيتها التاريخية، فوظفت أجهزتها لترويج هذه القيم وتداولها اجتماعيا والاعتراف لها بالسيادة فى مواجهة قيم الشرائح الاجتماعية الأخرى، وبدا الأمر فى شكل انتصار لزمن التنوير. ولكن المقايضة الثنائية بين الدولة والطبقة الوسطى أسقطت قيمة «الديمقراطية» من حساب المخالصة! ولذلك، وبدون أى ادعاء آخر - كما يقول الدكتور رفعت لقوشة «لم تكن الديقراطية يوما قيمة أصيلة فى فهرست التراث القيمى للطبقة الوسطى، وإن ظلت مجرد خاطر عابر بالإيحاء الذهنى!

وهذه النتيجة التى توصل إليها الدكتور رفعت لقوشة - وهى نتيجة خاطئة مائة فى المائة - قد أثبتت لى أنه لا يمكن لأى كاتب أو باحث أو

مفكر التوصل إلى نتائج تحليلية صحيحة بدون الرجوع إلى التاريخ! فالتاريخ هو أصل الأشياء، وهو أساس كل عملية تحليلية، وكل عملية تحليلية لا تستند إلى التاريخ تكون بدون أساس!

ذلك أنه إذا كانت هناك قيمة هامة أعلتها الطبقة الوسطى فى مصر فوق كل القيم، فهى قيمة الديمقراطية، لسبب بسيط هو أن الديمقراطية تعنى فى حقيقتها حكم الطبقة الوسطى! وحكم الطبقة الوسطى يعنى ذوبان الدولة فى الطبقة الوسطى أو ذوبان الطبقة الوسطى فى الدولة، وتحولهما إلى شىء واحد. وبدون الديمقراطية لا تنفصل الطبقة الوسطى عن الدولة فقط، بل تصبح الطبقة الوسطى فى حالة مواجهة مع الدولة!

وهذا هو الذى تم تاريخيا. وهذا هوالذى حدث مع الطبقة الوسطى القديمة قبل عصر محمد على، فقد كانت فى حالة مواجهة مع الدولة التى كانت فى يد المماليك، وهى التى تصدت لمظالم مراد وإبراهيم، وهى التى أعانت على صعود محمد على إلى أريكة الحكم «بشروطها»! ولما خالف محمد على هذه الشروط، وهى المشاركة فى الحكم، انفض التحالف، وأقام محمد على الدولة الحديثة على أنقاض الطبقة الوسطى القديمة، ولقى بسبب ذلك سخط الجبرتى!

ثم أقام محمد على طبقة وسطى جديدة منحها الأرض والأطيان الواسعة القابلة للاستطلاح، وطلب إليها استصلاحها وزراعتها والحصول على ريعها بدون ضرائب تدفعها، وقامت هذه الطبقة الجديدة بهذه المهمة على خير وجه، وأصبحت فى يدها الثروة.

وكان من الطبيعى أن يتلو الحصول على الثروة نضال من أجل الحصول على السلطة! فالثروة بدون سلطة تسيل لعاب الحاكم المستبد إلى المصادرة والاستيلاء، والدستور هو الوسيلة الوحيدة لإلزام الحاكم باحترام الملكية الخاصة، كما أنه الوسيلة الوحيدة لانتقال الحكم من يد الحاكم إلى يد الطبقة التى تملك، وأكثر من ذلك وأهم، الوسيلة الوحيدة لمقاومة الضغط الذى يمارسه الاستعمار على الحاكم المطلق.

ومن هنا فإذا كانت هناك قيمة أساسية من قيم مجتمعنا المصرى أرستها الطبقة الوسطى، فهى قيمة الديمقراطية! فقد كانت الديمقراطية على رأس المطالب الوطنية على يد مصطفى كامل ومحمد فريد قبل الحرب العالمية الأولى، ثم احتلت نفس الصدارة على يد الوفد فى عهد سعد زغلول وعهد مصطفى النحاس، وظلت تحتل هذه المكانة فى البيان الأول الذى أصدرته ثورة يوليو، ولكن الثورة لم تلبث ووجهت ضرباتها القاصمة إلى الديمقراطية، وانتقلت بالبلاد إلى عهد جديد وعصر جديد!.

همـــــوم القـــاهرة.. وهمـــــوم الأمـــــن!*

في مقالي الذي نشر في مجلة «أكتوبر» يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان: «توابع»، كنت قد أثرت قضيتين: الأولى السفه في الإنفاق على الأرصفة الوسطى - أو الجزر الوسطى - دون أن تكون هناك حاجة ملحة إلى ذلك، وتخريب معظم شوارع مصر لهذا الغرض المشبوه، مع إهمال رصف الطرق التي هي أولى بالعناية، وفي الوقت نفسه بناء أحجار الرصيف من الخرسانة المسلحة التي يستخدم فيها أجود أنواع الأسمنت والزلط والحديد، على الرغم من حاجة البلاد إلى الأسمنت في أغراض البناء، ووجود الجبال التي تحيط بمصر، يمكن اقتطاع هذه الأحجار منها كما كان يحدث في الماضي. وأوردت ما كتب به إلى قارئ عن شارع الهرم الذي تكفلت مؤسسة الأهرام بتجميل جزيرته الوسطى - التي لم تكن في حاجة إلى تجميل أصلا!

* أكتوبر في ١٧ يناير ١٩٩٣

وبناء رصيف هذه الجزيرة الوسطى على شكل هرمى منحدر غريب يمنع الهرب إليه عند الخطر فى الطريق العام، وأنه كان أولى بمؤسسة الأهرام أن توجه إنفاقها إلى شارع أنور السادات الموازى لشارع الهرم، والذى يعانى من الإهمام، لزيادة سيولة المرور فى تلك المنطقة السياحية الهامة، بعد أن ضاق شارعا الهرم وفيصل بما يمر بهما من عربات نقل وسيارات.

وقد كتب إلىّ الدكتور محمد عادل طه، رئيس حى الهرم، رسالة هامة يرد فيها على ما سبق أن أوردته، وفيها يقول، بعد التحية، إنه نظرا لأن حى الهرم يضم بين جنباته أكبر آثار العالم، فإنه يلزم أن تكون الطرق المؤدية إليها تليق بعظمة الآثار. ومن هنا فقد اجتمعت اللجنة العليا للتجميل، التى تضم نخبة ممتازة ومتميزة ومتخصصة من أساتذة كليات الفنون التطبيقية والفنون الجميلة وأساتذة متخصصين فى التخطيط من كليات الهندسة، برئاسة السيد المحافظ، وقامت بدراسة لأكثر من خمسة عشر مشروعا من جهات فنية متخصصة مختلفة، استقر رأى اللجنة بعد العديد من الجولات الميدانية للشارع على تصميم معين، تم تنفيذ عينة منه على مساحة ٤٠٠ متر فى الشارع ابتداء من أول طريق مصر ـ اسكندرية الصحراوى، حتى ترعة المنصورية. وبعد نجاح التجربة، واتفاق الآراء عليها، أسندت أعمال التنفيذ إلى إحدى وكالات الإعلان التى ستقوم بدفع تكاليف هذه العملية مقابل حق امتياز الإعلان لها فى هذا الشارع، مع الاحتفاظ بحق الدولة فى تحصيل الرسوم المقررة على كل إعلان على حدة، علما بأن أعمال التجميل تشمل الأرصفة على الجانبين، وسياجا من الشجر على الجانبين أيضا، وكذلك انشاء محطات أوتوبيس بنموذج وبشكل جمالى موحد على طول الشارع فى الاتجاهين، هذا بالإضافة إلى إنشاء كبائن تليفونات عملة للمواطنين.

أما فيما يختص بتجميل الجزيرة الوسطى، فقد تمت إزالة جميع الأشكال والتماثيل التى بها، وتحويلها إلى مسطحات خضراء، وزراعتها

بنوع من النباتات المتسلقة على جانبى الجزيرة، وقد تم رفعها لمنع إساءة استغلالها لما فيما من مساحات خضراء، حتى لا تتلف النباتات.

«كما أن السيد الفريق المحافظ أمر بعمل ممشى لعبور المشاة كل ١٠٠ متر، وكذلك أمام جميع محطات الأوتوبيس والمدارس والمستشفيات ودور العبادة، لتسهيل حركة المواطنين على جانبى الطريق.

«ومن المخطط لهذا الشارع أيضا أن يتم رصفه بالكامل بعد انتهاء عملية التجميل بنهاية شهر مايو ١٩٩٣.

«أما فيما يتعلق بحركة مرور السيارات بشارعى الهرم وفيصل، فيجرى الآن توسعة شارع الملك فيصل، ورصف طريق الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، بعد انتهاء عمليات الصرف الصحى والتليفونات والغاز الطبيعى وخط مياه ٥٠مم، والتى تخدم هذه المناطق المحرومة من المرافق.

«كما أنه من المخطط تنفيذ محور رابع مواز لشارعى الهرم والزعيم أنور السادات، وذلك بإنشاء شارع الثلاثينى من ترعة الزمر بالعمرانية شرقا إلى المريوطية غربا، لتخفيف حركة المرور على المحاور الأخرى.

«وفى الوقت نفسه فإن الطريق الدائرى والجارى تنفيذه، سوف ينقل حركة النقل الثقيل خارج الكتلة السكنية، وبعيدا عن شارعى الهرم والملك فيصل.

«وفى نهاية هذا العرض السريع يسعدنا أن ينال حى الهرم المزيد من عناية عالمنا الفاضل وأستاذنا الجليل، وأن تكون توجيهاتكم السديدة نبراسا يضىء الطريق لكل العاملين المخلصين لمصرنا العزيزة.. إلى آخره..

انتهى خطاب الدكتور محمد عادل طه، ولا يسعنى إلا أن أشكره على عنايته بالرد، وقد اهتممت بنشره كاملا، لكى يتفهم سكان هذا الحى البواعث والدوافع على ما يشاهدونه من أعمال فى شارع الهرم، وإن كان لى تعليق على وجهة نظر رئيس حى الهرم فى هذه الأعمال. فأولا، لم يكن

شارع الهرم قبل القيام بهذه الإصلاحات شارعا مهملا على نحو يتطلب العناية به، وإنما كان من أجمل شوارع القاهرة والجيزة معا، فقد كانت تشقه جزيرة وسطى خضراء مزينة بالتماثيل لم يمض على إنشائها وقت طويل، وقد أقيمت لها دعاية كبيرة وحظيت باهتمام الرأى العام وقت الانتهاء منها. ولم يكن يعيب الشارع إلا عمليات الحفر التى جرت لتركيب مواسير الغاز الطبيعى، وبعض التركيبات الأخرى، وقد جرت تسويتها بالطريقة المصرية المعهودة، أى بإهمال شديد، بدلا من إعادة الأجزاء التى تم حفرها إلى حالتها السابقة كما يحدث فى أى بلد متمدن فى العالم، ولم تجر محاسبة من قاموا بالحفر وأهملوا رصف الطريق الذى قاموا بحفره بشكل لائق.

وهذه آفة بلدنا. فنحن نتقن الحفر ونهمل إعادة تمهيد الطريق من جديد! وننسى أننا نخرب شارعا كلف شقه الدولة تكاليف باهظة، ولم نسمع حتى الآن عن مسئول أمسك بتلابيب من قاموا بالحفر وأجبرهم على تسوية الأرض كما كانت، أو يسوقهم إلى القضاء! فلا تكاد مجموعة مكلفة بالحفر تقوم بمهمتها فى تركيب كابلات أو غيرها حتى تتركه بإهمال شديد، وتحمل معداتها وتمضى فى حال سبيلها دون مساءلة: لا من الجهة التى أرسلتها! ولا من الحى الذى أجرت فيه الحفر، ولا من المحافظين! ولما كان لا يخلو شارع من حاجة إلى حفر جزء منه لمد بعض التركيبات، فقد كان بهذه الطريقة أن تخربت شوارع القاهرة والجيزة على يد المخربين منعدمى الضمير والوطنية، وتجد الحكومة نفسها فى نهاية الأمر مكلفة بإعادة رصف الشارع كله من جديد بعد أن يصبح غير صالح لمرور العربات أو المارة!

والمهم هو أن كل ما كان شارع الهرم فى حاجة إليه هو إعادة رصفه، فيسترد رونقه وصلاحيته كأجمل شارع فى محافظة الجيزة، دونما حاجة إلى هدم وإعادة بناء الجزيرة الوسطى! ثم توجيه النفقات التى أنفقت عليها إلى الأغراض النافعة الأخرى.

فقد سعدت عندما ورد الحديث فى خطاب السيد الدكتور محمد عادل طه، رئيس حى الهرم، عن مشروعات فى سبيلها للتنفيذ، وهى

رصف شارع الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، وإنشاء شارع الثلاثينى من ترعة المريوطية إلى ترعة الزمر، فضلا عن الطريق الدائرى الذى سوف ينقل حركة النقل الثقيل خارج الكتلة السكنية وبعيدا عن شارعى الهرم والملك فيصل.

ولكن ألم يكن الأولى أن يحظى شق هذه الطرق الجديدة بالأولوية على إعادة تجميل شارع الهرم؟ فلعل السيد الدكتور محمد عادل طه يتفق معى على أن توفير سيولة المرور فى هذا الحى الهام يجب أن يكون له الأولوية القصوى على تجميل شارع الهرم! إذ ماذا يفيد تجميل شارع الهرم إذا كانت حركة المرور فيه شبه معطلة فى وقت النهار، ويحتاج قطعه بالسيارة إلى ٣٠ - ٤٠ دقيقة، مع أنه لا يتطلب فى الحقيقة أكثر من ٥ - ٧ دقائق إذا كان الشارع خاليا؟

وهذا يطرح قضية الأولويات فى العمل الحكومى، وهى التى ترتبط بكفاءة أو عجز الإدارة وفشلها. ففى الوقت الذى نرى شارعا فى أطراف مدينة القاهرة، وهو الشارع المؤدى من الأميرية إلى شبرا البلد وقد أقيم فيه رصيف من الأسمنت المسلح، مغطى بالأسمنت المسلح أيضا! نرى قلب القاهرة فى ميدان العتبة وشارع الجيش مخربا تماما ولا يصلح حتى لمرور عربات الكارو، كما نرى الطريق من العتبة إلى شارع كلوت بك فى حالة متخربة ولا يصلح لشئ، ونرى الطريقين الرئيسيين اللذين يربطان كورنيش النيل بوسط البلد عند باب الحديد وشارع رمسيس مخربين تماما: مع أن كل المطلوب هو رصف هذه الشوارع وغيرها، وليس تجميلها بأرصفة من الخرسانة المكلفة!

ولست أظن أننى تلقيت من رسائل القراء قدر ما تلقيت عندما كتبت عن إعادة فك وتركيب الجزر الوسطى، بعد أن أصبح هذا الفك والتركيب المتكرر لغزا يتعذر على المواطنين حله، كما أنه يكلفهم تعبا ومشقة وفوضى فى الشوارع لا تكاد تنتهى حتى تبدأ!

ومن هنا فلعلى لا أكون مغاليا إذا أنا طلبت من حكومة الدكتور عاطف صدقى أن تلغى ميزانية الجزر الوسطى تماما من الميزانية العامة

للعام القادم، وضرورة أن تتلقى من الأحياء مقدما مبررات الفك وإعادة التركيب، وأين تذهب الأحجار التى تنزع رغم أنها أحجار صالحة مائة فى المائة. كما أطلب محاسبة الأحياء التى تهمل رصف الطرق وردم الحفر التى تتحول إلى أخاديد بفعل الإهمال، لأن صيانة الطرق هى أولى واجبات أية حكومة متمدنة، وبعد أن تتم هذه الصيانة تأتى مرحلة التجميل، وليس العكس!

على كل حال فإنى مع القراء فى انتظار تحقيق وعد الدكتور محمد عادل طه برصف طريق الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، مع إعطائه الأولية على تجميل شارع الهرم. فليس معقولا أن يخدم هذا الحى الذى يضم بين جنباته أكبر آثار العالم - باعتراف سيادته - طريقان فقط هما شارعا الهرم والملك فيصل، اللذان يواصلان ما بين الطريق الصحراوى والاسكندرية وقلب القاهرة، لأن هذا إهدار للطاقة والمال والوقت لا مبرر له.

بقيت قضية أخرى كنت قد تناولتها فى مقالى السالف الذكر، وتتعلق أيضا بكفاءة أو عجز الإدارة الحكومية، وهى قضية الثواب والعقاب فى وزارة الداخلية! بعد أن لاحظت أن الوزارة لا تثيب من أحسن، وإنما تكتفى بمعاقبة من أساء! وقد أوردت حاليت: الأول، للعميد عبدالغفار منصور من شرطة النجدة، الذى أنقذ الشاب أكثم من عمارة الموت فى هليوبوليس، ولم تكافئه الإدارة بأى نوع من المكافأة. والثانية، حالة الصول حسين الذى يقوم بتنظيم المرور فى شارع الهرم على ترعة المريوطية، وقد سبق لى أن أشدت بسلوكه المنضبط فى إحدى مقالاتى، ولم يحدث ذلك أى صدى فى الوزارة، مع أنى لو كتبت عن مخالفة ارتكبها لعوقب!

وقد اتصل بى اللواء بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية للعلاقات، وعلمت منه أن الضابط كان قد كوفئ بالفعل مع غيره ممن أبلوا بلاء حسنا فى عملية إنقاذ ضحايا عمارة هليوبوليس، وعددهم اثنان وتسعون ضابطا ومائة اثنان وعشرون أمين شرطة ومساعدا وضابط صف، واثنان وستون مجندا.

وقد قدرت المكافأة بمرتب شهر كحافز.. ولكن العميد عبد الغفار لم يعلم بهذه المكافأة بسبب عدم اتصال الصراف به. وأرسل لى سيادته صورة من كشف الضباط ذوى الجهود بالعمارة المنكوبة الذين تقررت مكافآتهم، وكان ترتيب العميد منصور هو السابع. أما بالنسبة للصول حسين فقد تمت مكافأته ماليا بـ ٤٠ جنيها بمعرفة رئاسته فى المرور، وبمائة جنيه بمعرفة الوزارة، واستقبله اللواء بهاء الدين إبراهيم بمكتبه لتحيته وشكره، كما تبحث الوزارة فى ترقيته استثنائيا لجهده المتميز.

وقد سعدت لتدارك الإدارة مكافأة الصول حسين، وعلمت أن تحقيقا جرى لمعرفة أسباب عدم عرض حالته على مساعد أول وزير الداخلية للعلاقات عندما تناولتها فى مقالى الأول، كما سعدت لأن اسم العميد عبدالغفار منصور كان من بين أسماء الذين تقررت مكافأتهم بالفعل.

وأكثر من ذلك أننى سعدت لاهتمام وزارة الداخلية بإثابة من يحسن بقدر معاقبة من يخطئ، فهذه هى أوليات الإدارة السليمة. وقد شهدت بعد ذلك من اهتمام وزارة الداخلية بضباطها وجنودها الذين يحاربون جماعات الإرهاب ما أثلج صدرى، خصوصا زيارات وزير الداخلية للمصابين فى المستشفيات: تقديرا لهم وعرفانا بتضحياتهم.

فكما يعرف القارئ فإن وطننا العزيز يتعرض اليوم لهجمة تترية من جماعة الإرهاب التى ترفع شعار الإسلام، لم يعرف لها مثيلا فى طول تاريخه المعاصر وعرضه، ويتحمل أفراد الشرطة ـ ضباطا وجنودا العبء الأكبر فى حماية الوطن من هذه الجماعات الإرهابية.

أقول إن وطننا لم يعرف فى تاريخه المعاصر هذا النوع من الجماعات الإرهابية، لأنها تختلف عن كل ما عرفه من جماعات سابقة.

نعم تختلف هذه الجماعات عن جماعات النظام الخاص (أو الجهاز السرى) للإخوان المسلمين الذى روع مصر فى الأربعينيات والعامين الأولين من الخمسينيات. كما تختلف عن جماعة سيد قطب التى انكشف أمرها عام ١٩٦٥. وتختلف عن جماعات التكفير والهجرة، والفنية

العسكرية وجماعات الجهاد التى توالت، وآخرها جماعة الجهاد التى قتلت السادات بل تختلف عن «الناجون من النار» و«الجماعة الإسلامية» التى ورثت الإخوان المسلمين فى دعوتها!

فهذه كلها جماعات عقائدية يؤمن أفرادها بما يفعلون، مهما كان إيمانهم بهذا الفعل خطأ، ولكن جماعات الإرهاب الجديدة هى شئ مختلف تماما، فهى تدير ظهرها تماما لتكوين أفرادها إسلاميا، ولا يهمها أن يكون أفرادها ممن يؤمنون بمبادئها عقائديا أو لا يؤمنون، وإنما هى تعمل فى وسط المتعطلين من الشباب الصغير الذى هو أبعد ما يكون عن الدين والاشتغال بشئونه، وتنتهز فرصة حاجته إلى المادة لمختلف الأسباب الشرعية وغير الشرعية، وتقوده بالمال للقيام بعملياتها الإرهابية، وبث الفوضى فى البلاد.

وهذه الجماعات الإرهابية الجديدة تختلف عن الجماعات السابقة فى أن الجماعات الأولى - ابتداء من جماعات الإخوان المسلمين وانتهاء بالجماعة الإسلامية - كانت تستهدف إسقاط النظام لكى تقفز فوقه إلى الحكم وإقامة الحكومة الإسلامية التى تحمل عنها صورة تستقيها من الخيال وليس من التاريخ، ولكن الجماعات الإرهابية الجديدة تسعى لإسقاط النظام لحساب أنظمة أخرى تتربص بمصر، وليس لحساب نفسها! أى أنها تسعى - بالوكالة - لإسقاط النظام فى مصر. ومن هنا فليس وراء هذه الجماعات الإرهابية الجديدة شئ من فكر أو مخطط أو نظام أو حكومة، وإنما وراءها الفوضى وحدها.

وهذا يفسر أن هذه الجماعة تعمل بمعزل عن الجماهير المصرية ولا تعمل بينها وبها كما كان الحال مع الإخوان المسلمين أو «الجماعة الإسلامية» التى ورثتها. وأقصد بالعمل بين الجماهير إقناعها بمبادئها وجذبها إليها عقائديا، وليس إرهابها! فقد كانت جمهورية إمبابة تحت سيطرة هذه الجماعات، ولكنها كانت تفرض سيطرتها عليها بالإرهاب وليس بالإقناع، ومن هنا انصرفت الجماهير عنها فور انقضاء دولتها.

وفى مثل هذه الظروف الاستثنائية من الإرهاب الذى لم تشهد مصر له مثيلا، والذى يهدد نظام الحكم بشكل مباشر، فإن الاهتمام بالشرطة ضباطا وجنودا يجب أن يتخذ شكلا آخر غير السائد حاليا، إذ يجب أن يقف على مستوى متكافئ مع الاهتمام بالجيش الذى يحمى البلاد من الخارج، بعد أن اختلط خطر الخارج بخطر الداخل، وأصبح العدو الخارجى يعمل من الداخل!.

هل نحن فى مجتمع متحضر؟*

منذ أن كتبت عدة مقالات من بضعة أشهر عن هموم المواطنين مع الإدارة الحكومية، وأنا أتلقى يوميا كماً من الخطابات يكفى لإصدار مجلة خاصة! وكنت أعالج بعض المشكلات مع المسئولين بصفة شخصية، أما بقية المشاكل فكنت أحيل أصحابها إلى بريد القراء بالصحف اليومية والمجلات آسفا لعدم استطاعتى تخصيص مقالاتى لنشر المشاكل الخاصة، ولأن اهتماماتى تنصب بالدرجة الأولى على المشاكل القومية التى تؤثر على حاضر البلاد ومستقبلها.

على أن هذا لا يمنع - بطبيعة الحال - من نشر بعض المشاكل التى لها أبعاد أوسع من البعد الشخصى لأصحابها والتى تمثل عينة لمشاكل عامة يشكو منها الجمهور المصرى.

* أكتوبر فى ٢١ فبراير ١٩٩٣

وفى هذا المقال أنشر ثلاث رسائل وصلتنى تكشف عن ظواهر سيئة يجب علاجها قبل استفحالها.

والخطاب الأول من مواطن مصرى يعيش فى إيطاليا، اسمه محمد محمود عفيفى، اصطدم فى مطار القاهرة بمعاملة من رجال الجمارك سلبت منه بهجته بزيارته لوطنه، وأفقدته متعة إقامته القصيرة مع أهله وأصدقائه ويمضى على النحو الآتى:

أعمل فى إيطاليا منذ ١٣ عاما، وعلى مدى هذه السنين الطويلة لم يحدث منى شئ واحد يضر بسمعة مصر أو يضر بالمصريين - ثلاثة عشر عاما كلها عمل وكفاح واحترام لنفسى ولوطنى ولكل مصرى. وبحكم العمل هناك، فمن حقى إجازة مدتها شهر من كل عام، أفضل أن أقضيها فى مصر بين أسرتى، وأستعيد ذكرياتى فى مصر بلد التاريخ والحضارة والجمال.

وعند زيارتى الأخيرة لمصر يوم السبت الموافق ٢١ نوفمبر ١٩٩٢، فوجئت بالمعاملة الآتية فى مطار القاهرة من موظفى الجمرك. فقد سألنى موظف الجمرك السؤال التقليدى: «بقالك أد إيه بره؟»، أجبت: ١٣ سنة، ولكنى أزور مصر كل عام.

«وهنا طلب منح فتح الحقيبة، وكان معى جهاز فيديو يابانى مستعمل من حوالى ست سنين، وهنا كانت المفاجأة، فقد حدد رسوم الجمرك على الفيديو بـ ٢٨٤٠ جنيها مصريا! وسألته: كيف وثمن جهاز الفيديو الجديد ٣٠٠ ألف ليرة إيطالية، أى حوالى ٦٩٠ جنيها مصريا؟. وكان رد سيادته أن هذا هو رسم الجمرك الذى علىّ أن أدفعه».

ولما رأيت إصراره، سألته فى هدوء عما إذا كان يمكن لى أن أترك الفيديو فى الأمانات، وأتسلمه عند رجوعى إلى إيطاليا يوم ٢١ ديسمبر؟ فأجاب أنه فى هذه الحالة علىّ الحضور إلى المطار قبل يومين من السفر، وأتقدم بطلب باسم السيد مدير الجمارك بمطار القاهرة، والأمر متروك له قد يوافق أو لا يوافق!

وقد أزعجنى هذا الرد الذى يبشر بأن الفيديو لن يعود إلىّ خصوصا وكانت طريقة الموظف فى الكلام مثيرة! وتيقنت بأن الفيديو مفقود مفقود، وإذا استرددته فلن يكون ذلك إلا بعد عمر طويل وإجراءات معقدة ترجع إلى مزاج مدير الجمارك! وقلت لنفسى: بيدى لا بيد عمرو! ورفعت الفيديو إلى أعلى وألقيت به على الأرض حتى لا ينتفع به غيرى بدون حق!

وإذا بالقيامة تقوم. فسرعان ما أحاط بى سبعة سباع من رجال الجمرك، وطلبوا القبض على وتحويلى للنيابة!! وجاء الورق، وجاءت الأقلام، وكتبت محاضر، وأذهب إلى عقيد وأذهب إلى عميد، وأسأل: ما هى تهمتى؟ يقولون: إنك حطمت أشياء ملك للدولة، ملك للحكومة؟ وأقول يا ناس! جهاز الفيديو بتاعى أنا، ملكى أنا! ويردون: لا، إنه ملك للحكومة المصرية منذ أن دخل مطار القاهرة؟.

وبعد مرور حوالى ساعة، جاء موظف من الجمارك ومعه ورق محضر، وهناك اثنان يتحدثان: ماذا سيحدث بعد ذلك؟ ويرد الآخر: سيذهب إلى النيابة، وهناك يتصرفون معه، إلا إذا دفع غرامة؟ وأسأل: ما هى هذه الغرامة؟ ويردون: ٤٨٠ جنيها مصريا وخمسة وسبعون قرشا! وأرد: ولماذا أدفع هذه الغرامة؟ ويردون: لأنك بددت أموال الحكومة!

وبعد مرور أكثر من نصف ساعة فى أصوات عالية وانفجارات ورجال ذاهبون ورجال عائدون، وتعبى من هؤلاء وهؤلاء يتزايد ويتزايد، نزل الهدوء فجأة على هذه السباع، وتحولوا من الشراسة إلى الطيبة والسماحة: واحد يقول لى. ليه يا بنى عملت كده، كنت تفاهمت؟ وآخر يقول لى: أنت عصبى جدا ليه؟ وآخر يبتسم! وآخر يضرب كفا بكف ويسوق لى النصائح الحلوة والكلام المعسول!

وأسأل نفسى: ايه اللى حصل؟ بعد ما خربت مالطة؟ وأخيرا، وبعد قضاء ساعتين فى مطار القاهرة، وخمس ساعات سفر من تورينو -

روما ـ القاهرة وأنا فى غاية الإرهاق، دفعت غرامة قدرها ٤٨٠ جنيها و٧٥ قرشا، مع التحفظ على جهاز الفيديو الخرب!

وتم الإفراج عنى، وخرجت من المطار وأنا ذاهل لا أصدق أننى نجوت من هذه المحنة الرهيبة، وأنا لا أملك إلا أن أقارن بين المعاملة التى ألقاها عادة فى مطار روما والمعاملة التى عوملت بها فى مطار بلدى، وأتسائل فى حيرة. ولكننا أقدم حضارة من إيطاليا، وقد حثنا رسولنا الكريم على حسن المعاملة بقوله: الدين المعاملة، فماذا جرى لنا؟

انتهى خطاب المواطن المصرى محمد محمود عفيفى، وهو يثير الأسى حقا. فرجال الجمارك فى مطار القاهرة هم على جانب كبير من الأخلاق وحسن المعاملة، وأنا أشاهدهم يتعاملون مع المسافرين مصريين وأجانب ـ بود واحترام، فماذا جرى حتى دفعوا مصريا مغتربا، يتلهف شوقا لبلده وقضاء عطلته بين أهله وعشيرته وأصدقائه، إلى الخروج من دائرة العقل، وتحطيم جهاز فيديو يملكه بدافع اليأس من عدم استرداده؟ ولماذا لم يطمئنه الموظف المختص إلى أن استرداد جهازه هو أمر مضمون بحكم القانون، اللهم إلا إذا كان الموظف صادقا بالفعل فى أن مثل هذه المسائل خاضعة للأهواء الشخصية، وعندئذ نكون أمام قضية خطيرة يجب معالجتها فى الحال لأنها تمس سمعة ونزاهة المسئولين عن المطار.

لذلك أرى من الضرورى إجراء تحقيق فى هذه الشكوى لمعرفة المخطئ حتى يطمئن جمهورنا الكريم إلى أنه يلقى فى مطار بلده ما يلقاه رعايا كل الدول المتحضرة فى مطارات بلادهم من احترام ورعاية.

●●●

أما الخطاب الثانى، فمن مواطن أصيبت ابنة أخيه، وهى طفلة عمرها سبع سنوات وتدعى نانى محمد محمود، فى حادث يوم الخميس الموافق ١٩٩٢/١٢/١٠، عندما صدمتها سيارة مسرعة تحمل رقم ٧٦٤٠٠٢ ملاكى القاهرة، ويقودها من يدعى يوسف محمد رمزى، الذى يعمل بشركة شويبس بمدينة نصر.

يقول صاحب الشكوى إن الطفلة أصيبت أثناء عودتها من درسها في مسجد البخارى، وكانت إصابتها خطيرة، ومع ذلك فإن أمين شرطة قسم مدينة نصر الذى حضر وقت الحادثة، اكتفى بتدوين رقم السيارة، وترك سائقها يرحل دون أن يكلفه حتى بنقل الطفلة المصابة إلى أقرب مستشفى لإسعافها، وترك الطفلة تنزف دما فى الشارع!

ثم قام الأهالى من ذوى القلوب الرحيمة بنقل الطفلة إلى مستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر، وعند توقيع الكشف عليها اتضح اصابتها بإصابات شديدة وتهتكات شديدة بنصفها السفلى. «وأفهمنى الأطباء النوبتجيين أنها محتاجة إلى ثلاث عمليات، ويجب أن أقابل موظف الحسابات لكى أدفع ١٠٠٠ جنيه تحت الحساب فورا، ثم يكملوا بعد ذلك إلى سبعة آلاف جنيه».

وفوجئت! فالطفلة مصابة فى حادث، ولم تدخل المستشفى لإجراء عمليات، وأبسط واجب يؤديه مستشفى التأمين الصحى، وهو مستشفى حكومى، أن يعالجها على الفور وينقذ حياتها كما يحدث فى أى بلد فى العالم. ولما كنت رجلا فقيرا ولا أملك هذا المبلغ أو غيره، فقد شرحت حالتى للأطباء، ولكنهم أصروا على ضرورة دفع مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه قبل إدخالها المستشفى وعمل أى إجراء نحوها. وعندما جادلت أتوا لى بموظف الأمن الذى نهرنى وطلب منى أخذ الطفلة إلى أى مستشفى آخر. وطلبت منهم نقلها إلى أى مستشفى يرونه مناسبا لحالتها، ولكنهم أبلغونى أن نقلها يكون على حسابى!.. واقترضت مبلغ ٥ر٢٣ جنيه نظير تكاليف سيارة الإسعاف لنقلها من مستشفى التأمين الصحى إلى مستشفى الحسين الجامعى! وهى تنزف فى سيارة الإسعاف، فى الساعة الثامنة مساء.

وهناك فى مستشفى الحسين الجامعى أدركت أننى أمام أناس يعرفون معنى الإنسانية، فقد هبوا على الفور لعمل اللازم لإنقاذ حياة الطفلة، وأدخلوها المستشفى فورا، وقاموا بنقل دم لها وهى حاليا فى

مستشفى الحسين الجامعى حيث يجرى لها اللازم من العمليات وغيرها فى قسم العظام بالدور الرابع.

وقد قيدت هذه الحادثة فى قسم شرطة مدينة نصر برقم ٧٩ح أحوال بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٠. وقد أرفق المواطن بخطابه صورة التقرير الطبى من مستشفى الحسين الجامعى بجامعة الأزهر، وفيه أن الطفلة تعانى من كسر مضاعف، مع تهتك بعضلات الساق، وقطع بالأوردة المغذية للقدم والساق، وفقد بالجلد، وتهتك بالعظم وكسر بالحوض... إلى آخره.

وأعترف بأنى لم أهتز فى حياتى بقدر ما اهتززت وأنا أقرأ رسالة هذا المواطن، وأصبت باكتئاب لمدة ثلاثة أيام، فلم أتصور أن يتصرف مستشفى حكومى، هو مستشفى مدينة نصر التابع للهيئة العامة للتأمين الصحى، على هذا النحو الوحشى والهمجى الذى يبعد بطبيعته عن رسالة الطب الإنسانية، فحتى إذا كانت الطفلة غير خاضعة لنظام التأمين الصحى، فإنها وصلت إلى المستشفى مصابة فى حادث، وحياتها مهددة، فكيف يطالب عائلها بدفع مبلغ ألف جنيه حتى يتسنى إجراء العمليات اللازمة لإنقاذ حياتها؟

هل هذا معقول؟ أقسم أنى لم أكن لأصدق حرفا واحدا مما كتبه المواطن لولا أنه أرفقه بتقريرى مستشفى مدينة نصر ومستشفى الحسين الجامعى، وفى كل منهما وصف تفصيلى لحالة الطفلة المصابة؟

وفى نفس الوقت كيف يدع أمين شرطة مدينة نصر الذى حضر الحادثة صاحب السيارة ينصرف لحال سبيله مكتفيا بتدوين رقم سيارته واسمه، بعد أن أصاب الطفلة هذه الإصابات الخطيرة؟

إننى أطلب من السيد وزير الداخلية ومحافظ القاهرة إجراء التحقيق فى هذا الأمر، أما مستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر فلست أعرف بعد رأى الدكتور محمد راغب دويدار فى تصرفات هذا المستشفى، هل

تصــرف وفــقــا للنظام والقــواعــد والأصــول التى أعـدت لـعـمل هذه المستشفيات؟ وفى هذه الحالة يجب إلغاء هذه النظم والقواعد الهمجية فورا، وإحلال نظم وقواعد إنسانية محلها. أو تصرفت المستشفى من نزعة وحشية تملكت مديره وأطباءه، وفى هذه الحالة يحال هؤلاء للعمل فى حديقة الحيوانات بالجيزة، فقد يكونون أرحم بالحيوانات منهم بالآدميين من مواطنيهم، أو تتصرف معهم الحيوانات وفقا لما يستحقون!

والقضية - كما يرى القارئ - مؤسفة ومزعجة معا، وتشكك المرء فى بلده، وتنزع من قلبه الولاء، لأن كل مواطن معرض لأن تصدمه سيارة مجنونة يقودها سائق مدمن أو مخطئ، وليس مطلوبا من كل مواطن أن يحمل فى جيبه ألف جنيه ليدفعها لمستشفى التأمين الصحى، لو قاده نحسه إليه، لإنقاذ حياته.

(ملحوظة: عنوان المواطن صاحب الشكوى هو أحمد محمود عبدالله، بمدينة نصر، الحى السابع، بلوك ٥٧ مدخل ١، شقة ٦، أمام مسجد البخارى).

●●●

أنتقل الآن إلى الرسالة الثالثة، وهى من المهندس حمدى إبراهيم بشركة مصريات، ويعرض فيها قصة غريبة أقل ما يقال فيها أنها تطمئن مواطنينا الكرام إلى أن ما يجرى فى القطاع العام من سوء معاملة وتصرف غير كريم قد انتقل إلى القطاع الخاص! والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه! ولم يعد هذا القطاع الخاص يمثل مهربا يلجأ إليه المواطنون المتذمرون من القطاع العام.

يقول صاحب الشكوى إنه اشترى من مركز «جى. أم. سى» للمبيعات بعمارات العبور، بضاعة بمبلغ ١١ ألف جنيه، تتكون من: ثلاجة فوج ١٦ قدما، وتليفزيون ملون، وبوتاجاز، وغسالة. ولكنه بعد الشراء اتضح له أن الثلاجة لا تعمل، وأن أى طعام يوضع بها يتجمد ويتلف.

فعرض المشكلة على مدير الصيانة، حيث إن الثلاجة خاضعة للضمان، وبعد أن تردد عليه أكثر من عشر أو خمس عشرة مرة، انتقلت الثلاجة إلى مركز الصيانة حيث مكثت لديه أكثر من شهر، عادت كما هى بعد أن أصيبت بكدمات وتكسرت أدراجها! وحتى الآن لم يصل إلى حل مع المسئولين عن الشركة.

وقد طلب منى المهندس حمدى إبراهيم أن أعرض مشكلته على مدير الشركة لأنه لا يستطيع أن يصل إليه أو يقابله، متصورا أننى ككاتب وعضو بمجلس الشورى أستطيع التأثير فى مجال إعادة الحق إلى نصابه! ولم أستطع إلا أن أكون عند حسن ظن صاحب الشكوى، فكتبت إلى المهندس محمد حسين جنيدى صاحب ومدير شركة جى. إم. سى خطابا مؤرخا فى ١٠/١٢/١٩٩٢، أعرض عليه الشكوى، وأطلب منه باسم المواطن التحقيق فيها بما يتفق مع سمعة الشركة والحرص عليها.

ويبدو أن مسألة الحرص على سمعة الشركة والحفاظ عليها هى صفة تنفرد بها الرأسمالية الغربية، ولم تعرفها بعد الرأسمالية المصرية، لأن الخطاب الذى أرسلته للمهندس محمد حسين جنيدى لم يحدث أى أثر، ولعله ألقى فى سلة المهملات فور تلقيه!

ولما كنت متأثرا بتحمس الرئيس مبارك للقطاع الخاص، ورغبته فى إفساح المجال له، فلعل هذا القطاع الخاص يعلم أن هناك تقاليد أرساها القطاع الخاص فى أوروبا فى معاملة الجمهور، على رأسها أن الزبون دائما على حق! وهذا ما حفظ للرأسمالية الغربية مكانتها وموقعها فى العملية الإنتاجية، وجعل النظم الرأسمالية تنتصر فى صراعها التاريخى مع النظم الشيوعية. فإذا تعلمت الرأسمالية المصرية هذه التقاليد استطاعت أن تنافس القطاع العام، وإذا فشلت فى استيعاب تلك الدروس تكون قد مهدت لنكسة أخرى تصيبها لا تقل عن نكسة يوليو ١٩٦١!

إنه ليس مفهوما أن يكون فى وسع العميل فى أية دولة غربية رد السلعة - سواء كانت من محل قطاع عام أو خاص - إلى المحل الذى

اشتراها منه، إذا تبين له وجود عيب فيها، أو ـ حتى ـ إذا تبين أن التوفيق قد خانه في اختيارها، بينما يعجز عن ذلك المواطن المصرى الذى تفاجئه عند مدخل كل محل ـ سواء كان محل قطاع عام أو خاص ـ لافتة تقول: «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»! أليس هذا منطق اللصوص لا منطق التجار؟ ومنطق من ليس لديهم ثقة فيما يبيعون من سلع؟.

وبالنسبة للمواطن المهندس حمدى إبراهيم ليس معقولا أن يشترى سلعا من شركة قطاع خاص بمبلغ أحد عشر ألف جنيه، دفع منها نحو ستة آلاف جنيه فى ثلاجة، ثم لا يستطيع استخدامها! كما أنه ليس مفهوما أن تعرض شركة قطاع خاص أو عام سلعا لا تتحقق تماماً من صلاحيتها، ولا تستطيع إصلاحها أو رد ثمنها للعميل فى حالة عجزها عن الإصلاح! فهذه عقلية مرفوضة تماما! إننا فى مجتمع متحضر، ولسنا فى مجتمع بدائى يأكل القوى فيه الضعيف. وفى العالم الغربى تجد الحكومة من واجبها حماية الضعيف، فهل تقوم حكومتنا بذلك؟. وإذا كان المواطن المصرى يعانى من القطاع العام، ويعانى أيضا من القطاع الخاص، فأين المفر؟.

عقدة الخواجة.. والإدارة المصرية!*

* أكتوبر فى ٩ مايو ١٩٩٣

المقال الذى كتبته عن الإدارة والحكومة فى عدد ١١ أبريل ١٩٩٣ من «أكتوبر» أثار ـ فيما يبدو ـ اهتماما واسعا بين القراء الذين كانوا يخلطون بين الاثنين، فينسبون إلى الحكومة ما يجب أن ينسب إلى الإدارة، ويحملون الحكومة مسئولية أى فساد يظهر فى الإدارة، أو أى قصور فى أدائها، ناسين أن الحكومة ـ أية حكومة! ـ لا تتحمل المسئولية إلا فى حالة واحدة فقط هى التستر على الفساد أو التقاعس عن محاسبة المقصرين!

وفى حدود علمى فإنه لا يوجد وزير واحد فى الحكومة الحالية يتجاهل ما ينشر فى الصحف من مشاكل أو قضايا أو أخطاء تقع من الإدارة، بل هو يسارع فى الحال إلى التحقيق فيها ومحاسبة المسئول عنها

وعلى سبيل المثال حين كتبت يوم ١٩٩٣/٣/٢٨ عن تصرفات غير لائقة حدثت من بعض العاملين بمكتب البريد الرئيسى فى محطة مصر، وصلنى من المهندس سليمان متولى، وزير النقل والمواصلات، خطاب يفيدنى باجراء التحقيق اللازم فى هذا الشأن ومحاسبة من ثبتت مسئوليته عن هذا التصرف غير اللائق. وقد اختتم رسالته بهذه العبارة: «وانتهز هذه الفرصة كى أؤكد أننا نرحب دائما بأية ملاحظات تساعدنا على معالجة نواحى القصور للوصول إلى مستوى الخدمة الجيدة للمتعاملين مع هذا المرفق».

كذلك حين كتبت فى عدد ٢١ فبراير ١٩٩٣ عن الطفلة التى أصيبت إصابة خطيرة فى حادث، ورفض مستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر علاجها إلا بعد دفع ألف جنيه، أجرى السيد وزير الصحة، الدكتور محمد راغب دويدار تحقيقا أسفر عن التحقق من مسئولية المستشفى، وتم توقيع الجزاء على الأطباء والاداريين المنسوب إليهم الأخطاء بالخصم من المرتب الشهرى لمدد تتراوح بين يوم وخمسة عشر يوما، وأمر بإدخال الطفلة المستشفى للعلاج، وقام بنفسه بزيارتها. وقد نشرت ذلك فى حينه.

على أنه فى بعض الأحيان لا تتمكن الوزارة من التوصل إلى نتيجة إيجابية مما تجريه من تحقيق فى بعض المخالفات التى تقع فيها الإدارة، ويكون الرد تبريريا لا يساعد على تقويم الإدارة وإصلاحها على النحو الذى يحقق فلسفة الوزارة. ومن ذلك الرد الذى وصلنى من العلاقات العامة بوزارة الداخلية يوم ١٩٩٣/٣/١٤ بخصوص حادثة الطفلة المذكورة، حيث ورد فى شكوى المواطن أن أمين الشرطة بقسم مدينة نصر لم يقم بحجز صاحب السيارة أو تكليفه بنقل الطفلة المصابة إلى المستشفى لإسعافها. فقد كان رد وزارة الداخلية تبريريا لا يحدد المسئولية!.

وكذلك كان هذا الرد بخصوص الاعتداء على ابنة الدكتور محمد شعلان فى قسم العجوزة، فقد ورد به أن ضباط القسم قاموا بإرسال

باقة من الزهور إلى ابنة الدكتور شعلان فى المستشفى، وحضر والد ووالدة الفتاة وقدما الشكر والتقدير على المعاملة الطيبة والمتميزة من ضباط القسم!.

ولم يكن هذا الرد دقيقا لأن باقة الورد لم يرسلها ضباط القسم، وإنما أرسلها مأمور القسم العميد ماهر سعيد - وهو ضابط متميز وعلى درجة كبيرة من الأخلاق - أما الضباط الذين اعتدوا على الفتاة فلم يعتذر منهم أحد! ولم يحاسبهم أحد! وكان شكر والد الفتاة للمأمور وليس للمعتدين!.

ومن هنا لعل سياسة الوزير الجديد اللواء حسن الألفى، التى تقضى بوضع مبدأ «الشرطة فى خدمة الشعب» موضع التطبيق، تفتح عهدا جديدا يحاسب فيه المخطئ بقدر ما يثاب المصيب.

وكما ذكرت فى مقالى الذى تعرضت فيه لهذا الموضوع: ليس من المعقول أنه فى الوقت الذى يتلقى فيه فريق ضباط البوليس الذين يحاربون الإرهاب بالرصاص، ويعرضون حياتهم للخطر، وفى الوقت الذى يعمل فيه فريق ضباط المرور فى أسوأ الظروف الجوية لتنظيم المرور - ينفرد ضباط الأقسام بالتسلط على المواطنين والاعتداء عليهم بدلا من حمايتهم، مع أن هذا الفريق من الضباط بالذات هو الذى يشتد الخلط بينه وبين الحكومة فى ذهن الناس، رغم أنه مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحكومة.

والمهم هو أن الحديث عن أخطاء الإدارة وأخطاء الحكومة قد دفع أطباء مستشفى الساحل التعليمى، وكثير من الإخصائيين والاستشاريين ومنهم الدكتور صلاح الكردى، إلى الكتابة إلىَّ بقصة غريبة، تتضمن إصدار مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية قرارا يخالف قرار رئيس جمهورية مصر العربية بإنشاء هذه الهيئة!

وهو أمر غريب حقا لأن واجب مجلس الإدارة فى أية هيئة أو مؤسسة هو إصدار القرارات التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية، وليس القرارات المخالفة له!..

وتمضى رسالة أطباء مستشفى الساحل التعليمى على النحو الآتى:

«أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية قراراً رقم ٣١ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٩٢ ينص على تعيين الأطباء الحاصلين على عضوية أو زمالة إحدى الكليات الملكية البريطانية أو البورد Board الأمريكى، فى وظائف العلميين (أى الوظائف المعادلة لوظائف هيئة تدريس الجامعات»!.

«وقد ترتب على هذا القرار أن تمت مساواة الأطباء المذكورين بالأطباء الحاصلين على درجة الدكتوراه! الأمر الذى يناقض القرار الجمهورى الخاص بإنشاء هيئة المستشفيات التعليمية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥، الذى ينص على عدم تعيين أى عضو فى الوظائف العلمية إلا بعد الحصول على درجة الدكتوراه من الجامعات المصرية! أو ما يعادلها، طبقا للقواعد المعمول بها فى كافة جامعات العالم.

«وفى هذا الصدد فمن الجدير بالذكر أن كافة قرارات المجلس السابقة منذ أن أنشئت هيئة المستشفيات التعليمية، تنص على أن عضوية الكليات الملكية فى أمراض النساء والتوليد والباطنية والأطفال والنفسية، لا تعادل درجة الدكتوراه. أما درجة الزمالة فى فروع الجراحة، فتتم معادلتها بدرجة الدكتوراه بعد التحضير لرسالة الدكتوراه من إحدى الجامعات المصرية، ومناقشتها وقبولها. وقد بنيت هذه القرارات على قرارات المجلس الأعلى للجامعات، وهو الهيئة المسئولة عن معادلة الشهادات الأجنبية بعد الإطلاع على نظم التعليم الطبى فى بريطانيا وأمريكا وغيرهما.

«وإذا أخذنا بريطانيا كمثال، أن الطبيب المتخرج حديثا ويرغب فى التخصص، عليه أن يتقدم للحصول على إحدى الدرجات التالية:

(١) عضوية زمالة إحدى الكليات الملكية فى فروع الطب المختلفة.

(٢) دبلوم التخصص فى إحدى فروع الطب من جامعات بريطانيا.

وبعد الحصول على هذه الدرجة يتم تعيينه فى وظيفة أخصائى مساعد، ويرقى بعد ذلك إلى وظيفة أخصائى بعد خمس سنوات، وإذا رغب فى استكمال دراسته العليا، فيمكنه التقدم للحصول على درجة الماجستير ثم درجة الدكتوراه، وهى أعلى الدرجات العلمية التى تسمح بالتعيين فى الوظائف العلمية.

«والجدير بالذكر أن السلطات الصحية البريطانية أو الأمريكية لا تعترف، ولا تعادل شهاداتها بشهاداتنا العليا، الممنوحة من الجامعات المصرية العريقة، والتى تخرج فيها - ولايزال - عمالقة الطب فى العالم العربى والشرق، والمشهود لهم بعلمهم وكفاءاتهم الفنية على مستوى العالم كله.

«ولكن القرار الذى أصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية يساوى بين أعلى درجات جامعاتنا الوطنية العلمية، والدرجات العلمية المتوسطة فى الدول الأخرى التى لا تحترم درجاتنا العلمية وتحاول - عن طريق بعض ممثليها ومندوبيها - التقليل من شأن جامعاتنا، ومنها بعض الدول العربية حديثة الثراء وغير العريقة فى مجال الطب، التى تستخدم نفس الأسلوب لأغراض بعيدة كل البعد عن العلم، ومن ضمنها عقدة الخواجة المتأصلة فى ربوعها!

«والشئ المحير فى القرار أنه جاء بعد أن رفض المجلس الأعلى للجامعات هذا الأسلوب مرارا. بعد أن قال القضاء المصرى النزيه كلمته برفض كل القضايا التى رفعت ضد مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات التعليمية على مدى السنوات العشر الماضية فى محاولة مستميتة للحصول على حق غير مشروع بطرق الضغوط المباشرة وغير المباشرة من بعض ممثلى هذه الجهات بمصر.

«لماذا صدر هذا القرار؟ ولمصلحة من [illegible]؟ إجهاض كل محاولة لرفع اسم مصر وكل ما هو مصنوع فى مصر؟

«لقد خلق هذا القرار حالة من البلبلة واليأس بين أطبائنا الذين حصلوا على الدكتوراه بعد جهد وجهاد مرير، وسوف يؤدى إلى فتنة مهنية بين الأطباء، خاصة أن هناك شواهد تدل على أن الأطباء الحاصلين على هذه الشهادات الأجنبية سوف يتم تعيينهم فى وظائف علمية عليا - كدرجة استشارى، التى تعادل درجة أستاذ، مباشرة بأثر رجعى بدون التدرج الوظيفى المعروف، الذى يبدأ بوظيفة زميل التى تعادل «مدرس»، ثم استشارى مساعد ثم استشارى، وهو ما يتطلب عادة ما لا يقل عن عشر سنوات من الجهد والعمل والأبحاث العلمية.

«ترى ما الهدف؟؟ ولحساب من يتم ذلك التدمير المتعمد لأبنائنا المطحونين، الذين صمدوا وجاهدوا فى سبيل الحصول على درجاتهم العلمية، وهم يخدمون أبناء وطنهم؟»».

انتهى خطاب أطباء مستشفى الساحل التعليمى (وهو موقع عليه من أخصائيين واستشاريين وغيرهم) ولكن لم ينته السؤال الذى طرحوه فى نهاية خطابهم:

لحساب من؟ وما هو الهدف؟.

وأتساءل بدورى: كيف يلجأ مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية إلى التشكيك فى قيمة الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات المصرية، عن طريق مساواتها بالدرجات العلمية الأدنى التى تمنحها الجامعات الأوروبية والأمريكية؟

كنت أفهم أن يعامل مجلس الإدارة المذكور السلطات الصحية البريطانية والأمريكية التى لا تعترف ولا تعادل شهاداتها بشهادات الجامعات المصرية، بالمثل، فيرفض الاعتراف بشهاداتها إلا إذا اعترفت بشهاداتنا، وهو ما تفعله كل جهة علمية وإدارية تحترم نفسها، أما أن يفعل العكس تماما، فلا يكتفى بالاعتراف بالشهادات الأخرى، بل يساوى أعلى درجاتنا العلمية بالدرجات العلمية المتوسطة فى الدول الأخرى التى

لا تحترم درجاتنا العلمية ـ فهذا ما لا يمكن تصديقه، ولا يمكن تبريره أيضا!.

والأغرب من ذلك أن ما فعله مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية، هو مخالفة صريحة لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية!.

لقد حصلت على هذا القرار، وهو ينص على ألا يشغل إحدى الوظائف العلمية فى هذه الهيئة العامة إلا من تتوافر فيه الشروط اللازمة لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات. ويكون التعيين فى الوظائف العلمية بالهيئة بقرار من رئيس مجلس الإدارة (مادة ١٢).

كذلك نص فى المادة ١٨ على أن يكون التعيين فى الوظائف العلمية بالهيئة على الوظائف الآتية: «استشارى»، وتقابل وظيفة أستاذ بالجامعة، و«استشارى مساعد»، وتقابل وظيفة أستاذ مساعد بالجامعة، و«زميل» وتقابل وظيفته مدرس بالجامعة. وتسرى على الوظائف المذكورة فيما يتعلق بالبدلات والمزايا الأخرى، وبالمعاشات ونظامها، جميع الأحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المقابلة لها فى قانون الجامعات.

فهل هناك نصوص أصرح من ذلك فى تحديد الوظائف وشروط من يشغلها؟ بل إن القرار اشترط للترقية إلى الوظائف الأعلى نفس الشروط التى تطبق على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، من ناحية اللجان العلمية التى تقوم بفحص الإنتاج العلمى، وإجراء البحوث المبتكرة فى مادة التخصص، والالتزام فى العمل والمسلك، والنشاط العلمى والاجتماعى.. إلى آخره.

وإذا كان الأمر كذلك فهل من حق مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية اتخاذ قرارات تنفيذية تخالف قرار رئيس الجمهورية؟

وفى نفس الوقت هل من العدل تعيين أطباء يحملون مؤهلات أدنى فى وظائف علمية يشغلها من يحملون مؤهلات أعلى؟ وبأثر رجعى بدون التدرج الوظيفى المعروف، والقفز بذلك فوق مدة وظيفية وعلمية لا تقل عن عشر سنوات؟

وكيف يكون شعور طبيب يحمل الدكتوراه من الجامعات المصرية عندما يجد نفسه متساويا مع طبيب يحمل درجة علمية أدنى منها ولا تعادلها، هى عضوية أو زمالة إحدى الكليات الملكية البريطانية أو «البورد» الأمريكية؟

وإذا كانت بريطانيا نفسها لا تعتبر «الزمالة» درجة مساوية للدكتوراه، ولا تعين من يحملها فى وظيفة علمية إلا بعد أن يحصل على درجة الماجستير ثم درجة الدكتوراه، فكيف يعتبر مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد العلمية درجة الزمالة مساوية للدكتوراه، ويقضى بتعيين من يحملها فى الوظائف العلمية التى تتطلب الحصول على الدكتوراه؟

ألا يقتل مجلس الإدارة بهذا القرار - المخالف لقرار رئيس الجمهورية - الطموح فى قلب كل من يتطلع إلى المراكز العلمية؟ وألا يؤثر أيضا على مصالح ألوف الأطباء المادية والوظيفية، ويرفع من لا يستحق الرفع، ويخفض من لا يستحق الخفض؟.

الغريب أن تشكيل مجلس الإدارة هذا يدخل فيه عمداء كليات الطب بالجامعات، وممثل للمجلس الأعلى للجامعات، ويضم بعضويته أعضاء من هيئة التدريس بكلية الطب السابقين أو الحاليين، ومعنى ذلك أن [illegible] [illegible] مستواهم فيه، ومع ذلك يصدر قرارا يشكك فى تقدم [illegible] العلمية المصرية، ويعتبر الجامعات المصرية [illegible] من الدرجة [illegible]

فهل [illegible] رد مقنع نتلقاه من السيد الأستاذ الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة؟

مسئولية الدولة عن إنهيار المبانى!*

القضية التى أعرضها على القارئ فى هذا المقال هى قضية حياة أو موت، ومع ذلك فإن الدولة تقف إزاءها عاجزة مشلولة، فى حين يتمتع المخربون بكامل حريتهم فى قتل الأبرياء تحت سمع الحكومة وبصرها، وبموافقتها أيضا! وهى قضية لو عرضت فى أى بلد آخر لرفعت مئات الألوف من القضايا ضد الحكومة، ودفعت مئات الملايين من التعويضات، ولكنها فى مصر مشكلة واحدة من المشاكل التى تقف الحكومة إزاءها ذاهلة لا تعرف التصرف فيها، مع أنها صاحبة الحل والعقد!.

إنها مشكلة انهيار المبانى ودفن السكان تحتها، بكل ما يترتب على هذا الدفن من مآسٍ وتكاليف باهظة تدفعها الدولة من ميزانيتها، ومن سمعتها أيضا!، وهى مشكلة الحاجة كاملة.- وطابور طويل جدا من أصحاب المبانى

* أكتوبر فى ١٣ يونية ١٩٩٣

الذين يتاجرون فى أرواح البشر تحت سمع القانون وبصره، ودون أن تملك السلطة التنفيذية إزاءهم شيئا!

وأقسم أنه لولا أنى باشرت بنفسى هذه القضية من الألف إلى الياء لما صدقت أن الدولة بهذا العجز، وأن المخربين بهذه القوة! ففى هذه القضية يقف جهاز الدولة التنفيذى كله، من أول الوزير إلى المحافظ إلى رئيس الحى إلى الإدارة الهندسية فى حالة شلل تام أمام الحاج إمام! وهو صاحب مبنى من طراز الحاجة كاملة يحميه القانون ويعطيه كل الضمانات ليشرد من يشاء، ويقتل من يشاء ويدفن من يشاء، ثم ينجو من جريمته ويخرج منها كما تخرج الشعرة من العجين!

والقصة هى قصة المنزل رقم ٣ بشارع صالح حمدى المتفرع من شارع زكريا أحمد المتفرع بدوره من شارع خالد بن الوليد بقسم المنتزه بالاسكندرية، ويمكن للقراء الحج إليه ومشاهدته قبل أن يصير ركاما وترابا تحت سمع وبصر رئيس الحى ومحافظ الاسكندرية ورئيس الإدارة الهندسية ووزير الإدارة المحلية!

فعندما اشتراه الحاج إمام كان هذا البيت مجرد فيللا صغيرة ذات أساس يصلح لفيللا، ولكن شطارة الحاج إمام جعلت من هذه الفيللا عمارة شاهقة من سبعة أدوار! نظرا لأنه يعرف أن الجهاز التنفيذى يستطيع فى بعض الأحيان أن يغمض عينيه عن بعض المخالفات الجسيمة، إذا كان لديه الحافز لإغماض العين! ومن هنا فقد بنى ستة أدوار فوق الفيللا المكونة من دور واحد! وأخذ يبيع بعض الشقق لمن يقع فى يده من الضحايا، ويؤجر الباقى مفروشا للطلبة شتاء والمصيفين صيفا!.

ولما كان أساس هذه العمارة هو أساس فيللا ـ كما ذكرت ـ فإنه لم تكد تمضى بضع سنين قليلة حتى أخذ هذا الأساس يحتج بطريقته الخاصة على هذا الثقل الهائل فوقه، ويغوص إلى الأرض، مما ترتب عليه ـ وفقا لقرار قسم المنشآت الآيلة للسقوط بحى المنتزه بمحافظة الاسكندرية، ومدير التنظيم، ومدير عام الإدارات الهندسية ـ بعد المعاينة ـ

وهو القرار الذى أنقل منه هذه السطور: «شروخ بالحوائط والكمرات والأعمدة، وتلف بمواسير الصرف والتغذية، ورشح بالحوائط والأسقف»!.

وقد كان الحل الذى وضعه مهندسو قسم الإنشاءات الآيلة للسقوط بمحافظة الاسكندرية هو «إزالة الدورين السادس والسابع، تخفيفا للأحمال، والكشف عن الأعمدة والكمرات وترميم أو تدعيم التالف منها، وترميم الحوائط، والكشف على الأسقف وترميم أو تغيير التالف منها، مع الكشف على مواسير الصرف والتغذية، وإصلاح وتغيير التالف. الأمر الذى يستوجب الإخلاء المؤقت لحين الانتهاء من تنفيذ القرار».

وقد تحدد تنفيذ ذلك كله فى مدة شهرين، على أن يتم تحت إشراف مهندس نقابى متخصص. وتم إخطار قسم شرطة المنتزه بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ لأجل إعلان المالك والسكان بالقرار بالطريق الإدارى.

على هذا النحو قامت الإدارة الهندسية بمحافظة الاسكندرية بواجبها خير قيام، الأمر الذى دعانى إلى الاتصال بمديرها العام لتوجيه الشكر له على ذلك. ولكن الرجل ضحك وقال: المهم هو التنفيذ!..

ولم أفهم فى بداية الأمر معنى هذه العبارة، فما دام القرار موقعا عليه من رئيس قسم المنشآت الآيلة للسقوط، ومن مدير التنظيم، ومدير عام الإدارات الهندسية بمحافظة الاسكندرية، فمن البديهى أنه لم يصدر للزينة أو لكى يبل ويشرب الضحايا من الملاك والسكان ماءه، وإنما صدر للتنفيذ!..

ولكن سرعان ما تبينت معنى عبارة مدير عام الإدارات الهندسية، حين انتظر الضحايا الذين أخلوا مساكنهم، تنفيذ القرار دون جدوى، فى حين كانت الأخبار تصل إليهم عن سعادة الحاج إمام البالغة به، وتمنياته لهم - فى منفاهم - بطيب الإقامة إلى نهاية الدهر!.

وإزاء هذا التباطوء الغريب من الجهاز التنفيذى فى تنفيذ القرار، اتصلت بالمستشار الجوسقى منبها إلى خطورة الموقف، وإلى أن المنزل معرض للانهيار إذا لم تتم إزالة الدورين وترميم المبنى، وأنه بحكم موقع

البناء المحصور فى شارع ضيق، وأمامه عمارة بها جراج، فإنه سوف يجر معه إلى الأرض المنزلين المجاورين له والمنزل المقابل، بكل ما يترتب على ذلك من ضحايا وخسائر فى الممتلكات.

وقد هب الرجل بالفعل لاتخاذ اللازم، وأخطر حى المنتزه لتنفيذ قرار إزالة الدورين، وأخطرنى السيد سمير توفيق رئيس الحى بأنه تم عمل جنحة أمن دولة برقم ٣٣٤ لسنة ١٩٩٣ طبقا للأمر العسكرى لامتناع المالك عن تنفيذ القرار، وتصورت أن القرار أخذ طريقه إلى التنفيذ، على أني لم ألبث أن علمت من رئيس الحى أن المالك قدم طعنا فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط، فى المدة القانونية، أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية، وبالتالى فلا يستطيع الحى اتخاذ أى اجراء نحو تنفيذ القرار إلا بعد صدور حكم المحكمة!..

وذهلت، ففى ضوء تراكم القضايا على عاتق محكمة الاسكندرية الابتدائية فإن مثل هذا الحكم لن يصدر قبل عدة سنوات! فى حين أن المبنى آيل للسقوط، وقد يسقط بين يوم وآخر، بما يترتب على ذلك من خسائر فى الأرواح والممتلكات! ثم إن القرار أصدره قسم المنشآت الآيلة للسقوط ومدير التنظيم - أى أن مهندسى المحافظة قد شاهدوا وعاينوا وقرروا ضرورة إزالة الدورين والقيام بعملية الترميم «خلال مدة شهرين»، وليس خلال بضع سنوات حتى تنظر محكمة الاسكندرية الابتدائية فى القضية وتصدر فيها حكما!..

أفهم أن القانون يحيل إلى قاضى الأمور المستعجلة البت فى هذه القضية – وهى قضية حياة أو موت – قبل انقضاء المدة التى حددتها لجنة المنشآت الآيلة للسقوط للتنفيذ، حتى لا يسقط المبنى وتحدث الخسائر فى الأرواح والمنشآت المجاورة والمقابلة، ولكن القانون لم يحدد أجلا محددا للبت فى القضية، ومعنى ذلك أن البت فى القضية لن يحدث إلا بعد أن تكون الكارثة قد حدثت بالفعل تحت سمع الحكومة وبصرها!..

وأكثر من ذلك إنه إذا وقعت الكارثة بالفعل فإن الحاج إمام لن يصيبه أى شئ! ولن تلحقه أية مسئولية! لأنه قدم طعنه فى الوقت الذى

حدده القانون، وإذا سقط المبنى فى خلال انتظار حكم المحكمة فإنه لن يكون مسئولا عن أية أرواح تضيع أو ممتلكات تدمر!..

ولم يصدق عقلي - بطبيعة الحال - أن الأمور تسير على هذا النحو الذى رواه لى رئيس حى المنتزه، فاتصلت بالدكتور محمود الشريف، وزير الإدارة المحلية، أستوثق منه من صحة هذا الكلام، وإذا به يؤكد لى، ويقول لى إن الإدارة تقف بالفعل مشلولة فى مثل هذه الحالات!..

وتعجبت! ذلك أننى أفهم أن الادارة - وهى هنا بمعناها الواسع الذى يشمل الحكومة والنظام السياسى كله - تقوم بتأمين الأرواح والممتلكات أولا، مادام القرار الفنى الذى صدر بالإزالة والتنكيس إنما صدر عن مهندسيها وخبرائها ولم يصدر عن جهة خارجية، أما أن يعطى للمالك صلاحيات الطعن على حساب الأرواح والممتلكات، ومع تعريض مبنى تعلم جيدا أنه فى وضع خطر، للسقوط، فإن هذا ليس له نظير فى التاريخ كله فى أى نظام سياسى!..

ثم إن الادارة تعلم جيدا أن المالك قد بنى ستة أدوار كاملة على أساس لا يتحمل أكثر من دور! وذلك بالمخالفة لكافة المواصفات الفنية، ولم تعترض عليه فى ذلك، ولم تزل هذه الأدوار المخالفة... (اللهم إلا إذا كان قد حصل على ترخيصات بالبناء باستعمال وسائل ملتوية نعرفها جميعا) فأى حقوق يتمتع بها صاحب مبنى مخالف على هذا النحو، على حساب الأرواح؟.

إن أى بلد من بلاد العالم المتمدن حين يضبط فيه مالك من هذا النوع، فإنه يضبط ويحال إلى المحاكمة، لتعريضه حياة الناس للخطر، وتعريض المبنى للسقوط - هذا إذا كانت الإدارة صالحة وليست فاسدة - ولكنه فى مصر لا يسأل عما ارتكبه من جناية إلا بعد أن تظهر نتائج مخالفاته وتسقط الضحايا! وحتى فى هذه الحالة فإنه يعطى من الضمانات والحصانة على حساب الأرواح ما لا يتمتع به المواطنون الذين يراعون القانون فى أعمالهم!.

وأكثر من ذلك أن الإدارة تحمى حقه فى المخالفة، وتمتنع عن التعرض له أو تنفيذ ما قرره مهندسوها المختصون لحماية المبنى من السقوط، بدلا من أن تعمل على هدم ما بناه من أدوار مخالفة، وإلزامه بدفع التعويضات اللازمة لكل من أضيروا من السكان والملاك بسبب مخالفاته.

وهى تتذرع بتقديمه الطعن فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط فى الوقت المناسب، متناسية أن القانون لا يتجزأ، وأن جميع الأدوار التى بناها مخالفة للقانون، لأنها بنيت على أساس فيللا من دور واحد وليست على أساس عمارة من سبعة أدوار، مما ترتب عليه أن المبنى قد أصبح آيلا للسقوط، وأنها تقاعست عن محاسبته لتعريضه أرواح المواطنين للضياع باستهتاره وجشعه ومجازفته ببناء ستة أدوار على فيللا صغيرة!..

فأية قوة يمتلكها من يخالف القانون فى مصر فى وجه الإدارة والحكومة والنظام السياسى؟ وأية حصانة وضمانات توفرها له الدولة ليرتكب ما يشاء من مخالفات، معتمدا على أن عجلة العدل بطيئة بطء السلحفاة، وأنه حتى يبت فى مخالفاته تكون قد مضت سنون طويلة، بل ربما عدة عقود من السنين!

وإذا تصورنا ذلك كله فى أى مجال من مجالات الحياة العامة، فكيف نتصوره فى أمور تتعلق بالموت والحياة، وبالعمار والخراب؟ ولقد شاهدنا مآسٍ فجعت الناس فى حادث سقوط عمارة الحاجة كاملة، وقصة المواطن أكثم وغيره، فكيف لم تتخذ الدولة الإجراءات التشريعية اللازمة التى تكفل عدم تكرارها؟ وكيف لم تستفد الدولة منها فى تأمين حياة الناس وممتلكاتهم ضد هذا الطابور الطويل الجشع من المخربين؟

والمذهل حقا ما بلغنى من أن صاحب المنزل المذكور انتهز فرصة الصيف، وأخذ يقوم بتأجير شقق البيت المفروشة للمصيفين، برغم قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط بمحافظة الاسكندرية بإخلاء المبنى! وبرغم أن

هذا الإخلاء قد تم فعلا! برغم أنه يعلم أن المبنى على هذا الوضع آيل للسقوط!.

والمذهل أكثر هو جواب السيد سمير توفيق رئيس حى المنتزه عندما أبلغته بذلك، ونبهته إلى خطورة تسكين ناس فى مبنى على هذا النحو، وما يمكن أن يتعرضوا له عند إنهيار المبنى! فقد قال لى إنه لا يملك إزاء هذا الوضع شيئا، وليس من سلطة الى إخراجهم، أو حتى تنبيههم إلى الخطر، وكل ما يملكه هو اخطار شرطة المرافق لتبليغ هؤلاء بقرار الإزالة والترميم، وتترك لهم الحرية فى البقاء أو المغادرة!..

وعلى هذا النحو، وكما يرى القارئ، فإن كل شئ فى الدولة يسير لصالح المخالفين، وقوانين الدولة كلها تتجه لحماية فساد المفسدين! ويستطيع كل فرد فى الدولة أن يرتكب أكبر الجرائم إذا كان لديه المحامى الشاطر الذى يبصره بثغرات القانون، ويمكنه أن يتسبب فى ضياع الأرواح وخراب المنشآت ويفلت من العقاب مادام يحفظ مواعيد الطعن، ويعرف ازدحام المحاكم بالقضايا، وبطء اجراءات التقاضى! بل يمكنه أن ينصب على مئات المواطنين ويبيع لهم الشقق الآيلة للسقوط وهو يعرف أنه بمأمن من طائلة القانون لعدد لا يحصى من السنين!..

وللأمانة فإنى أكتب هذا الكلام من واقع مشاهداتى واتصالاتى، وهى على أعلى مستوى: مستوى المحافظ ووزير الإدارة المحلية. وكلاهما لا يملك شيئا إزاء منزل تتزايد احتمالات سقوطه يوما بعد يوم بسبب استمرار الأدوار التى تقرر إزالتها، وهى أدوار مخالفة بنيت على أساس واه هو أساس فيلا من دور واحد! ويمكن أن يؤدى بقاء هذه الأدوار إلى سقوط المبنى على من فيه وعلى من بجواره ومن يقابله فى أى وقت، وقد يكون قد سقط وقت كتابة هذا الكلام!..

وأكثر من ذلك أنه عند سقوط هذا المبنى فإن صاحبه المخالف لن يحاسب قانونا! لأنه قدم طعنه فى الوقت المناسب! ولأن القانون لا يفرق بين حالة مستعجلة تتطلب اتخاذ المحكمة حكمها فى خلال المدة التى قررتها الإدارة الفنية الهندسية وهى شهران حتى لا يتعرض المبنى

للسقوط، وبين حالة لا يترتب عليها ضياع أرواح أو ممتلكات وتستطيع أن تنتظر عشرات السنين!..

وبصراحة تامة، فإنى لا أصدق أن الأمر بهذا السوء! وأن الدولة تقف ضعيفة كل هذا الضعف أمام حالة صارخة من هذا النوع: حالة صاحب مبنى مخالف، قام ببناء أدوار مخالفة على نحو يهدد المبنى بالسقوط الفعلى، ومع ذلك فلا تستطيع الدولة إزالة الأدوار المخالفة، ولا تستطيع محاسبته، ولا تستطيع تنفيذ قرار إدارتها الهندسية الذى يحمى المبنى من السقوط، ويحمى الأرواح والممتلكات، وأكثر من ذلك أنها تعطيه من الضمانات القانونية ما يؤدى إلى فقد الأرواح وخراب الديار، وخروجه من كل ذلك سالما دون حساب أو عقاب!. إنه إذا صح هذا، فإن شعبنا يكون فى مأزق حقيقى، هذا المأزق هو أنه يكون بلا حماية تحميه من بطش المخالفين والمخربين! وهو أيضا مأزق وقوف القانون فى صف المخالفين والمخربين، ووقوف الجهاز التنفيذى فى جانب المخالفين والمخربين!..

وفى حدود علمى فإن مصر بلد متحضر، وفيه علماء قانون على أعلى مستوى من العلم والفقه القانونى، وقد سبق لبريطانيا فى عام ١٩١٨ أن أرادت فرض تشريع على مصر يوافق مصلحتها، ولكن سعد زغلول وقف فى وجه هذه المحاولة قائلا: «إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج التى ليست لهم شرائع مقررة، وإنما هى بلد له حياة عريقة فى القوانين والشرائع».

واعتقادى الشخصى أن سعد زغلول كان جديرا بأن يغير رأيه لو قرأ هذا المقال، فالنظم المتحضرة فى التاريخ تقوم على عمادين: تشريع، وتنفيذ. ولكن الحالة التى عرضناها فى هذا المقال تثبت أنه لا يوجد فى مصر تشريع ولا تنفيذ!

ومن هنا فإننا نضع هذا الكلام تحت أبصار الرئيس مبارك والدكتور عاطف صدقى، حتى لا يتحملا أمام الله والشعب مسئولية الأرواح التى ستزهق، والمنشآت التى ستتخرب، بينما يفلت الجانى من العقاب، ويخرج من المسئولية خروج الشعرة من العجين.

فى جنة الادارة المصرية وجحيمها!*

ربما كانت الإدارة فى مصر مما يصدق عليه قول الرسول الكريم عن القبر، وهو أنه إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار! مع فارق بسيط هو أن الغالب فى الإدارة فى مصر هو أنها حفرة من حفر النار، يتقلب فيها المواطنون المصريون على وجوههم صبحا وعشيا!.

وفى بلد غير مصر، تتحسن فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية عما هو الحال فى مصر، فإن مثل هذه القضية لا تسبب مشكلة كبيرة، فالناس أعصابهم [illegible] مستريحة، وظروفهم الطيبة [illegible] على التسامح، ولكن فى [illegible] شبح الإرهاب يخيم على الجميع، ويقتل الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ، [illegible] المحيطة بالمواطن المصرى [illegible] المزيد من [illegible] سوء تصرف

* أكتوبر فى ٢٠ يونية ١٩٩٣

الإدارة يتخذ شكلا آخر، يلقى بانعكاسات سلبية على الحكومة وعلى النظام السياسى، لأن الناس لا تفرق كثيرا ـ كما كتبت مرارا ـ بين الإدارة والنظام السياسى، وهى تحمل الحكومة والنظام السياسى جميع الآثام التى ترتكبها الإدارة!.

بل إن الناس لم تعد تفرق بين ما يرتكبه الأفراد من اعتداءات دون محاسبة من الحكومة، وبين النظام السياسى، فهم ينسبون إلى النظام السياسى ظلم الأفراد!.

وهذا ماحدث منذ أسابيع قليلة حين علمت أن أحد المستأجرين الجدد بالعمارة التى أقطنها، وهو طبيب، يقتطع من مدخل العمارة مساحة يقيم منها غرفة يضمها إلى الشقة التى أستأجرها ليتخذها عيادة له! وأن سكان العمارة تجمعوا حوله يحاولون إقناعه بخطأ ما يفعل وعدم معقوليته، وإضراره بهم، وهو سادر فى غيه، وعمال البناء يقومون بعملية البناء بسرعة فائقة، حتى انتهوا من بناء الغرفة، وركبوا لها الباب بالفعل، وأصبحت حقيقة واقعة!

فلم يجد السكان إزاء عجزهم عن منع العدوان – كما علمت – سوى النظام السياسى يصبون عليه جام غضبهم، ويتهمونه بالتسيب وتشجيع المعتدين على اعتداءاتهم دون حساب ولا عقاب، واكتفوا بذلك يأسا وحنقا!

وقد اتصلت على الفور باللواء عبد القادر مطاوع، رئيس حى مصر الجديدة، أبلغه بالواقعة، وأطلب منه التدخل لسريع، ولم يتردد الرجل، فقد أرسل مهندسيه وعمال الهدم الذين قاموا على الفور بإزالة الغرفة الدخيلة على مدخل العمارة، بعد أن حرروا المحضر اللازم، ولم يصدق سكان العمارة أعينهم، فقد تعودوا على عبارة: «يبقى الحال على ماهو عليه، وللمتضرر إقامة الدعوى» ـ وهى دعوى يستغرق نظرها ـ عادة ـ مابين عشر سنوات وعشرين عاما، وبعضها يستمر نظره حتى يوم القيامة!

وقد كان رد فعل السكان إزاء هذا التصرف السريع من رئيس الحى، الذى أزال به العدوان، أعاد الأمور إلى نصابها، يفوق التصور، إن شعور الناس بأن العدل قريب منهم وسهل المنال، لايماثله شئ فى توطيد الثقة بين الحكام والمحكومين، بل فى توطيد إيمان المرء بربه، فلا شئ يدمر النفس البشرية قدر الشعور بالظلم والإحساس بأن العدل صعب المنال.

ومن سوء الحظ أن سنوات الديمقراطية المطلقة التى لم تعهدها مصر فى عهد الرئيس مبارك، بعد طول كبت وانضباط فى العهد الدكتاتورى لعبد الناصر، قد صحبها تسيب فى الشارع المصرى وسلوك الأفراد، وهى ظاهرة لاحظها كاتبنا أحمد بهاء الدين - شفاه الله - فى حينها فى عموده اليومى بالأهرام، واستنكرها، عندما لاحظ أن بعض أصحاب المحلات أصبحوا يملكون المحلات وما أمامها من رصيف وجزء من الشارع الملاصق للرصيف! وأنهم أصبحوا يعبرون عن هذه الملكية عن طريق وضع برميل أو برميلين، أو غير ذلك من الأدوات، على أرضية الشارع نفسها للحيلولة دون انتظار أية سيارة أمام المحل، أو لحجز المكان لسيارة صاحب المحل. والأدهى من ذلك أن هذا الاعتداء على حرمة الشارع يلقى التقدير والاحترام من رجال الشرطة، بدلا من أن يحرروا مخالفات لأصحابها ويحيلوهم إلى المحاكمة! ومنذ ذلك الحين أصبح العرف فى الشارع المصرى هو أنه من حق أى إنسان أن يفعل مايشاء مما يتفق مع مصلحته ويخالف مصلحة الغير، مادام أنه يملك القوة الغاشمة التى تمكنه من فعل ذلك، ودون أن يترتب على فعله أية مساءلة!

وقد كان فى هذا الإطار الجديد أن انطلقت طاقة العدوان فى نفس كل من يمتلك المقدرة على الاعتداء، وفرض الأمر الواقع على الأفراد والحكومة! ورأينا من يحتلون شقق الغير بالقوة «ويبقى الحال على ما هو عليه» بأمر النيابة حتى يبت فى القضية التى لايبت فيها أبدا!

وكل ذلك نزع من قلوب الناس الاطمئنان إلى الحماية اللازمة من طرف الحكومة، خصوصا بعدما تفشى الفساد فى الجهاز الإدارى،

وأصبح حاميها حراميها، بل خصوصا بعدما تفشت ظاهرة تواطؤ الكثيرين من المحامين خربى الذمة مع الخصوم، وخياناتهم لأمانة التوكيل عن الموكلين فى سرقتهم ونهبهم، الأمر الذى أثار الذعر وأطار العقول وزاد من تعقيد قضية العدل المهدر أو المعطل!

على كل حال ففى هذا الإطار بدت مبادرة اللواء عبد القادر مطاوع بإزالة العدوان فى نفس التو والساعة، بدلا من «إبقاء الحال على ماهو عليه» حتى تفصل المحكمة فى الدعوى - بمثابة نسمة نقية فى الجو الفاسد أعاد الاطمئنان إلى نفوس السكان الذين فقدوا الثقة فى العدل، وأعاد إليهم - وهذا هو المهم - الثقة فى النظام السياسى وفى قدرته على حمايتهم.

وهذا ما أشرت إليه فى بداية هذا المقال، وما أبرزته من الصلة الوثيقة بين الإدارة والحكومة، ودور الإدارة فى تحسين صورة الحكومة أو تشويهها، وانعكاس تصرف الإدارة على الحكومة والنظام السياسى سلبا أو إيجابا وفى هذا الصدد فلقد سبق لى أن أشدت بما يبذله رجال المرور جنودا وضباطا من جهد فى أداء عملهم الشاق فى أسوأ الظروف الجوية، وهو ما ليس له مثيل فى بلد آخر أقل ازدحاما من بلدنا، وأكثر نظاما واحتراما لقواعد المرور. ومن الطبيعى أن حسن أداء رجال المرور لواجبهم ينعكس إيجابا على الناس، وسوء أداء هذا الواجب ينعكس سلباً عليهم، ونظامنا السياسى هو المتأثر فى نهاية الأمر برضاء الناس أو سخطهم!

ومن هنا فإنه تزعجنى بعض التصرفات التى أراها تفسد الصورة اللائقة برجال المرور، وتؤثر سلبا على علاقاتهم بالجمهور المصرى، وتزيد من توتره وسخطه منذ شهرين تقريبا خرجت من هيئة الكتاب على النيل لأركب سيارتى التى تعودت على [illegible] المصريين عاما السائق أن يضعها بمحاذاة رصيف الكورنيش [illegible] طاقة مخالفة! على شباك الباب وأخرى على النافذة الخلفية! وتعجبت! وعندما مضيت فى طريقى

إلى مجلة أكتوبر، لاحظت أن كل سيارة فى الانتظار تحظى ببطاقتى مخالفة! - نعم بطاقتى مخالفة وليست بطاقة واحدة! وتصورت أن أحد أمناء الشرطة ممن لاعهد لهم بالتواجد فى هذه المنطقة قد تصور خطأ ارتكاب هذه السيارات مخالفات انتظار فى الممنوع، ولكن ردنى إلى صوابى أنه لاتوجد لافتة على طول الشاطئ تمنع الانتظار. ثم إذا بى أجد جمهرة حول أحد أمناء الشرطة على الكورنيش، وكان هو الأمين الهمام الذى رصع السيارات بالبطاقات بهذه الطريقة الاستفزازية، وتوقفت بسيارتى للتيقن من الأمر، وكان الناس فى غضب شديد، فهم أصحاب هذه السيارات، وكانوا يجادلون الأمين بأنهم تعودوا على الانتظار بسياراتهم منذ سنوات فى هذه الأماكن دون مخالفة، كما أنه لا توجد لافتة تمنع الانتظار. وعندما استفسرت من الأمين أبلغنى أنها أوامر اللواء صلاح مندور مدير مرور القاهرة.

وتعجبت! وعندما وصلت مكتبى بأكتوبر أردت الاتصال باللواء صلاح مندور لأقول له إن هذه القضايا فى بلاد العالم لاتخضع لنزوة مسئول، وإنما تنظمها لوائح وقوانين، وأنه ليس من حق مدير المرور أن يمنع اليوم الانتظار على هذا الرصيف أو ذاك، ثم يبيحه غدا! وأن مثل هذه التصرفات الفجائية تثير السخط والغضب فى الوقت الذى ينبغى فيه تفادى كل مايمكن أن يسبب هذا السخط والغضب، ولكنى لم أتمكن من الاتصال به، ونويت الكتابة فى هذا الشأن، ولكن الأحداث الجارية جرفت هذه المسألة، خصوصا عندما عادت الأمور على كورنيش النيل فى تلك المنطقة إلى ما كانت عليه طوال السنوات السابقة كأن لم تكن! واختفت مخالفات أمين الشرطة المزدوجة على نوافذ السيارات المنتظرة، بل اختفى أمين الشرطة نفسه!

على أن قوانين المرور نفسها تتيح للبعض استغلالها استغلالا سيئا! ومن ذلك ماورد فى هذه القوانين بخصوص «الأمن والمتانة» فى السيارة. فإن بعض ضباط المرور يسيئون تفسير هذه العبارة، فيتعنتون مع بعض

قائدى السيارات الذين أصيبت سياراتهم فى بعض المصادمات، وجار سمكرتها ودهانها. فمن المعلوم أن هذه تتطلب وقتا لإتمامها، ولا يوجد ما يمنع صاحب السيارة ومتانتها، ولكن بعض ضباط المرور يسيئون استغلال هذه المادة، فيقومون بتغريم أصحاب السيارات التى لم يتم دهانها أو سمكرتها، وبعضهم يذهب فى التعنت إلى حد سحب الرخصة!.

وهو ماحدث يوم ١٩٩٣/٦/٩ حين تصدى بعض ضباط المرور لسيارة معيد بكلية هندسة عين شمس كان فى طريقه إلى كليته للقيام بواجبات الامتحان والكونترول، وذلك على طريق صلاح سالم عند شارع الثورة! بحجة أن سيارته فى حاجة إلى سمكرة ودهان! وقد حاول المعيد أن يقنع الضابطين بأن هذا العيب لا يؤثر على كفاءة السيارة أو يسبب أضرارا بصاحبها أو بالغير، وأنه مؤمن بالفعل على سيارته ولكن مشاغل الامتحان لا تمكنه من إبلاغ شركة التأمين عن العيب لإصلاحه على نفقتها، ولكن دون جدوى! فقد أصر الضابطان على سحب الرخصة! وهنا عرض المعيد دفع أية غرامة فى سبيل تفادى سحب الرخصة وما يترتب على ذلك من تعطيل لوقته فى ظرف هو أحوج مايكون لدقيقة منه، ولكنها أصرا على سحب الرخصة وأعطياه ايصالا لاستخدامه خلال ٤٨ ساعة!..

هذه الحالة، التى أضعها تحت أنظار وزير الداخلية اللواء حسن الألفى ومحافظ القاهرة اللواء عمر عبد الآخر، تمثل أنموذجا لتعنت بغيض لا مبرر له ومع مواطن شريف يشغل منصبا جامعيا ويتحمل مسئوليات جامعية فى وقت امتحانات، وهذا التعنت يسبب سخطا واستياء فى نفسه يؤثران على عمله وعلى علاقته بالنظام السياسى سلبا! وربما توقع الضابطان أن يخر المعيد على ركبتيه يقبل قدميهما ليسمحا له بالاحتفاظ برخصة سيارته، فلما لم يفعل سحبا منه الرخصة!.

وهكذا نرى أنفسنا أمام مفارقة غريبة، ففى مقابل هذا الاهتمام من الضابطين بالسمكرة والدهان، فإنا نرى إهمالا مزريا بشروط المتانة

والأمن الحقيقيين ـ أى بكاوتش السيارات البالى الذى يعرض حياة المواطنين للخطر! أو شكمانات السيارة الفاسدة التى تلوث الجو! أو كشافات الإضاءة المحطمة، أو الإشارات التى لا تعمل، إلى غير ذلك!..

بل إننى منذ أيام قلائل مرت بى سيارة ذات زجاج نوافذ عاكس لا يسمح برؤية من بداخلها! وهى أول مرة أرى فيها هذا الزجاج فى مصر، وهو أشبه بزجاج نظارات الشمس، ويستطيع أكبر المجرمين المطلوبين للأمن استخدام مثل هذه السيارة دون أن يكتشف أحد أمره! وطبعا لم تجد هذه المخالفة الضابطين النشيطين ليوقفا السيارة ويتخذا اللازم.

ولقد قرأت مرة عن صدور تعليمات من المرور تمنع استخدام الزجاج الفيميه الأسود، أو الستائر الخلفية التى تحجب عن السيارات الخلفية الرؤية الشاملة، ومع ذلك فهذه السيارات تملأ القاهرة دون أن تجد من يوقفها، والستائر مازالت تستخدم لحجب الرؤية عن الغير دون أن تجد من ضباط المرور من يحرر المخالفة اللازمة لأصحابها!.

ومن هنا يبدو التركيز على السمكرة والدهان من قبيل الهذر والعبث والتحرش بالمواطنين، والتظاهر بالعمل فيما لا عمل فيه! وقد سبق لى منذ بضع سنوات أن كتبت عن هذه الظاهرة، واستنكرتها، وقلت إنه لا توجد فى وسط فوضى المرور الذى تعانى منه القاهرة، وفى وسط الجهل والغشم الذى يعانى منه معظم سائقى السيارات، سيارة تكاد تخلو من «خبطة» هنا أو هناك، أو صدمة هنا أو هناك، وأنا شخصيا لم أصدم فى حياتى سيارة، ولكنى أصبت بعشرات الصدمات التى لا أعرف مرتكبيها، وقد أعرفهم دون أن أتمكن من أن أفعل لهم شيئا، ولست أعتقد أننى أملك الوقت الكافى لسمكرة ودهان كل صدمة تحدث، على الرغم من أن ذلك لا يكلفنى مليما واحدا، لأنى مؤمن على سيارتى ضد الحوادث... وليس مطلوبا من صاحب كل سيارة أن يملك المال الكافى لمواجهة الإنفاق على كل خبطة أو صدمة، مع ارتفاع نفقات هذا الإصلاح فى الوقت الحاضر بدرجة كبيرة.

على كل الحال فما عرضته إنما هى نماذج تسىء فيها الإدارة التصرف مع المواطنين، وتزيد فى معاناتهم، وتزيد - بالتالى - من سخطهم على الدولة فى وقت هى أحوج ما تكون فيه لالتفاف الجماهير حولها فى وجه التحديات الجسيمة التى تواجهها، وعلى رأسها الإرهاب والأزمة الاقتصادية.

وهذا يقودنى إلى التعرض لخطاب وصلنى من قارىء مصرى اسمه أحمد حظو، يعيش فى مدينة تسوج ZUG فى سويسرا، يستحق التأمل، وفيه يقول :

«قرأت لك فى مجلة أكتوبر مقال إشادة بضباط البوليس الذين يحاربون الإرهاب، وضباط البوليس الذين يعملون على تنظيم المرور تحت أسوأ الظروف الجوية، وإنى ياسيدى لأتمنى مخلصا أن أعرف رأى سيادتك فى فريق آخر من ضباط البوليس فى مختلف الرتب الكبيرة والصغيرة، يعملون فى إدارة تسمى «الإدارة المركزية لتصاريح العمل» إن طبيعة العمل الذى تقوم به هذه الإدارة هو أمر غريب حقا، فلو كان الأمر مقصورا على إصدار تصريح بالعمل للأجنبى الذى يرغب فى العمل فى مصر، لفهمنا هذا ولا غبار عليه، ولكن المهزلة ياسيدى أن هذه الإدارة تلاحق كل مواطن مصرى يتمكن من إيجاد عمل، سواء فى هيئة أجنبية أو فى الخارج، وتلزمه باستخراج «تصريح عمل»، وتعجب معى ياسيدى أن تصمم حكومتنا على وجود هذه الإدارة!

انتهى خطاب المواطن المصرى الذى يقيم فى سويسرا، ولكن المهم هو أنه أرفق به ورقة أخرى صور عليها بعض الأخبار التى نشرت بالصحف المصرية، والتى تدعم رأيه فى إلغاء هذه الإدارة! وأحد هذه الأخبار بعنوان: «١٧٠٠ مليون دولار زيادة فى تحويلات المصريين بالخارج». وفيها يقول الخبر، إن التحويلات التى وردت من الخارج إلى مصر بالنقد الأجنبى، قد حققت طفرة واضحة، إذ وصلت فى يونيه ١٩٩٢ إلى ٦ر٦ مليار دولار مقابل ٢ر٥ مليار العام السابق، وقد شكلت

تحويلات المصريين فى الخارج الجانب الأكبر من الزيادة، ووصلت ٥ر٥ مليار دولار مقابل ٨ر٣ مليار، وارتفعت التحويلات النقدية لتصل إلى ٤ر٤ مليار دولار مقابل ٥ر١ مليار دولار... إلى آخره.

ويعلق القارىء على هذا الخبر قائلا ساخرا : «من المضحك - وشر البليه مايضحك - أن هؤلاء المصريين هم الذين تصمم الدولة على أن يستخرجوا «تصاريح عمل»!

ثم يصور القارىء عنوان خبر آخر يقول : «٨٣ ألف متعطل فى أسيوط» ويعلق على هذا الخبر ساخرا : «ومع ذلك إذا تمكن واحد من هؤلاء المتعطلين أن يجد عملا، حتى فى «تمبكتو»! فإن الحكومة المصرية سوف تطالبه «بتصريح عمل»!..

ويقول القارىء إن الحكومة تعلن إنها سوف تسهل استخراج تصاريح العمل بالخارج بجميع أقسام الإدارة، وهى لاتعلم أن التسهيل الوحيد الواجب عمله هو إلغاء هذه التصاريح تماما واختفاؤها من حياتنا»!..

وليس لى تعليق على رأى هذا القارىء المصرى، ولكنى أضعه تحت أنظار السيد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية لاتخاذ القرار الصحيح الذى يتفق مع مصلحة الوطن والمواطنين.

أكابر مصر!*

عندما كتبت مقالى يوم ١٣ يونيه بمجلة أكتوبر عن «مسئولية الدولة عن انهيار المبانى». كنت أتصور أن أجهزة الدولة سوف تتحرك لتحقيق واقعة الفساد التى أوردتها، وأن محافظة الإسكندرية سوف تقف على قدم ولا تقعد حتى تجرى التحقيق اللازم مع صاحب المبنى المخالف الذى يهدد حياة المبنى المخالف الذى يهدد حياة المواطنين بالخطر، وأن السلطة سوف تأمر بإجراء التحقيق مع من سمحوا للمخالف بالمخالفة تحت سمع الإدارة وبصرها، وأن موظفين كبارا سوف يوقفون عن العمل لعدم درايتهم بما يجرى تحت أعينهم من مخالفات تمس أمن المواطنين وحياتهم، وأن وزارة المالية سوف ترسل بمحاسبيها لمحاسبة صاحب المبنى المخالف الذى يملك إمكانات جبارة على الإفساد، وتتعرف

* أكتوبر فى ١٨/ ١٩٩٣/٧

على مصادر دخله الهائل، وتتحقق من أن ما يدفعه من ضرائب من دخله من تجارة الأخشاب وتأجير الشقق المفروشة هو ما يجب عليه دفعه بالفعل، وليس عشر مايجب أن يدفعه!.

وأن جهات الرقابة الإدارية سوف تتحرك لفحص ومتابعة هذه الحالة المفضوحة.

نعم تصورت أن هذا ما سوف يحدث بعد نشر المقال، قياسا على ما يجرى فى أى بلد آخر يكشف فيه كاتب سياسى عن مخالفة تهدد أمن المواطنين، فلقد سبق لى أن كتبت مقالا عن الحكومة والإدارة، بمناسبة ما أخذت الصحف تتحدث به عن فساد الحكومة، وقلت إنه علينا أن نفرق بين الحكومة الفاسدة والإدارة الفاسدة، فالإدارة الفاسدة لاحيلة للحكومة فى صنعها، وأن سعد زغلول ورث الإدارة التى كانت تعمل مع كرومر وجورست وكتشنر ونجت واللنبى ولويد. ولا تستطيع حكومة فى العالم أن تتفادى فساد إدارة من إداراتها، ولكن واجبها هو أن تهب فورا لمحاسبة المفسدين، وإيقافهم وإحالتهم إلى جهات التحقيق وتقديمهم للمحاكمة، فإذا لم تفعل اشتركت بالضرورة فى الفساد.

وما حدث بعد نشر المقال هو أنه لم يتحرك أحد على الإطلاق، لا من الحكومة ولا من الإدارة، كأن المقال نشر فى مجلة تصدر فى قرية نائية فى الريف المصرى ولم يصدر فى أكبر مجلة فى مصر وفى الشرق الأوسط.

ووجدت نفسى أتصل بالدكتور محمود الشريف وزير الإدارة المحلية، وقال الرجل إن صاحب المبنى قدم طعنا فى قرار لجنة إزالة المنشآت الآيلة للسقوط، ولابد من انتظار حكم المحكمة الابتدائية المقدم أمامها الطعن! ووجدت أن هذا المنطق يهدم القضية من أساسها، إنه منطق يقبل مخالفات البناء التى ارتكبها صاحب المبنى وهددت حياة المواطنين بالخطر، عندما قام ببناء ستة أدوار على أساس فيللا لا يتحمل أكثر من

دور أو دورين، وأكثر من ذلك لا يحاسب صاحبها عليها ـ مع أن المنطق الصحيح هو البدء بالتحقيق فى هذه المخالفات وإيقاف من شاركوا من إدارة الحى مع صاحب المبنى فى صنعها. كما أن المنطق هو اعتقال صاحب المبنى لاستجوابه فى هذه المخالفات التى عرضت حياة المواطنين للخطر وشردتهم من ديارهم، والمنطق أيضا هو المسارعة إلى حماية المبنى الآيل للسقوط من الانهيار عن طريق هدم الأدوار التى قررت اللجنة الهندسية بالمحافظة إزالتها، وإجبار المالك المخالف على إجراء التنكيس اللازم على وجه السرعة قبل أن ينهار المبنى.

هذا المنطق كله تجاهلته أجهزة الدولة والمحافظة، فاعترفت أولا بحق الرجل فى مخالفات البناء، وأقرته عليها، وأكثر من ذلك أنها عاملته معاملة المواطنين الشرفاء الذين لا يخالفون ولا يعرضون أرواح المواطنين للخطر، وأعطته حقه كاملا فى الطعن فى قرار اللجنة الهندسية، وتركته حرا طليقا، وتركت المبنى دون مساس كقنبلة موقوتة تهدد المبانى حولها وأرواح الناس الذين يقطنون بجوارها، وأكثر من ذلك أنها تركته يقوم بتأجير الشقق المفروشة فى المبنى الآيل للسقوط للمصيفين.

فإذا لم يكن هذا هو الفساد بعينه، فما هو إذن تعريف الفساد؟ ما هذه القوة الجبارة التى يملكها صاحب مبنى نصف متعلم فى مواجهة سلطة الدولة، بحيث يركع أمامها الجميع، ويغضون الطرف عن مخالفاته، ويقدمون له الحماية اللازمة للاستمرار فى هذه المخالفات، ومضاعفتها، وينام قرير العين هادئ البال، فى حين أن ضحاياه يعيشون خارج المبنى فى شقق مفروشة مكلفة للغاية؟.

صارحت الدكتور محمود الشريف، وزير الإدارة المحلية بهذه الأفكار، وأفحمته بأنه عندما كان محافظا للقاهرة ظل على مدى سبعين يوما يقوم بهدم الأدوار المخالفة فى القاهرة حماية للأرواح، فكيف تقف سلطة الدولة فى محافظة الإسكندرية عاجزة عن إزالة دورين فى مبنى آيل للسقوط، على الرغم من أن إدارتها الهندسية هى التى فحصت المبنى

واتخذت هذا القرار؟، وكيف أن هذه السلطة لم تتحرك لمحاسبة صاحب المبنى على مخالفاته التى تعرض حياة المواطنين للخطر؟.

ما هى هذه الكرامات التى يتمتع بها صاحب المبنى وتجعله صنوا لمحافظ الاسكندرية، لا يستطيع أن يقترب منه بالمحاسبة على ما جنت يداه، وتجعل إدارة الحى تنسى الأدوار التى بناها بغير حق ولا تذكر إلا حقه فى تقديم الطعن فى الوقت المناسب، مع إبقاء المبنى تحت الخطر الذى يهدد الأرواح والممتلكات لعدة سنوات قادمة، رغم مسئولية المحافظ ورئيس الحى الأولى عن حماية الأرواح والممتلكات؟

وإذا افترضنا أن صاحب المبنى قد ارتكب مخالفاته فى البناء بإذن مهندسى الحى، فكيف لم يجر التحقيق مع المخالف منهم وتقديمه للمحاكمة بتهمة الفساد ومساعدة صاحب مبنى على بناء ستة أدوار على أساس لا يتحمل أكثر من دور أو اثنين، ويشرح ويروى أمام المحكمة الإجراءات الفنية التى بنى عليها منح هذه التصريحات، خصوصا بعد أن أصبح المبنى آيلا للسقوط بالفعل وثبت فساد تقديراتهم بالضرورة؟

لم يشأ الدكتور محمود الشريف الاشتراك معى فى حل غموض القضية، ولكنى عرفت منه أنه قام بإزالة الأدوار المخالفة عندما كان محافظا للقاهرة، مستخدما فى ذلك سلطاته كمحافظ! سألت: وهل اختصاصات المحافظين تتفاوت من محافظة لأخرى؟ وصمت الرجل! وسألت: وأرواح الناس المهددة تحت سمع المحافظة وبصرها حتى يفصل فى القضية، وطلب سيادته منى إمهاله دقائق لإجراء الاتصالات اللازمة، وعاد فأخبرنى بأنه أصدر تعليماته للحى بتشميع المبنى الآيل للسقوط حتى يبت فى القضية، وقطع المياه والكهرباء عنه منعا لاستخدامه.

وشعرت بأن هذا إجراء وقائى معقول، ولكنه يكون الجزء الأول من القضية، أما الجزء الثانى فهو محاسبة صاحب المبنى عن مخالفاته، ومحاسبة المفسدين فى إدارة الحى الذين ساعدوه على الإفساد ـ وهو

جزء لا يقل أهمية عن الجزء الأول، لأنه يتعلق بحياة الناس وحياة الناس فى القصاص!

ومع ذلك فقد كانت المفاجأة المذهلة أن تعليمات وزير الادارة المحلية، التى قصد بها حماية الأرواح! لم تنفذ! فبعد أسبوع تبين أن كرامات الحاج إمام أقوى بكثير من تعليمات وزير الإدارة المحلية! وأن الحاج إمام يقوم بتأجير الشقق المفروشة فى مبنى الموت للمصيفين الذين يجهلون سوء حال المبنى!..

وأتصلت بالمستشار الجوسقى محافظ الاسكندرية أبدى تعجبى من عدم تنفيذ تعليمات وزير الإدارة المحلية، ووجدت نفسى أقول له متسائلا : ما هذه القوة الرهيبة التى يتمتع بها الحاج إمام وتستطيع إلغاء تعليمات وزير الإدارة المحلية؟ وقال المستشار الجوسقى إنه هو المسئول عن حماية أرواح المواطنين فى محافظة الاسكندرية! ووعد بالاتصال بى فى اليوم التالى. وهو ما حدث بالفعل، وقال لى المحافظ الجوسقى: إن البيت الآيل للسقوط جار تشميعه حاليا بعد أن أصدرت الأوامر بذلك.

وتصورت أن المسألة اتخذت مسارا صحيحا، ولكن بعد أيام كانت الأخبار تصلنى بأن الحاج إمام مايزال يقوم بتأجير الشقق المفروشة فى عمارة الموت للضحايا من المصيفين، بل الأكثر من ذلك أنه يجرى تعديلات فى الدور الأول من المبنى ـ لتحويله إلى بوتيكات! ومعنى ذلك أن أوامر المحافظ لم تنفذ! كما أنه لم تنفذ أيضا أوامر وزير الإدارة المحلية! ومعنى ذلك ـ بعبارة صريحة لا خفاء فيها ـ أن الحاج إمام أقوى من محافظ الاسكندرية، وهو أقوى من وزير الإدارة المحلية ـ أى أنه أقوى من الحكومة والإدارة معا.

بل هو أقوى من رئيس الجمهورية! فرئيس الجمهورية لا يستطيع أن يفعل مايشاء، فهو مقيد بدستور يعطيه صلاحيات محددة لا يستطيع تجاوزها، وهو يخضع لمحاسبات دستورية، كما أنه خاضع لرقابة الصحافة، وخطواته محسوبة عليه، ولكن صلاحيات الحاج إمام بلا

حدود! فهو متحرر من كل شئ، ويستطيع أن يفعل مايشاء، ولديه من الكرامات ما يمكنه من فرض إرادته على الجميع: أى على وزير الإدارة المحلية، وعلى محافظ الاسكندرية، وعلى رئيس الحى، وبالتالى فهو حاكم مطلق لا يفترق عن هنرى الثامن فى انجلترا أو لويس الرابع عشر فى فرنسا، أو فريدريك الأكبر فى بروسيا! ولذلك لم أعجب حين علمت بعد ذلك أن الحاج إمام قد عمد إلى إرهاب المتضررين من السكان، وإيهامهم بأن وزارة الداخلية فى يده يحركها كما يشاء! فاستأجر أمينا للشرطة فى قسم المنتزه قام بعمل محضر لبعض السكان يحملهم فيه مسئولية عدم تنفيذ قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط، ويزعم فيه أنهم تعرضوا له ومنعوه بالقوة من ذلك! ومن حسن الحظ أن هذا الزعم لم يغب عن فطنة العقيد صالح خميس بقسم المنتزه الذى أنقذ سمعة وزارة الداخلية، وإلا كان المتضررون يقيمون حاليا فى السجون، والحاج إمام مطلق السراح يتيه بقوته ونفوذه!.

وحزنت لأن الأمور وصلت فى بلدى إلى هذا الحد! ومر فى ذهنى شريط عن تطور استخدام القوة فى مصر، وكيف انتقلت من يد إلى يد. فتذكرت قولة سعد زغلول الشهيرة قبل اعتقاله للمرة الثانية على يد السلطة البريطانية: «للقوة أن تفعل بنا ما تشاء، أفرادا وجماعات، فإننا جميعا مستعدون للقاء ما يأتى به بجنان ثابت وضمير هادئ»! ثم عدت فتذكرت عبارة وردت فى الفيلم المصرى العظيم «الزوجة الثانية» على لسان حسن البارودى الذى كان يقوم بدور شيخ القرية، وهو يحاول إقناع بطل الرواية بالخضوع لطلبات العمدة، فقد قال له: «إحنا غلابة! والله لما ندن على مدنة، ما حد يسمعنا! الأكابر بس هم إلى بنسمع كلامهم. هم اللى يأمروا ونحن ننفذ»!

كان أكابر مصر فى ذلك الحين هم الذين كتب فيهم إلياس زخوره كتابه الشهير فى ثلاثة أجزاء تحت عنوان: «مرآه العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر»، وكان يشمل رجالات من أمثال محمد على

باشا واسماعيل باشا وعلى مبارك، وأحمد عرابى، وعدلى يكن وغيرهم من أكابر مصر. ولكن أكابر مصر فى هذه الأيام هم أمثال: الحاج إمام!..

فكما رأينا، ها هى ذى القوة تنتقل من يد السلطة البريطانية، إلى يد أكابر مصر فى العصر الإقطاعى، إلى يد الحاج إمام تاجر الأخشاب فى زفتى وصاحب مبنى الموت، وإلى يد الحاجة كاملة والحاجة عصمت، وهذا الطابور الطويل من حجاج آخر الزمن الذين يلعبون بأرواح وأرزاق الشعب المصرى الذى تحولت جماهيره إلى «غلابة، لا يسمعهم أحد حتى ولو اشتكوا من فوق مئذنة»!.

فأى انتقال حقير جدا للقوة والنفوذ وأى تطور مشئوم يضع السلطة التنفيذية كلها والشعب المصرى بأسره فى قبضة تجار الموت ابتداء من أصحاب العمارات الآيلة للسقوط إلى تجار اللحوم الفاسدة، إلى تجار المخدرات، إلى أصحاب شركات توظيف الأموال، إلى كل من يملك القوة المادية الرهيبة على إفساد الإدارة الحكومية وإخضاعها لرغباته ونفوذه، وهو فى أمن تام من المحاسبة؟.

أليست هذه التربة العفنة هى التى يستلهم منها الإرهابيون مبادئهم، ويجندون لهم الشباب المحبط؟ وأليست هذه القيادات الإدارية الضعيفة المتسيبة هى التى ساعدت الفساد على التغلغل فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية حتى وصل إلى النخاع؟ وماذا جرى لهذه القيادات الضعيفة؟ إنها تعيش فى مراكزها مددا أطول وأطول!.

العجيب أن ماحذرت منه فى مقالى عن «مسئولية الدولة عن انهيار المبانى» تحقق فى هذا الأسبوع، ففى يوم الخميس ٢٤ يونية انهار منزل بالدرب الأحمر، ولقى ١١ شخصا مصرعهم. وقد ذكرت الصحف أن المنزل المنهار كانت قد صدرت ثلاثة قرارات بإزالة الطابق الأخير منه وتنكيس باقى العقار، ولكن صاحب المنزل طعن فى القرار ـ تماما كما فعل الحاج إمام! ـ ولم تتحرك إدارة الحى لإلزامه بإزالة الدور والقيام بالتنكيس اللازم.

والمهم فى هذه الحادثة هو أن صاحب العقار ـ كما أوردت جريدة الأهرام ـ أفرجت عنه النيابة بضمان مالى قدره ألف جنيه! وكانت التهمة التى وجهت له هى تهمة «التراخى والامتناع عن تنفيذ القرار الصادر بهدم وتنكيس العقار» وهى التهمة نفسها التى تنتظر الحاج إمام فيما لو إنهار المبنى الذى يملكه، وجر معه ما حوله وأمامه من مبان، ودفن تحته من يدفن من البحثث.

ووفقا لتسعيرة الأرواح الممثلة فى الضمان المالى الذى دفعه صاحب مبنى الدرب الأحمر، وهو ألف جنيه، فإن ثمن جثة المواطن المصرى فى أمثال هذه الحوادث يبلغ أقل من مائة جنية! يدفعها صاحب المبنى المخالف ويخرج طليقا فى حين أن الجثث فى طيقها إلى المدافن

ونلاحظ أن النيابة لم توجه أية تهمة إلى أى مسئول فى الحى، بل استدعت مدير الادارة الهندسية بحى وسط القاهرة لسؤاله عما إذا كان هناك طعن أمام القضاء لوقف قرار الإزالة أم لا؟ وحين يقرر أن هناك طعنا، فإنه يمضى إلى حال سبيله بدوره، ولا مسئولية على أحد! وفى الوقت نفسه فإن النيابة لم توجه أية تهمة إلى الحى ومهندسيه. برغم أنه أساس الفساد، وهو المسئول الأول عن انهيار المبنى وضياع الأرواح.

وهكذا ـ كما يرى القارئ ـ فإن الجميع سوف يفلتون من الجريمة: صاحب المبنى، والإدارة الهندسية والحى، وهو ما ينتظر الحاج إمام وجميع المسئولين فى محافظة الاسكندرية، وهو ما ينتظر الحاجة كاملة وجميع الحجاج الآخرين! والجميع يعلمون ذلك جيدا، ولذلك يخالفون ويفسدون ويتعفنون دون خوف من أية مسئولية أوعقاب، فأرواح المصريين لاتساوى شيئا، وحتى لا أكون مبالغا فإن ثمن الجثة يصل إلى مائة جنيه! وحتى أكون أكثر دقة فإنها تساوى ـ وفقا لآلتى الحاسبة : تسعين جنيها وتسعين قرشا!

والعزاء الوحيد الذى أقدمه لجماهير القراء أن أرواح المصريين لم تكن تساوى شيئا فى الماضى وعلى مدى التاريخ، فلماذا تساوى شيئا فى العصر الحاضر؟ ولهذا فنحن نتشدق دائما بأن مصر أم الدنيا!.

سقوط العمارات وأكابر مصر الجدد.. مرة أخرى!*

عندما نشرت لى «أكتوبر» مقالى: (مسئولية الدولة عن انهيار المبانى)، و«أكابر مصر»، اللذين تحدثت فيهما عن مخالفات أصحاب العمارات التى تعرض حياة المواطنين للخطر والدفن تحت الأنقاض - لم أكن أتصور حجم رد الفعل لهذين المقالين، والمكالمات التليفونية التى تلقيتها فى داخل مصر وخارجها، والخطابات التى وصلتنى، بل والفاكسات من الخارج! الأمر الذى يشير إلى شدة اهتمام المصريين بهذه القضية، خصوصا بعد انهيار عمارة الحاجة كاملة فى هليوبوليس، والمشاهد التراجيدية التى رآها جمهور المشاهدين فى التليفزيون عن مأساة أكثم وغيره.

وسوف أختار بعض هذه المكاتبات علها تساعد المسئولين فى الدولة على مواجهة القضية الخطيرة.

وأبدأ «بفاكس» وصلنى من ألمانيا من المهندس المصرى عثمان فهمى

* أكتوبر فى ٢٢/ ٨/١٩٩٣

منير، عضو نقابة المهندسين الاستشاريين العالميين (قد أتبعه بمكالمة تليفونية طويلة من هامبورج) وهو يحمل فيه نقابة المهندسين والمهندسين مسئولية انهيار المبانى!

وعلى حد قوله، فهناك أصول معينة ومواصفات خاصة لكل مبنى يجب اتباعها ومتابعتها، فالمفروض أن لكل مبنى ملفا معينا يحفظ فى الجهة الحكومية المختصة، يتضمن رسومات المبنى الهندسية التى توضح عدد الأدوار، ومساحة كل شقة، ومساحة كل حجرة، وارتفاعاتها، وحسابات تحمل التربة، وحسابات إنشائية المبنى، ولكل فرع من هذه الأفرع مكتب هندسى معترف به من نقابته. وجميع هذه الأوراق أو الدوسيه - عليها خاتم أحد المهندسين الاستشاريين المعترف بهم من الدولة، وهذا الاستشارى لا يحصل على خاتمه إلا بعد عشرة أعوام خبرة فى مجال تخصصه، واثبات قيامه بمشروعات تحت مسئوليته لنفس هذه المدة. ثم موافقة الجهة الهندسية التى يتبعها المشروع».

وعلى المهندس المعمارى مراقبة عملية تشييد المبنى تحت رعاية المهندس الاستشارى، ورعاية مهندس الحكومة على المنطقة، وللمهندس الاستشارى حق وقف أى عملية يجد بها أى خطأ فى التنفيذ، وملاحظة عملية الخرسانة من الألف إلى الياء.

وبذلك - كما يقول المهندس عثمان فهمى منير- فإن القضية هنا ليست قضية الحاج إمام أو الحاجة كاملة، وإنما العملية هى عملية نقابة المهندسين! ذلك أن كل مهندس يسجل فى النقابة، حتى ولو كان فرع كهرباء، من حقه أن يشيد عمارة، ومن حق أى مهندس عنده شركة مقاولات أن يوقع رسومات المبنى!.

«ولو احترم المهندسون مهنتهم، وكانت فى مصر مكاتب هندسية محترمة لها تعريفة ملزمة، لما استطاع الحاج إمام أو الحاجة كاملة أن يفعل بالشعب ما يريد! ولو كنت مكان وكيل النيابة فى موضوع الحاجة كاملة، لوضعت المسئولية الجنائية على المهندس الاستشارى الذى وقع أولاً، ثم على مهندس التنفيذ، وأخيراً على المهندس الحكومى. ولابد من

إعطاء مهندس الحكومة حق الضبطية القضائية وحق التنفيذ، ولابد من الحل الجذرى».

انتهى فاكس المهندس عثمان فهمى منير. وفى مكالمته التيلفونية معى فهمت منه أنه يوجد ما يعرف باسم مسدس اختبار صلاحية الأعمدة والخرسانة، يستطيع به المهندس الذى يكشف على المبنى معرفة قدرة تحمل الأعمدة وما عليها من ثقل أدوار أو عدم تحملها.

وأستطيع أن أؤكد له أن مهندسى مصر لم يسمعوا بهذا المسدس! فاختبارات الصلاحية التى يقومون بها هى اختبارات نظرية بالدرجة الأولى - وبمعنى آخر: اختبارات عينية وليست اختبارات معملية، فالمهندس يذهب إلى المبنى ويشاهد ما به من شروخ ولا يجرى أية اختبارات للأعمدة التى تحمل المبنى ليعرف صلاحيتها من عدمه، أو عدد ماتحوى من أسياخ حديدية، أو قدرة هذا العدد على تحمل ما يحمل من أدوار، ونوع الخرسانة المستخدمة وما إذا كانت صالحة أو غير صالحة. ولهذا تسقط المبانى بعد فترة قصيرة من ثبوت صلاحيتها بواسطة هذا الكشف العينى الذى يعتمد على المشاهدة العينية ولا يعتمد على الاختبار المعملى!.

وفى الوقت نفسه فإن تقرير صلاحية المبنى من عدمه هو أمر يخضع لامكانات صاحب المبنى من أكابر مصر الجدد، فإذا كان من أصحاب الكرامات تحدد كل شئ فى المبنى وفقا لحجم هذه الكرامة!

ولقد كان بعد سقوط عمارة الحاجة كاملة بأسبوعين أو أكثر أن ضبط مهندس فى مدينة نصر يحصل على ستة الأف جنيه رشوة لاعتماد مخالفة بناء عن طريق تزوير تاريخ الموافقة. وفى إمكان كرامات أصحاب المبانى أن تفعل المعجزات عند البناء وفى أثناء البناء وبعد البناء، ولا تستطيع الدولة أن تفعل شيئا غير تحويل المخالف إلى النيابة العامة لتطبيق القانون، وهو قانون عاجز كما أثبت فى مقالى.

فساد الضمائر - إذن - ضمائر المهندسين وأصحاب المبانى، فضلا عن عجز القانون، هو المسئول عن سقوط المبانى والضحايا. والعلاج فى

يد الإدارة المصرية، فإذا كانت فاسدة أيضا فلا أمل فى شئ، وإذا كانت صالحة أمكن محاسبة المهندسين وأصحاب المبانى، وأمكن إيقاف هذا الوباء الذى يهدد شعب مصر.

ويتفق معى فى هذا الرأى الأستاذ فاروق المحلاوى، المحامى بالنقض بشبين الكوم، الذى كتب إلى معلقا على مقالى عن مسئولية الدولة عن انهيار المبانى، ويقول : لقد تساءلت عن كيف يكون القانون فى مصر - البلد المتحضر - بهذا التخلف والعجز، بما رخصه من حقوق للمفسدين والمخربين تجعل الدولة عاجزة عن التصدى، بل تجعل وظيفتها حمايتهم؟

والواقع أيها المحقق للتاريخ أنك فقد حيادك المعروف هذه المرة لأنه قد سبق فى علمك بالقطع أن الفساد ليس مصدره الحاج إمام أو غيره من مواطنى مصر، ولكنه يبدأ بالقطع وينتهى عند الإدارة فى مصر! - ولعل هذا هو رأيك تحديدا.

ففى قصة المنزل رقم ٣ شارع صالح حمدى المتفرع من شارع زكريا أحمد، المتفرع بدوره من شارع خالد بن الوليد بقسم المنتزه، يثور هذا السؤال:

من الذى ترك هذا «الحاج إمام» يخالف القانون؟ ومن أعطاه الترخيص بالتعديلات وبالتعلية؟

إن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، و١٣٦ لسنة ١٩٨١ - دون خوض فى الضمانات والقيود - كل هذه القوانين قد تكلفت بكل ما ورد فى مقالك، لكن الحاج إمام - كأى مواطن مصرى يخالف القانون - عليه أن يدفع! بالضبط كمن يريد أن يحترم القانون ويلتزم بنصوصه وقيوده، لابد أن يدفع أيضا!

إنك يادكتور لا تستطيع أن تثبت، أو تعثر فى مصر الآن، على مصرى واحد أراد أن يحصل على حقه دون أن يدفع للحصول على هذا الحق! وإذا لم يدفع فإنه يخسر الوقت والطاقة!

إننى أعتبر مقالك قد انطوى على مغالطات لاتصدر عن مؤرخ مثلك يده وعينه وأذنه وعقله وكل حواسه التى خلقها الله مغموسة داخل مشاكلنا! فكيف تنعى فى مقالك على المشرع، وتنسى أننا فى مصر نشكو من كثرة التشريعات لا من تخلفها؟

إن الحاج إمام - وأنا لا أعرفه - مجرد رمز، يعرف كيف يخالف، وكيف يركب القانون ويجعل منه حمارا طيعا، بنقوده، وبخراب الذمم ليس إلا!

والواقع أننا لسنا فى حاجة إلى تعديل التشريعات، وإنما نحن فى أمس الحاجة إلى ذمم من يطبقون هذه التشريعات ويضعونها موضع التنفيذ! فالذى ترك الحاج إمام يخالف ولم يتحرك لوقفه، لم يهمل، وإنما قبض! ومن أعطاه ترخيصا على غير مقتضى القانون الخاص بتنظيم وتوجيه أعمال البناء، قبض! أو قبل وساطة! أو خضع لنفوذ! فلم يعد فى مصر مسئول ليس له بطاقة تحمل اسمه وصفته وموقعه!

والموظف العام فى مصر الحبيبة قد سبق الحكومة، منذ زمن بعيد، فى تطبيق الخصخصة على وظيفته! فكل موظف فى موقعه يعمل منه قطاعا خاصا لحسابه الخاص! كذلك ليس صحيحا أن العدالة فى مصر بطيئة! فإنك لو قرأت نصوص التشريعات لوجدت أن المشرع المصرى يدعو القاضى دائما إلى مايسمى فى لغة القانون: سرعة الفصل. وهى عبارات ينظر إليها القاضى الآن باستخفاف واضح، ويؤجل نظر الطعون إلى سنوات تتداول فيها الخصومة، حتى يكفر الناس بالعدل ورجاله!

وهو ـ أى القاضى ـ معذور إلى حد كبير. فهو مصرى يعيش على إيقاع مجتمعه، وليس أمامه إلا مجرد أوراق عليها ختم النسر الشريف(!) وهو لا يقضى بعلمه الشخصى، فهو يعلم سلفاً أن معظم ما يطرح عليه من منازعات لا يمثل الحقيقة فى الواقع، ومن هنا يترك الأمور تجرى فى أعنتها !

وحكاية الحاج إمام وعمارته، إذا أردت أن تطبق القانون عليها، من غير أن تناشد رئيس الدولة ورئيس الوزارة، ما كان يمكن أن تحدث لو عرف الحاج إمام أنه يمكن بالطريق الإدارى إزالة هذه المخالفات أو وقفها

قبل اكتمال طوابق عمارته ـ وهو يملكه رئيس الحى ويملكه المحافظ بالفعل، ولكنه لا يمارسه ! لماذا ؟

وإذا استطاع الحاج إمام هذا أن يغافل القانون ويرتفع بعمارته دون رقابة الجهة المختصة وبلا ترخيص، فإن القانون قد رتب جزاء هذا، وهو الإزالة، ورتب له حق الطعن خلال خمسة عشر يوماً، وأجاز للقاضى أن يفصل فى أول جلسات الطعن، أجاز له أيضاً أن يكلف خبيراً من وزارة العدل ببيان وجه الحق فنياً، وأجاز له أن يستدعى الخبير ويناقشه، وأجاز له كذلك أن ينتقل هو ومن معه من الفنيين الذين يستعين بهم ليشاهد بنفسه، ويقضى فى نفس اليوم، ويشمل حكمه بالنفاذ المعجل! فإذا استشكل الحاج أمامه، أجاز للقاضى أن يفصل فى إشكاله خلال أيام لا تتجاوز أسبوعاً واحداً !

إنك يجب أن تعرف أن كل ما أقوله موجود فى القانون، ويعرفه كل الأطراف، ابتداء من الحاج إمام حتى القاضى! ولكن حتى لو صدر حكم، وأصبح واجب النفاذ فور صدوره، فإن الحاج إمام يستطيع أن يعطله! فيصبح مجرد ورقة عليها كثير من الأختام والتأشيرات والرسوم المتعددة التسميات! ويكفى مجرد تقرير للأمن بأن التنفيذ يضر بالأمن العام، وأنه من المناسب الانتظار لدراسة التنفيذ دراسة أمنية !

ولتعلم أيها المؤرخ أن لكل حجة منشوراً، وقراراً، وتنظيماً لائحياً، وسلطة تقديرية ـ أى أننا نصدر القانون قوياً جامعاً محكماً، ولكننا لا نلبث أن نلتف حوله ونلوى أذرعه، ونستأنسه، أو نخنقه بترسانة الإجراءات التى تمكن من اختراقه !

فليست المشكلة فى المحامى الشاطر، أو نفوذ الحاج إمام ـ هذا غير صحيح ـ وإنما المشكلة فى المهندس، والموظف، واللجنة، ورئيس الحى، وكاتب المحكمة، وقلم المحضرين، والقاضى الذى تصله الأوراق على ظهر سلحفاة، فلا يجد داعيا لدفعها إلى النهاية، لتتراكم الخصومات والطعون، وتفقد سرعتها، فتفقده حماسه، ويفرض الواقع المتفق عليه بغير أن يتعب نفسه.

وعندئذ تسير الأمور إلى الكارثة التى تحدثت عنها فى مقالك، فتتحرك الأجهزة إلى حين! وتتحرك الأقلام إلى حين. وتصدر تشريعات مسلوقة لمعالجة الآثار لا الأسباب! ثم تعود الأمور إلى ماكانت عليه!

ويتضخم الحاج إمام، ويتكاثر، ويفرض فلسفته على كل نواحى الحياة: على السلع، وعلى الخدمات، وعلى قيم التعامل مع الأشخاص والأحداث!

يادكتور! انظر حولك: من يحكم مصر فى كل مواقع الإدارة المصرية؟ من يضع القرار المحلى فى الأقاليم؟ إن الموظف العام، بنظارته وراء مكتبه، لا يحفظ من مسئولياته إلا وسائل حماية نفسه! ثم كيف يلعب على النصوص بمهارة تسبقها الخبرة! ثم كيف يتعلل بأنه «صاحب عيال» وأنه يريد أن يعيش! فيسمى الرشوة: إكرامية! ويسمى من له وساطة بأنه «مسنود»!

لو سألت مواطنا عن أيهما يفضل التعامل معه من الموظفين؟ لقال لك على الفور؟ أتعامل مع من يطلب منى، وينجز مصلحتى! لأنه ينهى ما أريد! ويوفر وقتى وجهدى - فهو أرخص من الموظف النظيف البيروقراطى!

إن المحامى لا يستطيع المماطلة والتضليل والتأجيل، إلا إذا صادف من يستجيب! فالقرار ليس فى يده فى النهاية.

والمهندس لا يستطيع أن يتجاهل المخالفات الواقعة فى دائرته الوظيفية إلا لأنه يعلم سلفا إمكان الإفلات منها أو تعليلها عند المحاسبة!

وقضية فتاة العتبة فصل فيها، وقضية اغتيال المحجوب لم يفصل فيها حتى الآن! وأسهل تبرير فى مصر موجود وجاهز على كل المستويات وأهمه: ضمانات المحاكمة! وليس رغبة المحكمة فى البقاء على سطح الأضواء.

وتراكم القضايا بالملايين هو سبب تعطيل العدالة، رغم أن القاضى فى مصر يجلس فى منزله عشرين يوما كل شهر ليقرأ ويبحث!

يادكتور رمضان لابد أن تتاكد من أن العيب هو عيب الإدارة، وليس عيب القانون، فالقانون المصرى من أرقى وأعظم القوانين فى العالم، لكنه يبحث عمن يتولى تنفيذه فى كل موقع!

وتقبل تحياتى.

انتهى خطاب الأستاذ فاروق المحلاوى المحامى بالنقض بشبين الكوم. وهو خطاب مزعج كما يرى القارئ، فهو واقعى وصريح إلى أبعد حدود الصراحة، ويصور سيطرة أكابر مصر الجدد من أصحاب العمارات وغيرهم على الجهاز الإدارى للدولة وقدرتهم على إفساده. وقد تشاءمت بعد قراءته، وأدعو القراء إلى أن يتشاءموا معى! لكنى لم أيأس، وأدعو القراء إلى ألا ييأسوا، ليس فقط لأن الله لا يحب اليائسين، وإنما لأن اليأس يدفع إلى استمرار الفساد الإدارى على ما هو عليه، وهو أمر خطير للغاية.

ومن هنا فمن واجبنا جميعا أن نفضح الفساد فى أى مكان، وأن نلقى عليه الأضواء. فالفساد مثل الخفاش يكره النور ويفر منه عندما يسطع، وواجبنا جميعا أن نفتح النور فى مكان يعشش فيه الفساد، لأن ذلك هو الطريق الوحيد للقضاء عليه!

المشروع المصرى وتسعيرة أرواح الكلاب!*

أين تقع مسئولية انهيار المبانى: على القانون القاصر عن حماية أرواح البشر؟ أم على الجهاز الإدارى الفاسد المسئول عن تنفيذ القانون؟ أم على نقابة المهندسين والمهندسين؟ أم على أكابر مصر الجدد من أمثال الحاج إمام والحاجة كاملة ممن يتاجرون فى أرواح البشر مقابل حفنة من المال ويبنون عمارات الموت التى تدفن أبناء مصر تحت الأنقاض؟

كانت هذه هى الأسئلة التى طرحناها فى مقالنا الماضى، ونعاود مناقشة هذه القضية من واقع رسائل القراء أصحاب الخبرة فى مجال تخصصاتهم. ورسالة اليوم التى ننشرها هى للمهندس المعمارى محمد حسن درة، عضو مجلس الشعب السابق. وفيها يقول:

قرأت كلمتكم المخلصة تحت عنوان: «مسئولية الدولة عن انهيار

* أكتوبر فى ٢٩/ ٨/١٩٩٣

المبانى»، التى عرضتم فيها قضية انهيار المبانى التى استشرت فى مصر بسبب سطوة أصحاب المبانى الذين يتاجرون بأرواح البشر تحت سمع القانون وبصره، ودون أن تملك السلطة التنفيذية ازاءهم شيئا. وقد سردتم قصة منزل الإسكندرية الذى تم تنفيذه بالمخالفة لقوانين المبانى، وصدر قرار الإدارة الهندسية بإزالة دورين منه تخفيفاً للأحمال الواقعة على الأساسات الضعيفة، وترميم وتدعيم التالف منها.

وقد تعجبتم لأن المالك بدلا من أن يبادر إلى تنفيذ قرار الإزالة وتدعيم المبنى لإنقاذه من الانهيار، لجأ إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الخاطئة والملتوية بالمحاكم لكى يوقف تنفيذ القرار، فى الوقت الذى أخذ يستغل المبنى أسوأ استغلال رغم وضعه الخطير، بينما يقف رئيس الحى عاجزا عن اتخاذ أى إجراء، وتقف الإدارة الهندسية عاجزة عن تنفيذ قرار الإزالة!

وقد تساءلتم كيف أن قوانين الدولة كلها والجهاز التنفيذى كله يقف فى جانب المخالفين فى هذه الأوضاع الخطيرة؟ وكيف أن القانون لا يفرق بين حالة مستعجلة تهدد بالموت وتتطلب القرار الفورى، وحالات أخرى ليست لها صفة الاستعجال؟ وكيف أن الدولة تقف ضعيفة كل الضعف أمام مثل هذه الحالات الصارخة ولا تستطيع إزالة الأدوار المخالفة، ولا تستطيع محاسبة المالك، ولا تستطيع تنفيذ قرار إدارتها الهندسية الذى يحمى المبنى من السقوط ويحمى الأرواح والممتلكات.. إلى آخر ما جاء فى المقال.

وقد رأيت، بعد قراءة هذا المقال الخطير، ضرورة التعليق عليه، حيث كان لى شرف الاشتراك فى وضع وصياغة مواد قانون المبانى رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى عالج الثغرات التى كانت موجودة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عندما كنت عضوا بمجلس الشعب.

وسوف يتضح لكم من هذا التعليق أن القانون برئ ومفترى عليه، ومواده واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا احتمالات! وأن المسئولين المنوط بهم تطبيق القانون - بالاتفاق والتفاهم مع المخالفين ـ هم المتهمون

بجريمة نسف القانون وتخريبه، لأسباب لم تعد خافية على أحد. ويؤكد هذا المفهوم شهادة كبار رجال القانون ووزير العدل الذى صرح بما نصه: «القانون برئ ونحن متهمون»..

إن قوانين المبانى فى جميع أنحاء العالم محترمة ولها قدسيتها، لأنها وثيقة الصلة بحياة المواطنين وأمنهم. وقد كانت هذه القوانين فى مصر محترمة أيضا ولها قدسيتها. وتنفذ بكل دقة وصرامة. وبحكم عملى أكثر من خمسين عاما فى مهنة البناء، فقد عايشت عهود الانضباط والاحترام لقوانين البناء فى جميع صورها بمصر خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات.

وقد بدأ انتهاك القانون بمخالفات بسيطة فى الخمسينيات، وصدر لها عفو عام عدة مرات، بدءا من عام ١٩٥٤. فلما كانت فترة السبعينيات، اتسمت بظاهرة الاعتداء السافر على جميع القوانين عامة، وقانون المبانى خاصة، بما لم يحدث فى مصر من قبل ولا فى أى بلد فى العالم!

وقد وصلت هذه الظاهرة الخطيرة إلى ذروتها فى الثمانينات، فأصبح احترام القانون هو الاستثناء، وأصبح الاعتداء عليه هو القاعدة! وتحول القانون فى بلدنا إلى خرائب ترتع فيها الغربان، وتعيث فى الأرض فسادا وتخريبا. وتفشت ظواهر الأثرة والأنانية والتصارع لاغتنام الفرص الحرام فى استهتار، وأصبح القانون، بمعاونة بعض المسئولين التنفيذيين، مجرد حبر على ورق، حيث تفشت الرشوة والطمع والرغبة فى الإثراء السريع والكسب الحرام على حساب تجاوزات خطيرة للقانون، الأمر الذى ترتب عليه تصدع وانهيار العديد من المبانى، وإزهاق أرواح الكثير من المواطنين الأبرياء، واختلال الموازين والقيم، وضياع أموال طائلة على الدولة، لتثرى فئة انتهازية ظالمة على حساب هذا الشعب المسكين.

لقد كان عقب تصاعد ظاهرة الاعتداء السافر على قوانين البناء فى فترة السبعينيات، أن اضطرت الحكومة إلى إصدار القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ على أمل وقف تيار المخالفات. على أن الأجهزة التنفيذية تقاعست للأسف الشديد فى تطبيق مواد القانون التطبيق الصحيح، بل ساعدوا الأقوياء والقادرين على مخالفة القانون والاعتداء عليه، وتركوهم يتمادون فى غيهم دون اتخاذ إجراء حاسم، تحت حجة وجود ثغرات فى القانون هو منها براء.

وجاءت حوادث الانهيارات والتصدعات التى حدثت فى أول الثمانينات لتكون حافزا لإصدار قانون جديد هو القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣، بغرض وقف الانفلات الذى كان موجودا آنذاك وليد الثغرات التى قيل أنها تخللت القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، وأهمها عدم تمكين المخالف من الاستفادة بمخالفته، وذلك بسرعة هدم المخالفة حال وقوعها!

وبصفتى أحد الذين اشتركوا فى وضع وصياغة هذا القانون، حيث كنت عضوا بمجلس الشعب، وباستثناء مادة التصالح (التى فرضها المغرضون على القانون واستغلت أسوأ استغلال بالخطأ والتحايل والتدليس عدة سنوات بالاعتداء على القانون) فإن مواد القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا احتمالات، حيث تعطى المادة ١٦ من القانون، المحافظ المختص، السلطة فى إصدار القانون المباشر بالإزالة الفورية للمخالفات الصريحة، دون العرض على أى لجان أو محاكم. كما تقضى المادة ٢٢و٢٢ مكرر بحبس المنحرفين عن تطبيق القانون كما سنبين فيما بعد.

ورغم وجود هذه المواد الحاسمة فى القانون، فإن عدم التطبيق السليم أكد وجود تهاون وتسيب وانحلال أخلاقى فى أجهزة الدولة المشرفة على التطبيق. وهو ما شجع المنحرفين على التمادى فى ارتكاب جرائمهم، والإفلات منها، الأمر الذى تسبب عنه شيوع الفوضى والفساد بمجتمعنا على نحو غير مسبوق.

وقد أكد هذه الحقيقة قمة القانونيين فى مصر، حيث صرح المستشاران وزير العدل والنائب العام وغيرهما للصحف بما نصه:

«القانون برئ، ونحن متهمون». كما صرح آخرون بأنه «لاحاجة بنا لتعديل قـانون البناء، ويكفى أن نكون جـادين فى تنفـيـذه - إلى غـيـر ذلك من التصريحات العديدة لكبار القانونيين، بما يؤكد هذا المفهوم.

ولتأكيد ما سبق، أوضح فيما بعد نص المادة ١٦، التى تحتم الإزالة الفورية للمخالفات الخطيرة، بإصدار قرار من المحافظ مباشرة، دون اللجوء إلى أية لجان أو محاكم. حيث تنص الفقرة الثانية من المادة ١٦، وإلحاق الفقرة الثانية من المادة الثالثة المستحدثة بها، على مايلى:

فى جميع الأحوال، لا يجوز التجاوز عن المخالفات الآتية:

١ - المبانى التى تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات.

٢ - أن يتضمن المبنى خروجا على خط التنظيم.

٣ - مخالفات زيادة الارتفاع على المحدد قانونا.

٤ - مخالفات تعديل الجراجات إلى منافع أخرى.

وفى هذه الحالات لايجوز التجاوز عنها، بل إن المشرع أناط بالمحافظ إصدار القرار بإزالتها أو تصحيح أعمالها، دون الرجوع إلى أية لجان، تأسيسا على أن هذه المخالفات ظاهرة جسيمة، ويترتب عليها آثار خطيرة، كانت من الأسباب التى دعت إلى إصدار القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣.

كذلك فإن المادة ٢٢ من القانون تنص على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تتجاوز خمس سنوات لكل من يستأنف أعمالا سبق وقفها بالطريق الإدارى رغم إعلانه بذلك.

أما المادة ٢٢ مكرر فتنص على توقيع عقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات، وغرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا تزيد على قيمة الأعمال المخالفة، وذلك بالنسبة للجرائم التى ترتكب بطريق العمد أو الإهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية فى التصميم أو التنفيذ أو الإشراف على التنفيذ أو الغش فى استخدام مواد

البناء أو استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات. وفضلا عن ذلك يحظر التعامل نهائيا مع المقاول المسند إليه التنفيذ، ويشطب من سجلات نقابة المهندسين اسم المهندس المصمم أو المشرف على التنفيذ بحسب الأحوال.

ومع الأسف الشديد فرغم انطباق هذه المادة على كثير من المبانى، وبرغم صدورها منذ عشر سنوات، فإنها لم تطبق إلا على عمارة الحاجة كاملة التى انهارت بمصر الجديدة، حيث يجرى الآن محاكمتها بتطبيق هذه المادة.

والخلاصة أنه يتضح مما سبق أن القوانين الحالية كافية، إذا ما طبقت التطبيق الصحيح المنزه عن الغرض، وأن المواد ١٦ و٢٢ و٢٢ مكرر، كفيلة بوضع الأمور فى نصابها، وأن جريمة الاعتداء على القانون ساعد على نموها واستفحالها جميع الأطراف التى اشتركت فى نسج خيوطها، ابتداء من مهندسى ورؤساء الأحياء، والملاك، والمقاولين، وبعض المهندسين الاستشاريين، ومهندس التنفيذ، حيث إنهم جميعا مسئولون مسئولية كاملة ومباشرة طبقا لنص القانون.

أسأل الله أن يكون الوقت قد حان لوقف هذه المهزلة التى تنفرد بها مصر دون سائر بلاد العالم، وأن يطبق القانون تطبيقا صحيحا، قولا وفعلا، بصراحة وإخلاص وصدق، بعيدا عن التحايل والمراوغة واللف والدوران وألاعيب سماسرة الرشوة والمجاملات وأصحاب النفوذ وتجار القضايا ومحترفى تعطيل تطبيق قانون واضح لا لبس فيه ولا غموض.
انتهى خطاب المهندس محمد حسن درة، وهو يتفق مع خطاب الأستاذ فاروق المحلاوى المحامى الذى نشرته فى مقالى السابق فى تبرئة القانون، وإدانة المفسدين من أصحاب العمارات الذين استغلوا ما وهبهم الله من ثروة، فى التجارة بأرواح البشر وتخريب ذمم موظفى الدولة والعبث بالقانون، وإدانة المهندسين، والمقاولين - وباختصار شديد: إدانة قطاع المقاولات والإدارة المحلية لخضوعهما لسيطرة المفسدين من أصحاب العمارات.

على أن حكم محكمة أمن الدولة العليا الأخير فى قضية عمارة الموت، المتهم فيها الحاجة كاملة وزوجها وشريكهما وثلاثة من المهندسين، لم يبرئ القانون، ولم يبرئ المشرع، واعتبر القانون قاصرا!

فقد طالبت المحكمة بإيجاد نص فى قانون المبانى بمصادرة العقارات التى تقام بغير ترخيص حتى لو لم تكن مخالفة للمواصفات. وتكون المصادرة لصالح الشعب، فيمكن بيعها واستغلال قيمتها فى بناء مساكن اقتصادية.

وفى الوقت نفسه طالبت المحكمة المشرع بعدم سن قوانين توقف الأحكام الصادرة بإزالة المبانى المخالفة، وعدم إصدار قوانين للتصالح فى هذه المخالفات، لأن هذا - كما قال الحكم - من شأنه أن يفقد الثقة فى القانون، ويعطى حججا لمن يريد من رجال الإدارة أن يساعد المخالفين!

وفى الوقت نفسه فإن الحكم الذى صدر على الحاجة كاملة وزوجها وشريكهما بالسجن عشر سنوات، هو أقصى عقوبة فى قانون العقوبات توقع على من قتل ٦٧ مواطنا من أبناء مصر تحت الأنقاض. نعم عشر سنوات فقط، بينما توقع عقوبة الإعدام على من يقتل فردا واحدا! رغم أن القتل «عمد» فى كلتا الحالتين، لأن من يتعمد بناء عمارة مخالفة للأصول الفنية هو قاتل متعمد قطعا!.

وهذا هو التهريج التشريعى الحقيقى! فلو كان المشرع المصرى قد دفن له تحت أنقاض عمارة من نوع عمارة الحاجة كاملة ابن أو ابنة أو زوجة أو أسرة، لما قدر حياة المواطنين بهذا الثمن البخس الذى يتردد المشرع فى البلاد الأخرى التى تقدر أرواح مواطنيها تقديرا صحيحا فى تحديده ثمنا لأرواح ٦٧ كلبا!

لقد سبق لى أن قلت إن حياة المصرى على مدى التاريخ كانت أهون على الحكام من حياة الكلاب الضالة، وها هو ذا الحكم على من قتلوا ٦٧ مصريا لا يتجاوز عشر سنوات!

ومن هنا لعل الرئيس محمد حسنى مبارك يخالف من سبقوه من حكام مصر فى تقدير حياة المصريين بهذا الثمن البخس، ويضع تسعيرة

أعلى! فهذا ما يأمله كل من منحوه ثقتهم وولاءهم وإخلاصهم وأملوا الخير على يديه.

ولست أدرى هل كانت العقوبة التى وقعتها المحكمة بالسجن خمس سنوات فقط على المهندسين المسئولين - وأحدهم هارب بفضل يقظة الإدارة المصرية! - هى كل ما نص عليه قانون العقوبات فى هذا الصدد؟ إذن فإنها تكون كارثة أخلاقية كبيرة وقع فيها المشرع المصرى!

فلقد سبق أن أوردت رأى المهندس عثمان منير (فى الفاكس الذى أرسله لى من ألمانيا) وفيه يقول بصراحة إن القضية ليست قضية الحاجة كاملة أو الحاج إمام، وإنما هى قضية المهندسين ونقابة المهندسين، وإنه - حسب قوله - «لو احترم المهندسون مهنتهم، ولو كانت فى مصر مكاتب هندسية محترمة، لما استطاع الحاج إمام أو الحاجة كاملة أن يفعل بالشعب مايريد! كما يدين المهندس محمد حسن درة فى قضية سقوط العمارات كلا من مهندسى ورؤساء الأحياء، والمقاولين، والمهندسين الاستشاريين ومهندسى التنفيذ، «حيث إنهم جميعا» - كما قال - «مسئولون مسئولية كاملة ومباشرة طبقا لنص القانون».

على أن المحكمة - لأسباب وقعت فى يقينها - حكمت على المهندس المتهم بعقوبة خمس سنوات فقط - أى نصف مدة العقوبة التى وقعت على الحاجة كاملة وزوجها وشريكهما مع أنه كان من المستحيل عليها وعلى زميليها بناء عمارة الموت، بدون مساعدة المهندس المتهم وكل طاقم المهندسين الذين اشترتهم بمالها الخاص! ومعنى هذا الحكم أن المسئول الأول ينال عقوبة خمس سنوات فقط لقتله ٦٧ مصريا!

وهذا يتطلب منى تصحيح التقدير الذى أوردته تعليقا على عقوبة السنوات العشر للحاجة كاملة وزميليها، فلقد ذكرت أن هذه العقوبة هى ثمن بخس حتى لحياة ٦٧ كلبا، ولكنى بعد الحكم على المهندس الذى ثبتت مسئوليته عن دفن ٦٧ مصريا بخمس سنوات فقط أرى أننى ارتفعت بتقديرى لأرواح المصريين ارتفاعاً كبيرا، فقد عقدت المقارنة بين

أرواحـهم وأرواح الكلاب، وكـان يجب أن أعـقـد هذه المقـارنة مع أرواح الحشرات!

ومع ذلك فلا يظن أحد أننى أدعو المصريين إلى اليأس، أو أن يفقدوا ثقتهم بالعدل، فعدل الله موجود، وهو أكبر من عدل البشر، وعليهم أن يرددوا ـ بقدر ما يمكنهم ـ هذه العبارة: «مصر أم الدنيا»! «مصر أم الدنيا»! «مصر أم الدنيا»!.

«الجرئ والجميلة» ومباهج الإدارة المصرية!*

الشعب المصرى شعب يحب أن ينظر إلى المآسى من جانبها الطريف، ولديه قدرة خارقة على التماس الطرافة فيما لا يوجد فيه طرافة! فهو يؤمن بأن لكل شئ جانبه الطيب حتى ولو كان هذا الشئ مأساة أو محنة! وحين ترى مصريا يحكى مأزقا وقع فيه أو محنة مر بها فإنك تدهش حين تراه يرويها وهو يغرق فى الضحك، كما لو كان قد وقع فى تجربة مبهجة وسارة! ولا يذكر من مفارقاتها إلا ما يثير الضحك وتسلية المستمعين!

وعلى سبيل المثال، فتعامل المصريين مع الإدارة المصرية هو مأساة بكل المعايير، وليس فيه أى نوع من أنواع البهجة والسرور، وهو معاناة حقيقية، ولكن لا أحد يذكر تجربته المأساوية وهو يبكى أو يتألم، وإنما يذكرها وهو يسخر من الإدارة ومن نفسه، ويضحك على الإدارة وعلى نفسه!

* ـــتوبر فى ١٥/ ١٩٩٣/٨

وهذا ما دعانى إلى التفكير فى تأليف كتاب بعنوان «مباهج الإدارة المصرية»! (أقصد بطبيعة الحال مآسيها!) و«أرص» فيه ما عانيته شخصيا على يدها وما عاناه القراء مما يصلنى يوميا فى بريدى.

وحين أفعل ذلك فإنى سوف أضمن هذا الكتاب على وجه التحقيق الكارثة التى توشك أن تجرى فى مبنى التليفزيون المصرى، و«زفتها» الصحف المصرية إلى القراء فى أواخر الشهر الماضى، عن «دبلجة» المسلسل الأمريكى «الجرئ والجميلة» إلى اللغة العربية!

الإدارة المصرية فى مبنى التليفزيون خدعها إقبال المشاهدين على مشاهدة هذا المسلسل، وتهافت المعلنين على الإعلان عن سلعهم وبضائعهم وخدماتهم لساعة تقريبا قبيل عرض المسلسل، ففكرت فى توسيع مساحة الكارثة التى تقدمها للمشاهدين، والتى تظنها خدمة جليلة، عن طريق تحويل الحوار الذى يجرى باللغة الإنجليزية فى المسلسل إلى حوار يجرى باللغة العربية، حتى تجر إلى شاشة التليفزيون أوسع قاعدة جماهيرية فى طول مصر وعرضها، وتنتقل بها من صفوف الطبقة المثقفة إلى صفوف الطبقة الجماهيرية التى تشدها الأفلام المصرية السخيفة والمسلسلات الهابطة!

فهل هناك كارثة أكبر من ذلك؟ إن الرسالة الإعلامية فيما يعلمه الجميع، هى مساعدة الجمهور على مشاهدة أعظم ما تخرجه استوديوهات العالم من أعمال تفيد الجمهور إنسانيا وأخلاقيا وثقافيا، ولا بأس - فى خلال ذلك - من تقديم بعض الأعمال ذات المستوى المتوسط بل والهابط أحيانا، ولكن ليس من الرسالة الإعلامية الإصرار على تقديم وجبة ليلية للجمهور المصرى من مسلسل أمريكى ينبذه الجمهور الأمريكى المثقف نفسه، ولا تشاهده إلا ربات البيت فى غفلة عنه بإعداد الطعام فى المطبخ! أو لقطع الملل، أو يشاهده البسطاء ممن لا يفرقون بين الغث والثمين.

فلم أقابل مثقفا أو أستاذا أمريكيا إلا وهو يسخر من الإقبال المصرى على هذا المسلسل، ويقول عنه إنه يسئ إلى صورة الحياة الاجتماعية الأمريكية، و«إننا لسنا على هذا النحو من السوء»!

وصحيح أن المجتمع الأمريكى وكل المجتمعات - بما فيها المجتمع المصرى نفسه ـ فيها كل هذا السوء، ولكن هذه المجتمعات تعودت أن تخفى سوءتها وعورتها ولا تبدى إلا ما هو إيجابى منها، ليس فقط لمجرد إخفاء السوءات وإنما لأن إبداء الفضائل والسلوك الطيب يدخل فى إطار التربية والتعليم وفيه دعوة للاقتداء بالمثل.

ولا أقصد بذلك أن تتحول المسلسلات إلى خطب ومواعظ بليغة، وإنما أقصد أنه ليس من العقل ولا من المنطق أن يتلقى جمهورنا الطيب الذى يعانى من الملل، فى كل ليلة وجبة من مسلسل أمريكى يعتدى فيه الأخ على زوجة شقيقه، ويحاول فيه الأخ قتل شقيقه، وتعيش فيه البطلة مع البطل فى بيت واحد حياة زوجية بدون علاقة زوجية، وتطارد فيه زوجة الأخ شقيق زوجها مطاردة لا هوادة فيها ولا كلل، وتعرض فيه الفتاة جسدها العارى للتصوير فى المجلات الخليعة لشراء خاتم ماسى يهديه والدها لوالدتها، وتستأجر الأم فيه شابا لمطاردة ابنتها، إلى آخر كل هذه النماذج السيئة والأنماط غير الكريمة من أنماط الحياة.

وكل ذلك فى بيت للأزياء يرتدى فيه الممثلون أحدث ما أخرجته وابتكرته بيوت الأزياء فى الولايات المتحدة، ويراه الجمهور المصرى الكريم الذى تتكلف فيه الأم أو الابنة مرتبها كله فى شراء فستان واحد، بشرط الانتظار إلى موعد الأوكازيونات!

إننا إذا كنا نتجرع غصص هذا المسلسل اليومى كطبقة مثقفة، فلأننا نملك القدرة على التمييز بين الخيال والحقيقة ونملك من المعرفة والحكمة ما نتحصن به ضد الأفكار والإيحاءات الضارة، ولكن نقل هذا المسلسل إلى الطبقة الجماهيرية عن طريق الدبلجة إلى اللغة العربية هو أمر يفوق الاحتمال والتصور، بعد أن يتحول «ريدج» إلى محمود حميدة، وكارولاين إلى إلهام شاهين! و«ثورن» إلى شريف منير! ـ وهو عبث فى عبث!

ثم أنه إذا كان هناك تحمس فى مبنى التليفزيون لدبلجة بعض المسلسلات الأجنبية إلى العربية، والانفاق على ذلك بسخاء إلى درجة

تخصيص ميزانية تصل إلى مليون جنيه لدبلجة «الجرئ والجميلة»، فلماذا - بحق السماء - لم يظهر هذا التحمس عند عرض مسلسلات ذات قيمة أخلاقية عالية، مثل المسلسل الإنسانى العظيم «بيت صغير فوق البرارى»، الذى كان يحتوى فى كل حلقة منه على قيمة خلقية رفيعة المستوى. أو مسلسل «أوشين» الإنسانى الذى لم يشهد جمهورنا مثيلا له منذ «بيت صغير فوق البرارى»؟

بل السؤال الآن يثور حول أسباب انقطاع مسلسل «أوشين» العظيم فجأة وعلى حين غرة؟ ومحاولة الوصول بمسلسل هابط مثل «الجرئ والجميلة» إلى ٢٥٠ حلقة؟ ثم دبلجته إلى اللغة العربية!

هل أفهم من ذلك أن الأمر اختلط علينا فلم نعد نميز بين الطيب والخبيث؟ أو بين المسلسلات الإنسانية الهادفة والمسلسلات الهابطة أخلاقيا؟ وأننا انتقلنا إلى مرحلة أبعد، هى مرحلة اعتماد الأعمال الهابطة واتخاذها أنموذجا يحتذى! وازدراء الأعمال الهادفة ودفنها وإبعادها عن المشاهدين؟

إننى أعلم أن أصواتا سوف تقول دفاعا عن «الجرئ والجميلة» إن هناك مسلسلات مصرية أكثر هبوطا بكثير، وهناك أفلاما مصرية أفسد. وردى على ذلك أننى أعلم ذلك، ولقد سبق أن ذكرت أن المجتمع المصرى نفسه يعانى من سلبيات ربما كانت أشد من سلبيات الحياة الاجتماعية التى عرضها المسلسل الأمريكى، بل لدينا جريمة الأم المصرية الفاسقة التى اشتركت مع ابنتها فى قتل الوالد والشقيق، والزوج والابن، ولكن ليس معنى ذلك أن تصبح مثل هذه النماذج هى طابع الحياة المصرية التى تتناولها أفلامنا ومسلسلاتنا، وتعرضها على جماهيرنا للاقتداء، على نحو ما يعرض مسلسل الجرىء والجميلة تلك النماذج كطابع للحياة الاجتماعية الأمريكية! وليس معنى ذلك إنفاق مليون جنيه على دبلجة مثل هذا المسلسل الهابط وتوسيع القاعدة الجماهيرية التى تشاهده، وتوسيع تأثيره الضار والمخرب للعقول!

* * *

والغريب فى هذا الصدد، ومن أجل المقارنة فقط، أن مثل هذا المسلسل يجرى تخصيص مبلغ مليون جنيه له، لتخريب عقول الجماهير المصرية، ولا يتوجه هذا المبلغ إلى الهيئة التى تعمل على تثقيف عقول الجماهير، والتى تقف بالفكر فى مواجهة الإرهاب، والتى تحاول الحفاظ على المكانة الثقافية لمصر فى عالم الكتب بعد أن انتقلت هذه المكانة إلى عواصم أخرى، وهى الهيئة المصرية العامة للكتاب.

إننى بوصفى عضوا بمجلس إدارة هيئة الكتاب أعلم أن الهيئة تظل عدة أشهر بدون ورق تطبع عليه ما تبدعه العقول المصرية، كما أنها تعجز فى كثير من الأحيان عن دفع حوافز العمال الذين تكلفهم بالسهر لخدمة الفكر المصرى ونشره فى العالم العربى!

وقد أصبحت الإدارة فى هيئة الكتاب تتطلب فى صاحبها قدرا غير عادى من المهارة والحيلة، وقدرة فائقة على تخطى الحواجز والعقبات! والغريب أن هذه القدرة تتوافر فى سيدة بألف رجل، وهى الأستاذة سميرة عرابى التى ورثت خصائص جدها أحمد عرابى، وهى التى تتعامل - بوصفها وكيل الوزارة لشئون المطابع - مع الطبقة العاملة فى المطابع، وتحفظ درجة حرارتهم دائما فى المستوى المطلوب!

ومن المعروف أن المفكرين الذين ينشرون أعمالهم فى هيئة الكتاب دون غيرها من دور النشر الأخرى، يفعلون ذلك رعاية لخاطر الدكتور سمير سرحان، وبحكم صلاتهم الفكرية به، وليس رعاية لخاطر المبالغ الزهيدة التى يتسلمونها من الهيئة مكافأة عن أعمالهم التى تنشر! لقد أصبحت الإدارة فى هيئة الكتاب محنة بسبب الافتقار إلى الميزانية التى تناسب ضخامة حجم العمل.

فإذا جاءت الدولة لتنفق مليون جنيه مصرى على دبلجة مسلسل هابط إلى اللغة العربية مثل مسلسل «الجرئ والجميلة» وتوسيع عملية تخريب العقول بذلك لتمتد إلى الجماهير المصرية الفقيرة، فإننا نطالب بنقل هذا المليون فورا من ميزانية الإعلام إلى ميزانية هيئة الكتاب، إذا كنا جادين فى نشر الثقافة الجادة!

ومن هنا فإنى أناشد وزير الإعلام السيد صفوت الشريف، الذى نقل الإعلام المصرى إلى آفاق القرن الحادى والعشرين بدأبه وصبره وكفاءته ومقدرته، أن يقف فى وجه هذا العمل البيروقراطى الغاشم الذى لا يفرق بين الطيب والخبيث. وإذا كان هناك مركز للدوبلاج تكلف انشاؤه ٦٠ مليون جنيه، فليوجه لخدمة الأعمال التى تنطق بلغات غير الإنجليزية، فإذا كان هناك دافع لمشاهدة مسلسل «الجرئ والجميلة» من قبل بعض العائلات والشباب، فهذا الدافع هو متابعة لغته الإنجليزية السلسة، التى تساعد المشاهدين على إتقان اللغة الإنجليزية. ولكن - وكما يرى القارئ - فحتى هذه الميزة الوحيدة فى المسلسل، تريد البيروقراطية فى مبنى التليفزيون حرمان الجمهور منها والهبوط إلى اللغة الدارجة المصرية على لسان بعض الممثلين والممثلات!*

على كل حال فلست أملك الآن إلا أن أهبط من سماء الفن والثقافة إلى أرض شارع الهرم بالجيزة! حيث ترتكب فيه منذ نحو عامين جريمة كبرى فى حق الشارع وفى حق سكان حى الهرم!

لقد كان هذا الشارع، قبل أن تناولته يد التخريب الحالية، من أجمل شوارع القاهرة الكبرى، قد كانت تشقه جزيرة وسطى خضراء، تزينها بين مسافة وأخرى التماثيل والنصب على نحو ليس له مثيل فى أى شارع من شوارع العاصمة، ثم همس الشيطان الرجيم فى أذن البيروقراطية الغاشمة بأن تعيد تخطيط الشارع باسم التجميل والتحسين! دون نفقة تتكلفها، وإنما تتكفل بذلك إحدى شركات الإعلان مقابل احتكار الإعلان فى هذا الشارع بالمجان! وقد تخصص لهذا الغرض ستة ملايين من الجنيهات!

ولأسباب لا يعرفها أحد قبلت البيروقراطية هذا العرض! دون أن تقف لحظة بالتفكير فى أن مثل هذا التخطيط الجديد الشامل لن يتم فى يوم وليلة، ولافى شهر، ولا فى سنة ، وإنما سوف يستغرق قرابة العامين!

* اتصل بى الوزير صفوت الشريف بعد نشر هذا المقال وبفى صحة الخبر الذى نشر عن «دبلجة» هذا المسلسل الهابط، وفسر انقطاع مسلسل «أوشين» بانتهاء الحلقات

وأن سكان المنطقة الذين يستخدمون الشارع، وكذلك جميع السيارات القادمة من الطريق الصحراوى من الاسكندرية من سيارات صغيرة وكبيرة ونقل وخلافه، سوف يعانون من عدم سيولة المواصلات فى هذا الشارع فى كل ساعة وكل يوم على مدى العامين اللذين يتم فيهما التغيير!

والأنكى من ذلك أنه بعد أن بدأت يد الهدم والبناء تجرى فى الشارع، تبين سكان المنطقة أن ما يجرى فيه ليس تجميلا بحال وإنما هو تشويه على أعلى مستوى! فقد جرت إزالة التماثيل الجميلة التى كانت تزين الشارع، وتمت إزالة النصب التى كان يتميز بها، ثم أزيلت الجزيرة الوسطى الخضراء، لتقام مكانها جزيرة أخرى جرداء من التماثيل والنصب، مرفوعة إلى أعلى بنحو متر كامل! يؤدى إليها حائط عال مائل على شكل ضلع هرم! ينتهى على أرض الشارع برصيف لا يتجاوز عرضه بضعة سنتيمترات لا يسمح لأحد بالوقوف فوقه، ناهيك عن السير عليه!

ولكى ترتفع هذه الجزيرة الوسطى عن أرض الشارع بنحو متر على هذا النحو، جلبت أطنانا هائلة من التربة الخصبة الصالحة للزراعة لاجراء هذه التعلية الغريبة، كانت تزيد من معاناة المرور فى الشارع نظرا لإلقائها على قارعة الطريق قبل رفعها إلى الجزيرة الوسطى، لكى تصطدم بها السيارات فى بعض الأحيان ليلا دون أن ترى هذه الجبال السوداء، وظل الحال على هذا المنوال منذ بداية العمل فى هذا التشويه منذ سنة ونصف تقريبا حتى لحظة كتابة هذا الكلام.

فى ذلك الحين ومنذ البداية، حذرت من أن مثل هذا الرصف المنحدر هو بدعة ليس لها مثيل فى أية عاصمة فى العالم! وأن الهدف منه هو قتل من يخاطر بالاقتراب منه! أو يفكر فى عبور الشارع فوقه من جانب إلي جانب، لأن هذا الشخص لا يلبث أن ينزلق ليسقط أمام العربات! وأن الاعتماد على وجود ممشى مستو للمرور كل مسافة وأخرى فى هذه الجزيرة الوسطى إذا نفع فى أى بلد فإنه لا ينفع فى مصر، حيث سلوك

السكان يحدو بهم إلى تحطيم الحواجز وتكسير الأسوار الوسطى لاختصار خطوات قليلة كلما أرادوا العبور من جانب إلى آخر! وأن أى مهندس فى العالم لابد أن يضع سلوك المواطنين فى اعتباره إذا أراد لعمله البقاء.

وقد كان مما أثرته أيضا فى ذلك الحين - ولم يلتفت إليه أحد للأسف الشديد - هو أن الشوارع الفرعية لشارع الهرم فى حالة يرثى لها، وكان أولى بالميزانية التى خصصت «لتشويه» شارع الهرم أن توجه إلى رصف هذه الشوارع الجانبية وإخراجها من حالتها البدائية التى تعانى منها نذ إنشائها إلى حالة التحضر!

وأهم من ذلك كله أنه مع زيادة التحميل على شارعى الهرم وفيصل، وتعقد المرور يوما بعد يوم، كان من الأولى الاهتمام برصف شارع الزعيم أنور السادات الموازى لشارع الهرم، لإيجاد محور ثالث يفك أزمة المرور فى هذه المنطقة الحيوية، وهذا هو أبسط الإيمان فى عملية الإصلاح، ولكن الإهمال ما زال يضرب أطنابه فى هذا الشارع التعس، ليضيف إلى المعاناة التى يعانى منها المرور فى شارع الهرم، والتى ينتظر أن تستمر عاما آخر إن شاء الله!.

وأشد من ذلك نكرا أنه على حساب «تجميل» شارع الهرم، جرى إهمال طريق من أهم الطرق التى تربط بين شارع الهرم وأهرام سقارة، وهو طريق ترعة المريوطية السياحى، حيث أخذت مساحة الطريق المرصوف تتضاءل مع تزايد الانكسارات فى أطرافه، وتزايد العبء عليه بمرور عربات النقل السريع الثقيل، حتى أصبح المرور فيه يشكل خطرا على حياة الناس.

ويستطيع السيد محافظ الجيزة الدكتور عبد الرحيم شحاته أن يقوم بزيارة للمنطقة من أول شارع الهرم مرورا بفندق سياج وانطلاقا إلى العزب والكازينوهات والمطاعم السياحية المرصوصة على جانب هذا الشارع، ليري بنفسه نتائج جريمة إهمال هذا الطريق السياحى الكبير، وكيف اقتطع هذا الإهمال منه المساحات المرصوفة وامتلأ بالحفر

الخطرة، وندعو الله أن يعود المحافظ إلى مكتبه سالما وينجو من اندفاعات سيارات النقل الضخمة نحوه تجنبا للحفر والانكسارات التى ترصع الطريق!

وهكذا! وكما يرى القارئ، فإن أزمة بلدنا ليس أزمة إمكانات، وإنما هى أزمة استخدام هذه الامكانات الاستخدام الاقتصادى الأمثل! وهى أزمة الفاقد الرهيب فى الطاقة والمال والنشاط الإنسانى! وأزمة الإدارة المصرية التى تسند فى كثير من الأحيان إلى أغبى خلق الله بدلا من أن تسند إلى الكفاءات التى تزخر بها بلادنا! وتكون النتيجة زيادة معاناة شعبنا من حيث يجب تخفيف معاناته! وحسبنا الله ونعم الوكيل!

السياحة بين نوتردام والأهرام!*

فى مقال سابق كنت قد عقدت مقارنة بين السياحة التى تزدهر أبداً فى باريس بفضل نشاط وجهود أبنائها ورعاية الدولة، وهذه السياحة فى مصر التى ضربها أبناؤها بأيديهم، ووجهوا بذلك ضربة قاصمة للأقتصاد المصرى بعد ضربة الزلازل التى فاجأتها على حين غرة. كان تفكيرى فى قول الله العزيز: [إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم]. وقد ترك الله تعالى الرزق مباحا لأهل الأرض يغترف منه المؤمن والكافر كل بحسب عمله وجهده على حد سواء، ووعد بألا يضيع أجر من أحسن عملا، كما وعد بأن [من يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره].

وهنا نحن فى مصر نرى ما نعمل. ونجنى ما نزرع.

وبالنسبة للسياحة فقد جرت العادة كل صيف أن تحدث حركة هجرة

* أكتوبر فى ١٤/ ١٩٩٣/٩

عامة بين الشعوب، أو نزح هائل من كل بلد إلى الأخر، طلبا للفوائد التى تحدث عنها الشاعر العربى فى قوله: «سافر ففى الأسفار خمس فوائد، تفرج هم واكتساب معيشة وعلم وآداب وصحبة ماجد». ولهذا السبب فأنت ترى فى كل عاصمة أوروبية كل الجنسيات الأوروبية الأخرى، فضلا عن الجنسيات الأخرى، وفى باريس تسمع فى شوارعها اللغات الإيطالية واليونانية والإنجليزية والعربية وغيرها، فإذا ذهبت إلى روما أو أثينا أو لندن وجدت أهلها قد نزحوا منها إلى البلاد الأخرى، كما تجد الباريسيين قد غادروا عاصمتهم إلى العواصم الأخرى.

وهذا هو السبب فى أن السياحة تعد مصدرا هاما من مصادر الدخل لكل دولة تجد لديها ما تجذب به الآخرين إليها! وربما كانت مصر أكبر بلد فى العالم لديه ما يجذب السياح إليه، ففيها أكثر من ثلث آثار العالم منتشرة فى الأقصر جنوبا إلى الأسكندرية شمالا، وفيها الثقافات المصرية القديمة والعربية والإسلامية والإغريقية والرومانية، وأبرزها الأهرام وأبو الهول، ويكفى رؤيتهما فى نشرة سياحية لتتحرك حاسة الفضول والرغبة العارمة فى صدر كل أجنبى فى رؤيتهما.

وأذكر فى ذلك اننى اصطحبت صديقة إنجليزية تتعدى سنها الستين إلى أبو الهول مساء، ونظرت إليها فإذا بها فى حالة ابتهال! وسمعتها تشكر الله تعالى أن هيأ له فى حياتها أن ترى هذا الأثر التاريخى الهائل، الذى كانت الأهرام تتشامخ وترفع هاماتها وراءه إلى عنان السماء لتكون مشهدا من المشاهد التى لا تنسى!

ومن المحقق أن سياح العالم يأتون إلى مصر لمشاهدة آثارها بالدرجة الأولى، فى حين يذهب السياح إلى مدن أوروبا لمشاهدة معالمها! والفرق بين الأثنين أن آثار مصر ليس للدولة فضل فى إيجادها، وإنما الفضل لأجدادنا الفراعنة والإغريق والرومان والعرب، أما معالم أوروبا فالفضل فى إيجادها لحكومات أوروبا وشعوبها.

وعلى سبيل المثال فلا يكاد يوجد آثر تاريخى فى مدن أوروبا حتى تقيم منه حكومتها منطقة سياحية تجذب السياح إليه لمشاهدته! هكذا

فعلت حكومة فرنسا مع كنيسة «الساكركير» الشامخة التى تطل على باريس والتى جعلت منها منطقة سياحية من أجمل المناطق فى باريس يفد إليها السياح ولا ينقطعون عنها نهارا أو ليلا! وكذلك الحال بالنسبة لكنيسة نوتردام! وقوس النصر، وبرج إيفل! بل إن مقاهى ومطاعم الحى اللاتينى فى سان ميشيل وسان جرمان أصبحت معلما من معالم باريس السياحية يفد إليها السياح طلبا لفنجان قهوة أو طعام أو شراب!.

وهذه المناطق السياحية هى مناطق تجمعات يعيش فيها السياح أحلى سويعات حياتهم، ويغنون فيها ويرقصون. كما يتجمع فيها الفنانون من الموسيقيين والرسامين يعرضون فنهم على قارعة الطريق.

ونحن فى مصر نفتقد إلى هذه المناطق السياحية التى يتجمع فيها السائحون مع أبناء الشعب، ويقضون فيها الساعات المتعة بين الرقص والغناء، أو مشاهدة الأعمال الفنية للفنانين. كما نفتقد إلى الموهب الفنية التى تعرض بضاعتها على قارعة الطريق، والتى تكتسب عيشها عن طريق عزف مقطوعات موزار وشوبان وبرامز، أو عبد الوهاب وعمار الشريعى وغيرهما، وإنما هذه المناطق السياحية فى بلدنا تغص بالشحاذين الذين يعرضون عاهاتهم على السياح بشكل مقزز يسلب المتعة من أعينهم! وهو ما نراه فى خان الخليلى وأمام الفنادق الكبرى. ولعلى كتبت فى كثير من المرات أطالب شرطة السياحة بالاهتمام بتطهير تلك المناطق السياحية من هذه العاهات، عندما كان لدينا سياحة وقبل أن تضربها العناصر الإرهابية!

على أن ضرب السياحة هو أمر طارئ سوف يختفى مع تزايد سيطرة الدولة على الأمن، وعندئذ فالمطلوب أن تسافر بعثة من المسئولين عن السياحة إلى مدن أوروبا لمشاهدة المناطق السياحية ومحاولة عمل نماذج منها فى مصر.

وعلى سبيل المثال فعندما ذهبت إلى الأقصر لأول مرة، كنت أتوهم أننى سوف أشاهد مدينة سياحية جديرة بما فيها من آثار سياحية تاريخية ليس لها نظير فى العالم، وإذا بى أفاجأ بمدينة فقيرة تسودها

القذارة بما يدفع السائح إلى تجنب الاقتراب منها بأى ثمن. وقد قابلنى فى هذا الوقت جمع من أهل الأقصر وشكوا لى من إهمال الدولة لهذه المدينة التاريخية العظيمة. وعند ذلك كتبت مطالبا بالاهتمام بالمدينة واعتبار الأقصر محافظة.

ومما لا شك فيه أن الجو المحافظ فى مصر يحد من حرية السياح فى الاستمتاع، خصوصا بعد أن كتبت جريدة الشعب فى العام الماضى تنبه الجامعات الإسلامية إلى خطر السياح على أخلاق الشعب المصرى بما يرتدونه من ملابس غير إسلامية! وقد استجابت الجماعات الإرهابية للدعوة، ووجهت ضرباتها إلى السياحة لتقطع دابرها من مصر وإنقاذ أخلاق الشعب المصرى!

ولعلى كتبت مرة ملاحظتى عن الملابس والأخلاق. ففى أوروبا ترى المرأة شبه عارية فى الطرقات، ولكنها تعمل عملا شاقا من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة السادسة مساء، وتدفع عجلة الإنتاج فى بلدها إلى الأمام. وفى مصر ترى المرأة محجبة تكسوها الملابس من قمة رأسها إلى أخمص قدميها، لكنها تعمل ساعة أو ساعتين فى اليوم، وتحرص على الزوغان من العمل لأداء واجبات منزلها ورعاية أولادها على حساب العمل، ولا تجنى الدولة منها نصيبا يذكر من الإنتاج!

وهذا هو ما يظهر التدين فى بلدنا فى شكل نفاق أكثر منه مظهرا من مظاهر الدين الحنيف. فلست على وجه التحقيق مع ارتداء المرأة المصرية الملابس التى ترتديها المرأة الأوروبية ولكنى أود ألا تعتبر ملابس الحجاب وحدها هى الطريق إلى الجنة! فالطريق إلى الجنة مفروش بالعمل الجاد، وهو ما أوصى به الله تعالى ورسوله الكريم فى قوله عز وجل: [قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الشهادة فينبئكم بما كنت تعملون].

وفى الحقيقة إن الفرق بين ما تنتجه المرأة الغربية والمرأة المصرية هو فرق هائل بكل المعايير. فالمرأة فى الغرب يقع على عاتقها نصف الإنتاج أو أكثر، وفى مصر لا تصل هذه النسبة إلى العشر أو أقل من العشر!

وهو نفس الفرق بين احتضان المرأة الغربية لقضية الحقوق والواجبات، واحتضان المرأة المصرية! فهذه الأخيرة لا تنسى - حتى وهى فى العمل - أنها ست بيت بالدرجة الأولى، وبيتها يحتل المكان الأول فى تفكيرها على حساب العمل، ولكن المرأة الغربية يحتل العمل المكان الأول من تفكيرها، ويأتى بعد ذلك البيت!

وعلى كل حال فالعمل - والعمل وحده - هو الفرق الوحيد بين العالم الغربى والعالم العربى! فبفضل العمل الجاد ساد العالم الغربى وتفوق واستعمر، وبفضل العمل الهازل تقهقر العالم العربى وتعرض للاستعمار والاحتلال!

ففى العالم الغربى لابد أن تعمل عملا شاقا حتى تكسب وتعيش، وبدون ذلك يطردك المجتمع شر طردة، ولكن فى العالم العربى لا يعتبر العمل شرطا للكسب والعيش، فقد حقق البترول مكاسب هائلة لمن لا يعملون! كما أن القطاع العام فى بلادنا والبلاد التى أممت وسائل الإنتاج قد كفل الرزق لمن لا يعملون! وفى بلد كالسودان فإن الموت جوعا فى كثير من الأحيان أفضل من العمل! ولهذا يتقدم العالم الغربى على الدوام، ويتقهقر العالم العربى على الدوام!.

وبالإضافة إلى ذلك النضج الحضارى، فقد نضج العالم الغربى حضاريا بما دفعه إلى التقارب والتعاون والتوحد، وتخلف العالم العربى حضاريا على نحو دفعه إلى الانقسام والتصارع والتحارب. والحالة الأولى تدفع إلى التقدم، والحالة الثانية تدفع إلى التقهقر.

وعلى سبيل المثال ففى حين اختفت الحروب بين دول أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبقيت جيوب منها فى البلاد الاشتراكية - مثل يوغوسلافيا القديمة - فإن الحروب فى العالم العربى تجره إلى الوراء جرا!

فقد كلف حاكم واحد متخلف عقليا، مثل صدام حسين، الشعب العربى أكثر من ألف مليار من الدولارات فى حربه مع إيران وحربه فى الكويت! وفى الصومال تمزق الشعب وفقد فرصته فى الحياة بسبب

تصارع زعمائه! كما أن الصراعات داخل منظمة التحرير الفلسطينية بين المعتدلين والمتطرفين أخرت القضية الفلسطينية إلى الوراء إلى الوضع الحالي! هذا في الوقت الذي كانت أوروبا تسعى فيه إلى الوحدة رغم كل المصاعب الاقتصادية - التي هي في الأساس مشاكل تصريف إنتاج يزيد يوما بعد يوم!

والمهم هو أنك في باريس تشاهد سيمفونية رائعة من العمل الجاد الذي لا يعرف تراخيا ولا هوادة، والذي يشترك فيها جميع أفراد الشعب في كل المواقع. فالجميع يكسبون ولكنهم يعملون وينجزون وينتجون.

وقد شاهدت لأول مرة (أورو ديزني لاند)، وهي مثال صارخ على جهد الدولة في المجال السياحي، فلم تكتف الحكومة الفرنسية بما في باريس من المعالم السياحية النادرة التي تكفي وحدها لاجتذاب السياح إلى نهاية الدهر، بل أقامت هذه المدينة الرائعة لتكون معلما سياحيا فريدا يضاف إلى معالمها السياحية التقليدية، وليجذب إليها المزيد من السياح.

ولقد ابتزت مني هذه المدينة وحدها نحو مائتي جنيه لكل فرد، دفعتها مرغما حتى لا يفوتني مشاهدتها، وهي على مقربة مني في باريس. وهذا المبلغ يشمل مشاهدة كل معالم المدينة والاشتراك في كل ما فيها من ألعاب. وهي طريقة جديدة وذكية أفضل من طريقة دفع رسم دخول يعقبه دفع بالقطاعي لمشاهدة كل معلم أو لعبة. وتشعرك بأن كل شئ داخل المدينة بالمجان! وتنسى أنك دفعت كل شئ مقدما!

وصحيح أن معظم الوقت يضيع داخل «أورو ديزني لاند» في طوابير الانتظار التي يصل بعضها إلى نحو الساعة! ولكن المتعة التي يحصل عليها المرء بعد الانتظار تنسيه كل تعب! إن كل شئ في المدينة معد بإتقان شديد. وعلم، ومقدرة، وكفاءة تدعو إلى الإعجاب، ولا تترك في النفس ندما على دفع المبلغ الكبير، بل تحفز على تكرار المشاهدة!

وهذا هو الغرض، وهذا هو الفرق بين العقلية الغربية والعقلية المصرية. ففي الغرب تحرص العقلية الغربية على عودتك مرة ثانية، وفي مصر تحرص العقلية المصرية على ألا تعود أبدا.

وعلى سبيل المثال ففى المحلات المصرية التجارية الكبرى والصغرى تجد على الدوام لافتة تقول إن «البضاعة المباعة لا ترد ولاتستبدل»! ولكن فى الغرب تجد هذه اللافتة التى تقول: «إذا وجدت فى البضاعة عيبا، أو شعرت بأنك لم توفق فى شرائها، فلا تتردد فى إعادتها إلينا وتسترد ما دفعت»! فالعقلية الأولى عقلية النصاب الذى يريد التخلص من البضاعة حتى لو تخلص معها من الزبون، ولكن العقلية الثانية هى عقلية التاجر الذى يعرف أنه يحتاج إلى عودة العميل مرة ثانية بل مرات!

وبعض مكاتب السياحة فى بلدنا يتعامل بعقلية البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل، فهو يتعامل مع العميل بعقلية الانتهازى الذى لا يهمه عودة العميل فور حصوله على المبلغ المحدد للخدمة، وكثيرون من السياح المصريين الذين يسافرون إلى الخارج على رحلات مكاتب سياحية مصرية يعانون من الإهمال فور وصولهم إلى البلد المقصود بحجة ترك المجال للسائح لاستكشاف البلد بطريقته الخاصة! ولكن بعض المكاتب لا تترك عميلها إلا بعد أن تريه معالم البلد وتقدم له الرحلات الاختيارية. فالسياحة علم وفن.

وقد كان من ظواهر المكاتب السياحية فى هذا العام ترتيب بعضها رحلات لأكثر من بلد أوروبى، وصل بعضها إلى أربع مدن! دون أن تهتم هذه المكاتب السياحية بمعرفة خصائص هذه المدن بما يفيد سائحها! فلا يكاد يصل إلى المدينة ويتسلم غرفته فى الفندق حتى تنقطع صلته بمكتب السياحة حتى يحين موعد المغادرة إلى المدينة الأخرى. كما أن بعض المكاتب السياحية رتبت رحلات إلى بعض المدن الأوروبية دون أن يعلم عنها إلا اسم الفندق الذى تعاقدت معه!

وعلى كل حال فالسياحة مهنة جديدة فى حقل النشاط الاقتصادى فى مصر، إذ كانت تقوم من قبل على المكاتب الأجنبية امتدادا لمكاتبها فى الخارج، مثل توماس كوك وغيره، ثم دخل هذه المهنة المصريون فى عصر الانفتاح، ولكن البعض تعامل معها كنوع من الفهلوة، والبعض تعامل على أساس العلم والخبرة.

ولذلك حين سألت صاحبة مكتب السياحة الذى نظم رحلتى إلى باريس: لماذا لا تنظم رحلات إلى مختلف مدن أوروبا كما تفعل بعض المكاتب السياحية؟ أجابت بأنها تفضل التخصص فى رحلات باريس لظروفها الاجتماعية التى تربطها بهذه المدينة، وتجعلها أقدر على أداء هذه الخدمة. وهناك مكاتب سياحية أخرى ترى هذا الرأى وتتخصص فى الرحلات إلى تركيا أو لندن أو شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى، أما المكاتب المصرية التى تنظم رحلات إلى كل شئ فلا تستطيع تقديم الخدمة السياحية على الوجه الأكمل.

وقد علمت أن ضرب السياحة فى مصر قد أثر سلبا على مكاتب السياحة فى مصر التى كانت تعمل على جلب السياح إلى مصر وإرسال السياح المصريين إلى أوروبا، فقد انقطع مورد السياح الأجانب إلى مصر ووجدت هذه المكاتب نفسها أمام مورد واحد هو إرسال السياح إلى الخارج. وبطبيعة الحال فقد وضع هذا الموقف تلك المكاتب فى وضع حرج، إذ صورها بأنها تدفع بالسياح المصريين إلى الخارج بدلا من أن تدفع بهم إلى الأماكن السياحية فى الداخل، ولكن من المعلوم أنه لايوجد تناقض بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية.

فهناك مصريون يقضون بعض الوقت فى الخارج وبعض الوقت فى الداخل، والخارج لا يغنى عن الداخل، كما أن الداخل لا يغنى عن الخارج. وهذا ما يحدث لجميع الشعوب التى لا تستطيع أن تقضى كل عطلتها فى الداخل فتقضى بعضها فى الخارج. فكما ذكرت ففى كل صيف تحدث حركة نزح هائلة من كل بلد إلى الآخر تشترك فيها كافة الشعوب. فالسياحة فيها الترويح والمعرفة والعلم والصحبة، وكلها مما لا تستغنى عنه الشعوب.

والمهم هو أن تتمكن الدولة من القضاء على وباء الإرهاب الذى يشل قدرات الشعب المصرى ويعطل طاقاته، ولا يفيد الجماعات الإرهابية فى شئ بعد أن لفظها الشعب بكامل طبقاته، وأبعدها عن الحكم الذى تسعى إليه مع كل عبوة ناسفة تزرعها بين الرجال والنساء والأطفال!

من أهم الأعمال العلمية المنشورة

١ – تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ – ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ – تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ – ١٩٤٨) – مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

. – الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ – الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ – مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ ، (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

مع آخرين :

١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

الكشافات

١ـ كشاف الأعلام
٢ـ كشاف الهيئات
٣ـ كشاف البلاد والأماكن
٤ـ كشاف الحوادث
٥ـ كشاف الدوريات

قام بعمل الكشافات الباحثون بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الآتية أسماؤهم:

١ ـ الأستاذ / سامي عزيز

٢ ـ الأستاذة / إيزيس راغب

٣ ـ الأستاذة / استيرة غالي

٤ ـ الأستاذة / ماجدة سليم

١ ـ كشاف الأعلام

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

- ى -

٢ ـ كشاف الهيئات

- ن -

- هـ -

- و -

- ى -

٣ ـ كشاف الحوادث

- ن -

- هـ -

- و -

٤ ـ كشاف البلاد والأماكن

ـ أ ـ

٥ـ كشاف الدوريات

* الجرائد :

* **المجلات :**

ـ أ ـ

ـ ر ـ

المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/١١٥٤٩

I S B.N. 977-01-4230-1

هذا الكتاب

يعد هذا من كتب التاريخ الساخن فهو يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك بين فريقين من القوى السياسية: فريق قوى التحرر الوطنى والاجتماعى الذى قاتل من أجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويريد أن يدفع عجلة التقدم فى مصر إلى الأمام، ويمضى بحركة الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة جماهير الشعب المصرى وخدمة تقدمه. والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى، الذى يتلفع بعضه بعباءة الدين ويريد ـ بالارهاب ـ أن يعود بمصر أربعة عشر قرنا. ويتلفع بعضه الآخر بقميص عبد الناصر ويريد ـ بالارهاب أيضا ـ أن يعود بمصر أربعة عقود من السنين.



د . عبد العظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية .
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
* كاتب سياسى بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة .
* عضو مجلس الشورى المصرى .
* عضو المجلس الأعلى للثقافة .
* عضو المجلس الأعلى للصحافة .
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة .
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب .
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب .
* أعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتابا فى تاريخ مصر والعرب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٤٥٠ قرشا

تصميم الغلاف احمد عبد الغفار